العَدَدُ الخَامِسُ

السنة الثالثة - المجلد الأول

المحرَّم ١٤٤١هـ

سبتمبر ٢٠١٩مـ

مجلة التراث النبوي

مجلة علمية نصف سنوية، تُعنى بمخطوطات السُّنة النبوية وعلومها وما يتصل بهما من دراسات

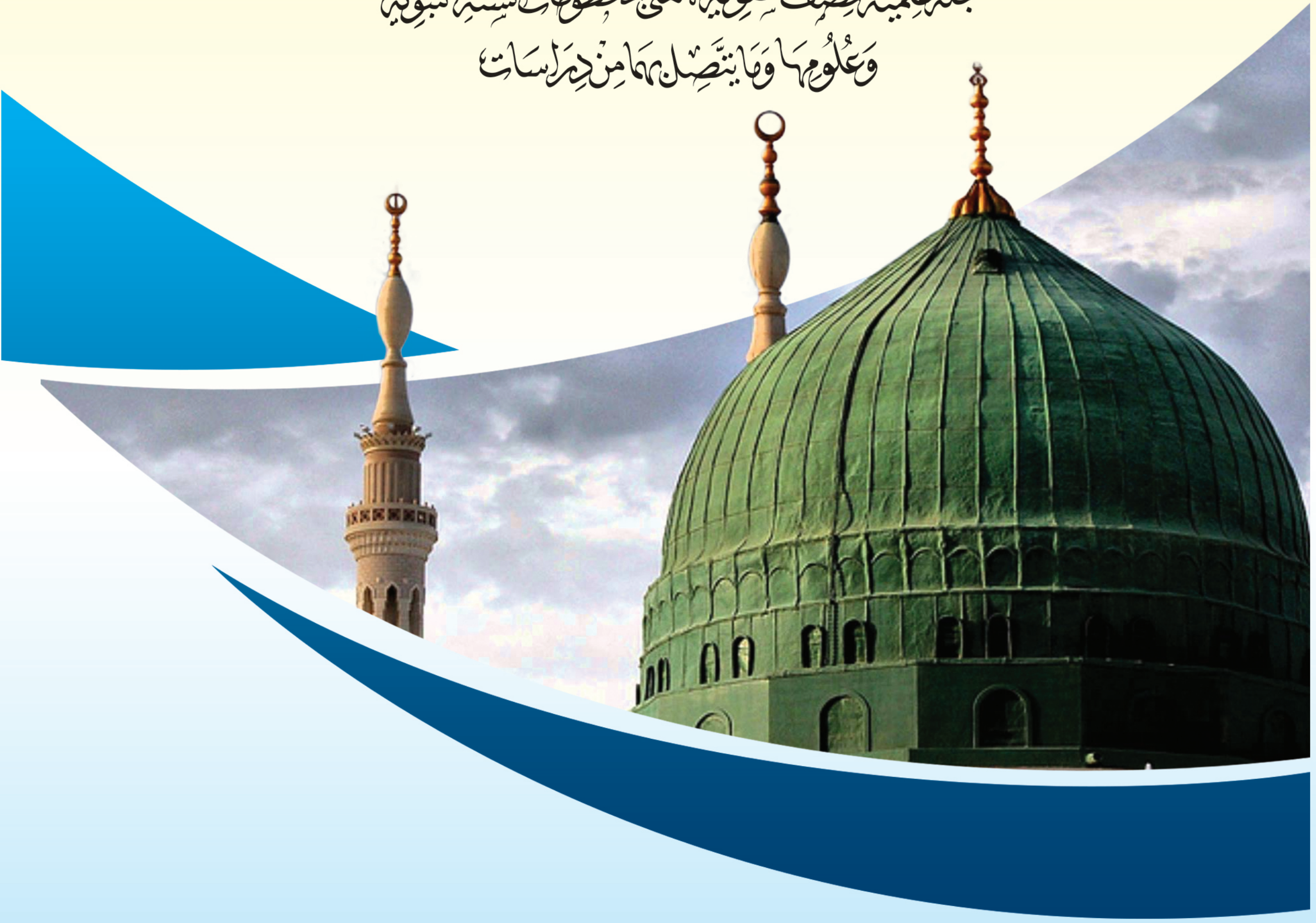

وقف السُّنة والتراث النبوي

مجلة التراث النبوي

السنة الثالثة - المجلد الأول   المحرَّم ١٤٤١هـ

وقف السُّنة والتراث النبوي

وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا

الحشر: ٧

وقف السُّنة والتراث النبوي

المملكة العربية السعودية

جدة، حي الخالدية تقاطع التحلية مع الأمير سلطان

مركز صباح، مبنى رقم ٦٣٧٤ الدور الثاني

ص.ب ٢١٤١٤ الرمز البريدي ١٣٩٢١

+966544179454

c4sunan@gmail.com

c4sunah

@c4sunnah

www.alsunan.com

ترسل المراسلات للمجلة على البريد الالكتروني

waqf.journal@gmail.com

هدية الاتباع

وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ
وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟

مجلة التراث النبوي

٥

بسم الله الرحمن الرحيم

المجلة تصدر حاليا كنسخة إلكترونية

ولا تخضع لقوانين المجلات المطبوعة

العدد الخامس
السَّنة الثالثة ـ المجلد الأول

المحرم ١٤٤١هـ
سبتمبر ٢٠١٩م

مجلة التراث النبوي

مجلة علمية نصف سنوية، تعنى بمخطوطات السنة النبوية وعلومها وما يتصل بهما من دراسات

الهيئة الاستشارية

أ.د. أحمد شوقي بنبين (المغرب)

أ.د. بشَّار عواد معروف (العراق)

أ.د. عبد الستار الحلوجي (مصر)

أ.د. عمر بن عبدالله المقبل (السعودية)

أ. د. فيصل الحفيان (سوريا)

أ.د. نجم عبد الرحمن خلف (العراق)

أ.د. نظام اليعقوبي (البحرين)

رئيس التحرير

أ.د. محمد بن علي الغامدي

مدير التحرير

د. أشرف عبد المقصود

مساعد مدير التحرير

د. نور الدِّين الحميدي

التدقيق اللغوي

أ. محمد أحمد المعصراني

وقف السنة والتراث النبوي

قواعد النشر العامَّة في المجلة

١. ألا يكون المقال قد نُشر من قبل في كتاب أو مجلة، أو غيرها من صور النَّشْر . وأن يكون إضافة للتراث النبوي مع مراعاة مجال التخصص بالمجلة .

٢. **مادة النص** : تُقَسَّم إلى فقرات، يلتزم فيها بعلامات الترقيم التزامًا دقيقًا، وتضبط الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والأشعار والأمثال المأثورة والنصوص المنقولة ضبطًا كاملًا، وكذلك ما يشكل من الكلمات، بحيث يُدَقَّق المقال لغويا بشكل جيِّد .

٣. **الهوامش** : يلتزم في تحريرها التركيز الدقيق، حتى لا يكون هناك فضول كلام، وترقم هوامش كل صفحة على حدة، ويراعى توحيد منهج الصياغة .

٤. **ثَبَتُ المصادر والمراجع** : يراعى في كتابته اسم المصدر أو المرجع أولًا، فاسم المؤلف، يليه اسم المحقّق أو المراجع أو المترجم في حال وجوده، ثم اسم البلد التي نشر فيه، فَدَارُ النشر، وأخيرًا تاريخ الصدور .

٥. **حجم المقال**: ينبغي أن لا يزيد عن ٢٥ صفحة كبيرة، وتدخل في ذلك الهوامش والملاحق والفهارس والمصادر والمراجع والرسوم والأشكال وصور المخطوطات .

٦. **مقاس الصفحة** : أن يكتب المقال على الكمبيوتر برنامج word، بحيث يكون مقاس الصفحة هو A4، بخط Traditional Arabic والهوامش ٢,٥ سم من جميع الجهات، حجم الحرف (١٤) والمسافة بين الأسطر مفرد .

٧. يرفق المحقق أو الباحث كتابًا مفاده أن مادته غير منشورة في كتاب أو مجلة أخرى، وأنه لم يرسلها للنشر في مكان آخر .

٨. يبلغ أصحاب المواد الواردة خلال شهر من تاريخ تسلمها، ويفادون بالقرار النهائي بالنشر أو عدمه، خلال مدة أقصاها ٣ أشهر .

٩. **التحكيم** : تخضع المقالات للتقويم من قبل محكمين متخصصين، مع مراعاة السّرية في عملية التحكيم. وإذا رأت المجلة أو المُحَكَّم إجراء تعديلات أساسية، فإنها تقوم بإرسالها إلى صاحبها، وتنتظر وصولها، فإن تأخرت تأجَّل نشرها .

١٠. **في حالة نشر المقال** : ترسل المجلة مكافأة على المقال لصاحب المقال تعدُّ حقوقًا لنشر مادة المقال بأي صيغة ورقية أو غير ذلك، وفي أي زمان ومكان.

المُحتويات

◉ الافتتاحية بقلم رئيس التحرير ٧

◉ تَوْثِيقٌ وتَخْرِيجٌ ٩

۞ رحلةٌ استكشافية بحثًا عن اسمِ مؤلِّفِ كتابِ «زَهْرَة المتعلِّمين في أسماء مشاهيرِ المُحَدِّثِين» الذي كتبَه بخطِّه الحافظُ جمالُ الدِّينِ ابنُ الظَّاهِرِيِّ: قراءةٌ في النِّسْبَةِ والمؤلِّفِ.

قرأها: صلاح فتحي هَلَل ١١ـ٥٩

◉ رِوَايةٌ ودِرَايَةٌ ٦١

۞ الأحاديث التي صَحَّحَهَا الحَاكِمِ وَوَصَفَها بالغَرَابة: جمعًا ودِرَاسَة.

عبد الفتاح محمود سرور .... ٦٣ ـ ٢٢١

۞ مرتبة «الرَّاوي المَقبول» عند المُحَدِّثين.

د. كمال حميضة ٢٢٣ـ٢٤٥

◉ عِلَلٌ ٢٤٧

۞ قواعد نقد المتن عند المـُحَدِّثين والرَّدُّ عَلَىٰ دعوىٰ إهمالهم نقد المتن.

د. منصور محمد أحمد يوسف .... ٢٤٩ ـ ٢٨٧

◉ نُصُوصٌ :.. ٢٨٩

۞ «ذِكْرُ مَقْتَلِ أَبِي جَهْلٍ» للإمام زينِ الدِّينِ ابنِ رَجَبٍ الحنبليِّ (ت ٧٩٥هـ) .

تحقيق: أبي عبد الله حسين بن عكاشة.................................. ٢٩١ ـ ٣١٨

۞ كشف اللَّبْس عن بيان أحاديث إِحْياء الليالي الخَمْس للشيخ العلامة الحافظ

أبي العلاء إدريس بن محمد العراقي الحسيني الفاسي المتوفى ١١٨٤هـ.

قرأه وعلّق عليه:حاتم بن محمد فتح الله المغربي.......................... ٣١٩ ـ ٣٦٢

◉ الاستدراك والتعقيب ٣٦٥

الافتتاحية

بقلم رئيس التحرير

الحمد للَّه وحده، والصلاة والسلام على رسول اللَّه، نبينا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم.

أما بعد: فنحمد اللَّه حمدًا كثيرًا على ما منَّ به من صدور هذا العدد (**العدد الخامس**) من (**مجلة التراث النبوي**) التي تصدر عن (وقف السنة والتراث النبوي)، وما زالت المجلةُ ـ ولله الحمد والمنّة ـ تحافظ على أبوابها الرئيسة، وعلى خطها المتين.

وفي هذا العدد تزينت أبوابها بموضوعات وأبحاث علمية رصينة، أذكرها على عجالة تذكرةً للقراء الأعزاء ـ في مطلعها:

ففي عنوان (**توثيقٌ وتخريج**) قرأ لنا الباحث: صلاح بن فتحي هلل (**رحلةً استكشافية بحثًا عن اسم مؤلف كتاب «زَهرة المتعلمين في أسماء مشاهير المحدثين» الذي كتبه بخطه الحافظ جمال الدين ابن الظاهري: قراءةٌ في النسبة والمؤلف**).

وفي عنوان (**روايةٌ ودراية**) قدَّم لنا الباحث: عبد الفتاح محمود سرور دراسة بعنوان (**الأحاديث التي صحَّحها الحاكم ووصفها بالغرابة: جمعًا ودراسة**). كما قدَّم لنا الدكتور: كمال حميضة دراسة أخرى بعنوان: (**مرتبة الراوي المقبول عند المحدثين**).

وفي عنوان (**عللٌ**) قدَّم الدكتور: منصور بن محمد يوسف دراسة بعنوان: (**قواعد نقد المتن عند المحدِّثين والردُّ على دعوى إهمالهم نقد المتن**).

وفي عنوان (النصوص) حقق الباحث: حسين بن عكاشة «**ذِكْرُ مَقْتَلِ أَبِي جَهْلٍ**» للإمام زينِ الدِّينِ ابنِ رَجَبٍ الحنبليِّ (ت ٧٩٥هـ)، وهو نصٌّ نفيس تفرَّدت المجلة بنشره ، كما قرأ وعلَّق الباحث: حاتم بن محمد المغربي على (**كشف اللبس عن بيان أحاديث إحياء الليالي الخمس**) للشيخ العلامة الحافظ أبي العلاء إدريس العراقي الحسيني الفاسي المتوفى سنة (١١٨٤هـ).

وإن كان من كلمة تقالُ هنا: فإني أحمد اللَّه تعالى المنعم المتفضِّل على أن وفق زملائي القائمين على المركز الوقفي المبارك (مركز السُّنَّة والتراث النبوي)، ثم على هذه المجلة العلمية الرَّصينة (مجلة التراث النبوي) التي أخذتْ موقعها الذي يليق بها بين أخواتها من المجلات العلمية، ثم أجزي الشكر أجزله لمدير المركز الرجل الذي يعمل بصمت، كتب اللَّه أجره، وجزاه خير الجزاء، والشكر موصولٌ لإخواني وزملائي في هيئة التحرير الكرام، ولكل من أسهم في إخراج هذا العدد، لا حرمهم اللَّه الأجر والمثوبة.

وأختم: بأننا نسعد بكل ملاحظة تصلنا، ونرحِّب بالنقد الهادف للمجلة وموضوعاتها، فما قامت المجلة إلا لخدمة السُّنَّة النبوية الشريفة (على صاحبها أفضل الصلاة والسلام)، وحَمَلتها، فهي منكم وإليكم.

وفَّق اللَّه الجميع لما يحب ويرضى، وصلى اللَّه وسلم على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد للَّه رب العالمين.

غرة ربيع الأول ١٤٤١هـ

أ.د. محمد بن علي بن صالح الغامدي

قال رسول الله ﷺ :

«كفى بالمرء إثمًا أن يُحَدِّث بِكُلِّ مَا سَمِع»

رواه مسلم

تَوْثِيقٌ وتَخْرِيجٌ

بابٌ يُعنىٰ بمسائل تخريج الحديث النَّبويّ

والجهود الخاصَّة بتوثيقِ كُتُبِ السُّنَّةِ وسَماعاتِها

رحلةٌ استكشافية
بحثًا عن اسمِ مؤلِّفِ كتابِ
«زَهْرَة المتعلِّمين في أسماء مشاهيرِ المُحَدِّثِين»
الذي كتبَه بخطِّه الحافظُ جمالُ الدِّينِ ابنُ الظَّاهِرِيِّ
قراءةٌ في النِّسْبَةِ والمؤلِّف

قرأَها: صلاح فتحي هَلَل

تمهيد

الحمد للَّه وحده، والصلاة والسلام على مَن لا نبيَّ بعده.

وبعد:

فهذه رحلةٌ أخرى مع نصٍّ جديدٍ مِن نصوص أئمتنا الأكابر، نذهب خلفه، سعيًا في استجلاء حقيقته، والوقوف على أخباره.

وهي قراءةٌ في كتابٍ ومُؤَلِّفٍ، لا يَعْلم الباحثون عنهما حتى الآن إِلَّا ما نَقَلَهُ مغلطاي ثم ابن حجر، رجاء التعرُّف عليهما مِن صفاتهما، واستكشاف حالهما مِمَّا نُقِل عنهما.

وهي قبل هذا وبعده تجرِبة عمليَّة للتدرُّب على البحث في نِسْبَة بعض الكتب إلى مُؤَلِّفِيها، وإثبات ذلك أو نفيه مِن خلال قرائن وملابسات ووسائط، عندما يغيب الكتاب نفسه، أو يحضر بعضُه بواسطةٍ عنه، ويغيب المؤلِّف فلا يُذْكَر اسمه.

ورغم صعوبة الرحلة، ووعورة الطريق، ومشقَّة السَّفر؛ لكن يكفينا شرف المحاولة، وصدْق الارتحال، وإنْ لم نصل لمرادنا، إذْ لا يقل النجاح في سلوك الطريق الصحيح عن النجاح في الوصول للمراد، أو كما يقولون: شرفُ المحاولة لا يقل عن شرف الوصول.

وإنَّما ضَلَّ مَن ضَلَّ حين فَقَدَ الطريق الواضحة، ونجا مَن نَجَا بركوب المنهج؛ فأَقَامَتْهُ هِمَّتُه وأَنْجَاه صِدْقُه.

وليس مِن العدل والحكمة أَنْ ندَعَ لأجيالنا تراثًا مِن نتائج، ونحرمهم مِن تراث المناهج.

وبناءً عليه كانت الكتابة في أساليب الوصول، ومناهج العلوم، وكيفية البحث عن هذه المسألة أو تلك؛ يفوق أهمية النتائج التي قد نصل إليها مِن خلال هذا الأمر أو ذاك؛ إذ النتائج ولائد، وما لم يكن الزرع مستقيمًا فلن نحصد إِلَّا المعوجّ.

تذكرتُ هذا كلَّه وأنا أنظر في قضية كتاب «زهرة المتعلِّمين»، التي أقامها مُغَلْطَاي ابتداء بلا شهودٍ ولا بيِّنَةٍ، ومضى يماطل في إحضار بيِّناته، المرة تلو الأخرى، إلى أنْ صرَّح بشيءٍ منها؛ لكنَّه لم يذكر كلَّ شيءٍ يعرفه، ولا باح بأسراره العليَّة؛ ربما شَحْذًا للضعفة مِن أمثالنا على البحث، فالله يرحمه برحمته الواسعة.

وقد نظرتُ فإذا به يُكثر النَّظَر في كتاب «زهرة المتعلِّمين»، والنَّقل منه، احتجاجًا بأقواله، واعتراضًا بها على أقوال كبار أئمة العلم.

كما يذكره في سياقٍ واحدٍ مع كلام الكلاباذي وابن منده والباجي وغيرهم مِن الأئمة الكبار، والحُفَّاظِ المشهورين.

ولم يكتفِ مُغَلْطَاي بذلك؛ فَحَلَّى ناسخَه وكاتبه بالعالم، وأفادتْ عبارتُه اختلافَ خَطِّ هذا العالم الناسخ عن خطِّ المؤلِّف.

ثم هو قبل هذا وبعده يحتجُّ به على أبي الحجَّاج المِزِّي، ويستدْرِك به عليه، وينتقده استنادًا إليه! ويشير مِن طرفٍ خَفِيٍّ إلى معرفة المزِّي به، وسماعه بأخباره، ومطالعته أحواله.

ورغم ذلك كلِّه؛ لم يبادر مغلطاي بالتصريح باسم صاحب «الكتاب»؛ بل ولم يُسَمِّ ناسخه أو مَن كتبه بخطِّه أول مرةٍ، وظلَّ صامتًا، ينقل عن صاحب «الزهرة»، لا يزيد على ذلك، إلَّا في موضعٍ أو موضعين، سمح بإشارةٍ هنا، وأخرى هناك، غير جازمٍ بشيءٍ.

لكن حسبك أنْ تظفرَ بأمثال هذه الإشارات مِن مُغَلْطَاي، فتستنقذها مِن بحر وَلَعِه بالإغراب.

وعليك بعد ذلك الاستعداد لقراءة كتاب مُغَلْطَاي كاملًا؛ لعلَّك تصل!

فطالما وقفتُ أمامه أستجديه الإفصاح قبل زمنٍ طويلٍ، صيف عام ١٤١٣، عند العمل في شرحه على «سنن ابن ماجه»(١)؛ لكن دون جدوى، وربما اضطررتُ آنذاك(٢) لتصفُّح عشرات الصفحات مراتٍ ومرَّاتٍ، بحثًا عن شيءٍ هنا وآخر هناك، وهذا ما أراده مُغَلْطَاي، ولو عَلِم بظهور «الحاسوب» لحوَّل كُتُبَه إلى حساب الجُمَّل! فالله يرحمه.

لكنَّه على كل حالٍ نافذةُ مَن أرادَ النظر إلى «قضية الإشارات» في تاريخنا الغابر، ولهذا موضع آخر.

فهنالك كانت الرحلة خلف مغلطاي، جمعًا لإشاراته وتلميحاته، ثم انتقلتْ إلى ابن حجرٍ، تأخذنا لفظةٌ هنا، وتحطُّنا أخرى هناك، وما بين معرفةٍ ونكرةٍ كان لنا بحثٌ

(١) أنهيتُ منه قدْر ثلاثة مجلدات ونصف الرابع، مِن خمس مجلدات، ثم توقَّف العمل، وظهر الكتاب فيما بعدُ مطبوعًا أكثر مِن مرَّةٍ.

(٢) أيام الفهارس الورقية، قبل تفشِّي «الحاسوب».

ونَظَرٌ، وسؤالٌ عن سبب هذه أو تلك، سعيًا لاستجلاء الحقائق، واستجداء النتائج، في محاولتنا الوصول إلى مؤلِّف «الزهرة»، ومعرفة بعض خصائص كتابه هذا، الذي لا يُعْلَم له طريقٌ إلَّا طريق مغلطاي، وبعض شيءٍ لابنِ حجرٍ، فعسى اللَّه أنْ يجمعَ بيننا وبين أصلِه الخطِّيِّ، ويُنْعِمَ علينا بالنَّظَرِ فيه كغيره مما ظهرَ مِن أصول المسلمين وكتبهم.

وكنتُ جمعتُ في بيان صاحب «الزهرة» شيئًا كيفما اتَّفَق، هممتُ بنشره كما هو في مسوَّدتِه، ثم استقرَّ الرأي - بمشورةٍ مِن أهلِ عِلْمٍ وفَضْلٍ - على شيءٍ مِن النَّظَر، بما يناسب الوقت، ويتوافق مع حال قلبٍ ينظر إلى أكبر أفلاذِه مكسورًا، إلى جواره، فكُسِرَت معه كلُّ الكلمات، فاللهم اكتب له الشفاء عاجلًا غير آجلٍ، واجعله قرة عينٍ لنا وللمسلمين، واكتبه عندك هاديًا مهديًّا، وإخوته، وسائر أولاد المسلمين.

وقد وقعتْ لي فيه نصوصٌ محرَّفة، ظهر الخطأ والتصحيف فيها بجلاء، فوقفتُ عندها؛ لإقامة العبرة، ونصب الدلالة على كيفية التصرُّف في مثل هذه المسائل متى وُجِدَتْ، وما يمكن أنْ تتسبَّب فيه مثل هذه التحريفات لو استسلم لها الباحث، ولم يفطن لمكيدتها.

فلم تكن النتيجة وحدها قصدي وغايتي، فإِنْ وصلتُها بسلامٍ فالحمد للَّه على توفيقه وإنعامه، وإِنْ لم تستجب لي فلعلَّ غيري هو أَقْدَر مِنِّي على الوصول، وحسبي الاجتهاد، والله وحده المُنْعِم بالظَّفَر والإصابة.

وحسبي أَنْ أضعَ هذه السطور أمام نَظَرِ أهل العلم الكرام وبَصَرِهم، غيرَ زاعمٍ فيها بلوغ تمامٍ، ولا مُدَّعٍ فيها تدقيقًا وتحريرًا، أو كشفًا لما هو خافٍ عليهم، فلعلَّها تفتح عند بعضهم بابًا لإفادةٍ، وتأكيدًا لِنِسْبَةٍ وردَتْ فيها، أو نفيها بدليلٍ قاطعٍ، والصدر رحب لكلامِ أهل العلم والفضل؛ موافقةً أو اعتراضًا.

ولعلَّ ثِقفًا يَعضِدني فأَتَقَوَّى به، أو يفتح اللَّه على يديه ما لم يُفْتَح لي، فيفيدني

وغيري مِن المسلمين بما وصل إليه.

وقد جعلتُ ذلك كلَّه في تمهيدٍ وثلاثة مباحث وخاتمة.

التمهيد: في قضية الموضوع ودوافعه.

المبحث الأول: صورة كتاب «الزهرة» وصاحبه كما وردَ في كتاب مُغَلْطَاي.

المبحث الثاني: التصحيف وما لا يصح في الباب.

وهو في مطالب ثلاثة:

أولها: نفي صلة الحاكم بـ«الزهرة».

ثانيها: نفي صلة أبي الفضل ابنِ طاهرٍ بـ«الزهرة».

ثالثها: نفي صلة مسلمة بن قاسم بـ«الزهرة».

المبحث الثالث: قراءةٌ في النِّسْبَةِ والمؤلِّف.

وهو في مطلبين:

أولهما: ما لابنِ الظَّاهِرِيِّ في «الزهرة».

ثانيهما: حول نسبة «الزهرة» لابن حَوْط اللَّه الأُنْدِيِّ.

سائلًا اللَّه عز وجل أن يكتب الرشاد والسداد، ويُنْعِمَ بالقبول والهداية، إِنَّه نِعْمَ المولى ونِعْمَ النَّصِير، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

والحمد للَّه رب العالمين.

صلاح فتحي هَلَل، أبو عمرو

٦/ ٨/ ١٤٤٠

المبحث الأول

صورة كتاب «الزهرة» وصاحبه كما وردَ في كتاب مُغَلْطَاي

وقد عُنِيَ مغلطاي في «الإكمال» بمراجعة كتاب «الزهرة» والنَّظَر فيه مرارًا، وأَكْثَرَ النَّقْل عنه فيما يخص مشايخ البخاري ومسلم خاصة، ولم أجده يذكره في غيرهما إلَّا نادرًا، كما يظهر مِن السَّرْد الآتي في هذا «المبحث».

ولما لم يُعْلَم لهذا الكتاب - حتى وقتنا هذا - أي أثرٍ؛ إلَّا ما نَقَلَهُ مغلطاي عنه، مع المواضع القليلة التي زادها ابنُ حجرٍ؛ ففي مثل هذه الحالة لا بد مِن استقراء كتاب مغلطاي، واستخراج المواضع التي نَقَل فيها عن هذا الكتاب، ومحاولة رسم صورة تقريبية للكتاب، ومؤلِّفه.

ولما كانت صورة الكتاب أقرب منالًا للطالب مِن صورة مؤلِّفه؛ نظرًا للاقتباس مِن الكتاب دون تسمية المؤلِّف؛ فقد عُنِيت بصورة المؤلِّف كما رسمتها المواضع التي اقتبسها مغلطاي، فجمعتُها، ثم انتقيتُ منها هنا ما يُكَوِّن موضوعًا، أو يضيف فكرةً.

اسم الكتاب:

والكتاب سمَّاه مُغَلْطَاي في أكثر مواضعه: «زهرة المتعلمين في أسماء مشاهير المحدثين»[(١)].

لكن وقعتْ تسميتُه في مواضع مِن مطبوع «الإكمال» هكذا:

«زهرة المتعلمين في ذكر أسماء المشاهير المحدثين»[(٢)].

(١) «الإكمال» (١/ ١١، ٤/ ٣٤، ٥/ ١٧٥، ٣٤٧، ٦/ ٢٩٨، ٣٦٤، ٧/ ٢١٤، ٨/ ٣٧١، ١٢/ ١٠٩، ٢٣٧، ٢٨١، ٢٩٤، ٢٩٨).

(٢) «الإكمال» (٧/ ١١١).

أو «زهرة المتعلمين في ذكر أسماء مشاهير المحدثين»[(١)].

أو «زهرة المتعلمين في ذكر مشاهير المحدثين»[(٢)].

أو «زهرة المتعلمين وأسماء مشاهير المحدثين»[(٣)].

أو «زهرة المتعلمين وأسامي مشاهير المحدثين»[(٤)].

أو «زهرة المتعلمين في تسمية مشاهير المحدثين»[(٥)].

وهذه اختلافات يسيرة يحتملها التعبير، ولعلَّ بعضها مِن غير مغلطاي.

ولم يجمع مغلطاي في موضعٍ مِن هذه المواضع بين تسمية الكتاب والتصريح بمؤلِّفه، مما استدعى النظر، واقتضى استقراء «الإكمال»[(٦)] وبعض كتب مغلطاي الأخرى، خاصة «شرح سنن ابن ماجه» و«الإنابة» و«الإشارة» و«الاكتفاء» إلخ؛ بحثًا عن اسم صاحب «الزهرة».

مع استصحاب ما عُلِم عن مُغَلْطَاي مِن حبِّه للإغراب، حتى في تسمية المشاهير مِن العلماء، أو أسماء بعض الكتب، أو الرجوع لنسخ خطيَّة غير مشهورة إلى جانب المشهورة، ونسبة بعض الأئمة إلى أصولهم البعيدة، أو قراهم النائية.

مثلما نَقَلَ عن البوغي[(٧)]، وأَظْهَرَهُ وبَيَّنَه في مواضع أخرى مِن كتابه، خاصة في ترجمته له حين قال: «وفي (الأنساب) للسمعاني: أبو عيسى محمد بن عيسى بن

(١) «الإكمال» (٩/ ١٥٢).

(٢) «الإكمال» (٧/ ٤٠٩، ٨/ ٢٢١).

(٣) «الإكمال» (١/ ٢٤).

(٤) «الإكمال» (٣/ ٢٠٥).

(٥) «الإكمال» (٢/ ٧٥).

(٦) طُبع أكثر الكتاب، وبقيتْ منه أجزاء لم يُعْثَر على أصولها الخطِّية بعدُ، فعسى الله أنْ يُيسِّر ظهوره.

(٧) «الإكمال» (٤/ ١٣٢، ٦/ ٨٠).

سورة البوغي؛ نسبة إلى قرية من قرى ترمذ، إمام عصره بلا مدافعة، تُوفِّي بهذه القرية سنة خمس وسبعين ومئتين»[١].

لكنه لم يفعل ذلك مع صاحب «الزَّهرة» ولم يُسَمِّه بالوضوح نفسه الذي سمَّى به الترمذي، ولعلَّه قد فعلَ فيما لم يُعْثَرْ عليه مِن كتابه.

◉ وقد كانت نتيجة هذا الاستقراء كالتالي:

أولًا: لم أجد له أي نقلٍ مِن «الزهرة» في كتبه السالفة عدا «الإكمال»، وهذا يشي بعدم وجود مادة ملائمة لكتبه هذه في «الزهرة»، ولو وَجَدَ لنقلَ كما نَقَل مِن مصادر أخرى في «الإكمال» وغيره مِن كتبه.

فلتكن هذه هي الإشارة الأولى إلى اختصاص كتاب «الزهرة» بموضوعٍ لصيقٍ بكتاب «الإكمال» دون غيره مِن كتب مغلطاي.

ثانيًا: الظاهر أنَّ مُغَلْطَاي كان على عِلْمٍ بصاحب كتاب «الزهرة»، فهو ينقل عنه ويحكي أقواله مع كبار العلماء، وربما حكى عنه بعض أقواله قبل ابن عديٍّ وغيره، لكن غالبًا ما يذكره بعد ابن منده وقبل ابن طاهر والحبال[٢].

ومثل هذه الطبقة لم يشتهر فيها الاعتماد على كتبٍ مجهولة النَّسَب؛ بل لا يُتَصَوَّر اعتماد مُغَلْطَاي على كتابٍ في قضايا هامة مثل هذه إلَّا وهو يعرف مؤلِّفه، أو قامت لديه مِن القرائن ما جعلَتْه أهلًا للثقة به، والاتكاء عليه، وهو ما وقعَ لهذا الكتاب.

فقد صرَّح مُغَلْطَاي بما يفيد معرفته بصاحب الكتاب فعلًا، وأنَّه لم يقع له غير منسوبٍ.

---

(١) «الإكمال» (١٠/ ٣٠٥).

(٢) «الإكمال» (١/ ١٨، ٣٢، ٣٦، ٤٤، ٥١، ١٤٣).

وذلك في قول مُغَلْطَاي: «وقال صاحب (الزهرة) - فيما نَقَلْتُه مِن كتابه بخطِّ بعضِ العلماء -»(١).

وقوله: «وقال صاحب كتاب (زهرة المتعلمين) ومِن خطِّ بعض العلماء نقلتُه مجوَّدًا» إلخ(٢).

وقد صرَّح مغلطاي في موضعٍ آخر باسم هذا العالم الكاتب.

فقال مغلطاي ما صورته ورسمه بحروفه هكذا: «الحسين(٣) بن الحسن: روى عن أمِّه فاطمة بنت الحسين، روى عنه عبيد بن الرستم الجمال، روى له ابن ماجه، فيما ذكَرَه الحافظ جمال الدين ابن الظاهري - ومِن خطِّه نقلتُ - ولم يُنبِّه عليه المِزِّيُّ، ولم أَرَهُ عندَ غيره، فيُنْظَر»(٤).

وصورته في مخطوطة قليج علي (رقم/ ١٩٠):

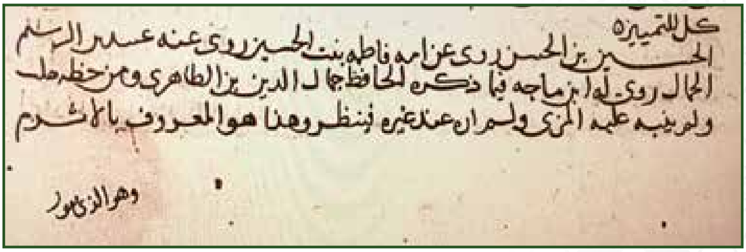
كل للتمييز
الحسين بن الحسن روى عن أمه فاطمة بنت الحسين روى عنه عبيد بن الرستم
الجمال روى له ابن ماجه فيما ذكره الحافظ جمال الدين ابن الظاهري ومن خطه نقلت
ولم ينبه عليه المزي ولم أره عند غيره فينظر وهذا هو المعروف بالأشرم

وهذا نصٌّ كاشفٌ، تُحَلُّ به الإشكالات، وتجد السؤالات الحائرة أجوبتَها المُعَلَّقة(٥)، مثل السؤال: عن علاقة الرجل بالمِزِّيِّ، وسبب استدراك مغلطاي به على المِزِّيِّ؟ كما سيأتي هنا.

---

(١) «الإكمال» كما في «التراجِم الساقطة» مِن مطبوعه (ص/ ٨٦)، طبعة: دار المحدِّث.

(٢) المصدر السابق (ص/ ١٦٢).

(٣) كذا قال، وصوابه: «الحسن» كما أفاده محققو هذا الجزء مِن «الإكمال».

(٤) القطعة التي طُبعت مفردة بعنوان «التراجِم الساقطة من كتاب إكمال تهذيب الكمال المطبوع» (ص/ ١٤١.

(٥) وسيأتي ما يشبهه في التصريح بابن الظَّاهريّ.

فالجمال ابن الظاهريِّ لا يفصله عن مغلطاي سوى المِزِّيِّ فقط؛ فهو أحد شيوخ المِزِّيِّ، الذين أخذ عنهم، كما أخذَ مغلطاي عن المِزِّيِّ وتتلمذَ عليه.

فابن الظاهري شيخٌ للمِزِّيِّ، والمِزِّيُّ شيخٌ لمغلطاي، فالدائرة هنا قريبة، ومغلطاي يستدرك على المِزِّيِّ بشيخه.

ويشير استدراك مغلطاي على المِزِّيِّ بأقوال ابن الظاهري - مع تتلمذ مغلطاي على المِزِّيِّ - إلى معرفة مغلطاي باطِّلاع المِزِّي على الكتاب، ومعرفته به.

ومفاد ذلك أَنَّ مُغَلْطَاي على اطِّلاعٍ ومعرفةٍ بصاحب الخطِّ الذي كُتِبَتْ به نسخة كتاب «الزهرة» التي بين يديه، وبموضعه في صفوف العلماء.

ثم هو على اطِّلاعٍ ومعرفةٍ بالفرق بين المؤلِّف وبين العالم الناسخ، وأَنَّ الناسخ أو الكاتب غير المؤلِّف صاحب الكتاب.

كما أنَّه على معرفةٍ بدراية المِزِّي ومعرفته بكتاب «الزهرة».

ثالثًا: يؤكِّد مغلطاي في غير موضعٍ على ما يفيد عدم تفرُّدِه بالوقوف على كتاب «الزهرة»، أو المعرفة به، وأَنَّ المِزِّيَّ أيضًا كان على معرفةٍ ودرايةٍ بهذا الكتاب.

فقد قال مُغَلْطَاي: «أحمد بن موسى: قال المزي عن أبي القاسم: إنَّ الدارقطني والبرقاني تفرَّدا بذِكْرِه في شيوخ البخاري، وأغفَلَ أَنَّ صاحب (الزهرة) ذَكَرَهُ ونَسَبَهُ مَعْنيًّا»[(١)].

وصورة ترجمته بخط مغلطاي، مخطوطة المكتبة الأزهرية[(٢)]:

(١) «الإكمال» (١/ ١٤٧).

(٢) أرسلها لي فضيلة الأخ الشيخ أبو شذا محمود النحال، وصَلَ اللهُ توفيقَه، وجزاه خيرًا.

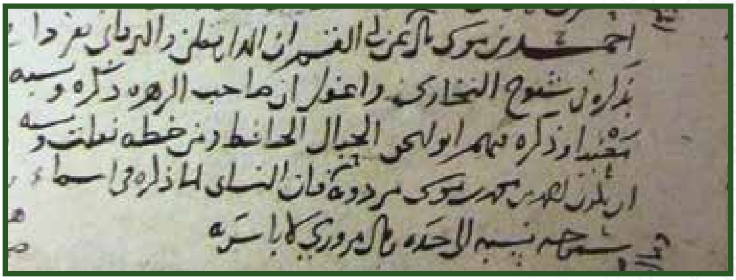

ومفاد كلام مغلطاي أَنَّ المزي أيضًا يعرف صاحب «الزهرة» لكنَّه أهملَ مراجعته، فاستدْرَكَ عليه مغلطاي وانتقده في هذا.

وقريب مِن هذا النص قول مُغَلْطَاي أيضًا: «ذكر صاحب (الزهرة) أن أبا داود روى عنه، ولم أره لغيره، فينظر، ولم يُنَبِّه عليه المزي»(١).

فظاهره يفيد اعتقاد مُغَلْطَاي - في أقلِّ تقديرٍ - باطِّلاع المزي على كتاب «الزهرة»، أو معرفته بصاحبه، ومِن ثَمَّ معرفته بكتابه هذا.

ومفاد هذا أنْ يكون صاحب «الزهرة» معروفًا هو وكتابه أو أحدهما لدى المِزِّيِّ.

وهذا يأخذنا إلى تحديد طبقة مؤلِّف «الزهرة»، فلا يمكن أنْ يكون متأخِّرًا عن طبقة المِزِّيِّ الذي تُوفِّي سنة ٧٤٢.

رابعًا: ولم يقف الأمر عند هذا الحدِّ؛ فقد وردَ في كتاب مغلطاي في كلامٍ له عن «ثابت بن محمد الشيباني»: «مات سنة ست عشرة ومئتين، قاله أبو القاسم بن عساكر.

وفي كتاب أبي عبد اللَّه محمد بن إسحاق بن منده و(الزهرة): توفي سنة خمس وعشرين. كذا ألفيتُه في غير ما نسخةٍ مجوَّدًا.

وفي (الإرشاد) للخليلي: ثقة متفق عليه. قال صاحب (الزهرة) روى عنه البخاري خمسة أحاديث»(٢).

(١) «الإكمال» (١/ ٨٤).

(٢) «الإكمال» (٣/ ٨٤).

فقوله: «**كذا ألفيتُه في غير ما نسخةٍ مجوَّدًا**» يُفهم مِن السياق عَوْده على أقرب مذكور وهو كتاب «الزهرة»، وظاهر هذا شهرة الكتاب بحيث يتداول الناس نُسَخَه؛ لكن يظهر لي - والله أعلم - أَنَّه لم يُرِد «الزهرة» بهذه العبارة؛ إنما أراد أحد أمرين:

أولهما: أنْ يكون المراد بالنسخة هنا الكتاب، أي وجدَ في غير ما كتابٍ، أو في غير ما نسخةِ كتابٍ.

وثانيهما: أنْ يكون المراد بالنسخة على ظاهره، فلعلَّه أراد الكتب المذكورة قبله، وجاء ذِكْر «الزهرة» في الموضع الأول عرَضًا، ثم قَصَدَهُ بالنَّقْل منه في آخر النصِّ المنقول آنفًا.

ويمكن أنْ يُسْتَدَلَّ لهذا بقوله في موضعٍ آخر: «وفي كتاب (زهرة المتعلمين وأسماء مشاهير المحدثين): ذَكَرَ الحاكمُ أبو عبد الله - رحمه اللَّه - أنَّ مسلمًا روى له، ولم أجده في النسخة التي طالعتُها، فيُنظر»[١]، فالمقصود هنا النسخة التي طالعها مِن «صحيح مسلمٍ» وليس «الزهرة».

ورغم هذا؛ فقد وجدتُ في كلام مُغَلْطَاي ما يفيد تَقَدُّم الكتاب على ولادة المِزِّي (٦٥٤) أيضًا. فقد قال مُغَلْطَاي: «وكذا ذَكَرَهُ: ابن خلفون في كتابيه (المعلم) و(الثقات) زاد: وكان ثقة حافظًا، وصاحب كتاب (زهرة المتعلمين، وتَبِعهم على ذلك غير واحد منهم: أبو إسحاق الصَّرِيفِينيُّ». يعني: إبراهيم بن محمد بن الأزهر، المولود بصَرِيفِينَ سنة ٥٨١ والمُتَوَفَّى سنة ٦٤١ ودُفِن بسفح قاسيونَ[٢].

ومفاد كلمة مُغَلْطَاي هذه أسبقية صاحب «الزهرة» على أبي إسحاق الصَّرِيفِينيِّ.

خامسًا: كذلك تكشف المادة العلمية للكتاب عن الفترة التي ظهر فيها، ويظهر

---

(١) «الإكمال» (٤/ ١٣٥).

(٢) كما في ترجمته مِن «السِّيَر» للذهبي (٢٣/ ٨٩).

هذا - مثلًا - مِن اختصاصه بمشايخ البخاري ومسلم وغيرهما، وتعليمه على الرواة برموز الأئمة الذين أخرجوا لهم؛ فكل هذا يفيد في تحديد ابتداء ظهوره، بعد اشتهار الكتب التي عُنِي بها، واشتهار التعليم على رواتها بالرموز والعلامات.

بينما يفيد كلام مُغَلْطَاي السابق هنا على وجود الكتاب في طبقة المزي وما قبلها.

وكذا وجدتُ مُغَلْطَاي ينقل عن ابن منده ثم يقول بعده: «زاد في (الزهرة)» إلخ. وظاهره يفيد تأخُّر صاحب «الزهرة» عن ابن منده[(١)].

ويؤكِّد هذا: قول مُغَلْطَاي: «وفي كتاب (الزهرة): روى عنه - يعني: البخاري - حديثًا واحدًا، ولم يورده في عداد شيوخه بعض المحدثين. يعني: بذلك - والله تعالى أعلم - ابن منده، والباجي»[(٢)].

وهذا النص كاشف عن تأخُّر صاحب الكتاب عن طبقة ابن منده، كما يكشف عن بعض ملامح المادة العلمية لكتاب «الزهرة»، إِذْ يُفهم منه النظر في أقوال ابن منده (ت ٣٩٥) والباجي (ت ٤٧٤) والزيادة عليها أو تعقبها.

سادسًا: يلاحظ على مادة «الزهرة» - كما حكاها مُغَلْطَاي - التنوُّع في هذا الباب، وعدم الاقتصار على عَدِّ أحاديث كل راوٍ عند البخاري أو غيره؛ بل قد يتكلَّم صاحبه في أحوال الرواة ووفَيَاتهم ونحو ذلك مِمَّا يكشف عن قَدَمٍ راسخةٍ في العلم لمؤلِّفه[(٣)].

كما تكشف المادة العلمية للكتاب عن اختيارات خاصة بصاحبه؛ فقد نقلَ عنه مُغَلْطَاي بعض الأقوال وتعقَّبها بأنه لم يرها لغيره[(٤)].

---

(١) «الإكمال» (١/ ٥١، ٢/ ٤٠٩).

(٢) «الإكمال» (١/ ١١٣).

(٣) «الإكمال» (١/ ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٤٢، ٩٤، ١٣٩، ١٥٤، ٢/ ٣٩٠).

(٤) «الإكمال» (١/ ٨٤، ٨٦، ٤/ ٦٦، ٥/ ٦٧، ٨٤، ٧/ ٣٨١، ٨/ ٣٧١).

وفي بعض المواضع ينقل عنه مُغَلْطَاي ويقول: «وزعم صاحب (الزهرة)» إلخ[(١)].

فيُستفاد مِن ذلك أنه صاحب اختيارات وترجيحات، يتفرَّد ببعضها أو يخالف.

ويُستفاد مِن بعض هذه المواضع أَنَّ مُغَلْطَاي لم يكن راضيًا بهذه الاختيارات، ومِن ثَمَّ قال مُغَلْطَاي في بعض المواضع: «زعم صاحب (الزهرة)» إلخ، أو أَنَّه لم يَرَها لغيره[(٢)].

سابعًا: الكتاب ليس خاصًّا بالبخاري ومسلم فقط مِن بين أصحاب الكتب الستة؛ بدليل قول مُغَلْطَاي: «وذكر صاحب كتاب (زهرة المتعلمين في أسماء مشاهير المحدثين) في شيوخ أبي داود» إلخ[(٣)].

وقولُه: «ولم يذكره صاحب الزهرة في شيوخ النسائي»[(٤)].

وما سيأتي عن ابن حجرٍ كذلك.

وبناءً على ما سبق في هذا «المبحث» يُستفاد الآتي:

(١) الكتاب ليس خاصًّا بالبخاري ومسلم دون أصحاب السُّنَن.

(٢) صاحبُه معلومٌ معروفٌ للمِزِّي (تُوفِّي ٧٤٢)، معاصرٌ له، أو مُتَقَدِّم عليه في الطبقة.

وظاهر بعض النصوص يفيد وجوده قبل الصَّرِيفِينِيِّ (تُوفِّي ٦٤١).

(٣) صاحبُه جاء بعد الحاكم (تُوفِّي ٤٠٥) والباجي (تُوفِّي ٤٧٤).

---

(١) «الإكمال» (١/ ٦٣، ٢/ ٤١٠، ٧/ ٢٨٨).

(٢) «الإكمال» (١/ ٨٤، ٨٦، ٢/ ٧٦، ١٠/ ٣٨٣).

(٣) «الإكمال» (٨/ ٣٧١).

(٤) «الإكمال» (١/ ٣٧).

فينحصر زمن وجوده بين سنة (٤٧٤) إلى سنة (٦٤١) أو (٧٤٢).

(٤) صاحبُه على دراية برواة «الصحيحين»، ومعرفة ما لكلِّ واحدٍ فيهما، فهو واسع الرواية، عالمٌ بها.

(٥) الكتاب بخطِّ بعض العلماء، وليس بخطِّ مؤلِّفه، وهذا العالم هو أبو العباس ابن الظَّاهِرِيِّ.

المبحث الثاني

التصحيف وما لا يصح في الباب

وقد وقعتْ بعض النصوص في سياقها أو حروفها على غير حقيقتها، فأَدَّتْ إلى معنًى غير صحيحٍ، وليس مرادًا في هذا الباب، وقد وقفتُ منها على ثلاثة، ذكرتُها في المطالب التالية:

المطلب الأول

نفي صلة الحاكم بـ«الزهرة»

فقال مُغَلْطَاي: «وفي كتاب (زهرة المتعلمين وأسماء مشاهير المحدثين) ذَكَرَ الحاكمُ أبو عبد الله - رحمه اللَّه - أنَّ مسلمًا روى له، ولم أجده في النسخة التي طالعتها[١]، فينظر»[٢].

فَفَهِمَ بعضُهم مِن هذا النصِّ نِسْبَةَ كتاب «الزَّهْرَة» للحاكم، وليس كذلك.

إنما أراد مغلطاي أنَّه قد وقع في كتاب «الزهرة»: «ذَكَرَ الحاكمُ» إلخ، أي نَقَلَ صاحب «الزهرة» عن الحاكم كذا وكذا، ولم يقصد بكلامه هذا نسبة الكتاب للحاكم أبي عبد الله، وهذا ظاهرٌ واضح؛ خلافًا لما توهَّمَه بعضُهم منه.

وإِنَّما أوقعَه في ذلك ما عُرِف عن الحاكم أبي عبد اللَّه مِن عنايته وكلامه على «الصحيحين» والتأليف حولهما، وقول الذهبي عنه: «فاتَّفَقَ له مِن التصانيف ما لعلَّه يبلُغ قريبًا مِن ألف جزءٍ مِن تخريج (الصحيحين، والعِلَل، والتراجم، والأبواب،

(١) أي مِن مسلمٍ، كما أسلفتُه.

(٢) «الإكمال» (٤/ ١٣٥).

والشيوخ، ثم المجموعات» إلخ[١]. كما جاء في ترجمة الحاكم اسم كتابٍ له بعنوان: «تراجم الشيوخ»[٢].

بَيْدَ أَنَّ هذا - وحده - ليس كافيًا في نسبة كتابٍ ما للحاكم، خاصة وقد جاءت النصوص الفاصلة بنفي تَوَهُّم مَن تَوَهَّم نسبته للحاكم.

مِن ذلك: قول مُغَلْطَاي: «وزعم أبو نصر الكلاباذي، وأبو الوليد في كتاب (الجرح والتعديل)، وأبو عبد اللَّه ابن منده، وصاحب كتاب (زهرة المتعلمين): أنه هو والحريري المذكور قبلُ واحد، زاد صاحب (الزهرة): روى عنه البخاري سبعة أحاديث، قال: وفرق الحاكم بينهما، وأكبر ظني أنهما واحد»[٣].

ويُقَوَّى هذا بقول مُغَلْطَاي أيضًا: «قال صاحب (زهرة المتعلمين): روى عنه مسلم حديثين أحدهما في آخر كتاب الجامع. وخرج الحاكم حديثه في مستدركه»[٤].

وقال مُغَلْطَاي: «وفي كتاب (زهرة المتعلمين): قيل: إنه مات سنة ثلاث وأربعين ومئتين في جُمادَى الأولى. روى عنه البخاري خمسة أحاديث، ومسلم مئة وثمانية وثمانين حديثًا.

وفي (تاريخ نيسابور) للحاكم: مات عشية الأربعاء بمَرْو، وفي موضع آخر: كان شيخًا فاضلًا ثقة»[٥].

وقال مُغَلْطَاي: «وفي (زهرة المتعلمين): روى عنه - يعني البخاري -: حديثًا واحدًا عن يحيى بن أيوب عن يزيد بن أبي حبيب وقال الباجي، والكلاباذي: روى

(١) «تاريخ الإسلام» (٩/ ٩٤ - ٩٥).

(٢) «وفيات الأعيان» (٤/ ٢٨٠).

(٣) «الإكمال» (١٢/ ٢٩١).

(٤) «الإكمال» (٨/ ٢١٢).

(٥) «الإكمال» (٩/ ٢٨٧).

عنه في النكاح. وخرَّج حديثه ابن خزيمة، وأبو عوانة، وابن حبان، والحاكم وأبو محمد الدارمي في صحاحهم»[١].

وقال: «وقال المزي ردًّا على الحاكم: روى عنه البخاري ومسلم في (الصحيح.

لم نجد لمسلم عنه رواية في الصحيح، ولا ذكره المصنفون في رجاله، انتهى.

قال صاحب (زهرة المتعلمين في أسماء مشاهير المحدثين): «روى عنه البخاري ثلاثة أحاديث، ومسلم حديثين، وذكره فيهم أيضًا الحافظ أبو إسحاق الحبال وأبو إسحاق الصريفيني»[٢].

وقال مُغَلْطَاي: «وزعم أبو علي الجياني في (تقييد المهمل) وقبله أبو أحمد الحاكم: أن البخاري روى عنه، زاد صاحب (الزهرة): تسعة أحاديث. وأنكر ذلك الحاكم الصغير، فقال: من قال إن البخاري روى عنه فقد وهم»[٣].

وكذلك قال ابن حجر العسقلاني - وهو ينقل عن مُغَلْطَاي كما سيأتي بعد قليل - : «عبد الله بن عبد الرحمن السمرقندي، ذكره صاحب (الزهرة) وقال: ذكره الحاكم في شيوخ مسلم ولم أجده انتهى»[٤].

فهذه نصوصٌ ينقل فيها صاحب «الزهرة» عن الحاكم، وأخرى يُفرِّق فيها مُغَلْطَاي بين صاحب «الزهرة» وبين الحاكم، وجميعها يفيد عدم صلة الكتاب بالحاكم.

فيُفْهَم النصُّ الموهم بناءً على النصوص الواضحة الصريحة في كلام مُغَلْطَاي.

وهذه قاعدة مهمة في هذا الباب وغيره، وكلام العلماء يُفَسِّر بعضُه بعضًا.

(١) «الإكمال» (١٠/ ١٦٨).
(٢) «الإكمال» (١١/ ١١٣).
(٣) «الإكمال» (١/ ٧٦).
(٤) «تهذيب التهذيب» (٥/ ٢٩٦).

المطلب الثاني

نفي صلة أبي الفضل ابنِ طاهِرٍ بـ«الزهرة»

وهذا مطلبٌ مبنيٌّ على أمرين:

أحدهما: التصحيف في اللفظ. وثانيهما: الاقتراب في المعنى.

أولًا: التصحيف في اللفظ:

وقد كانت بداية ذلك عند مغلطاي الذي حَلَّى الناسخ بالعالم، ثم جاء ابنُ حجرٍ فسمَّى هذا العالم، ونقَلَ مِن خطِّه.

لكن تحرَّف اسمه في مطبوع «تهذيب التهذيب» لابن حجر إلى «ابن الطاهر»، ومِن ثَمَّ يذهب الذهن مباشرة إلى الربط بين وَسْمِه بالعالم في قول مغلطاي، وتسميته بابن الطاهر في مطبوع كتاب ابن حجر؛ فيخرج مِن اجتماع الأمرين: ذهاب الذِّهْن مباشرةً إلى الحافظ أبي الفضل ابن طاهرٍ، خاصةً مع:

ثانيًا: الاقتراب في المعنى:

وهو إمكانية تحقُّق الشروط المطلوبة هنا في أبي الفضل ابن طاهرٍ؛ لأسبابٍ:

۞ **منها: عناية مُغَلْطَاي بالحافظ ابنِ طاهرٍ عنايةً خاصةً**، حيثُ جَمَعَ كثيرًا مِن كُتُبِه، وروى مِن طريقه، ونَقَلَ مِن كلامه، مُحْتَجًّا به(١)، ومعترضًا ومُتَعَقِّبًا عليه، ومُحَذِّرًا حين انفردَ ابنُ طاهرٍ برأيه، فيقول مُغَلْطَاي: «فلم أَرَ مَن ذَكَرَه غير ابن طاهر، فكن على حذرٍ قد ينفع الحذر»(٢).

---

(١) «الإكمال» (١/ ١٨، ٢٥، ٢٦، ٢/ ٩٩، ٣/ ٥٣، ٤/ ٩٢، ٥/ ٢٧٢، ٦/ ٥٧، ٦٠، ٧/ ٢٥٣، ٨/ ٣١، ٢٧٤، ٩/ ٣١٦، ٣٦٥، ١٠/ ٨٣، ١٢/ ٣٥٢).

(٢) «الإكمال» (٥/ ٤٣٤ وينظر تعليق مُحَقِّقِه عليه، ٨/ ٢٩٣).

وكان مُغَلْطَاي قد صرَّح بالنَّقْل مِن خَطِّ ابنِ طاهرٍ مُحْتَجًّا بضبطه وتجويده[١].

فمِمَّا جَمَعَهُ مِن كُتُبِه:

١ - إيضاح الإشكال[٢].

٢ - التذكرة[٣].

٣ - صفة التصوف[٤].

٤ - ذخيرة الحفاظ[٥].

٥ - الأنساب المتفقة في الخط المتماثلة في النقط والضبط[٦].

٦ - تصحيح التعليل[٧].

٧ - المنثور[٨].

٨ - رجال الصحيحين[٩].

٩ - المعرفة[١٠].

---

(١) «الإكمال» (٤/ ٣٦١).

(٢) «الإكمال» (٢/ ٢٣٦، ٣/ ٣٠٨، ١٠/ ٧، «شرح ابن ماجه» (٩٠٢).

(٣) «الإكمال» (٢/ ١١٦، «شرح ابن ماجه» (٦١، ١٨٤، ٣٧٤، ٤٢٣، ٩١٣، ١٢٣٧، ١٢٩٣، ١٣٦١، ١٣٦٤، ١٤٤٦).

(٤) «الإكمال» (٢/ ٣٩٣، ٥/ ١٨١، ٦/ ٣٢٤، «شرح ابن ماجه» (٣٨).

(٥) «الإكمال» (٣/ ٢١٣، ٨/ ١٤٦، «شرح ابن ماجه» (٧٣، ٢٩٢، ٤٢٣، ٤٢٧، ٤٨٤، ١٥٠١).

(٦) «الإكمال» (٥/ ٣٧٧، ٤٣٣، ٦/ ٢٧٠، ٣٠٨، ١١/ ٣٥٨).

(٧) «الإكمال» (٧/ ٢٢٣).

(٨) «الإكمال» (٨/ ١٤٤).

(٩) «الإكمال» (٨/ ٢٩٣).

(١٠) «شرح ابن ماجه» (٤٢٧). ولعله: «معرفة شيوخ البخاري ومسلم».

١٠- أطراف الغرائب[١].

ولا شكّ أنَّ جَمْعَهُ عشرةَ كتبٍ لعالمٍ واحدٍ يدلُّ على عنايته به، واهتمامه بتراثه، فضلًا عمَّا يمكن أنْ يكون قد جَمَعَهُ مِن تراث ابن طاهرٍ ولم يصرِّح به فيما وقفتُ عليه مِن كتبه فضلًا عن بقيَّتها.

۞ منها: وجود ابن طاهر في المدة الزمنية المطلوبة ما بين (٤٧٤ - ٧٤٢).

فقد وُلِد سنة ٤٤٨، وتُوفِّي سنة ٥٠٧[٢].

۞ منها: اتصافه بالعلم والحفظ، مع الشهرة بالكتابة والنَّسْخ، فينطبق عليه ما حَلَّى به مغلطاي كاتبَ النسخة:

وقد اعتمدَ ابنُ نقطةَ على خَطِّ ابن طاهرٍ ضمن مَن اعتمدَ عليهم في الضبط «مِن ثقات الطلبة المُمَيِّزين والعلماء المُبَرِّزين»[٣]، ونَقَل عنه كثيرًا[٤].

وكان ابن طاهر قد كتب «الصحيحين» و«سنن أبي داود» سبعَ مرَّاتٍ بالوِرَاقة يعني بالأجرة، وكذلك كتبَ «سنن ابن ماجه» عشر مرَّاتٍ.

ومع شهرته بالثقة والضبط والحفظ؛ إِلَّا أَنَّ ابن عساكر قد قال: «له مصنَّفات كثيرة إلَّا أنه كثير الوهم».

وألمح إلى ذلك الذهبيُّ بعبارةٍ عذبةٍ فقال: «وصنَّفَ وجَمَع، وبرَعَ في هذا الشأن، وعُنِيَ به أَتَمَّ عنايةٍ، وغيرُه أكثرُ إتقانًا وتحريًا منه».

---

(١) «شرح ابن ماجه» (١٥١٧).

(٢) «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٥٣/ ٢٨٠، «وفيات الأعيان» (٤/ ٢٨٧، «سير أعلام النبلاء» (١٩/ ٣٦١) «تاريخ الإسلام» للذهبي (١١/ ٩٢، «الوافي بالوفيات» للصفدي (٣/ ١٣٩، «طبقات الحفاظ» للسيوطي (١٠١٨.

(٣) «تكملة الإكمال» لابن نقطة (١/ ٩١).

(٤) السابق (١/ ٥٥٢، ٢/ ٤١٨، ٣/ ١٥٩، ١٩٨، ٢٠٩، ٢٨٣، ٣٦٣، ٥٨١).

ونَقَلَ الذهبيُّ وغيره عن الدَّقَّاق قوله فيه: «وله أدنى معرفة بالحديث في باب شيوخ البخاري ومسلم وغيرهما»؛ فتعقَّبه الذهبيُّ بقوله: «يا ذا الرجل! أَقْصِرْ، فابنُ طاهر أحفظُ منك بكثيرٍ».

نعم؛ أحفظ؛ لكن هذا لا يمنع وقوع الوهم كما أشار الذهبي بعبارته الرقيقة.

ولعلَّه قام بجمع أطراف هذه الكتب على عجلٍ في إحدى هذه المرَّات التي كتبها فيها بالأجرة.

فقد قال ابن عساكر: «جَمَعَ ابنُ طاهر (أطراف الصحيحين وأبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه) فأخطأ فيه في مواضع خطأً فاحشًا، رأيتُه بخطِّه عند أبي العلاء العطَّار». ولهذا قال ابن الملقِّن: «وأطراف ابن طاهر كثيرة الوهم؛ كما شهد بذلك حافظُ الشام ابنُ عساكر»[(١)].

وقد انتقد مغلطاي صاحب «الزهرة» أيضًا في مواضع.

۞ منها: شهرة ابن طاهرٍ بالتأليف حول الكتب الستة عامة و«الصحيحين» خاصة، ومِن أعماله في ذلك:

١ - معرفة شيوخ البخاري ومسلم:

ذَكَرَهُ ابنُ نقطة فقال: «نقلتُه مِن خطِّ محمد بن طاهر المقدسي في (معرفة شيوخ كِتَابَي البخاريِّ ومسلمٍ) مِن تصنيفه»[(٢)].

وذكره المقريزي باسم: «معرفة مشايخ الإمامين الذين أخرجا عنهم في الصحيحين»[(٣)].

---

(١) «البدر المنير» (١/ ٢٨٧).

(٢) «تكملة الإكمال» (٣/ ٢٩٨).

(٣) «المقفى» (٥/ ٣٩٠).

٢ - الجمع بين كتاب الكلاباذي وأبي بكر الأصبهاني في رجال البخاري ومسلم، المطبوع في الهند بهذا الاسم.

وسماه المقريزي: «أسامي ما اشتمل عليه الصحيحان».

وذكرَ له المقريزيُّ طائفةً أخرى مِن كتبه في هذا الباب، مثل:

٣- موافقات البخاري ومسلم.

٤ - معرفة من لم يُخرَّج له في الصحيحين إلَّا حديث واحد من الصحابة.

٥ - ذِكْرُ الطرق العالية إلى البخاريِّ ومسلم.

٦ - مشايخ أبي داود السجستانيِّ.

٧ - عوالي الطرق إلى البخاري.

٨ - عوالي الموافقات إلى مشايخ أبي داود السجستانيِّ.

٩ - عوالي الموافقات إلى مشايخ أبي عيسى الترمذيِّ.

١٠ - الفوائد الصِّحاح على شرط الإمامين.

١١ - عوالي الطرق إلى البخاريِّ.

١٢ - جواب المتعنِّت على البخاريِّ.

١٣ - أطراف مسند أبي عيسى الترمذيِّ، عشرة أجزاء.

١٤ - أطراف السُّنَن لابن ماجة.

١٥ - أطراف سنن النسائي.

١٦ - الانتصار لإِمَامَي الأمصار. يعني: البخاريَّ ومسلمًا. ذَكَرَه ابن حجر(١).

---

(١) «المجمع المؤسس» (١٠٩٨).

١٧ - أطراف الكتب الستة. ذكره ابن خلِّكان والسيوطي.

١٨ - شروط الأئمة الستة.

فضلًا عن كتبه حول رجال الأحاديث والتراجِم، والأنساب، وغيرها.

فجائزٌ ممكنٌ أنْ يقوم أبو الفضل ابن طاهرٍ بجمع كتبه حول مشايخ «الصحيحين» وغيرهما في كتابٍ واحدٍ.

ولا يُعَكِّر على ذلك عدم لزوم ابن طاهرٍ للسَّجْع في عناوين كتبه السابقة، بينما سجعَ صاحب «زهرة المتعلِّمين في ذكر مشاهير المحدثين».

وذلك لاستخدام ابن طاهرٍ السجع في أكثر مِن كتابٍ، مثل:

١ـ رفع القرطاس صيانةً لما فيه مِن الأدناس.

٢ـ ذخيرة الحفاظ المُخرَّج على الحروف والألفاظ.

٣ـ الحُجَّة على تارك المَحَجَّة.

٤ـ اللباب المرتَّب على الحروف والأبواب.

وهذه الأربعة جميعُها قد ذكرها المقريزيُّ في ترجمة ابن طاهرٍ.

۞ منها: إدخاله «ابن ماجه» ضمن الكتب الستة.

۞ منها: أنَّ الأماكن التي وجه مغلطاي سهام النقد فيها لابن طاهرٍ؛ لم ينقل فيها مغلطاي عن كتاب «الزهرة» شيئًا.

وقد لاحظتُ ذلك في عددٍ مِن التراجِم، مثل: سلم بن قيس[(١)]، وعبد الكريم بن أبي المخارق[(٢)]، وعلي بن الحكم[(٣)].

(١) «الإكمال» (٥/ ٤٣٤).

(٢) «الإكمال» (٨/ ٢٩٣).

(٣) «الإكمال» (٨/ ٣١١).

نقض النِّسْبَةِ لأبي الفضل ابنِ طاهرٍ

وعلى الرغم مِمَّا أسلفتُه عن ابنِ طاهرٍ وعنايته بالكتب الستة، وكونه حقيقًا أنْ يكون مقصودًا في هذا الموضع، فإنَّه ليس كذلك، للأسباب التالية:

أولًا: تفريق مغلطاي بينه وبين صاحب «الزهرة».

فقد نقلَ مغلطاي في عدد من الأماكن عن صاحب «الزهرة» وابن طاهرٍ في موضعٍ واحدٍ، وهذا دالٌّ على الاختلاف بينهما.

ومِن ذلك: ما قاله مغلطاي: «لأن جماعةً مِن العلماء حَكَوْا أنَّ مسلمًا تفرَّد به عن البخاري، منهم: أبو عبد اللَّه بن البيع وأبو الفضل ابن طاهر وأبو إسحاق الحبال. وقال صاحب (الزهرة): تفرد به مسلم، وروى عنه خمسة أحاديث»(١).

وقوله: «وكذا ذكره السمعاني وابن طاهر وياقوت، وأما الحاكم أبو عبد اللَّه فاقتصر على سليمان بن محمد، وكذلك صاحب (الزهرة) وغيره»(٢).

وقوله: «وزعم صاحب (الزهرة) أن البخاري روى عنه حديثين؛ أحدهما: عن شبابة عن شعبة، والآخر: عن وهب عن شعبة...، وقاله أيضا أبو الفضل بن طاهر المقدسي والكلاباذي. انتهى»(٣).

۞ **ومنها: أنَّ قوله في مطبوع كتاب ابن حجر: «ابن طاهر» خطأ**، وقد جاء على الصواب في نسخة ابن حجر الخطِّية التي كتبها بخطِّ يدِه.

فقد أَلْحَقَ ابنُ حجرٍ بهامش نسخته الخطية [ج١، ق/ ١٢٥/ ب] ترجمة «حرام بن عثمان»، وقال في بعض كلامه: «نقلتُ ذلك مِن خط الحافظ ابن الظاهريِّ».

---

(١) «الإكمال» (١/ ٢١٢).

(٢) «الإكمال» (٦/ ٦٠).

(٣) «الإكمال» (٩/ ٣٢٨).

وصورة ذلك بهامش نسخة ابن حجر الخطية مِن «تهذيبه» كالتالي:

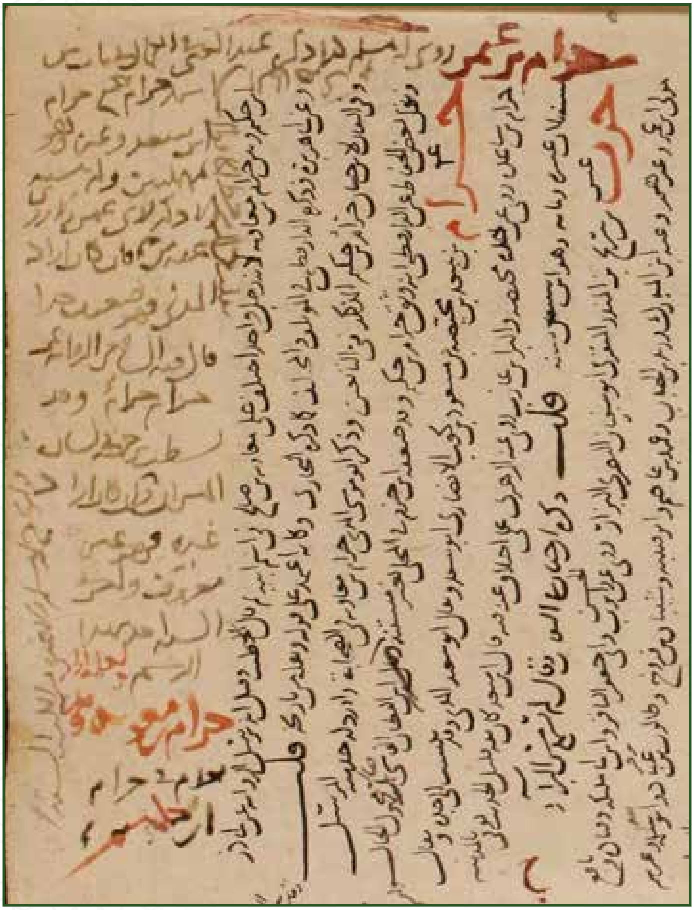

وقال ابنُ حجر في ترجمة علي بن الجعد: «وفي هامش (الزهرة) بخط ابن الظَّاهِرِيِّ[١]: روى عنه البخاري ثلاثة عشر حديثًا»[٢].

وصورته في ترجمة ابن الجعد مِن «تهذيب التهذيب» بخط ابن حجر، مخطوطة مكتبة ولي اللَّه (رقم/ ٥٢٥ - ٥٢٨) [ج٢/ ق ٢٠٧/ ب][٣]:

(١) تحرَّف في مطبوع «التهذيب» إلى «ابن الطاهر».

(٢) «التهذيب» (٧/ ٢٩١ - ١٩٢).

(٣) أرسل لي المخطوطة: فضيلة الأخ الشيخ محمد الدباسي، وصَلَ اللهُ توفيقَه، وجزاه خيرًا.

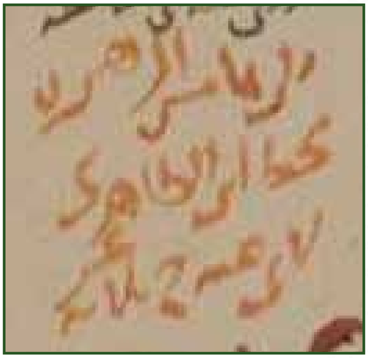

وقال ابن حجرٍ في ترجمة محمد بن عمر بن عبد اللَّه بن فيروز الباهلي: «قال صاحب (الزهرة): محمد بن عبد اللَّه ابن الرومي اليمامي القيسي، روى عنه مسلمٌ ثلاثة عشر حديثًا؛ كذا وجدتُ بخطِّ الحافظ ابن الظاهريِّ(١) في (الزهرة) ولم يتعقَّبه»(٢).

وصورة الترجمة بخط ابن حجر مِن نسخته [ج٣/ ق ٨١/ ب]:

وتحرَّف لفظ «الظاهري» في الموضعين الأخيرين مِن كتاب ابن حجر إلى «الطاهر»، فوقع رسمه: «ابن الطاهر»، لكنه على الصواب في نسخة ابن حجر الخطيَّة كما أسلفناه.

(١) تحرَّف في مطبوع «التهذيب» إلى «ابن الطاهر».

(٢) «تهذيب التهذيب» (٩/ ٣٦٠).

المطلب الثالث

نفي صلة مسلمة بن قاسم بـ«الزهرة»

قال السخاويُّ في كلامٍ له: «والبخاري في تواريخه الثلاثة: الكبير، وهو على حروف المعجم، وابتداه بالمُحَمَّدِين، والأوسط، وهو على السِّنين، والصغير، ولمَسْلَمَة بن قاسم ذيلٌ على الكبير، في مجلدٍ سمَّاه (الصِّلَة)؛ كذا رأيتُه في كلام شيخنا[١]. وكتاب (الصلة) عندي، وهو ذيلٌ على كتابٍ لمؤلِّفها[٢] سمَّاه (الزاهر) كما أشار إليه في الخطبة»[٣].

فاحتملَ بعضُ الأفاضل أَنَّ لفظة «الزاهر» قد تكون محرَّفة عن «الزَّهْرَة»، وليس كذلك؛ فقد أفاد ابنُ حجرٍ في ترجمة مَسْلَمَة أَنَّه قد «جَمَعَ تاريخًا في الرجال، شَرَطَ فيه أَنْ لا يذكر إِلَّا مَن أغفله البخاريُّ في (تاريخه)، وهو كثيرُ الفوائد، في مجلدٍ واحد» إلى أَنْ قال ابنُ حجرٍ: «ومِن تصانيفه: (التاريخ الكبير) و(صِلَتُه) و(ما رَوَى الكبارُ عن الصِّغَار)» إلخ[٤].

فلا مدخل لمَسْلَمَة بن قاسمٍ بكتاب «الزَّهْرَة»، وهذا واضحٌ فلا نطيل فيه، خاصة أنَّه مُتَقَدِّم عن الحدِّ الزمني المطلوب، فقد تُوفِّي سنة ٣٥٣، بينما ينقل صاحب «الزَّهْرَة» عمَّن بعد هذا التاريخ، أي عمَّن وُلِدَ بعد مَسْلَمَة، فلا مدخل لمَسْلَمَة هنا.

---

(١) أي ابن حجر العسقلاني.

(٢) أي لمَسْلَمَة.

(٣) «الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ» (ص/ ٢٠٧).

(٤) «لسان الميزان» (٨/ ٦١ - ٦٢) رقم ٧٧٣٧. وينظر: تقدمة دراسة «الثقات ممَّن لم يقع في الكتب الستة» لابن قطلوبغا (١/ ١٦٧).

المبحث الثالث

قراءةٌ في النِّسْبَةِ والمؤلِّف

فعلى الرغم مِن عدم تصريح مغلطاي بمؤلِّف «الزهرة»، فإنَّنا استطعنا - مِن خلال كلامه - الوصول إلى بعض الخيوط التي يمكن أنْ تأخذ بنا إلى اكتشاف الكتاب ومؤلِّفه، وقد ذكرنا هذه المعالم في «المبحث الأول».

وبناءً على كلام مغلطاي السابق يمكن حصرُ البحثِ وقصرُه على «الزهرة» بعدة اعتبارات كالتالي:

أولًا: مِن حيثُ المدة الزمنية: فيما بين وفاة الباجي (٤٧٤) ووفاة الصَّرِيفِينِيِّ (٦٤١، وبحدٍّ أقصى وفاة المِزِّي (٧٤٢).

ثانيًا: مِن حيثُ المادة العلمية: في مشايخ البخاري ومسلم وبقية أصحاب الكتب الستة، وعدد ما لهم مِن الأحاديث.

ثالثًا: مِن حيثُ المؤلِّف: أنْ يكون عالمًا خبيرًا بالرجال، عارفًا بالروايات، وما لكلِّ واحدٍ مِن الرُّواة في «الصحيحين» وغيرهما مِن مصادر كتابه.

وبناءً على هذه الأمور الثلاثة؛ بدأْنا البحث عن الكتاب ومؤلِّفه، فظهرتْ أمامنا عدة أشياء اقتضتْ تقسيم هذه القراءة إلى قسمين:

أولهما: خاصٌّ بالنَّاسخ أو الكاتب صاحب النسخة التي وقعتْ لمغلطاي ثم ابن حجر.

وثانيهما: خاصٌّ بمَنْ قد يكون صاحب الكتاب ومؤلِّفه. وذلك في المطلبين التاليين:

المطلب الأول

ما لابنِ الظَّاهِرِيِّ في «الزهرة»

وقد بات واضحًا أنَّ ابن الظاهري هو صاحب النسخة التي كانت بحوزة مغلطاي وابن حجر، كتبها بخطِّه.

وأنَّه هو المقصودُ هنا، بالظاء المعجمة، نسبةً إلى الملك الظاهر غازي صاحب حلب ابن صلاح الدين يوسف بن أيوب(١).

وقد وقعَ التصريح به عند مغلطاي - كما سلف - هكذا: «فيما ذَكَرَه الحافظ جمال الدين ابن الظاهري - ومِن خطِّه نقلتُ - ولم يُنَبِّه عليه المِزِّيُّ، ولم أَرَهُ عند غيره، فيُنْظَرَ»(٢).

وابن الظاهريِّ أحد شيوخ المِزِّيِّ، والمِزِّيُّ شيخ مغلطاي، فيُتَوَقَّع جدًّا أنْ يكون المِزِّي على عِلْمٍ بما كان في حوزة شيخه ابنِ الظَّاهِرِيِّ، وربما كان مغلطاي على عِلْمٍ بهذه الحقيقة، ومِن ثَمَّ استدرَكَ على المِزِّيِّ بكلام صاحب «الزهرة» خاصةً مع وجود «الزَّهْرَة» بخط ابنِ الظَّاهِرِيِّ.

وهو الحافظ الزاهد القدوة جمال الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن عبد اللَّه الحلبي ثم المصري، الحنفي المقرئ. المشهور بابن الظَّاهِرِيِّ، وُلِدَ في حلب سنة ٦٢٦. وسَمِعَ خلقًا بالحرمين والشام ومصر، منهم الحافظ يوسف بن خليل، والضياء المقدسي، وغيرهم، وقد كتب عن سبع مئة شيخٍ، وخرَّجَ لعددٍ منهم مشيخات أو معاجم.

وأخذ عنه كبار الأئمة أمثال المِزِّيِّ والذهبي والنجم البرزالي وابن سيِّد الناس.

(١) «توضيح المشتبه» (٦/ ١٠)، «تبصير المنتبه» (٣/ ٨٨٢).

(٢) القطعة التي طُبعت مفردة بعنوان «التراجم الساقطة من كتاب إكمال تهذيب الكمال المطبوع» (ص/ ١٤١).

وكانت له زاوية[١]، بظاهر القاهرة، وكان عنده فيها ابن خالته الفقير الحلبي أحمد بن علي بن عبد الله[٢].

وقد مات ابن الظاهري بزاويته، سنة ٦٩٦ وله سبعون سنة[٣].

وحَلَّاه الذهبيُّ بـ«الحافظ الإمام الزاهد مفيد الجماعة بركة الوقت»، قال: «المُحَدِّث، شيخٌ وقورٌ مَهيبٌ، مُنَوَّر الشَّيبة، مليح الوجه، حسن السَّمت، ذو صِدْقٍ وإخلاصٍ وانقطاعٍ عن الناس بزاويته»، ووصفه بأنَّه «مُدِيمُ الكتابة والتخريج والجمع، بصيرٌ بالعالي والنازل وبمرويات مصر والشام، صحيح النقل». قال: «وكان ثقة خيِّرًا حافظًا سهل العبارة، مليح الانتخاب، خبيرًا بالموافقات والمصافحات، لا يُلحق في جودة الانتقاء، وقد تفقَّه بأبي حنيفة، وتلا بالسبع، وكان ذا وقار وسكينة وشكلٍ تامٍّ ونفْسٍ زكية وكرم وحياء وتعفُّفٍ وانقطاعٍ، قَلَّ مَن رأيتُ مثله، ما اشتغل بغير الحديث إلى أنْ مات، وشيوخه يبلغون سبع مئة شيخ، نزلتُ عليه بزاويته بالمقس وأكثرتُ عنه وانتفعتُ بأجزائه، أحسن اللَّه إليه».

قال الذهبي: «وشيوخه أزيد مِن سبع مئة شيخ، وخَرَّجَ بنفسه الأربعين البلدانية والموافقات، وانتقى على عددٍ مِن الشيوخ، ونسخَ شيئًا كثيرًا، وعُنِي بفنِّ الرواية أتمَّ عنايةٍ، مع التزهُّد والوقار، والجلالة والمعرفة».

وقد نقَل عنه الذهبي[٤] أشياء كثيرة في ضبط وفَيَات الأعلام وتوثيقهم وغير ذلك مِن قضايا تراجِمهم.

---

(١) «تاريخ الإسلام» (١٥/ ٧٧٧).

(٢) «تاريخ الإسلام» (١٥/ ٨٠٦).

(٣) «تذكرة الحفاظ» (٤/ ١٤٧٩ رقم١١٦٧) و«معجم الشيوخ الكبير» (١/ ٩٣) و«المعجم المختص» للذهبي (٤٠، «حسن المحاضرة» للسيوطي (٧٩، «ذيل التقييد» للفاسي (٧٦٠).

(٤) «تاريخ الإسلام» (٤/ ٧٤، ٧/ ٤٧٨، ١٢/ ١٢١٩، ١٣/ ٣٦، ٥٨، ٩٤، ١٦٩، ١٤/ ٩٦، ١٥/ ٣٣٤، ٧٥٢).

وله مصنَّفات وتخريجات كثيرة، ولذلك قال عنه الفاسي: «صاحب التخاريج الكثيرة النافعة».

منها: مشيخة لابن عبد الدائم[(١)].

وخـرَّج لمُسْنِد الديار المصرية نجيب الدين عبد اللطيف بن عبد المنعم: «الموافقات»، و«الأبدال العوالي» و«المصافحات»[(٢)].

وخَرَّجَ مشيخة لعبد العزيز بن عبد المنعم مُسْنِد الديار المصرية بعد أخيه[(٣)].

وخَرَّجَ جزءًا لستِّ العرب بنت عبد المجيد بن الحسن والدة الصاحب مجد الدين ابن الصاحب كمال الدين ابن العديم، فحَدَّثَتْ به هي وابنها[(٤)].

وخَرَّجَ للمَجْد ابن الصاحب كمال الدين مُعْجَمًا في مجلدة[(٥)].

وخَرَّجَ معجمًا للشيخ القاضي محمد بن إبراهيم بن عبد الواحد المقدسي حدَّثَ به[(٦)].

وخَرَّجَ مشيخة لعلي بن أحمد، فخر الدين المعروف بابن البخاري[(٧)]. اشتهر أمرها، ونوَّه بذِكْرِها المُحَدِّثون والفقهاء والصبيان، وتسارع الناسُ إلى سماعها.

وخَرَّجَ شيئًا للأمير علم الدين سَنْجَر التركي[(٨)].

---

(١) «تاريخ الإسلام» (١٥/ ١٥١، «المجمع المؤسس» (٣٥، ٦٦٠).

(٢) «تاريخ الإسلام» (١٥/ ٢٤٤، «المجمع المؤسس» (١١٤، ٥٩٩).

(٣) «تاريخ الإسلام» (١٥/ ٥٧٤، «المجمع المؤسس» (٣٩٦).

(٤) «تاريخ الإسلام» (١٥/ ٢٩٠).

(٥) «تاريخ الإسلام» (١٥/ ٣٤٢).

(٦) «تاريخ الإسلام» (١٥/ ٣٢١).

(٧) «تاريخ الإسلام» (١٥/ ٦٦٦).

(٨) «تاريخ الإسلام» (١٥/ ٩١٠).

وخَرَّجَ أربعين حديثًا عن أربعين شيخًا عن أربعين صحابيًّا، مِن حديث البدر الفارقي[(١)].

وله انتقاء مِن «صحيح مسلم»[(٢)].

وخَرَّجَ وكتبَ بخطِّه أشياء كثيرة جدًّا، منها: «فوائد قتيبة»[(٣)]، وغيرها مِمَّا يمكن الوقوف عليه مِن خلال كتب «الفهارس».

وكذلك كتب «زهرة المتعلِّمين» بخطِّه، ومِن خطِّه نَقَل مغلطاي وابن حجرٍ، وصرَّحا بذلك.

ثم إنَّ قولَ مغلطاي السابق في إحدى التراجِم: «روى له ابن ماجه، فيما ذَكَرَه الحافظ جمال الدين ابن الظاهري - ومِن خطِّه نقلتُ - ولم يُنَبِّه عليه المِزِّيُّ، ولم أَرَهُ عندَ غيره، فيُنْظَر»[(٤)]؛ يتطابق مع عباراته حين ينقل مِن كتاب «الزهرة»، أو يتعقَّبه خاصةً، فهو المقصود هنا بالنَّقْلِ منه قطعًا.

ويمكن الوقوف على ذلك بمقارنة عبارته هذه مع عباراته السابقة في «المبحث» الأول.

ويتأكَّد كذلك بمقارنته بكلام ابن حجر.

وقد كان هذا النص كافيًا في الجزم بنسبة الكتاب ابتداءً لابن الظاهري؛ لولا قول مغلطاي في الموضع الآخر: «وقال صاحب (الزهرة) - فيما نَقَلْتُه مِن كتابه بخطِّ بعضِ العلماء -»[(٥)].

---

(١) «المجمع المؤسس» (٢٧٧).

(٢) «المجمع المؤسس» (٩٥).

(٣) «تبصير المنتبه» (٣/ ٩٥٩).

(٤) القطعة التي طُبعت مفردة بعنوان «التراجِم الساقطة من كتاب إكمال تهذيب الكمال المطبوع» (ص/ ١٤١).

(٥) «الإكمال» كما في «التراجِم الساقطة» مِن مطبوعه (ص/ ٨٦)، طبعة: دار المحدِّث.

ونحو ذلك: ما جاء عند ابن حجرٍ في ترجمة محمد بن عمر بن عبد اللَّه بن فيروز الباهلي: «قال صاحب (الزهرة): محمد بن عبد اللَّه ابن الرومي اليمامي القيسي، روى عنه مسلمٌ ثلاثة عشر حديثًا؛ كذا وجدتُ بخطِّ الحافظ ابن الظاهريِّ[(١)] في (الزهرة) ولم يتعقَّبه»[(٢)].

ومفاد هذه النصوص:

أولًا: وقوع الكتاب لمغلطاي وابن حجرٍ بخطِّ ابن الظاهري.

ثانيًا: عدم اقتصار عمل ابن الظاهري على مجرَّد النَّسْخ والكتابة؛ بل برزتْ شخصيته في الكتاب، فتعقَّب أشياء، ولم يتعقَّب أخرى.

كما دلَّت النصوص السابقة في «المبحث» الأول على وجود هوامش بخطِّ ابن الظاهري أيضًا في هامش كتاب «الزَّهْرَة»، وقد نَقَل مغلطاي وابنُ حجرٍ مِن هذه الهوامش، مع عزوها لهامش الكتاب بخطِّ ابن الظاهري. وقد سبق ذلك أيضًا.

وازدادت المساحة بين اسم الكاتب واسم المؤلِّف بنسبة ابن حجر المؤلِّف إلى المغرب، فصرنا أمام مؤلِّفٍ مغربيٍّ، وكاتب نسخةٍ مشرقيٍّ.

ويظهر هذا ممَّا يليه في:

المطلب الثاني

حول نسبة «الزهرة» لابن حَوْط اللَّه الأُنْدِيِّ

وهذا هو القسم المغربي الخاص بالمؤلِّف، ولم يكن موجودًا في كلام مغلطاي، إنما أضافه ابنُ حجرٍ.

فقال ابنُ حجر العسقلاني وهو يُعَدِّد المصنَّفات في رجال الكتب الستة: «ورجال

(١) تحرَّف في مطبوع «التهذيب» إلى «ابن الطاهر».

(٢) «تهذيب التهذيب» (٩/ ٣٦٠).

الصحيحين وأبي داود والترمذي لبعض المغاربة سماه (الزهرة)، ويذكر عدَّة ما لكلٍّ منهم عند مَن أخرجَ له، وأظنُّه اقتصرَ فيه على شيوخهم»[(١)].

وظاهر عبارة ابن حجرٍ هذه أنَّه لم يكن قد اطَّلَعَ على «الزهرة» حتى وقت تأليفه كتابه «تعجيل المنفعة»؛ إنَّما أخذَ عنه بواسطةٍ وهي مُغَلْطَاي. وكان ابنُ حجر قد انتهى مِن تأليفه «التعجيل» كما قال: «في يوم عاشوراء مِن المحرم سنة خمسٍ وثلاثين وثمان مئة» قال: «ثم وقفتُ على (الإكمال فيما في مسند أحمد مِن الرجال مِمَّن ليس في تهذيب الكمال) للحسيني أيضًا؛ فألْحَقْتُ في كتابي هذا ما وجدتُه فيه مِن مدحٍ وقدْحٍ، وفرغتُ مِن تحريره بمدينة حلب، في رمضان سنة ستٍّ وثلاثين وثمان مئة»[(٢)].

ويتقوَّى ذلك بوجود مادة ابن حجرٍ نفسها قد سبقه إليها مغلطاي، ويمكن التمثيل والإشارة لهذا بتراجِم: زهير بن حرب[(٣)]، وزياد بن أيوب[(٤)]، وعبد اللَّه بن عامر بن زرارة[(٥)]، وغيرهم كثير.

بل لم يقف ابن حجر عليه كذلك عند تأليفه «لسان الميزان»، فقد ذَكَرَ فيه «حرام بن عثمان»[(٦)] - تبعًا للذهبيِّ[(٧)] - ولم ينقل ابن حجر فيه شيئًا عن «الزهرة»، وكان ابن حجر قد انتهى مِن تأليف «اللسان» سنة ٨٠٥، حيثُ قال في آخره[(٨)]: «فرغتُ منه

(١) «تعجيل المنفعة» (١/ ٢٤١ - ٢٤٢).

(٢) خاتمة «التعجيل» (٢/ ٦٨٧).

(٣) «الإكمال» (٥/ ٨٤) مع «التهذيب» (٣/ ٣٤٤).

(٤) «الإكمال» (٥/ ٩٦) مع «التهذيب» (٣/ ٣٥٥).

(٥) «الإكمال» (٨/ ٧) مع «التهذيب» (٥/ ٢٧٢) وفيهما: روى عنه مسلمٌ حديثين أو ثلاثة، على الشكِّ في العدد.

(٦) «لسان الميزان» (٣/ ٦ رقم ٢١٧٩).

(٧) «ميزان الاعتدال» (١/ ٤٦٨ رقم ١٧٦٦).

(٨) «اللسان» (٩/ ٢٤٦).

في شهر رمضان سنة خمسٍ وثمان مئة بالقاهرة، سوى ما أَلْحَقْتُه بعد ذلك، وسوى الفصل الذي جَرَدْتُه مِن (التهذيب)» إلخ. بينما انتهى ابنُ حجر مِن «تهذيب التهذيب» سنة ٨٠٨ كما قال في آخره: «يوم الأربعاء تاسع جُمادَى الآخِرة سنة ثمانٍ وثمان مئة»[١]، لكنه زاد على هوامش نسخته الخطيَّة «تراجِم كثيرة جدًّا» وظل يزيد عليها إلى قبيل وفاته رحمه الله، كما قال في آخر نسخته الخطية، ما صورته:

(١) «تهذيب التهذيب» (١٢/ ٤٩٣).

فكان مِمَّا ألحقَهُ بهامش نسخته الخطية [ج١، ق/ ١٢٥/ ب] ترجمة «حرام بن عثمان»، وقال في بعض كلامه: «نقلتُ ذلك مِن خط الحافظ ابن الظاهريِّ» إلى قوله: «وقد بسطتُ ترجمته في (لسان الميزان)».

فالنَّقْل عن ابن الظَّاهِرِيِّ في هذه الترجمة؛ إِنَّما زاده ابنُ حجرٍ، ولم يسبق عند مغلطاي[(١)]، كما لم يسبق ذِكْر «حرام بن عثمان» عند الحسيني في «الإكمال»[(٢)] أو «التذكرة»[(٣)] وهو مِن مصادر ابن حجر في بعض المواضع، فهذا يؤكِّد رجوع ابن حجر بنفسه إلى كتاب «الزهرة» ووقوفه عليه في مرحلةٍ لاحقةٍ على تأليفه «التعجيل».

وقد أفادَ ذلك كلَّه تأخُّرُ تأليف «تهذيب التهذيب» على كتَابَيْه السابقين له: «التعجيل» و«اللسان».

كما أفاد ذلك أيضًا: وقوفه على كتاب «الزهرة» - بخطِّ ابن الظاهري - بعد تأليفه «التهذيب»، واقتباسه منه على هامش نسخته[(٤)]، ولعل ابن حجر لم يقف على كتاب «الزهرة» إِلَّا قُبيل وفاته، يدل على ذلك تأخُّر اقتباساته التي اقتبسها منه على حاشية «التهذيب»[(٥)] إلى قريبٍ مِن سنة ٨٥٠ ووفاته بعد ذلك سنة ٨٥٢، كما أَنَّه لم يُكْثِر مِن النَّقل عن «الزهرة» انفرادًا، وغالب ما نَقَلَهُ إِنَّما أخذَهُ مِن مغلطاي، كما أسلفناه.

---

(١) «الإكمال» لمغلطاي (٤/ ٢٢).

(٢) «الإكمال» للحسيني (ص/ ٩٠).

(٣) «التذكرة بمعرفة رجال الكتب العشرة» (١/ ٣٠٣).

(٤) وقد سقطَ ذِكْر ابن الظاهريِّ مِن مطبوع «التهذيب» ومِن ثَمَّ فاتَ مَن اقتبس ترجمة «حرام» أو بعضها عن ابن حجر، مثل شيخنا العلامة بشار في حاشية «تهذيب الكمال» (٥/ ٥٢١). وشيخنا أبي تراب عادل محمد في حاشية مغلطاي (٤/ ٢٢) وقد عَلَّق عليه حتى بدايات حرف السين المهملة كما قال في تقدمته (١/ ٤٥). وقد مضتْ صورة ترجمة «حرام بن عثمان» مِن هامش نسخة ابن حجر التي كتبها بخطِّه، وفيها ذِكْر ابن الظَّاهِرِيِّ.

(٥) وقد وقعتْ هذه الاقتباسات على هامش نسخة ابن حجر بالحمرة، بخلاف الهوامش التي كُتِبَتْ مع النسخة أو بعدها بقليل بالحبر الأسود.

نعم؛ قال ابنُ حجر في ترجمة عبد الملك بن محمدٍ أبي قلابة الرقاشي الضرير: «ووهم صاحب (الزهرة) فذكرَ كلامَ الصولي في ترجمة والد أبي قلابة المذكور» إلخ[١]، ولم يسبق هذا أيضًا عند مُغَلْطَاي في ترجمة أبي قلابة[٢]، لكن لعلَّ مُغَلْطَاي قد ذَكَرَهُ في ترجمة محمد والد أبي قلابة، ولم يُعْثَر على المخطوط الخاص بها مِن كتاب مُغَلْطَاي بعدُ، فهي على الاحتمال حتى الآن، فلا يُحْتَجُّ بها.

كذلك لا يُحتج بما نقله ابنُ حجر عن صاحب «الزهرة» وتعقَّبه فيه[٣]؛ ممَّا لم يُعْثَر على مخطوطته بعدُ مِن «الإكمال» لمُغَلْطَاي؛ لاحتمال أنْ يكون مأخوذًا منه كذلك.

ومع ذلك فقد وقفتُ على اختلافٍ في النَّقْل بين مغلطاي وابن حجرٍ، يشي بوقوف الأخير على «الزهرة» في وقتٍ لاحقٍ على كلامه السابق في «التعجيل».

مِن ذلك: ما جاء في ترجمة عبد الملك بن عبد العزيز القُشَيْرِيِّ، حيثُ قال مُغَلْطَاي: «وفي كتاب (زهرة المتعلمين): وقيل: إنَّه مات سنة ثلاث وثلاثين، روى عنه مسلمٌ أربعة أحاديث»[٤]. لم يَزِد على ذلك.

بينما قال ابن حجر: «ذكر صاحب (الزهرة) أَنَّ مسلمًا روى عنه أربعةَ أحاديث، وأنَّ البخاري روى عن رجلٍ عنه، ولم نقف على ذلك في الصحيح»[٥].

فزاد ابنُ حجرٍ البخاريَّ، ولم يكن سبق في كلام مُغَلْطَاي، بل إِنَّه قد أضاف الجزء الخاص بالبخاري في نسخته بأَخَرَةٍ بالحمرة، فكأَنَّه نَقَلَ الجزء الخاص بمسلمٍ عن مغلطاي، فلما وقفَ على كتاب «الزهرة» زاد منه الجزء الخاص بالبخاري.

(١) «التهذيب» (٦/ ٤٢٠).

(٢) «الإكمال» (٨/ ٣٤٣ - ٣٤٤).

(٣) «تهذيب التهذيب» (٦/ ٧٨).

(٤) «الإكمال» (٨/ ٣٢٤).

(٥) «تهذيب التهذيب» (٦/ ٤٠٧).

ويتضح ذلك مِن صورة هذا الموضع في نسخة ابن حجر الخطية [ج٢/ ق ١٤٥/ ب]:

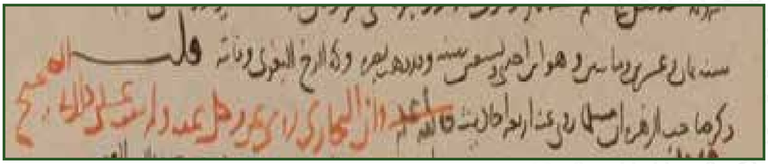

فتُضاف هذه الزيادة إلى الزيادة الأخرى في نِسْبَة الكتاب لبعض المغاربة، ولم أقف على التصريح بذلك عند مُغَلْطَاي.

ومِن ذلك أيضًا: قولُ مُغَلْطَاي في ترجمة علي بن الجعد: «وفي (الزهرة): مات وله ثلاث وتسعون سنة، وقيل: ثمان وتسعون سنة، ووُلِد سنة اثنتين وثلاثين، روى عنه البخاري أربعة عشر حديثًا»[١]. لم يَزِد مُغَلْطَاي على ذلك، بينما قال ابنُ حجر: «وفي هامش (الزهرة) بخط ابن الظَّاهِرِيِّ[٢]: روى عنه البخاري ثلاثة عشر حديثًا»[٣].

ونحو ذلك: ما سبق أيضًا عند ابن حجرٍ في ترجمة محمد بن عمر بن عبد اللَّه بن فيروز الباهلي: «قال صاحب (الزهرة): محمد بن عبد اللَّه ابن الرومي اليمامي القيسي، روى عنه مسلمٌ ثلاثة عشر حديثًا؛ كذا وجدتُ بخطِّ الحافظ ابن الظاهريِّ[٤] في (الزهرة) ولم يتعقَّبه»[٥].

ومعنى ذلك: أنَّ ابن حجر قد وقف على الكتاب بعدما كتبَ ما كتبَه في «التعجيل».

وبناءً على ذلك: أضفتُ شرط أن يكون المؤلِّف منسوبًا إلى المغرب، لشروط التعرُّف عليه، بعدما أضاف ابنُ حجر هذا التعريف.

(١) «الإكمال» (٩/ ٢٨٥).

(٢) تحرَّف في مطبوع «التهذيب» إلى «ابن الطاهر».

(٣) «التهذيب» (٧/ ٢٩١ - ١٩٢). ومضتْ صورة هذا الموضع مِن نسخة ابن حجرٍ بخطِّه.

(٤) تحرَّف في مطبوع «التهذيب» إلى «ابن الطاهر».

(٥) «تهذيب التهذيب» (٩/ ٣٦٠). ومضتْ صورة هذا الموضع أيضًا مِن نسخة ابن حجرٍ بخطِّه.

وهنالك سارت الرحلة مرةً أخرى، بحثًا عَمَّن تنطبق عليه هذه الأمارات مِن المغاربة، فإِذا بالحافظ أبي محمدٍ ابنِ حَوْط اللَّه الأُنْدِيِّ، لأسبابٍ:

أولها: مِن حيثُ المدة الزمنية المطلوبة بين التاريخين (٤٧٤ - ٦٤١ أو ٧٤٢):

فولادته سنة ٥٤٩ أي بعد الباجي بـ ٧٥ عامًا.

ووفاته سنة ٦١٢ أي قبل وفاة الصَّرِيفِينِي (٦٤١) بـ ٢٩ عامًا، وقبل ولادة المزي بـ ٤٢ عامًا، وقبل وفاة المزي بـ ١٣٠ عامًا.

ووفاته سنة (٦١٢) قبل وفاة ابن الظاهري (٦٩٦) بنحو ٨٤ عامًا، وهي مدة كافية، لاشتهار الأُنْدِيِّ وكتابه، وتوقُّع وقوف ابن الظَّاهِرِيِّ على كتابه وقيامه بكتابة نُسخة منه.

ثانيها: معرفة أحد أقران وتلاميذ المِزِّي بالأُنْدِيِّ، وهو الحافظ الذهبي، وترجمته له في كتبه[1]، ممَّا يُتَوَقَّع معه معرفة المِزِّيِّ به كذلك، ومِن ثَمَّ يتجه استدراكُ مُغْلْطَاي على المِزِّي بما ذَكَرَهُ الأُنْدِيُّ - صاحب «الزهرة» - ، ولعلَّ مُغْلْطَاي كان يشير لهذا المعنى.

ويتقوَّى احتمالُ هذه المعرفة بإجازة أبي طاهر الخُشُوعِي مِن دمشق للأُنْدِيِّ، فثمَّة معرفة بالأُنْدِيِّ في الشام؛ بلادِ أبي الحَجَّاج المِزِّيِّ، سَبَقَتْ ظهورَ المِزِّيِّ نفسِه.

ثالثها: ينتمي ابنُ حَوْط للمغرب الإسلامي، وليس مشرقيًّا، كما أنَّه ليس رجلًا عاديًّا؛ بل هو - كما يقول الذهبي: «الحافظُ الإمامُ مُحَدِّثُ الأندلس، أبو محمدٍ: عبد اللَّه بن سُليمان بن داود بن حَوْط الله، الأنصاريُّ، الحارثيُّ، الأندلسيُّ، الأُنْدِيُّ».

وُلِدَ بأُنْدَة مِن أعمال بَلَنْسِيَةَ سنة ٥٤٩، وبها نشأ، في بيتِ عِلْمٍ وفضلٍ، وكذلك هو - كما يقول المنذري -: «كان موصوفًا بالدِّين والصلاح والفضل».

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٢٢/ ٤١) «تاريخ الإسلام» (١٣/ ٣٣٠) «تذكرة الحفاظ» (٤/).

وقد سَمِع أباه وقرأ عليه بالقراءات السَّبْع، وتَجَوَّل راحلًا في بلاد الأندلس «وبها يومئذٍ بقيةٌ مِن الرواة وجِلَّةٌ مِن المُحَدِّثين والنُّحاة، يأخُذ القراءات عن المقرئين، ويروي الحديث عن المُسْنِدِين»، ومِن أعلام مَن سَمِع منهم: أبو عبيد البكري، وأبو الوليد ابن رُشْد، وأبو القاسم بن حُبَيْش، وأبو القاسم عبد الرحمن السُّهَيْلِيُّ، وأبو القاسم ابن بَشْكُوال، وخَلْق سواهم يطولُ تعدادهم.

وكتبَ إليه مِن أعيان المشرقيِّين وأعلامِهم جماعةٌ.

واعتنى بالرواية مِن لدُن صِغَرِه إلى كِبَرِه، فروَى العالي والنازل.

قال ابنُ الأبَّار: «وكان إمامًا في صناعة الحديث، مُقَيِّدًا ضابطًا، بصيرًا بها، معروفًا بالإتقانِ لها، حَسَنَ الخَطِّ، حافظًا لأسماءِ الرجال، واقفًا على المُعَدِّلين والمُجَرِّحِين، يجمعُ إلى الاحتفال في الرواية حُسْنَ الاستقلالِ بالدِّراية». وحَلَّاه ابنُ الأبَّار بالصفات العليَّة في السِّيرة والعلم، وقال: «وامْتُحِنَ بالتجوُّل فذهبتْ أصولُه وضاعتْ كُتُبُه في بعض أسفاره، ولو فَرَغَ للتأليف والتصنيف لعَظُمَ الانتفاعُ بمعلوماته بعده، ولم يكن في زمانه أكثرُ مسموعًا منه ومِن أخيه أبي سليمان رحمهما الله، و(فِهرِستُه) الحافلةُ شاهدةٌ بذلك» إلخ.

وقال الذهبي: «وكان مُنْشِئًا خطيبًا بليغًا شاعرًا نحويًّا، تصدَّر للقراءات والعربية، وأَدَّبَ أولاد المنصور بمراكش، ونالَ عِزًّا ودنيا واسعة، وولي قضاء قرطبة وأماكن، وحُمِدَ»(١).

رابعها: إلى جانب سعة الأُنْدِيِّ في الرواية؛ فقد أَلَّفَ - كذلك - كتابًا في الباب نفسه، ذَكَرَهُ ابنُ الأبَّار فقال: «وأَلَّفَ كتابًا في تسميةِ شيوخِ البخاريِّ ومسلمٍ وأبي داود

(١) ترجمة «ابن حوط الله الأُنْدِيِّ» مستفادة مِن «التكملة لكتاب الصلة» لابن الأبَّار (٣/ ٩١ رقم ٢١٥٠)، وكذلك «التكملة لوفَيَات النَّقَلَة» للمنذري (٢/ ٣٥٧ رقم ١٤٤٥)، وكُتبِ الذهبيِّ السابقة، و«الوافي بالوفَيَات» للصفديِّ (١٧/ ١٠٦ رقم ٦١٥٠)، و«بغية الوعاة» (١٣٨٧) و«طبقات الحفاظ» للسيوطي (١٠٨٨).

والنسائيِّ والترمذيِّ، نَزَعَ فيه مَنزعَ أبي نصرٍ الكلاباذيِّ، لم يُكْمِلْه».

ولم يخرج الصفدي عن عبارة ابنِ الأبَّار - وإِنْ لم يُسَمِّه - في وصف هذا الكتاب.

وقال الذهبي في «الأعلام»: «رَوَى شيئًا كثيرًا، وأَلَّفَ كتابًا في رجال الكتب الخمسة: خ م د ن ت ».

لكن عبارة مغلطاي السابقة بذِكْرِ ابن ماجه؛ تفيد أنه في رجال الكتب السِّتَّة.

وقد يشي بهذا قولُ السيوطي: «وكان إمامًا في هذا الشأن، موصوفًا به، معروفًا بالإتقان، حافظًا لأسماء الرجال، أَلَّفَ كتابًا في شيوخ الأئمَّة».

ولا يُعَكِّر على هذا كلامُ ابنِ الأبَّار عن ضياع كُتُبِه؛ لأنَّ حديثَ ابنِ الأبَّار عن «فِهْرِسْت» الأُنْدِيِّ الشاهد بعِلْمِه وكثرة مسموعه؛ يدلُّ على بقاء بعض كتب الأُنْدِيِّ ومؤلَّفاته بعده، ثم إِنَّه قد وصفها بالضياع لا الفقدان، فربما ضاعتْ منه ثم وُجِدَتْ في حياته أو بعد وفاته، ولم تُفْقَد جملةً، بدليل وجود «فهرسته».

وبناءً عليه: تتحقَّق في الأُنْدِيِّ:

المغربيَّةُ، والعلمُ والإمامةُ، وإمكانيةُ معرفة ابن الظاهري والمِزِّي به، ووجوده في المدة الزمنية المطلوبة والمستفادة مِن كلام مُغَلْطَاي، مع تصريح ابنِ الأبَّار بتصنيف الأُنْدِيِّ في مشايخ الكتب الخمسة، أي الستة عدا ابن ماجه.

لكنْ نَقْل مغلطاي - كما سبق - يستفاد منه وجود ابن ماجه معهم.

ولا يُعَكِّر على هذا قول ابنِ الأبَّار واصفًا كتابَ الأُنْدِيِّ: «لم يُكْمِلْه»؛ لأنَّ الظاهر أَنَّ ابنَ الأبَّار لم يطَّلِع على كل ما يخص كتب الأُنْدِيِّ، بدليل كلامه على الضياع رغم وجود بعضها.

والذي يظهر مِمَّا نقلَهُ مغلطاي مِن كتاب «الزهرة» أَنَّه ليس ناقصًا.

ولعلَّه وقعَ لابن الظاهري ناقصًا فأكملَه، وذَيَّل عليه، وحرَّرَه، وكلام مغلطاي وابن حجر يحتمل هذا إذا تمت إضافته إلى كلام ابن الأبار.

لكن الظاهر مِن ترجمة ابن الظاهري السابقة أَنَّه كان كثير الكتابة والنَّسْخ والتخريج، مِن جهة، ومِن جهةٍ أخرى فالظاهر مِن كلام مغلطاي وابن حجر أَنَّه لم يكن ناقصًا.

وأخيرًا: قال ابنُ الأبَّار واصفًا كتاب الأُنْدِيِّ: «نَزَعَ فيه مَنزعَ أبي نصرٍ الكلاباذيِّ»، ويصدق هذا الوصف المذكور لكتاب الأُنْدِيِّ على ما نقَلَهُ مغلطاي مِن «الزهرة».

فعلى سبيل المثال:

أحمد بن إسحاق بن الحصين السُّرماري السُّلَمِيُّ:

قال الكلاباذي: «حدَّث عنه محمد بن إسماعيل البخاري في الصلاة وتفسير سورة الفتح وذِكْر بني إسرائيل وصفة النبي ﷺ»[(١)].

وقال في «الزهرة»: «روى عنه البخاري سبعة أحاديث»[(٢)].

أحمد بن عبد اللَّه بن شكيب أو أحمد بن إشكاب:

قال الكلاباذي: «حدَّث عنه محمد بن إسماعيل البخاري في عمرة الحديبية، وآخر حديث في الجامع»[(٣)].

وفي «الزهرة»: «كان أحمد ترب البخاري، وروى عنه ثمانية أحاديث»[(٤)].

أحمد بن الحسن، الترمذي الحافظ:

---

(١) «رجال صحيح البخاري» (١).

(٢) «الإكمال» (١/ ١٨)، وهو في «صحيح البخاري» (٥٢٠، ٣٤٦٤، ٣٦٣٢، ٤١٧٢، ٤٨٤٤، ٧٥٠٧).

(٣) «رجال صحيح البخاري» (٢).

(٤) «الإكمال» (١/ ٢٤. وهو عند البخاري (٤١٧٠، ٧٠٧٩، ٧٥٦٣).

قال مُغَلْطَاي: «وفي كتاب (التعديل والتجريح) لأبي الوليد، ومشايخ البخاري لابن منده: خرج عنه البخاري حديثًا واحدًا عن بريدة: غزا مع رسول اللَّه ﷺ ست عشرة غزوة، لم يخرج عنه غيره.

وفي كتاب (الزهرة): روى عنه حديثين»[١].

وبغَضِّ النظر عن الرأي الخاص في هذه المواضع؛ لكنها تشير إلى صدق وصف كتاب الأُنْدِيِّ على كتاب «الزهرة»، وأنَّه هو المراد هنا.

ومفاد ما سبق: أَنَّ الأُنْدِيَّ هو الصاحب الحقيقي لكتاب «الزَّهْرَة»، الذي كتب ابن الظاهريِّ منه نسخةً بخطِّه، وقعتْ لمغلطاي ثم لابن حجر.

فهذا ما ظهر لي، وقد يظهر لآخرين غيرُ ذلك، فلا ضير؛ إِذ مَبْنَى الأمرِ على الاجتهاد في قراءة ما بين أيدينا مِن نصوص وأمارات، وعسى اللَّه عز وجل أنْ يجمعَ بيننا وبين نسخة الكتاب الخَطِّيَّة ونرى ما فيها بجلاء.

(١) «الإكمال» (١/ ٣٥)، وهو عند البخاري (٤٤٧٣).

خاتمة

وفيها ملخص البحث وتوصياته

وبناءً على ما سبق:

أولًا: ظهر أَنَّ ابن حَوْط اللَّه الأُنْدِيَّ هو مؤلِّف كتاب «الزَّهْرَة»، الذي كتبَ منه ابنُ الظاهريِّ نسخةً بخطِّه، وقعتْ لمغلطاي ثم لابن حجر.

ثانيًا: لا صلة للحاكم أو ابن طاهر فضلًا عن مسلمة بن قاسم بتأليف كتاب «الزهرة».

ثالثًا: خطورة التحريفات والتصحيفات على الأبحاث، وضرورة مراجعة النسخ الخطية إنْ أمكن، أو جمع المادة، ومطالعتها في أكثر مِن مصدرٍ مطبوعٍ موثوقٍ به.

رابعًا: ضرورة الإكثار مِن الكتابة في مناهج البحث بشكل تطبيقي عملي، وبيان ذلك على آحاد المسائل، وعدم الاقتصار على البحث النظري، أو العام.

وأخيرًا: هذا ما ظهر، فإنْ أكن أصبتُ فالحمد للَّه تعالى، وهذا فضلُه وجُودُه وكرَمُه، وإنْ أخطأتُ فما أنا بمعصوم، وحسبي أنِ اجتهدتُ، والله أعلم بما جرى وكان على الحقيقة، ومَن كان عنده علْمٌ فليفدْ به مشكورًا مأجورًا.

والحمد للَّه رب العالمين.

المصادر والمراجع

١- الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ: محمد بن عبد الرحمن، شمس الدين السخاوي، تحقيق: فرانز روزنثال، ترجمة: صالح أحمد العلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٦م.

٢- إكمال تهذيب الكمال: مغلطاي، مخطوطة مكتبة قليج علي (رقم١٩٠).

٣- إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال: مُغَلْطَاي بن قليج البكجري المصري، أبو عبد الله، علاء الدين، المحققان: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد، وأبو محمد أسامة بن إبراهيم، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٤- الإكمال في ذِكْر مَن له رواية في مسند أحمد مِن الرجال سوى مَن ذُكِرَ في تهذيب الكمال: شمس الدين محمد بن علي الحسيني، المحقق: عبد المعطي قلعجي، الناشر: سلسلة منشورات جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي، باكستان.

٥- البدر المنير: سراج الدين أبو حفص عمر بن علي ابن الملقن، المحقق: مصطفى أبو الغيط، وآخرون، الناشر: دار الهجرة، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٥ = ٢٠٠٤م.

٦- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: المكتبة العصرية، لبنان.

٧- تاريخ الإسلام ووفَيَات المشاهير والأعلام: شمس الدين أبو عبد اللَّه محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، المحقق: بشار عوَّاد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.

٨- تاريخ دمشق: علي بن الحسن بن هبة الله، أبو القاسم ابن عساكر، المحقق: عمرو بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ = ١٩٩٥م.

٩- تاريخ مدينة السلام: أحمد بن علي الخطيب البغدادي، المحقق: بشار عواد، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.

١٠- تبصير المنتبه بتحرير المشتبه: أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، المحقق: محمد علي النجار، الناشر: المكتبة العلمية، بيروت.

١١- تذكرة الحفاظ: شمس الدين أبو عبد اللَّه محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، المحقق:

الشيخ عبد الرحمن المعلمي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ. مصوَّرًا عن طبعة الهند.

١٢- التراجِم الساقطة من كتاب إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي المطبوع (من ترجمة الحسن البصري إلى ترجمة الحكم بن سنان): مغلطاي بن قليج الحنفي، بإشراف: علي بن عبد اللَّه الصياح، الناشر: دار المحدث، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.

١٣- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة: أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، المحقق: إكرام اللَّه إمداد الحق، الناشر: دار البشائر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.

١٤- تكملة الإكمال، لأبي بكر محمد بن عبد الغني البغدادي المعروف بابن نقطة: عبد القيوم عبد رب النبي، الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٧م.

١٥- التكملة لكتاب الصلة: أبو عبد اللَّه محمد بن عبد اللَّه القضاعي المعروف بابن الأبَّار، المحقق: بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، تونس، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

١٦- التكملة لوفَيَات النقلة: زكي الدين أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوي المنذري، المحقق: بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٤م.

١٧- تهذيب التهذيب: ابن حجر العسقلاني، مخطوط برنستون.

١٨- تهذيب التهذيب: ابن حجر العسقلاني، مخطوط مكتبة ولي الله، بخط ابن حجر.

١٩- تهذيب التهذيب: أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ.

٢٠- توضيح المشتبه: شمس الدين محمد بن عبد اللَّه الدمشقي، الشهير بابن ناصر الدين، المحقق: محمد نعيم العرقسوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.

٢١- الثقات ممَّن لم يقع في الكتب الستة: زين الدين قاسم بن قطلوبغا، المحقق: شادي بن محمد آل نعمان، الناشر: مركز النعمان للبحوث، صنعاء - اليمن، ودار ابن عباس، بمصر، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ = ٢٠١١م.

٢٢- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول اللَّه ﷺ وسننه وأيامه = صحيح البخاري: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة، مصورة عن السلطانية، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٢٣- حُسْن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٨٧هـ = ١٩٦٧م.

٢٤- ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد: محمد بن أحمد بن علي، تقي الدين الفاسي، المحقق: كمال يوسف الحوت، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م.

٢٥- رجال صحيح البخاري = الهداية والإرشاد: أحمد بن محمد بن الحسين بن الحسن، أبو نصر البخاري الكلاباذي، المحقق: عبد اللَّه الليثي، الناشر: دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

٢٦- سير أعلام النبلاء: أبو عبد اللَّه محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: مجموعة من الباحثين، بإشراف شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.

٢٧- شرح سنن ابن ماجه = الإعلام بسنته عليه السلام: مغلطاي بن قليج الحنفي، المحقق: كامل عويضة، الناشر: مكتبة نزار الباز، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ = ١٩٩٩م.

٢٨- طبقات الحفاظ: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.

٢٩- المجمع المؤسس للمعجم المفهرس: أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، المحقق: يوسف عبد الرحمن المرعشلي، الناشر: دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣ - ١٤١٥هـ = ١٩٩٢ - ١٩٩٤م.

٣٠- معجم الشيوخ الكبير: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، المحقق: محمد الحبيب الهيلة، الناشر: مكتبة الصديق، الطائف، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

٣١- المعجم المختص بالمحدثين: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، المحقق: محمد الحبيب الهيلة، الناشر: مكتبة الصديق، الطائف، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

٣٢- المُقَفَّى الكبير: تقي الدين المقريزي، المحقق: محمد اليعلاوي، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م.

٣٣- الوافي بالوفَيَات: صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م.

٣٤- وفَيَات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: شمس الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلِّكان، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر، بيروت.

قال عبد الله بن المبارك ﷺ :

« الإسنادُ من الدِّين ، ولولا الإسناد لقَال مَنْ شَاء ما شَاء»

رواه مسلم

رِوَايةٌ وَدِرَايةٌ

بابٌ يُعنىٰ بالدِّراسات المُتَّصِلة بتخريج

الأحاديث والكلام عليها رواية ودراية

الأحاديث التي صَحَّحَهَا الحَاكِم وَوَصَفَها بالغَرَابة: جمعًا ودِرَاسَة

عبد الفتاح محمود سُرور

المقدِّمة

إنَّ الحمد للَّه نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ باللَّه من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهد اللَّه فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا اللَّه وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله ﷺ. أما بعد:

فإن المتتبع لكتب المتقدمين يدرك أنَّ الأئمة كانوا يكرهون الغرائب، والأفراد ولو كان رواتها من الثقات، خاصة إذا كانت تلك الروايات لا يعرفها المعروفون ممن يحرصون على جمع الأحاديث، والتفتيش عن كنوزها، وقد استفاض عن أئمة الحديث ذم الغرائب والحث على رواية مشاهير الأحاديث.

قال الإمام أبو داود السجستاني: «والأحاديث التي وضعتها في كتاب السنن أكثرها مشاهير، وهي عند كل من كتب شيئًا من الحديث إلَّا أنَّ تمييزها لا يقدر عليه كل الناس والفخر بها أنها مشاهير، فإنه لا يحتج بحديث غريب ولو كان من رواية مالك ويحيى بن سعيد والثقات من أئمة العلم، ولو احتج رجل بحديث غريب وجدت من يطعن فيه ولا يحتج بالحديث الذي قد احتج به إذا كان الحديث غريبًا شاذًّا»(١).

(١) رسالة أبي داود إلى أهل مكة (ص: ٢٩).

ويقول العراقي: «وأما الغريب الذي ليس بصحيح فهو الغالب على الغرائب. وقد روينا عن أحمد بن حنبل، قال: «لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب، فإنها مناكير، وعامتها عن الضعفاء». وروينا عن مالك قال: شر العلم الغريب، وخير العلم الظاهر الذي قد رواه الناس. وروينا عن عبد الرزاق قال: كنا نرى أن غريب الحديث خير، فإذا هو شر»[(١)].

أما الغريب عند الحاكم، فقد قسمه إلى ثلاثة أنواع:

١ـ غرائب الصحاح.

٢ـ وغرائب الشيوخ.

٣ـ وغرائب المتون.

وسيأتي تفصيل ذلك في المبحث الأول.

وما يخصنا هو غرائب الصِّحاح، ومعنى قول النقاد في حديث بأنه: «صحيح غريب». وهل هو وصف يلزم منه الضعف أم لا؟

فيقرر أهل العلم بالحديث أنه لا تلازم بين الغرابة والضعف، فقد اتفق المحدثون على تصحيح حديث عمر أن النبي ﷺ قال: «إنما الأعمال بالنيات».

لأن الأئمة يستغربون الأحاديث لمعانٍ: منها أن يتفرد الثقة عن أقرانه، فيستغربه الأئمة، وقد يضعفونه، وقد يقبلونه.

وقال السخاوي[(٢)]: «الصحة تجامع الغرابة. وأمثلة ذلك فيها كثيرة، مثل حديث: «النهي عن بيع الولا»، فإنه لم يصح إلا من رواية عبد اللّٰه بن دينار، عن ابن عمر، حتى قال مسلم عقِبه: الناس كلهم في هذا الحديث عيال عليه».

(١) شرح التبصرة والتذكرة: ألفية العراقي (٢/٧٧).

(٢) فتح المغيث (١/٢٤٧).

ثم ذكر قول مسلم: «روى الزهري نحو تسعين فردا لا يشاركه أحد في روايتها كلها إسنادها قوي».

فالغرابة لا تنافي الصحة، ويجوز أن يكون الحديث صحيحا غريبا بأن يكون كل واحد من رجاله ثقة؛ لأن الغرابة ليست مرادفة للضعف، يعني ليس كل غريب ضعيفًا، وليس كل غريب صحيحًا.

ولذلك كثيرًا ما نجد الترمذي يقول: «هذا حديث صحيح غريب»، أو «هذا حديث صحيح حسن غريب»، فجمع في الوصف بين الغرابة وبين الصحة والحسن للدلالة على أن الغرابة لا تتعارض مع الصحة أو الحسن.

فإذا قال الناقد في حديث: «صحيح غريب»، فمعناه أن الحديث قد جمع بين الصحة والغرابة أي تفرد الراوي به، كحديث: (إنما الأعمال بالنيات)، فقد قال عنه الترمذي: حديث صحيح غريب.

وكذلك يتصرف الحاكم فيصف تفرد الراوي بقوله صحيح غريب، ويعني به صحة سنده.

أسباب اختيار الموضوع وأهميته:

كان اختيار هذا الموضوع لأمور، منها:

- جلالة المصنف، ومساهماته في هذا الفن تأصيلا وتطبيقا.

- الجدل المعروف حول كتاب «المستدرك» نفسه، وأحكام المصنف فيه على الأحاديث.

فأردت الكشف عن بعض أحكام المصنف في هذه الجزئية المتعلقة بحكمه على الرواية بالغرابة والصحة وبيان مراده بذلك.

وأما أهمية الموضوع:

فلأنه يُشْكِلُ وصف الصحيح بالغرابة على بعض القراء، فأردت تجلية هذا المعنى حسب مصطلح أهل الحديث.

ويهدف البحث إلى إبراز وجوه الغرابة بنوعيها: في السند والمتن فيما أورده، وهل صحَّ قوله أم لا؟ ومدى تأثير هذا الوصف في ثبوت الحديث.

وجعلت البحث في مقدمة ومبحثين وخاتمة:

المقدمة: فذكرت فيها ترجمة موجزة للحاكم مع تعريف موجز بالمستدرك. وذكرت فيها كراهة العلماء للغرائب، ومعنى اقتران الصحة بالغرابة عنهم، وبينت موافقة المصنف لهم، ثم ذكرت أسباب اختيار الموضوع وأهميته.

المبحث الأول: تعريف الغريب وموقف الحاكم منه ومعناه وأقسامه.

المبحث الثاني: دراسة الأحاديث التي جمع الحاكم فيها بين الوصف بالغرابة والصِّحة

وتشمل ثمانية وثلاثين (٣٨) حديثًا، جمع الحاكم فيها بين الوصف بالغرابة والصحة، وهو شرط الجمع.

الخاتمة: فذكرتُ فيها أهم النتائج.

والله ولي التوفيق.

مقدمة

أولًا: ترجمة موجزة للحاكم.

◉ اسمه ونسبه:

هو محمد بن عبد اللَّه بن محمد بن حمدويه الإمام، الحافظ، الناقد، العلامة، شيخ المحدثين، أبو عبد اللَّه بن البيع الضبي، الطهماني، النيسابوري، الشافعي، صاحب التصانيف.

◉ مولده:

في نيسابور يوم الاثنين، ثالث شهر ربيع الأول، سنة إحدى وعشرين وثلاث مئة.

◉ رحلاته العلمية:

رحل في طلب علم الحديث الشريف من صغره بعناية والده وخاله، وأول سماعه كان في سنة ثلاثين، وقد استملى على أبي حاتم بن حبان في سنة أربع وثلاثين وهو ابن ثلاث عشرة سنة.

ولحق الأسانيد العالية بخراسان والعراق وما وراء النهر، وسمع من نحو ألفي شيخ، ينقصون أو يزيدون، فإنه سمع بنيسابور وحدها من ألف نفس، وارتحل إلى العراق وهو ابن عشرين سنة، فقدم بعد موت إسماعيل الصفار بيسير. وصنف وخرج، وجرح وعدل، وصحح وعلل، وكان من بحور العلم على تشيع قليل فيه.

◉ شيوخه:

روى عن الأئمة والمحدثين، ومن أشهرهم:

محمد بن علي المذكر، ومحمد بن يعقوب الأصم، ومحمد بن يعقوب بن الأخرم، ومحمد بن عبد اللَّه بن أحمد الأصبهاني الصفار نزيل نيسابور، ومحمد بن أحمد بن محبوب المروزي، وأبي حامد أحمد بن علي بن حسنويه المقريء، والحسن بن يعقوب البخاري، والقاسم بن القاسم السياري.

◉ تلامذته:

روى عنه الأئمة الكبار ومن أشهرهم: أبو الحسن الدارقطني وهو من شيوخه، وأبو الفتح بن أبي الفوارس، وأبو العلاء محمد بن علي الواسطي، ومحمد بن أحمد بن يعقوب، وأبو ذر عبد بن أحمد الهروي، وأبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، وأبو يعلى الخليل بن عبد اللَّه القزويني.

◉ ثناء العلماء عليه:

وقد أثنى عليه كثير من العلماء والمحدثين، قال أبو يعلى الخليلي: ذاكر الحفاظ والشيوخ، وكتب عنهم أيضا، وناظر الدارقطني فرضيه، وهو ثقة واسع العلم، بلغت تصانيفه الكتب الطوال، والأبواب، وجمع الشيوخ المكثرين والمقلين قريبا من خمس مئة جزء، ويستقصي في ذلك، يؤلف الغث والسمين، ثم يتكلم عليه، فيبين ذلك.

◉ مصنفاته:

وله المصنفات الممتعة النافعة الغريبة، وهي كثيرة ومهمة.

وقد شرع الحاكم في التصنيف سنة سبع وثلاثين، فاتفق له من التصانيف ما

لعله يبلغ قريبا من ألف جزء من تخريج (الصحيحين)، والعلل والتراجم والأبواب والشيوخ، ثم المجموعات، مثل (معرفة علوم الحديث)، و(مستدرك الصحيحين)، و(تاريخ النيسابوريين)، وكتاب (مزكي الأخبار)، و(المدخل إلى علم الصحيح)، وكتاب (الإكليل)، و(فضائل الشافعي)، وغير ذلك.

◉ **وفاته**: توفي في ثامن صفر سنة خمس وأربع مئة.

ثانيًا: تعريف موجز بالمستدرك.

قال الذهبي: «في «المستدرك» شيء كثير على شرطهما، وشيء كثير على شرط أحدهما، ولعل مجموع ذلك ثلث الكتاب بل أقل، فإن في كثير من ذلك أحاديث في الظاهر على شرط أحدهما أو كليهما، وفي الباطن لها علل خفية مؤثرة، وقطعة من الكتاب إسنادها صالح وحسن وجيد، وذلك نحو ربعه، وباقي الكتاب مناكير وعجائب، وفي غضون ذلك أحاديث نحو المئة يشهد القلب ببطلانها، كنت قد أفردت منها جزءا، وحديث الطير بالنسبة إليها سماء، وبكل حال فهو كتاب مفيد قد اختصرته، ويعوز عملا وتحريرا»(١).

والتمس الحافظ ابن حجر العذر للحاكم في تخريجه للضعفاء، فقال: قيل في الاعتذار عنه إنه عند تصنيفه للمستدرك كان في أواخر عمره. وذكر بعضهم أنه حصل له تغير وغفلة في آخر عمره، ويدل على ذلك أنه ذكر جماعة في كتاب الضعفاء له وقطع بترك الرواية عنهم ومنع من الاحتجاج بهم ثم أخرج أحاديث بعضهم في مستدركه وصححها.

من ذلك: أنه أخرج حديثًا لعبد الرحمن بن زيد بن أسلم وقال فيه: صحيح الإسناد، وهو أول حديث ذكرته لعبد الرحمن بن زيد بن أسلم.

(١) سير أعلام النبلاء (١٧/ ١٧٥).

وكان قد ذكره في الضعفاء فقال: إنه روى عن أبيه أحاديث موضوعة لا تخفى على من تأملها من أهل الصنعة أن الحمل فيها عليه. وقال في آخر الكتاب: فهؤلاء الذين ذكرتهم في هذا الكتاب ثبت عندي جرحهم؛ لأنني لا أستحل الجرح إلا مبينا ولا أجيزه تقليدا، والذي أختار لطالب العلم أن لا يكتب حديث هؤلاء أصلا[(١)].

(١) انظر: الإرشاد (٣/ ٨٥١)، تاريخ بغداد (٣/ ٥٠٩)، المنتخب من السياق (١)، تاريخ الإسلام (٢٨/ ١٢٢)، سير أعلام النبلاء (١٧/ ١٦٢)، ميزان الاعتدال (٣/ ٦٠٨)، لسان الميزان (٦/ ٢٩٨).

المبحث الأول

تعريف الغريب وموقف الحاكم منه ومعناه وأقسامه

◉ تعريف الغريب لغة واصطلاحًا.

١ - الغريب لغة:

مأخوذ من الغرابة تقول: غرب الشخص عن وطنه أي بعد، وجمعه غرباء.

ومادة (غَـرَبَ) عند اللغويين تفيد: الذَّهاب والتنحِّي عن الناس. وقد غَرَب عنَّا يَغْرُب غَرْبًا، وغَرَّب، وأغْرَب، وغرَّبه وأغربه إذا نحَّاه. والغَرْبة والغَرْب: النوى والبعد، والْخَبَرَ المُغرِب الَّذِي جَاءَ غَرِيبا حَادِثًا طَرِيفًا.

والغريب من الكلام: الغامضُ. وأغرب الرجل إذا جاء بشيء غريب.

ففي المادة دلالة على القلة والنُّدرة.

وقد فسَّر الأزهري حديث: «بدأ الإسلام غريبًا، وسيعود غريبًا، فطوبى للغرباء» بقوله: «أراد أنَّ أهلَ الإسلامِ حين بدأ كانوا قليلًا، وهم فِي آخر الزَّمَان يَقلُّونَ إلا أَنهم خِيار»[(١)].

٢ - الغريب اصطلاحًا:

عرَّفه ابـن الصلاح بقوله: «الحديث الـذي يتفرد به بعض الـرواة يوصف

---

(١) انظر: تاج العروس (٣/ ٤٨١)، لسان العرب (١/ ٦٣٨)، تهذيب اللغة (٨/ ١١٨)، المحكم والمحيط الأعظم (٥/ ٥٠٦).

بالغريب، وكذلك الحديث الذي يتفرد فيه بعضهم بأمر لا يذكره فيه غيره: إما في متنه، وإما في إسناده»[١].

ويقول ابن كثير: «الغريب: ما تفرد به واحد، وقد يكون ثقة، وقد يكون ضعيفا، ولكل حكمه»[٢].

ويحكم بالغرابة على الحديث إذا انفرد به راوٍ واحدٌ، ولو في طبقة واحدة من طبقاته؛ وأوضح مثال لهذا حديث: «إنما الأعمال بالنيات»، فالعلماء يكادون يجمعون على أن هذا الحديث لم يرد من طريق صحيح غير طريق عمر بن الخطاب، وانفرد بروايته عن عمر علقمة بن وقاص الليثي، وانفرد بروايته عن علقمة محمد بن إبراهيم التيمي، وانفرد بروايته عن محمد بن إبراهيم التيمي يحيى بن سعيد الأنصاري، وبعد يحيى بن سعيد اشتهر وذاع.

وقد ورد من طرق ضعيفة عن النبي ﷺ، لكن لا يصححونها.

أقسام الغريب.

١ - الغريب المطلق.

كما سبق في تعريف ابن الصلاح، وابن كثير أنه الحديث الذي يتفرد به الراوي سواء في المتن أو السند بشيء لا يشاركه فيه أحد.

ويقول ابن حجر الغرابة: تكون في أصل السند[٣].

وأشهر مثال على ذلك حديث: «إنما الأعمال بالنيات...»، فقد تفرد به عمر بن الخطَّاب رضي اللَّه عنه، ولم تصح رواية غيره.

(١) معرفة أنواع علوم الحديث (ص: ٢٧٠).

(٢) الباعث الحثيث (ص: ١٦٧).

(٣) نزهة النظر (ص: ٧٨).

٢- الغريب النسبي:

قال الحافظ[١]: «سمي بذلك لكون التفرد فيه حصل بالنسبة إلى شخص معين، وإن كان الحديث في نفسه مشهورا، ويقل إطلاق الفردية عليه».

وهو الذي يقول فيه ابن الصلاح: منه ما هو غريب إسنادا لا متنا، كالحديث الذي متنه معروف مروي عن جماعة من الصحابة، إذا تفرد بعضهم بروايته عن صحابي آخر كان غريبا من ذلك الوجه مع أن متنه غير غريب.

ومن ذلك غرائب الشيوخ في أسانيد المتون الصحيحة، وهذا الذي يقول فيه الترمذي: «غريب من هذا الوجه»[٢].

الغريب عند الحاكم.

قسم الحاكم الغريب إلى ثلاثة أنواع:

١. غرائب الصحاح.

مثاله: حديث جابر رضي اللَّه عنه: «كنا يوم الخندق نحفر الخندق فعرضت فيه كدية...»[٣]. قال الحاكم: فهذا حديث صحيح، وقد تفرد به عبد الواحد بن أيمن، عن أبيه، وهو من غرائب الصحيح[٤].

قلت: وجه الغرابة في تفرد عبد الواحد بن أيمن، عن أبيه، وإلا فقد رواه البخاري[٥] من طريق آخر عن جابر.

(١) نزهة النظر (ص: ٦٦).

(٢) معرفة أنواع علوم الحديث (ص: ٢٧١).

(٣) أخرجه البخاري (٤١٠١).

(٤) معرفة علوم الحديث (ص: ٩٥).

(٥) (٤١٠٢).

٢ - غرائب الشيوخ.

مثاله: حديث: «لا يبع حاضر لباد»[(١)]. قال الحاكم: هذا حديث غريب لمالك بن أنس، عن نافع، وهو إمام يجمع حديثه، تفرد به عنه الشافعي، وهو إمام مقدم، لا نعلم أحدا حدث به عنه غير الربيع بن سليمان، وهو ثقة مأمون[(٢)].

قلت: وجه الغرابة في تفرد الشافعي به عن مالك، وهذا الحديث معروف عن ابن عمر رواه عنه: ابن دينار، ومجاهد... وإنما يستغرب من رواية الربيع بن سليمان عن الشافعي عن مالك، وتواصل التفرد دون مشاركة في طبقات السند.

قال ابن الصلاح: ومن ذلك غرائب الشيوخ في أسانيد المتون الصحيحة، قال السخاوي: يعني كأنْ ينفرد به من حديث شعبة بخصوصه غندر قال: وهو الذي يقول فيه الترمذي: غريب من هذا الوجه[(٣)].

٣ - غرائب المتون.

مثاله: حديث: «إن هذا الدين متين فأوغل فيه برفق...»[(٤)]. من طريق أبي عقيل يحيى بن المتوكل عن محمد بن سوقة عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد اللَّه مرفوعا به.

قال الحاكم: «هذا حديث غريب الإسناد والمتن، فكل ما روي فيه فهو من الخلاف على محمد بن سوقة، فأما ابن المنكدر عن جابر فليس يرويه غير محمد بن سوقة، وعنه أبو عقيل، وعنه خلاد بن يحيى».

---

(١) أخرجه البخاري (٢١٤٠)، ومسلم (١١) ١٥١٥).

(٢) معرفة علوم الحديث (ص: ٩٥).

(٣) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (٤/ ١٢).

(٤) أخرجه الحاكم في معرفة علوم الحديث (ص: ٩٥).

فالغرابة في تفرد الضعفاء بهذا المتن، فأبو عقيل ضعيف جدا، ويتفرد عن محمد بن سوقة وهو ثقة يجمع حديثه.

فالخلاصة أن الحاكم يطلق الغريب على ثلاثة أنواع:

فالنوع الأول عنده: سند معروف عند أهل الرواية لكن تفرد بمتن جديد، وهو صحيح.

والنوع الثاني: تفرد الحفاظ الأئمة سندا ومتنا، وهو صحيح أيضا.

والنوع الثالث: في مقابل الأول، سند جديد غير معروف عند أهل الرواية وتفرد بمتن جديد، وهو ضعيف.

وقال ابن حجر: «الأقسام الثلاثة التي ذكرها الحاكم داخلة في القسمين اللذين ذكرهما ابن الصلاح، ولا سبيل إلى الإتيان بالثالث: لأن الفرد إما مطلق وإما نسبي»[(١)].

العلاقة بين الغريب والفرد:

الراجح من كلام المختصين أنهما واحد من جهة الاصطلاح، قال الحافظ[(٢)]: «الغريب والفرد مترادفان لغة واصطلاحا، إلا أن أهل الاصطلاح غايروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلته، فالفرد أكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق، والغريب أكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي، وهذا من حيث إطلاق الاسم عليهما، وأما من حيث استعمالهم الفعل المشتق فلا يفرقون، فيقولون في المطلق والنسبي تفرد به فلان، أو أغرب به فلان».

إلا أنه ذكر الترادف اللغوي بينهما، وتعقبه المناوي بقوله: «قال الكمال بن أبي

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/ ٧٠٣).

(٢) نزهة النظر (ص: ٥٧).

شريف: فيما زعمه من كونهما مترادفين لغة نظر، أي لأن الفرد في اللغة الوتر، وهو الواحد. والغريب من بعد عن وطنه، وأغرب فلان جاء بشيء غريب أو كلام غريب بعيد عن الفهم. هذا كلام أهل اللغة، فالقول بالترادف لغة باطل[(١)].

◉ أسباب استغراب النقاد للرواية.

١ - غرابة السياق.

قد يكون الحديث مشهورا لكن يتفرد أحد رواته بسياق معين، فيعقب عليه الحفاظ بأنه غريب، فيظن من لا تمرس له بعلم الحديث أنها دعوى متعقبة لشهرة الحديث، وإنما يقصد بذلك غرابة السياق.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «وقد يطلقون تفرد الشخص بالحديث ومرادهم بذلك تفرده بالسياق لا بأصل الحديث، وفي مسند البزار من ذلك جملة نبه عليها»[(٢)].

قال أبو عبد اللَّه الحاكم: «ثم نظرنا فلم نجد ليزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل رواية ولا وجدنا هذا المتن بهذه السياقة عند أحد من أصحاب أبي الطفيل، ولا عند أحد ممن رواه عن معاذ بن جبل عن أبي الطفيل فقلنا الحديث شاذ»[(٣)].

وهذا مثل ما أخرجه المصنف برقم (١٦٨٩) عن ابن عباس، رضي اللَّه عنهما، «أن النبي ﷺ شرب ماءً في الطواف». وقال: «هذا حديث غريب صحيح، ولم يخرجاه بهذا اللفظ».

وحديث (٢٦٥٨) وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه بذكر سجدة الشكر، وهو غريب صحيح في سجود الشكر».

---

(١) اليواقيت والدرر (١/ ٣٢٦).

(٢) النكت على ابن الصلاح (٢/ ٨٠٧).

(٣) معرفة علوم الحديث (ص: ١١٩).

وحديث (٨١٧٢) وقال: «هذا حديث غريب صحيح ولم يخرجاه، وإنما يعرف من حديث عبد الملك بن عمير، عن عطية القرظي». وغيرها مما سنشبع الكلام عليه في محله.

٢- غرابة التركيب.

قد يحكم بعض الحفاظ على حديث بأنه غريب، ويقصدون غرابة تركيبه إذ لم يعهدوا مثل ذلك السند، ومثاله ما ذكره البخاري في حديث: «كفارة المجلس» الذي رواه موسى بن عقبة عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة، حيث قال: «لا أعلم في الدنيا بهذا الإسناد غير هذا الحديث»[(١)].

وهذا مثل ما أخرجه المصنف برقم (٧٤٢٨) وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. وهو غريب بمرة من رواية عبيد اللَّه بن وهب عن إبراهيم بن طهمان فإني لا أجد عنه غير رواية هذا الحديث الواحد».

وحديث (٨٣٢٣) وقال: «هذا حديث غريب صحيح ولم يخرجاه، لا أعلم أحدا حدث به غير عمر بن حفص بن غياث يرويه عنه الإمام أبو حاتم».

وحديث (٨٥٦٤) وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه. وهو من حديث يحيى بن سعيد الأنصاري، عن المقبري غريب جدا».

وهذا كثير في كلام أهل النقد يستغربون تركيبة السلسلة السندية، فيقولون: فلان عن فلان لا يجيء.

◉ موقف الحاكم من تفرد الثقة الذي لم يخالف فيما تفرد به.

يكثر الحاكم من وصف الرواة بالتفرد وقبول ذلك منهم، فعنده تفرد الثقة صحيح مقبول.

(١) النكت على ابن الصلاح (٢/ ٧٤٥).

وقد اعتبر ما تفرد به الثقة من قبيل الشاذ، فقال: «فأما الشاذ فإنه الحديث يتفرد به ثقة من الثقات، وليس للحديث أصل متابع لذلك الثقة»[(١)].

وطريقة الحاكم هي ذاتها طريقة الشيخين من تفرد الثقة بالحديث، ووصفه بالشاذ لا يعني تضعيفه عنده فالشاذ عند الحاكم: «غير المعلول، فإن المعلول ما يوقف على علته أنه دخل حديث في حديث، أو وهم فيه راوٍ، أو أرسله واحد فوصله واهم»[(٢)].

وقال ابن الصلاح: «ينظر في هذا الراوي المتفرد: فإن كان عدلا حافظا موثوقا بإتقانه وضبطه قُبل ما انفرد به ولم يقدح الانفرادُ فيه»، إلى أن قال: «ثم هو دائر بين مراتب متفاوتة بحسب الحال، فإن كان المنفرد به غير بعيد من درجة الضابط المقبول تفرده استحسنا حديثه ذلك، ولم نحطه إلى قبيل الحديث الضعيف، وإن كان بعيدا عن ذلك رددنا ما انفرد به، وكان من قبيل الشاذ المنكر»[(٣)].

وفي البحث سنقف عند الحاكم على أمثلة عملية توضِّح ما قعَّده.

---

(١) معرفة علوم الحديث (ص: ١١٩).

(٢) المرجع السابق.

(٣) معرفة أنواع علوم الحديث (ص: ٧٩).

المبحث الثاني

دراسةُ الأحاديث التي جَمَع الحَاكم فيها بين الوَصْف بالغرابة والصِّحة

وقفت على ثمانية وثلاثين (٣٨) حديثًا جمع الحاكم فيها بين الوصف بالغرابة والصحة، وهو شرطي في البحث، فجمعتها وتكلمتُ على سندها ومتنها، مبينا وجه حكمه عليها بالموافقة أو بالمخالفة، مظهرا دليل قولي.

الحديث الأول

١- حديث (١٩٢) أَخْبَرَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحُسَيْنِ الْقَاضِي، بِمَرْوَ، ثنا الْحَارِثُ بْنُ أَبِي أُسَامَةَ، ثنا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، حَدَّثَنِي حُسَيْنُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «الْمُؤْمِنُ مُكَفَّرٌ».

* «قد اتفقا على عبد الرحمن بن حميد بن عبد الرحمن، وهذا حديث غريب صحيح، ولم يخرجاه لجهالة محمد بن عبد العزيز الزهري هذا».

ضعيف.

قلتُ: وسيكرره المصنف (٧٦٤٠) عن محمد بن سعد العوفي، عن روح بن عبادة، عن محمد بن عبد العزيز بن عمر بن عبد الرحمن بن عوف، وعبد الرحمن بن حميد بن عبد الرحمن بن عوف، عن عامر بن سعد، عن أبيه.

لكن سقط منه شيخ محمد بن عبد العزيز: «حسن بن عثمان بن عبد الرحمن».

كما في «إتحاف المهرة» (٥٠٦٩) حيث عزاه ابن حجر للمصنف كما هنا في الإيمان: عن محمد بن عبد العزيز، حدثني حسن بن عثمان بن عبد الرحمن بن عوف، وعبد الرحمن بن حميد بن عبد الرحمن بن عوف بهذا، وفي التوبة: عن محمد بن سعد العوفي، ثنا روح بن عبادة، به.

فلم يشر ابن حجر لوجود اختلاف في السند.

والحديث، أخرجه الخطابي في «غريب الحديث» (١/ ٦٩٠) حدثناه النجاد أنا أبو قلابة الرقاشي نا سهل بن بكار ثنا الحسن بن عثمان عن الزهري عن عامر بن سعد عن أبيه.

وهذا السند فيه سقط وتحريف:

١- **فأما التحريف** ففيما جاء: «عن الزهري»، فلا دخل للزهري في الحديث. والحسن هذا هو ابن عثمان بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، فأقحمت «عن» سهوا.

٢- **وأما السقط،** فسقط منه: «محمد بن عبد العزيز». ومما يرجح ذلك أن البزار خرجه (١١٢٩): حدثنا محمد بن المثنى قال: نا سهل بن بكار قال: نا محمد بن عبد العزيز من ولد عبد الرحمن بن عوف عن الحسن بن عثمان عن عامر بن سعد عن أبيه.

وهذا السند كشف أن بين سهل بن بكار، والحسن بن عثمان: محمد بن عبد العزيز، وقد أسقطه الرقاشي، وهو أهل لذلك لسوء حفظه واختلاطه.

وقال البزار: «وهذا الحديث لا نعلم رواه عن النبي ﷺ إلا سعد، ولا نعلم رُوي عن سعد إلا من هذا الوجه».

ويلاحظ في هذين الطريقين عدم ذكر: عبد الرحمن بن حميد بن عبد الرحمن بن عوف مع الحسن، والظاهر أنه الأصح. وعبد الرحمن بن حميد بن عبد الرحمن ثقة،

روى، عن أبيه، وسعيد بن المسيب والسائب بن يزيد، وعبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن وعروة.

ولم يذكروا له رواية عن عامر بن سعد، وأسقطه البعض، ولعله الأصح. انظر: الطبقات الكبرى -متمم التابعين- (ص: ٢٣٧)، تهذيب الكمال (١٧/ ٧١)، سير أعلام النبلاء (٦/ ٢٠٤)، التعديل والتجريح (٢/ ٨٦١)، تاريخ الإسلام (٣/ ٦٨٦)، تهذيب التهذيب (٦/ ١٦٤).

والحسن هذا ذكره البخاري: الحسن بن عثمان بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، القرشي.

حديثه في أهل المدينة. عن عامر بن سعد.

وذكره ابن أبي حاتم: روى عن: أنس بن مالك وابن الزبير. روى عنه: سعيد بن يحيى بن الحسن. انظر: الطبقات الكبرى- متمم التابعين- (ص: ٢٣٦)، التاريخ الكبير (٢/ ٣٠٠)، الجرح والتعديل (٣/ ٢٥)، الثقات (٤/ ١٢٣).

والظاهر أنه نفسه المذكور في طريق الحاكم باسم: حسين بن عثمان بن عبد الرحمن، فإنه خطأ، وصوابه حسن -بدون ياء-[(١)].

وهذا الراوي هو مدار الحديث فلا يصح تقوية الطريقين ببعضهما، كما فعل البعض ولم يتنبه[(٢)]. ومصداق ذلك في «إتحاف المهرة» (٥/ ١٣٦/ ٥٠٦٩) حيث ذكر السند وفيه الحسن وليس الحسين.

وأما سند المصنف، ففيه: محمد بن عبد العزيز بن عمر بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، فهو علة هذا السند، قال البخاري: «منكر الحديث، ويقال: بمشورته جلد

(١) وهو هكذا في طبعة التأصيل (١٩٣)، ولم يذكروا مستندهم إلا «إتحاف المهرة»، والأولى اعتماد الموجود في المخطوط، فقد ذكروا أنهم استعانوا بعدد كبير منها.

(٢) انظر: الصحيحة (٥/ ٤٨٢).

الإمام مالك». وقال النسائي: «متروك الحديث». وقال الدارقطني: «ضعيف». وقال أبو حاتم: «هم ثلاثة إخوة محمد وعبد اللَّه وعمران، ليس لهم حديث مستقيم». وجاء في الميزان رمز البخاري [خ] في ترجمته وهو خطأ محض. انظر: الكامل (٦/ ٢٣٩)، المجروحين (٢/ ٢٦٣)، ضعفاء العقيلي (٤/ ١٠٤)، الميزان (٣/ ٦٢٨)، الضعفاء والمتروكين (١/ ٩٢).

وقال الدارقطني في «تعليقاته على المجروحين» (ص: ٢٣٩): «منكر الحديث». ثم ذكر له هذا الحديث مما يدل على نكارته عنده.

وجه الغرابة:

قلتُ: قوله: «غريب صحيح، ولم يخرجاه لجهالة محمد بن عبد العزيز الزهري هذا».

نعم هو غريب لضعف محمد بن عبد العزيز به وتفرده به، والتركيبة السندية كما بيناه، أما الصحة، فلا لما سبق من بيان ضعفه.

ولو سلمنا بحكمه عليه بالجهالة، فهذا يدل على أن الحاكم يصحح حديث المجهول كما هنا، فلم يجعل جهالة محمد بن عبد العزيز الزهري علة للحديث. فهو مثل ابن حبان تمامًا في ذلك فلا يعول على تصحيحاته لذلك. لكن محمد بن عبد العزيز ليس مجهولًا كما يقول، بل هو معروف، عرفه الأئمة لكن بالضعف الشديد كما مر، فهذه غفلة من الحاكم.

وقوله: «المؤمن مكفر»، قال الخطابي في «غريب الحديث» (١/ ٦٩٠): «معناه أنه مرزأ في نفسه وأهله، وأنه لا يزال ينكب وتصيبه المكاره فتكون كفارة لذنوبه».

الحديث الثاني

٢- حديث (٢٢٠) حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ سَعِيدٍ الرَّازِيُّ، ثنا أَبُو زُرْعَةَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ الرَّازِيُّ، وَحدثنا أَبُو عَلِيٍّ الْحُسَيْنُ

ابْنُ عَلِيٍّ الْحَافِظُ، إِمْلَاءً، ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَيُّوبَ الْمُخَرِّمِيُّ. وَأَخْبَرَنَا أَبُو أَحْمَدَ بَكْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّيْرَفِيُّ، بِمَرْوَ، ثنا أَبُو الْمُوَجِّهِ مُحَمَّدُ ابْنُ عَمْرٍو الْفَزَارِيُّ قَالُوا: ثنا سَعِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجَرْمِيُّ، ثنا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ وَاصِلٍ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ ثَابِتٍ الْبُنَانِيُّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ نَوْفَلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لِلْأَنْبِيَاءِ مَنَابِرُ مِنْ ذَهَبٍ»، قَالَ: «فَيَجْلِسُونَ عَلَيْهَا وَيَبْقَى مِنْبَرِي لَا أَجْلِسُ عَلَيْهِ - أَوْ لَا أَقْعُدُ عَلَيْهِ - قَائِمًا بَيْنَ يَدَيْ رَبِّي مَخَافَةَ أَنْ يَبْعَثَ بِي إِلَى الْجَنَّةِ وَيُبْقِي أُمَّتِي مِنْ بَعْدِي، فَأَقُولُ: يَا رَبِّ أُمَّتِي أُمَّتِي، فَيَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: يَا مُحَمَّدُ مَا تُرِيدُ أَنْ أَصْنَعَ بِأُمَّتِكَ، فَأَقُولُ: يَا رَبِّ عَجِّلْ حِسَابَهُمْ، فَيُدْعَى بِهِمْ فَيُحَاسَبُونَ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ بِرَحْمَةِ اللَّهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ بِشَفَاعَتِي، فَمَا أَزَالُ أُشَفَّعُ حَتَّى أُعْطَى صِكَاكًا بِرِجَالٍ قَدْ بُعِثَ بِهِمْ إِلَى النَّارِ، وَآتِي مَالِكًا خَازِنَ النَّارِ، فَيَقُولُ: يَا مُحَمَّدُ، مَا تَرَكْتَ لِلنَّارِ لِغَضَبِ رَبِّكَ فِي أُمَّتِكَ مِنْ بَقِيَّةٍ».

* «هذا حديث صحيح الإسناد، غير أن الشيخين لم يحتجا بمحمد بن ثابت البناني، وهو قليل الحديث يجمع حديثه، والحديث غريب في أخبار الشفاعة ولم يخرجاه».

ضعيف.

قلتُ: أخرجه ابن أبي الدنيا في «حسن الظن بالله» (٦١)، وابن خزيمة في «التوحيد» (٢/ ٥٩٨)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/ ٣١٧/ ١٠٧٧١)، وفي «الأوسط» (٢٩٣٧)، وأبو الفضل الزهري في «حديثه» (١٢١)، وابن بشران في «الأمالي» (٥٠٢)، والبيهقي في «البعث والنشور» (٤٦٢)، وابن الفاخر في «موجبات الجنة» (٣٠٠)، وابن عساكر (٤/ ٩٥)، والذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٨٢) من طريق سعيد بن محمد الخرمي عن أبي عبيدة الحداد عن محمد بن ثابت البناني عن عبيد اللَّه بن عبد اللَّه بن الحارث بن نوفل عن أبيه عن عبد اللَّه بن عباس.

وقال الطبراني: «لم يروه عن محمد بن ثابت إلا أبو عبيدة إبراهيم بن صالح الشيرازي».

وجه الغرابة:

قلتُ: قوله: «هذا حديث صحيح الإسناد... والحديث غريب».

نعم هو غريب: فغريب من جهة سياقه، وفيه عباراتٌ لا أصل لها، مثل ذكر المنابر والخوف، وإيكال أمر الأمة للنبي والصكوك ومجيئه النار، فكل هذا ينفرد به الحديث، ولم يرد ذلك في أحاديث الشفاعة.

وغريب من جهة السند: لتفرد محمد بن ثابت به، عن عبيد اللَّه بن عبد اللَّه بن الحارث، وهو الهاشمي أبي يحيى المدني ثقة. انظر: تهذيب التهذيب (٧/ ٢١)، التقريب (٣٤١٤).

أما صحيح، فلا. فمحمد بن ثابت ضعيف. انظر: تهذيب الكمال (٢٤/ ٥٤٧)، تهذيب التهذيب (٩/ ٨٢)، التقريب (٥٧٦٧). لكن المصنف ارتضاه كما في «سؤالات السجزي» (٣٣): «وسألته عن محمد بن ثابت البناني أهو ثقة؟ فقال: لا بأس به فإنه لم يأت بحديث منكر، لكن الشيخين لم يخرجاه، وهو عزيز الحديث أسند خمسة عشر حديثا».

والحديث ضعيف لأجله، وقال الذهبي في «التلخيص»: «الحديث منكر». وزاد في «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٨٣): «هذا حديث غريب منكر، تفرد به محمد بن ثابت أحد الضعفاء. قال البخاري: فيه نظر. وقال يحيى بن معين: ليس بشيء. وروى له الترمذي وحده».

والحديث ضعفه عدد من الحفاظ به، منهم: الحافظ العراقي في «المغني عن حمل الأسفار» (٢/ ١٢٤٩)، والهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ٣٨٠).

بينما ذكره الحافظ في «الفتح» (١١/ ٤٣٨) وعزاه لأحمد ساكتًا عليه.

قلت: لم أجده في المسند، وفي «الإتحاف» (٧/ ٣٢٨) له عزاه لابن خزيمة والحاكم فقط وأحمد من شرطه فيه، فلو كان موجودًا فيه كان مما يستدرك عليه. ولم أجده كذلك في أطراف المسند.

الحديث الثالث

٣- حديث (٢٥٥) حَدَّثَنَا أَبُو زَكَرِيَّا يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ الْعَنْبَرِيُّ، ثنا إِبْرَاهِيمُ ابْنُ أَبِي طَالِبٍ، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، ثنا رَوْحُ بْنُ أَسْلَمَ، ثنا شَدَّادُ أَبُو طَلْحَةَ، ثنا أَبُو الْوَازِعِ جَابِرُ بْنُ عَمْرٍو الرَّاسِبِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا بَـرْزَةَ، يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: «حَوْضِي مِنْ أَيْلَةَ إِلَى صَنْعَاءَ عَرْضُهُ كَطُولِهِ، فِيهِ مِيزَابَانِ يَصُبَّانِ مِنَ الْجَنَّةِ، أَحَدُهُمَا وَرِقٌ وَالْآخَرُ ذَهَبٌ أَحْلَى مِنَ الْعَسَلِ وَأَبْرَدُ مِنَ الثَّلْجِ وَأَشَدُّ بَيَاضًا مِنَ اللَّبَنِ، وَأَلْيَنُ مِنَ الزُّبْدِ، فِيهِ أَبَارِيقُ عَدَدَ نُجُومِ السَّمَاءِ مَنْ شَرِبَ مِنْهُ لَمْ يَظْمَأْ حَتَّى يَدْخُلَ الْجَنَّةَ». قَالَ: وَزَادَ فِيهِ أَيُّوبُ، عَنْ أَبِي الْوَازِعِ، عَنْ أَبِي بَرْزَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «يَنْزُو فِي أَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ».

* «هذا حديث صحيح على شرط مسلم فقد احتج بحديثين عن أبي طلحة الراسبي، عن أبي الوازع، عن أبي برزة وهو غريب صحيح من حديث أيوب السختياني، عن أبي الوازع، ولم يخرجاه».

حسن، لكن الزيادة ضعيفة تفرد بها روح.

قلتُ: أخرجه البزار في «المسند» (٣٨٤٩) حدثنا محمد بن معمر، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٢١١٣) عن محمد بن يزيد أخو كرخويه، كلاهما عن روح بن أسلم به. وأخرجه أحمد (١٩٨٠٤) حدثنا أبو سعيد، وابن أبي عاصم في «السنة» (٧٢٢)، والروياني (٧٧٣)، وابن حبان (٦٤٥٨)، والبيهقي في «البعث»

(١٥٦) عن النضر بن شميل. والبزار في «المسند» (٢٨٤٩) عن الحجاج بن نصير. جميعهم عن شداد بن سعيد أبي طلحة حدثنا جابر بن عمرو، أبو الوازع، فذكره.

وقال البزار: «قال روح في حديثه: وزاد شداد بن سعيد عن أيوب عن أبي الوازع عن أبي برزة عن النبي ﷺ: «تنزوا في أيدي المؤمنين». ولا نعلم روى أيوب عن أبي الوازع إلا هذا الحديث، ولا رواه عن أيوب إلا شداد بن سعيد».

وروح بن أسلم الباهلي أبو حاتم البصري: ضعيف، انظر: تهذيب الكمال (٩/ ٢٣١)، التقريب (١٩٦٠)، تهذيب التهذيب (٣/ ٢٩١).

وجه الغرابة:

وقوله: «وهو غريب صحيح من حديث أيوب السختياني، عن أبي الوازع».

نعم هو غريب لتفرد شداد بن سعيد به. والتركيبة السندية لا تُعرف؛ ولهذا أشار البزار، فقال: «ولا نعلم روى أيوب عن أبي الوازع إلا هذا الحديث، ولا رواه عن أيوب إلا شداد بن سعيد». فهذا استنكار منه للسند.

وانفرد روح بن أسلم الباهلي بهذا السند عن شداد بن سعيد عن أيوب وهو وجه الغرابة؛ لأنه متكلم فيه، ولا يحتمل تفرده بهذا عن أيوب، وهو ممن يجمع حديثه. والزيادة التي في آخره.

ولم أجد لشداد بن سعيد رواية عن أيوب السختياني.

وقوله: «على شرط مسلم فقد احتج بحديثين...».

وقول اللالكائي: «صحيح على شرط مسلم».

قلتُ: لم يخرج مسلم رواية أبي طلحة عن أبي الوازع جابر بن عمرو الراسبي، وإنما خرج له عن غيلان بن جرير حديث أبى موسى أن النبى ﷺ قال: «ليجيئن ناس من المسلمين من أمتي بذنوب أمثال الجبال...».

قال المزي في «تهذيب الكمال» (١٢/ ٣٩٨): «ليس له عنده غيره، وروى له الترمذي، عن أبى الوازع، عن عبد اللَّه بن مغفل، قال: قال رجل: يا رسول اللَّه إني أحبك في الله. فقال: إن كنت صادقا فأعد للفقر تجفافًا، للفقر أسرع إلى من يحبني من السيل إلى منتهاه. قال المزي: وليس له عنده غيره».

فيقال: إنه على شرط الترمذي.

وقال الحافظ في «التهذيب» (٤/ ٣١٦): «لكنه (أي حديثه عند مسلم) في الشواهد. وهو مختلف فيه: قال العقيلي: له غير حديث لا يتابع عليه. وقال ابن حبان في «الثقات» في الطبقة الرابعة: ربما أخطأ. وكان قد ذكره قبل في الطبقة الثالثة فلم يقل هذه اللفظة.

وقال الدارقطني: بصرى يعتبر به. وقال الحاكم أبو أحمد: ليس بالقوى عندهم.

وقال النسائي في «الكنى»: أخبرنا أحمد بن علي بن سعيد، حدثنا القواريري، حدثنا يوسف بن يزيد، حدثنا شداد بن سعيد أبو طلحة بصري ثقة.

ووثقه ابن معين وأحمد والبزار، ومال البخاري لتضعيفه حيث قال: ضعفه عبد الصمد بن عبد الوارث». وقال الحافظ: صدوق يخطئ. انظر: تهذيب الكمال (٤/ ٤٥٦) وتهذيب التهذيب (٢/ ٣٩)، التقريب (٢٧٥٥).

الحديث الرابع

٤- حديث (٣٦٥) أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ الْفَقِيهُ، مِنْ أَصْلِ كِتَابِهِ، أَنْبَأَنَا عُبَيْدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ حَاتِمٍ الْحَافِظُ الْمَعْرُوفُ بِالْعِجْلِ، ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ زِيَادٍ سَبَلَانُ، ثنا عَبَّادُ بْنُ عَبَّادٍ، ثنا يُونُسُ وَهُوَ ابْنُ عُبَيْدٍ، عَنْ سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ثَلَاثَةٌ يَهْلِكُونَ عِنْدَ الْحِسَابِ: جَوَادٌ، وَشُجَاعٌ، وَعَالِمٌ».

* «هذا حديث صحيح الإسناد على شرطهما، وهو غريب شاذ، إلا أنه مختصر من الحديث الأول شاهد له».

* ضعيف الإسناد.

قلتُ: إبراهيم بن زياد، لم يخرج له البخاري.

أخرجه أبو الشيخ في «طبقات المحدثين بأصبهان» (٤/ ٢)، ومن طريقه الشجري في «الأمالي» (٢٥٤٦) عن عثمان بن خرزاد، وأبو بكر بن نجيح البزاز في «الأول والثاني من حديثه» - مخطوط- (٦٩) حدثنا عبد اللَّه بن أحمد بن حنبل، كلاهما عن إبراهيم بن زياد سبلان، عن عباد بن عباد، عن يونس بن عبيد، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبي هريرة.

وعزاه ابن حجر في «إتحاف المهرة» (١٤/ ٦٩٣/ ١٨٥٠٦) للمصنف في العلم: إبراهيم بن زياد سبلان، ثنا عباد بن عباد، ثنا يونس - هو ابن عبيد- عنه، بهذا. وقال: صحيح الإسناد على شرطهما، غريب، مختصر من الحديث الأول، بمعنى حديث: سليمان بن يسار، عن أبي هريرة.

وإبراهيم بن زياد سَبَلان ثقة. رَوَى عَن:... وعباد بْن عباد المُهَلَّبِيّ، قال أبو بكر أحمد بْن عثمان بْن سَعِيد الأحول المعروف بكرنيب: سمعت أحمد بْن حنبل يقول: إذا مات سبلان ذهب علم عباد بْن عباد.

وقال مهنا بن يحيى: سألت أحمد عن إبراهيم بن زياد سَبَلان، يكون في الكرخ. قال: لا بأس به، كان معنا عند هشيم، وقد سمع من عباد بن عباد المُهَلَّبِيّ. انظر: تهذيب الكمال (٢/ ٨٥)، تهذيب التهذيب (١/ ١٢٠)، التقريب (١٧٥).

وعباد بن عباد كذا جاء مهملا، واختلفت في تعيينه، فقيل: هو المُهَلَّبِيّ هذا، وجاء محددا عند أبي بكر محمد بن العباس بن نجيح البزاز (٦٩) فصرح أنه المهلبي وهذا ثقة. ومما يؤكده أن المُهَلَّبِيّ هو المذكور في شيوخه دون الأرسوفي.

كذلك فله اختصاص بالمُهَلَّبِيّ كما يظهر من كلام الإمام أحمد.

وقيل: هو الأرسوفي هو عباد بن عباد الزاهد، أبو عتبة الخواص، ولم يخرج له الشيخان شيئا، وهو ثقة، لكنه سيء الحفظ، روى عن: ابن عون، ويونس بن عبيد.

وقال الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٤/ ٨٧١): «وثقه ابن معين، ويعقوب الفسوي، والعجلي. وقال أبو حاتم: من العباد – رحمه اللَّه –. وأما ابن حبان فقال: كان يأتي بالمناكير فاستحق الترك. قلت: بل العبرة بمن وثقوه».

قال ابن حجر: «صدوق يهم، أفحش بن حبان، فقال: يستحق الترك». انظر: تهذيب الكمال (١٤/ ١٣٤)، تهذيب التهذيب (٥/ ٩٧). التقريب (٣١٣٤).

قلت: وهذا الحديث علته الاختصار من الحديث السابق المطول، كما ألمح إلى ذلك المصنف.

وجه الغرابة:

وقوله: «**وهو غريب شاذ إلا أنه مختصر...**» ، ولا يعني ذلك الضعف عند الحاكم، بل يقوله على أنواع ومعانٍ: فقال في «معرفة علوم الحديث» (ص ١٨٣) في تعريف الحديث الشاذ: «هو غير المعلول، فإن المعلول ما يوقف على علته أنه دخل حديث في حديث، أو وهم فيه راو، أو أرسله واحد فوصله واهم، فأما الشاذ فإنه الحديث يتفرد به ثقة من الثقات، وليس للحديث أصل متابع لذلك الثقة».

وهو ما طبقه عمليًّا هنا.

وسنده فيه إشكال وذلك في رواية: يونس بن عبيد، عن المقبري، فهي غير معروفة وقد جاء في أسانيد عدم اتصالها ففي حديث: «أدخل اللَّه الجنة رجلا سهلا مشتريا». قال الترمذي في «العلل الكبير» (٣٤٩): «سألت محمدا –يعني الإمام البخاري– عن هذا الحديث؟ فقال: هو حديث خطأ، روى هذا الحديث إسماعيل ابن

علية عن يونس عن سعيد المقبري عن أبى هريرة قال محمد -يعني الإمام البخاري-: وكنت أفرح بهذا الحديث حتى روى بعضهم هذا الحديث عن يونس عمن حدَّثَ عن سعيد المقبري عن أبى هريرة». انظر: التاريخ الكبير (٦/ ٤٦٧).

وذكره الدارقطني في «العلل» (٢٠٤٨) وعرض الاختلاف فيه، وقال: «يرويه يونس بن عبيد، واختلف عنه؛ فرواه إبراهيم بن طهمان، عن يونس بن عبيد، عن المقبري، عن أبي هريرة. واختلف عن هشيم، فقال سعدويه، عن هشيم، عن يونس، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة مثل ما قال إبراهيم بن طهمان.

وخالفه يعقوب الدورقي، عن هشيم، عن يونس، عن رجل لم يسمه، عن المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

ورفعه سريج بن يونس، عن هشيم، عن يونس، قال: عمن حدثه، عن المقبري، عن أبي هريرة».

وفي حديث ثان ذكره الدارقطني في «العلل» (٩/ ٤٢٥): «ورواه يونس بن عبيد، عن محمد، ولم ينسبه، قيل: هو ابن عجلان، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة، ولا يصح عن أبي هريرة».

الحديث الخامس

٥- حديث (٦٨٩) أَخْبَرَنَا أَبُو عَلِيٍّ الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحَافِظُ، أَنْبَأَ عَلِيُّ بْنُ الْعَبَّاسِ الْبَجَلِيُّ، بِالْكُوفَةِ، ثنا أَبُو مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، ثنا أَبُو عَاصِمٍ الضَّحَّاكُ بْنُ مَخْلَدٍ، ثنا سُفْيَانُ، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا أَدُلُّكُمْ عَلَى مَا يُكَفِّرُ اللَّهُ بِهِ الْخَطَايَا، وَيَزِيدُ فِي الْحَسَنَاتِ؟» قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «إِسْبَاغُ الْوُضُوءِ فِي الْمَكَارِهِ، وَانْتِظَارُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصَّلَاةِ، مَا مِنْكُمْ مِنْ رَجُلٍ يَخْرُجُ مِنْ بَيْتِهِ فَيُصَلِّي مَعَ

الْإِمَامِ ثُمَّ يَجْلِسُ يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ الْأُخْرَى إِلَّا وَالْمَلَائِكَةُ تَقُولُ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ».

* «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وهو غريب من حديث الثوري، فإني سمعتُ أبا علي الحافظ، يقول: تفرد به أبو عاصم النبيل عن الثوري».

* ضعيف الإسناد.

قلتُ: عبد اللَّه بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري المدني القاضي، ثِقَة كَثِير الْحَدِيثِ عَالِم. التقريب (٣٢٣٩)، لم يذكروا سعيد بن المسيب ضمن شيوخه.

وذكروا سفيان الثوري ضمن تلاميذه. انظر: التعديل والتجريح (٢/ ٨٥٥)، تهذيب الكمال (١٤/ ٣٥٠)، تاريخ الإسلام (٣/ ٦٧٦)، تهذيب التهذيب (٥/ ١٦٤).

وسيأتي عند المصنف في رقم (٧٧٩) حدثنا أبو الحسن محمد بن أحمد الحنظلي، ببغداد، ثنا أبو قلابة الرقاشي، ثنا أبو عاصم، ثنا سفيان، عن عبد اللَّه بن أبي بكر، عن سعيد بن المسيب، عن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «إذا قال الإمام: اللَّه أكبر فقولوا: اللَّه أكبر، فإذا قال: سمع اللَّه لمن حمده، فقولوا: ربنا ولك الحمد».

وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بهذا اللفظ، وفيه سُنَّة عزيزة، وهو أن يقف المأموم حتى يكبر الإمام، ولا يكبر معه».

أخرجه البزار في «مسنده» (٥٣٢-كشف الأستار)، وابن خزيمة (١٧٧و ٣٥٧و ١٥٤٨ و١٥٦٢و١٥٧٧و ١٦٩٣م و ١٦٩٤)، وأبو يعلى (١١٠٢)، والعقيلي في الضعفاء الكبير (٢/ ٢٢٣)، وابن حبان (٤٠٢)، والدارقطني في «الأفراد» -أطراف ابن طاهر- (٥/ ٦٤-٦٥/ ٤٦٨٤)، والبيهقي في «الكبرى» (٢/ ٢٥) من طريق أبي

عاصم الضحاك بن مخلد: أخبرنا سفيان: حدثني عبد اللَّه بن أبي بكر، عن سعيد بن المُسَيِّب، فذكره.

وجه الغرابة:

قوله: «**هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وهو غريب من حديث الثوري، فإني سمعتُ أبا علي الحافظ، يقول: تفرد به أبو عاصم النبيل عن الثوري**».

نعم هو غريب وفيه علة خفية، وليس العلة في تفرد أبي عاصم النبيل، لكن في تدليس الثوري اسم شيخه فهو دلسه فأوهم أنه الثقة عبد اللَّه بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، لكنه في الحقيقة هو عبد اللَّه بن محمد بن عقيل والحديث مشهور به كما سيأتي.

وسفيان مشهور بهذا النوع من التدليس، يعني إبدال الاسم بالكنى أو العكس، قال الزركشي في «النكت» (٢/ ٧٦): قال الحاكم في سؤالات البغداديين له مذهب سفيان بن سعيد أن يكني المجروحين من المحدثين إذا روى عنهم مثل بحر السقاء، يقول حدثنا أبو الفضل والصلت بن دينار يقول حدثنا أبو شعيب والكلبي يقول حدثنا أبو النضر وسليمان بن أرقم يقول حدثنا أبو معاذ.

وذكره الحافظ في «الإتحاف» (٥٢٦٧)، وقال: «إن كان محمد بن عقيل -كذا ولعله أراد: عبد اللَّه بن محمد بن عقيل، فسبقه القلم- يكنى أبا بكر فقد دلسه الثورى بلا شك، ثم وجدت أبا بكر البزار قد جزم بأن الثوري كنى محمد بن عقيل أبا بكر ودلسه».

ولعل ما جعل النقاد يرتابون في هذا السند هو عدم معرفتهم رواية «عبد اللَّه بن أبي بكر، عن سعيد بن المُسَيِّب»؛ لذا بحثوا عن الخلل فوجدوه في تدليس الثورى، ورواية: «ابن عقيل، عن ابن المُسَيِّب» معروفة. قال المزي في «تهذيب الكمال» (١٦/ ٧٨): رَوَى عَن: سَعِيد بْن المُسَيَّب (ق).

ونفى الدارقطني أن يكون هناك متابعة لابن عقيل فقال: لم يروه عنه -يعني سعيد بن المسيب عن الخدري- غير عبد اللَّه بن محمد بن عقيل.

فقال الدارقطني في «الأفراد» (٥/ ٦٤/ ٤٦٨٤- أطرافه): «غريب من حديثه عنه لم يروه عنه -يعني سعيد بن المسيب عن الخدري- غير عبد اللَّه بن محمد بن عقيل، وكذلك رواه الثوري عن ابن عقيل هذا، ورواه أبو عاصم النبيل عن الثوري عن عبد اللَّه بن أبي بكر عن سعيد بن المسيب ولم يتابع عليه وتفرد به أبو عاصم عن الثوري».

وهذا الحديث تفرد به عنه أبو عاصم النبيل، وقد أنكر عليه. يعني تفرد بقوله: «عبد اللَّه بن أبي بكر». وخولف فيه فرواه الناس عن الثوري، فقالوا: عن عبد اللَّه بن محمد بن عقيل، وهو المحفوظ؛ ولم أجد نسبته: «عبد اللَّه بن أبي بكر بن محمد بن عمرو ابن حزم»، عند غير المصنف في هذا الموضع، ففي المصادر: «عبد اللَّه بن أبي بكر» فقط.

وقال البيهقي في «الكبرى» (٢/ ٢٥): «قال: أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني: لم يروه عن سفيان إلا أبو عاصم. وقد روي ذلك من حديث عبد اللَّه بن محمد بن عقيل، عن سعيد، والله أعلم».

وقال الإمام أحمد في «العلل ومعرفة الرجال» (٣٦٣٣): «هذا باطل، ليس هذا من حديث عبد اللَّه بن أبى بكر؛ إنما هذا حديث ابن عقيل»، قال ابنه عبد الله. وأنكره أبي أشد الإنكار».

قال البزار (١/ ٢٥٩ -كشف): «إنما يعرف من حديث عبد اللَّه بن محمد بن عقيل، ورواه سفيان، عن غيره... لا نعلم رواه عن الثوري إلا أبو عاصم، وأظن عبد اللَّه بن أبي بكر هو عبد اللَّه بن محمد بن عقيل».

وذكره العقيلي في «الضعفاء الكبير» (٢/ ٢٢٣) عن عبد اللَّه بن أحمد.

قال أبو بكر بن خزيمة: «هذا الخبر لم يروه عن سفيان غير أبي عاصم، فإن كان

أبو عاصم قد حفظه، فهذا إسناد غريب، وهذا خبر طويل قد خرجته في أبواب ذوات عدد، والمشهور في هذا المتن عبد اللَّه بن محمد بن عقيل، عن سعيد بن المسيب، عن أبي سعيد، لا عن عبد اللَّه بن أبي بكر».

وقال أبو حاتم في «العلل» (١/ ٣٠/ ٥٤): «هذا وهم؛ إنما هو: الثوري عن ابن عقيل، وليس لعبد اللَّه بن أبي بكر معنى، روى هذا الحديث عن ابن عقيل: زهير وعبيد اللَّه بن عمرو».

قلتُ: وطريق ابن عقيل المقصود: أخرجه ابن أبي شيبة (٤٤)، وأحمد (١٠٩٩٤ و ١١١٢١)، وعبد بن حميد (٩٨٤)، والدارمي (٧٢٥)، (٧٢٦)، وابن ماجة (١٧٧، ٤٢٧ و٧٧٦ و٨٧٧)، والحارث بن أبي أسامة (١٥٣- زوائده)، وأبو يعلى (١٣٥٥)، والدارقطني في «الأفراد» (٥/ ٦٤-٦٥/ ٤٦٨٤)، والبيهقي (٢/ ٢٥)، من طرق عن عبد اللَّه بن محمد بن عقيل، عن سعيد بن المسيب، فذكره.

ورواه أحمد بن منيع في «المسند» -كما في «إتحاف الخيرة» (١٢٢٠/ ٢)-: ثنا أبو أحمد الزبيري، ثنا سفيان، عن عبد اللَّه بن محمد بن عقيل... فذكره. دون قوله: «يا معشر النساء...» إلى آخره.

وقال البوصيري :« وكذا رواه ابن ماجه في سننه عن علي بن محمد، عن وكيع، عن سفيان به. وهو إسناد حسن».

وقال ابن أبي حاتم في «علل الحديث» (٢٧٨): وسئل أبي عن حديث رواه زائدة، عن ابن عقيل، عن ابن المسيب، عن جابر، عن النبي ﷺ خير صفوف الرجال المقدم.

ورواه زهير بن محمد، وعبيد اللَّه بن عمرو، عن ابن عقيل، عن سعيد بن المسيب، عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ فقلت لأبي: أيهما أصح؟ قال: هذا من تخاليط ابن عقيل من سوء حفظه، مرة يقول هكذا، ومرة يقول هكذا، لا يضبط الصحيح أيما هو». وذكر نحوه في «علل الحديث» (٣٦٨).

وقال الدارقطني في «العلل» (٣٧٤): «ورواه محمد بن فليح، عن الحارث، عن أبي العباس.

وروى هذا الحديث عبد اللَّه بن محمد بن عقيل، عن سعيد بن المسيب، فأسنده عن أبي سعيد الخدري. وكلاهما ضعيفان».

الحديث السادس

٦- حديث (١٠٦٤) حَدَّثَنَا أَبُو عَلِيٍّ الْحَافِظُ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ كَثِيرٍ الْحِمْصِيُّ، ثنا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الصَّفَّارُ ثنا بَقِيَّةُ، ثنا شُعْبَةُ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ مِقْسَمٍ الضَّبِّيِّ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «قَدِ اجْتَمَعَ فِي يَوْمِكُمْ هَذَا عِيدَانِ، فَمَنْ شَاءَ أَجْزَأَهُ مِنَ الْجُمُعَةِ، وَإِنَّا مُجَمِّعُونَ».

* «هذا حديث صحيح على شرط مسلم «فإن بقية بن الوليد لم يختلف في صدقه إذا روى عن المشهورين، وهذا حديث غريب من حديث شعبة والمغيرة وعبد العزيز، وكلهم ممن يجمع حديثه».

ضعيف الإسناد معل بالإرسال.

قلتُ: كذا جاء السند: «محمد بن يحيى بن كثير الحمصي، ثنا أبو عبد اللَّه محمد بن عبد اللَّه الصفار ثنا بقية» وهو هكذا في كل الطبعات كالهندية والمعرفة، وهو غلط فقد ذكره ابن حجر في «إتحاف المهرة» (١٨١٠٥) قال: كم في الجمعة: ثنا أبو علي الحافظ، ثنا محمد بن يحيى بن كثير الحمصي، ثنا محمد بن المصفى، ثنا بقية، به. وقال: صحيح على شرط مسلم، غريب من حديث شعبة[(١)].

والحديث؛ أخرجه أبو داود (١٠٧٣)، وابن الجارود (٣٠٢)، والفريابي في «أحكام العيدين» (١٣٧)، وأبو طاهر المخلص في «المخلصيات» (١٤٠١)،

(١) وهو هكذا في طبعة التأصيل (١٠٧٨).

والبيهقي (٣/ ٤٤٤)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٤/ ٢١٦)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١٠/ ٢٧٢)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٨٠٥) عن بقية، حدثنا شعبة، عن المغيرة الضبي، عن عبد العزيز بن رفيع، عن أبي صالح، فذكره.

وعزاه ابن عساكر في «أطرافه» إلى النسائي ولم يعزه إلى ابن ماجه، وتعقبه ابن الملقن في «البدر المنير» (٥/ ١٠٠)، وابن عبد الهادي في «تنقيح التحقيق» (٢/ ٥٥٩) قالا: ولم أره في النسائي.

وقال البيهقي: «رواه أيضا عبد العزيز بن منيب المروزي عن علي بن الحسن بن شقيق ثنا أبو حمزة عن عبد العزيز موصولا وهو في التاريخ، ورواه سفيان الثوري عن عبد العزيز فأرسله».

وقد توبع بقية على سنده متابعات ضعيفة:

أخرجها البزار (٨٩٩٦)، وابن عدي في «الكامل» (٤/ ١٤٠)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١٠/ ٢٧٢)، وفي «الاستذكار» (٢/ ٣٨٥) من طريق زياد بن عبد الله، عن عبد العزيز بن رفيع عن أبي صالح، عن أبي هريرة. وأخرجه الدارقطني في «الأفراد» (٢/ ٣٨٢/ ٥٨٢٠- أطرافه) من طريق أبي بلال الأشعري عن أبي بكر بن عياش، عن عبد العزيز بن رفيع عن أبي صالح متصلا.

وقال ابن عدي: «وهذا يرويه عن عبد العزيز بن رفيع مع زياد البكائي صالح بن موسى الطلحي، وروي عن شعبة، عن عبد العزيز بن رفيع، ولا أعلم يرويه عن شعبة غير بقية».

وزياد بن عبد اللَّه بن الطفيل العامري البكائي أبو محمد الكوفي صدوق ثبت في المغازي، وفي حديثه عن غير بن إسحاق لين، ولم يثبت أن وكيعا كذبه، وله في البخاري موضع واحد متابعة. انظر: التقريب (٢٠٨٥).

وقال البزار: «وحديث المغيرة عن عبد العزيز لا نعلم رواه عن شعبة وأسنده إلا بقية وحديث عبد العزيز بن رفيع، عن أبي صالح، عن أبي هريرة فقد رواه غير واحد، عن أبي صالح مرسلا».

ورواه ابن ماجه (١٣١١) قال: حدثنا محمد بن المصفى الحمصي، حدثنا بقية، حدثنا شعبة، حدثني مغيرة الضبي، عن عبد العزيز بن رفيع، عن أبي صالح عن ابن عباس عن رسول اللّه ﷺ، بهذا.

فجعله من مسند ابن عباس، ورواية الجماعة أولى مع أن هذا ترجيح شكلي، فالمحفوظ في الحديث الإرسال كما سنبينه.

ثم رواه ابن ماجه (١٣١١م) حدثنا محمد بن يحيى، حدثنا يزيد بن عبد ربه، حدثنا بقية، حدثنا شعبة، عن مغيرة الضبي، عن عبد العزيز بن رفيع، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ نحوه.

وقال ابن ماجه - كما في «النكت الظراف» (٤/ ٣٨٣-٣٨٤)- في آخر الحديث: «ما أظن إلا أني وهمت في «ابن عباس» والصواب: «أبي هريرة». ولم أجد هذا الكلام في مطبوع السنن.

وقال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (١/ ١٥٥): «هذا إسناد صحيح رجاله ثقات رواه أبو داود في سننه عن محمد بن مصفى بهذا الإسناد فقال عن أبي هريرة بدل ابن عباس وهو المحفوظ».

وذكره ابن الملقن في «البدر المنير» (٥/ ١٠٤) من طريق ابن عباس رضي اللّه عنهما، ثم قال: «وهذا إسناد جيد لولا بقية».

المحفوظ في الحديث الإرسال:

فقد أخرجه عبد الرزاق (٥٧٢٨)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار»

(١١٥٦)، والبيهقي في «السنن» (٣/ ٤٤٤) من طريق سفيان الثوري، عن عبد العزيز بن رفيع، عن أبي صالح، مرسلا.

وتوبع سفيان على إرساله، تابعه أبو عوانة:

فأخرجه الفريابي في «أحكام العيدين» (١٣٨) ثنا قتيبة بن سعيد، ثنا أبو عوانة، عن عبد العزيز بن رفيع، وقال ابن أبي حاتم في «علل الحديث» (٦٠٢): «وسألت أبي عن حديث رواه بقية، عن شعبة، عن مغيرة، عن عبد العزيز بن رفيع، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال اجتمع عيدان في عهد النبي ﷺ قال أبي: رواه أبو عوانة -هو الوضاح بن عبد اللَّه اليشكري-، عن عبد العزيز بن رفيع، قال: شهدت الحجاج بن يوسف، واجتمع عيدان في يوم فجمعوا، فسألت أهل المدينة، قلت: كان فيكم رسول اللَّه ﷺ عشر سنين، فهل اجتمع عيدان؟ قالوا: نعم. قال أبي: هذا أشبه».

وكذلك رواه زائدة، وشريك، وجرير بن عبد الحميد، وأبو حمزة السكري، كلهم عن عبد العزيز بن رفيع، عن أبي صالح مرسلا، ذكرهم الدارقطني في «العلل» (١٩٨٤). ورجح الإرسال. وقال الدارقطني: «أرسله الحميدي، عن ابن عيينة، ولم يذكر أبا هريرة. وكذلك رواه الثوري».

وجه الغرابة:

قوله: «**هذا حديث صحيح على شرط مسلم ، فإن بقية بن الوليد لم يختلف في صدقه إذا روى عن المشهورين، وهذا حديث غريب من حديث شعبة والمغيرة وعبد العزيز، وكلهم ممن يجمع حديثه**».

العلة في تفرد بقية عن شعبة وليس من خواص أصحابه، ومع ذلك فقد خولف في وصله:

لذا قال ابن عبد البر في «التمهيد» (١٠/ ٢٧٢): «هذا الحديث لم يروه فيما علمت عن شعبة أحد من ثقات أصحابه الحفاظ، وإنما رواه عنه بقية بن الوليد وليس

بشيء في شعبة أصلا، وروايته عن أهل بلده أهل الشام فيها كلام، وأكثر أهل العلم يضعفون بقية عن الشاميين وغيرهم وله مناكير، وهو ضعيف ليس ممن يحتج به، وقد رواه الثوري عن عبد العزيز بن رفيع عن أبي صالح مرسلا».

وذكر الخطيب في «تاريخ بغداد» (٤/ ٢١٦) عن أبي بكر الأثرم أحمد بن محمد بن هانئ قال: قال أبو عبد اللَّه أحمد بن حنبل: بلغني أن بقية روى عنه شعبة عن مغيرة عن عبد العزيز بن رفيع عن أبي صالح عن أبي هريرة في العيدين يجتمعان في يوم من أين جاء بقية بهذا.

كأنه يعجب منه ثم قال أبو عبد الله: قد كتبت عن يزيد بن عبد ربه عن بقية عن شعبة حديثين ليس هذا فيهما، وانما رواه الناس عن عبد العزيز عن أبى صالح مرسلا».

وقال البرقاني: «وقال لنا الدارقطني: هذا حديث غريب من حديث مغيرة ولم يروه عنه غير شعبة، وهو أيضا غريب عن شعبة، لم يروه عنه غير بقية. وقد رواه زياد البكائي وصالح بن موسى الطلحي عن عبد العزيز بن رفيع متصلا. وروى عن الثوري عن عبد العزيز بن رفيع عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ وهو غريب عنه. ورواه جماعة عن عبد العزيز بن رفيع عن أبي صالح عن النبي ﷺ مرسلا، لم يذكروا أبا هريرة».

وذكر ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١/ ٤٧٣) قول الدارقطني: وقال: قلت: وكذا قال أحمد: بن حنبل: إنما رواه الناس عن أبي صالح مرسلا. وتعجب من بقية كيف رفعه وقد كان بقية يروي عن الضعفاء ويدلس.

وقال الذهبي في «التنقيح» (١/ ٢٨٠): «حديث أبي هريرة غريب، ثم ذكر كلام الدارقطني، وأحمد.

والحديث ضعفه الخطابي في «معالم السنن» (١/ ٢٤٦)، وابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» (٤/ ٢٠٣).

الحديث السابع

٧- حديث (١٢٢٩) حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، ثنا حُمَيْدُ بْنُ عَبَّاسٍ الرَّمْلِيُّ، ثنا مُؤَمَّلُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، ثنا سُفْيَانُ، عَنْ يَعْلَى بْنِ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَعَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «انْكَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَطَالَ الْقِيَامَ حَتَّى قِيلَ لَا يَرْكَعُ، ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَالَ الرُّكُوعَ حَتَّى قِيلَ لَا يَرْفَعُ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَأَطَالَ الْقِيَامَ حَتَّى قِيلَ لَا يَرْكَعُ، ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَالَ الرُّكُوعَ حَتَّى قِيلَ لَا يَرْفَعُ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ، فَأَطَالَ الْقِيَامَ حَتَّى قِيلَ لَا يَسْجُدُ» وَذَكَرَ بَاقِيَ الْحَدِيثِ.

* «حديث الثوري، عن يعلى بن عطاء غريب صحيح، فقد احتج الشيخان بمؤمل بن إسماعيل، ولم يخرجاه، فأما عطاء بن السائب فإنهما لم يخرجاه».

** غريب صحيح.

قلتُ: وعنه البيهقي في «الكبرى» (٣/ ٤٥٢).

وأخرجه البزار =البحر الزخار (٢٣٩٥)، وابن خزيمة (١٣٩٣)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ٣٢٩) عن مؤمل، حدثنا سفيان، عن يعلى بن عطاء، عن أبيه، فذكره.

قال البزار: «وهذا الحديث معروف من حديث عطاء بن السائب عن أبيه، عن عبد اللَّه بن عمرو، وأما حديث يعلى بن عطاء فلا نعلم رواه إلا مؤمل، عن الثوري فجمعهما».

بل تابعه أبو عامر العقدي: أخرجه البيهقي في «الكبرى» (٣/ ٤٥٢) عن أبي عامر العقدي، ثنا سفيان، عن يعلى بن عطاء، عن أبيه، وعطاء بن السائب، عن أبيه جميعا، عن عبد اللَّه بن عمرو.

وقال: فهذا الراوي حفظ عن عبد اللَّه بن عمرو طول السجود ولم يحفظ ركعتين في ركعة، وأبو سلمة حفظ ركعتين في ركعة وحفظ طول السجود عن عائشة.

وقد رواه مؤمل بن إسماعيل، عن سفيان، وزاد في الحديث: «ثم رفع رأسه فأطال القيام حتى قيل لا يركع، ثم ركع فأطال الركوع حتى قيل لا يرفع».

ورواه البيهقي في «الكبرى» (٣/ ٤٥٢) عن سفيان عن يعلى بن عطاء عن أبيه وعطاء بن السائب عن أبيه جميعا عن عبد اللَّه بن عمرو.

وقال: «وقد رواه مؤمل من إسماعيل عن سفيان وزاد في الحديث ثم رفع رأسه فأطال القيام حتى قيل لا يركع ثم ركع فأطال الركوع حتى قيل لا يرفع».

وقال في «المعرفة» (٥/ ١٣٥): «وحفظ أيضا طول السجود: يعلى بن عطاء، عن أبيه، وعطاء بن السائب، عن أبيه، كلاهما عن عبد اللَّه بن عمرو، عن النبي ﷺ».

قوله: «**فقد احتج الشيخان بمؤمل بن إسماعيل...**» فيه نظر.

مؤمل بن إسماعيل، علق له البخاري، والباقون سوى مسلم، روى له: الترمذي، والنسائي، وابن ماجة. وثَّقه ابن معين، وغيره. وقال أبو عبيد الآجري: سألت أبا داود عنه، فعظَّمه ورفع من شأنه، إلا أنه يهم في الشيء. وقال أبو حاتم. صدوق، شديد في السُّنَّة، كثير الخطأ، وقيل: دفن كتبه، وكان يحدث من حفظه، فكثر خطأه. وقال البخاري: منكر الحديث. انظر: تهذيب الكمال (٢٩/ ١٧٦)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٨٠).

وجه الغرابة:

قوله: «**غريب صحيح...**».

والغرابة في روايته -مؤمل بن إسماعيل- بالسند الأول: سفيان، عن يعلى بن عطاء، عن أبيه، عن عبد اللَّه بن عمرو، على أنه قد تابعه أبو عامر العقدي، فانتفت بذلك الغرابة.

ووالد يعلى بن عطاء مجهول.

وقد توبع مؤمل بن إسماعيل على السند الثاني: عن عطاء بن السائب، عن أبيه، عن عبد اللَّه بن عمرو: تابعه جماعة من الثقات:

أخرجه عبد الرزاق الصنعاني في «المصنف» (٤٩٣٨)، وأحمد (٦٨٦٨)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ٣٢٩) عن سفيان الثوري، وأحمد (٦٤٨٣)، وابن حبان (٢٨٢٩) عن ابن فضيل، وأحمد (٦٥١٧)، (٦٧٦٣)، والنسائي (٣/ ١٤٩)، وفي «الكبرى» (١٨٩٦) عن شعبة، وأبو داود (١١٩٤)، وعنه البيهقي في «الكبرى» (٢/ ٢٥٢)، والترمذي في «الشمائل» (٣٢٤)، وابن خزيمة (٩٠١، ١٣٨٩، ١٣٩٢)، وابن حبان (٢٨٣٨) عن جرير، والنسائي (٣/ ١٣٧)، وفي «الكبرى» (١٨٨٠) عن عبد العزيز بن عبد الصمد، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ٣٢٩)، والبيهقي في «الكبرى» (٢/ ٣٥٨) عن حماد بن سلمة، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ٣٢٩) عن خالد بن عبد الله، وابن حبان (٥٦٢٢) عن زيد بن أبي أنيسة.

جميعهم عن عطاء بن السائب، عن أبيه السائب بن مالك، عن عبد اللَّه بن عمرو، قال: كسفت الشمس على عهد رسول اللَّه ﷺ، فصلى رسول اللَّه ﷺ، فأطال القيام، ثم ركع فأطال الركوع،... الحديث مطولا.

وله طريق مختصر يروى عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن عبد اللَّه بن عمرو، أخرجه أحمد (٦٦٣١، ٧٠٤٦)، والبخاري (١٠٤٥ و١٠٥١)، ومسلم (٢٠) (٩١٠)، والنسائي (٣/ ١٣٦)، وفي «الكبرى» (١٨٧٧)، وابن خزيمة (١٣٧٥ و١٣٧٦) عن يحيى بن أبي كثير، قال: أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن، فذكره.

الحديث الثامن

٨- حديث (١٢٥١) أَخْبَرَنِي أَبُو عَلِيٍّ الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحَافِظُ، أَنْبَأَ عَبْدَانُ الْأَهْوَازِيُّ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ مَعْمَرِ بْنِ رِبْعِيٍّ الْقَيْسِيُّ، ثنا عَمْرُو بْنُ خَلِيفَةَ الْبَكْرَاوِيُّ، ثنا أَشْعَثُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْحُمْرَانِيُّ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِالْقَوْمِ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ صَلَاةَ الْمَغْرِبِ ثَلَاثَ رَكَعَاتٍ، ثُمَّ انْصَرَفَ، وَجَاءَ الْآخَرُونَ فَصَلَّى بِهِمْ ثَلَاثَ رَكَعَاتٍ».

* «سمعت أبا علي الحافظ، يقول: هذا حديث غريب أشعث الحمراني، لم يكتبه إلا بهذا الإسناد. قال الحاكم: وإنه «صحيح على شرط الشيخين».

* **ضعيف.**

قلتُ: أخرجه ابن خزيمة (١٣٦٨)، ومن طريقه الدارقطني (٢/ ٦١/ ١٤)، والبيهقي (٣/ ٣٦٩) عن محمد بن معمر بن ربعي القيسي، عن عمرو بن خليفة البكراوي، ثنا أشعث عن الحسن عن أبي بكرة، به.

وجه الغرابة:

قول الحاكم: «**صحيح على شرط الشيخين...**» لا يصح فأشعث بن عبد الملك الحمراني علق له البخاري، ولم يخرج له مسلم أصلا.

وفي المتن بذكر: «صلاة المغرب ثلاث ركعات». والمحفوظ: أنه صلى بهم ركعتين كذلك رواه الناس عن أشعث.

وقال البيهقي: «ما أظن راويهما إلا واهما»، ونقله الحافظ في «التلخيص الحبير» (٢/ ١٧٩)

يعني بذكر صلاة المغرب والمعروف بلفظ: «ركعتين».

وعمرو بن خليفة، مختلف فيه، ترجمه الحافظ في «اللسان» في زياداته على

«الميزان» فقال: عمرو بن خليفة أخو هوذة، يروي عن محمد بن عمرو وسليمان التيمي، روى عنه أبو قلابة الرقاشي، وكان أسن من هوذة ومات قبله، كنيته أبو عثمان ربما كان في روايته بعض المناكير، ذكره ابن حبان في «الثقات» قلت: هو البكراوي، روى عنه أيضا محمد بن معمر القيسي وأخرج له ابن خزيمة في «صحيحه».

قلتُ: قال البزار: «ثقة». كشف الأستار (٢٧٠٨). انظر: الثقات (٧/ ٢٢٩)، لسان الميزان (٦/ ٢٠٥). وقال الذهبي: «شيخ بصري صدوق». «تاريخ الإسلام» (٤/ ١١٧٥).

وخولف فيه عمرو بن خليفة:

فرواه الثقات عن أشعث بن عبد الملك الحمراني: عن الحسن عن أبي بكرة قال: صلى النبي -ﷺ- في خوف الظهر بعضهم خلفه وبعضهم بإزاء العدو، فصلى بهم ركعتين ثم سلم، فانطلق الذين صلوا معه فوقفوا موقف أصحابهم، ثم جاء أولئك فصلوا خلفه فصلى بهم ركعتين ثم سلم، فكانت لرسول اللَّه ﷺ أربعا، ولأصحابه ركعتين ركعتين.

أخرجه أحمد (٢٠٤٠٨)، والبزار (٣٦٥٨)، والنسائي في «المجتبى» (٢/ ١٠٣ و٣/ ١٧٩)، وفي «الكبرى» (٩١٢، ١٩٥٦)، وابن حزم في «المحلى» (٤/ ٢٢٦)، والبيهقي في «الكبرى» (٣/ ٣٦٩) عن يحيى بن سعيد القطان، وأحمد (٢٠٤٩٧) عن روح بن عبادة البصري، وأبو داود (١٢٤٨)، وابن حزم (٤/ ٢٢٦)، والبيهقي في «الكبرى» (٣/ ٣٦٩)، وفي «معرفة السنن» (٥/ ٣٢)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١٥/ ٢٧٣- ٢٧٤) عن معاذ بن معاذ البصري، والنسائي (٣/ ١٧٨)، وفي «الكبرى» (٥٢١، ١٩٥٢) عن خالد بن الحارث البصري، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ٣١٥) عن أبي عاصم الضحاك بن مخلد.

وابن زياد النيسابوري في «الزيادات على كتاب المزني» (١٢٥)، وابن حبان (٢٨٨١)، والدارقطني في «السنن» (٢/ ٦١)، والبيهقي في «الكبرى» (٣/ ٣٦٩) عن سعيد بن عامر الضبعي، كلهم عن أشعث عن الحسن عن أبي بكرة به.

وقال البزار: «وهذا الكلام يروى عن جابر وعن أبي بكرة، وحديث أبي بكرة أحسن إسنادا فذكرناه عن أبي بكرة لحسن إسناده إلا أن يزيد فيه جابر كلاما».

وقال ابن حزم: «صح سماع الحسن من أبي بكرة». وقال البيهقي: «سماع الحسن من أبي بكرة صحيح».

وقال: «وكذلك رواه معاذ بن معاذ عن الأشعث، وقال: في الظهر، وزاد: قال: وبذلك كان يفتي الحسن، وكذلك في المغرب، يكون للإمام ست ركعات وللقوم ثلاثا ثلاثا. أخبرنا بذلك أبو علي الروذباري أنبأ أبو بكر بن داسة، ثنا أبو داود ثنا عبيد اللَّه بن معاذ، ثنا أبي ثنا الأشعث. فذكر الحديث بمعناه واللفظ مختلف، وذكر هذه الزيادة، وقوله: وكذلك في المغرب، وجدته في كتابي موصولا بالحديث، وكأنه من قول الأشعث، وهو في بعض النسخ: قال أبو داود: وكذلك في المغرب، وقد رواه بعض الناس عن أشعث في المغرب مرفوعا، ولا أظنه إلا واهما في ذلك».

وتوبع أشعث عليه تابعه أبو حرة واصل بن عبد الرحمن البصري:

أخرجه الطيالسي (٩١٨)، ومن طريقه البزار (٣٦٥٩)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ٣١٥)، والبيهقي في «الخلافيات» (٢٨٥٦)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢/ ٣٤١) عن أبي حرة، عن الحسن، عن أبي بكرة، أن النبي ﷺ «صلى بأصحابه صلاة الخوف فصلى ركعتين ثم انطلق هؤلاء إلى مصاف هؤلاء وجاء أولئك فصلى بهم ركعتين فكانت لرسول اللَّه ﷺ أربعا وللقوم ركعتين ركعتين».

وأبو حرة: اسمه واصل بن عبد الرحمن البصري؛ قال الحافظ: «صدوق عابد، وكان يدلس عن الحسن».

وقال البزار: «وهذا الحديث ذكرناه لأنه زاد على أشعث وفسر ما رواه أشعث مجملا؛ ولأنه حديث عزيز عن الحسن ما رواه أشعث، وأبو حرة لا أعلم رواه غيرهما فجمعتهما في موضع لذلك، واسم أبي حرة واصل بن عبد الرحمن وهو صالح الحديث بصري».

وقال البيهقي: «تابعه الأشعث عن الحسن، وهو إسناد مشهور، وقد روي من حديث جابر، وهو أحب إلي».

واختلف فيه عن الحسن:

١-ورواه الطيالسي عن أبي حرة عن الحسن عن أبي موسى.

أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ٣١١).

٢- ورواه قتادة عن الحسن عن جابر، منهم:

أخرجه النسائي (٣/ ١٧٨)، وفي «الكبرى» (١٩٥٣)، وابن المنذر في «الأوسط» (٢٣٤٩)، والدارقطني في «السنن» (٢/ ٤١٢)، والبيهقي في «الكبرى» (٣/ ٣٦٨) من طرق عن حماد بن سلمة عن قتادة به. وتابعه يونس بن عبيد البصري.

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٨٢٨٦)، والنسائي (٣/ ١٧٩)، وفي «الكبرى» (١٩٥٥)، وابن خزيمة (١٣٥٣)، والبيهقي في «الكبرى» (٣/ ٣٦٨)، وفي «معرفة السنن» (٥٧٤٢، ٦٧٥٩) من طريق عن يونس عن الحسن عن جابر.

وعند ابن أبي شيبة قال: نُبئتُ عن جابر، وفي النسائي والبيهقي قال: حدث جابر.

والحسن لم يسمع من جابر، ورواية يونس بن عبيد -وهو أثبت الناس فيه- ما يدل على ذلك.

والحاصل أن طريق الحسن معلول من جهة السند، وأصح منه حديث جابر كما قال البيهقي.

وحديث جابر، أخرجه مسلم (٨٤٣) من طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أن جابرا أخبره أنه صلى مع رسول اللَّه ﷺ صلاة الخوف، فصلى رسول اللَّه ﷺ بإحدى الطائفتين ركعتين، ثم صلى بالطائفة الأخرى ركعتين، فصلى رسول اللَّه ﷺ أربع ركعات، وصلى بكل طائفة ركعتين.

وله طرق أخرى عنده.

الحديث التاسع

٩- حديث (١٢٦٩) حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، أَنْبَأَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ، أَنْبَأَ ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ عَبْدِ رَبِّهِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْمِنْهَالِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ عَادَ أَخَاهُ الْمُسْلِمَ فَقَعَدَ عِنْدَ رَأْسِهِ، ثُمَّ قَالَ سَبْعَ مَرَّاتٍ: أَسْأَلُ اللَّهَ الْعَظِيمَ رَبَّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ أَنْ يَشْفِيَكَ عُوفِيَ إِنْ لَمْ يَكُنْ أَجَلُهُ حَضَرَ».

* «هذا حديث شاهد صحيح غريب من رواية المصريين، عن المدنيين، عن الكوفيين لم نكتبه عاليًا إلا عنه، وقد خالف الحجاج بن أرطأة الثقات في هذا الحديث عن المنهال بن عمرو».

* حسن.

قلتُ: وعنه أخرجه البيهقي في «الدعوات الكبير» (٦٠٠).

وأخرجه ابن حبان (٢٩٧٨) أخبرنا أبو يعلى قال: حدثنا هارون بن معروف.

والطبراني في «الدعاء» (١١٢٠) حدثنا علي بن محمد الأنضناوي، ثنا حرملة بن يحيى. كلاهما (هارون بن معروف، وحرملة بن يحيى) عن ابن وهب، أخبرني عمرو بن الحارث، عن عبد ربه بن سعيد عن المنهال بن عمرو، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس.

وعزاه ابن حجر للمصنف في «إتحاف المهرة» (٧٤٧٦) في ترجمه سعيد بن جبير، عن ابن عباس فهو رواية المصنف، لكن بين سعيد بن جبير، وابن عباس واسطة -كما سيأتي-.

وكذلك أخرجه المصنف (٧٤٨٧) حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا بحر بن نصر المصري: ثنا ابن وهب أخبرني عمرو بن الحارث عن عبد ربه بن سعيد ثني المنهال بن عمرو أخبرني سعيد بن جبير عن عبد اللَّه بن الحارث عن ابن عباس.

وأخرجه أبو طاهر المخلص في «المخلصيات» (١٣٣٨) حدثنا يحيى بن محمد بن صاعد. حدثنا بحر بن نصر[١].

وكذلك أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٥٣٦) حدثنا أحمد بن عيسى.

والنسائي في «الكبرى» (١٠٨١٥) أخبرنا وهب بن بيان[٢].

وأبو يعلى (٢٤٣٠) حدثنا هارون بن معروف[٣].

أربعتهم (بحر بن نصر، وأحمد بن عيسى، ووهب بن بيان، وهارون بن معروف) حدثنا عبد اللَّه بن وهب أخبرني عمرو بن الحارث، عن عبد ربه بن سعيد. ثني المنهال بن عمرو عن عبد اللَّه بن الحارث عن ابن عباس. من دون سعيد بن جبير.

واختلف على حرملة:

وأخرجه ابن حبان (٢٩٧٥) أخبرنا عبد اللَّه بن محمد بن سلم، ببيت المقدس، قال: حدثنا حرملة بن يحيى، قال: حدثنا ابن وهب، قال: أخبرني عمرو بن الحارث،

---

(١) قال ابن صاعد: يعني عن عبد الله بن الحارث، وقال مرة أخرى: أخبرني سعيد بن جبير.

(٢) ومرة سعيد بن جبير، عن ابن عباس.

(٣) ومرة قال: أخبرني سعيد بن جبير، عن عبد الله بن الحارث، ورواه ابن عدي (٨/٤١) عن أبي يعلى به. ورواه ابن حبان (٢٩٧٨) عن أبي يعلى، فلم يذكر عبد الله بن الحارث، ولم يقل فيه: مرة. وذكر بدلا منه: سعيد بن جبير.

عن عبد ربه بن سعيد، قال: حدثنا منهال بن عمرو، قال: أخبرني سعيد بن جبير، عن عبد اللَّه بن الحارث، عن ابن عباس.

والضياء في «المختارة» (١٠/ ٣٧٠/ ٣٩٩) محمد بن الحسن بن قتيبة حَدَّثَنَا حرملة بن يحيى ابنا ابن وهب أخبرني عمرو هو ابن الحارث عن عبد ربه بن سعيد حَدَّثَنا المنهال بن عمرو ومرة عن سعيد بن جبير عن عبد اللَّه بن الحارث.

ورواه علي بن محمد الأنضناوي عن حرملة بن يحيى فلم يذكر عبد اللَّه بن الحارث.

أخرجه الطبراني في «الدعاء» (١١٢٠).

وقال ابن أبي حاتم في «علل الحديث» (٢١٠٧): «سئل أبو زرعة عن حديث؛ رواه عبد ربه بن سعيد، قال: حدثني المنهال بن عمرو، قال: حدثني سعيد بن جبير، أو عبد اللَّه بن الحارث، عن ابن عباس،... فذكر الحديث.

قال عبد ربه بن سعيد: وحدثني المنهال بن عمرو، مرة أخرى عن سعيد بن جبير، عن عبد اللَّه بن الحارث، عن ابن عباس،... فذكر الحديث.

قال أبو زرعة: الحديث حديث سعيد بن جبير، رواه ميسرة، ويزيد أبو خالد».

وهو كما قال، وسيأتي تخريج تلك المتابعات، والظاهر أن الاضطراب من المنهال بن عمرو ولذلك ذكره ابن عدي في ترجمته.

- ورواه الحجاج بن أرطاة واختلف عنه:

فرواه يزيد بن هارون عنه، عن المنهال بن عمرو، عن عبد اللَّه بن الحارث، عن ابن عباس،

أخرجه الحاكم (١٢٧٠)، (٧٤٨٨)، وأحمد (١/ ٣٥٢) عن يزيد بن هارون.

وقال الحاكم: «هذا مما لا يعد خلافا فإن الحجاج بن أرطأة دون عبد ربه بن

سعيد وأبي خالد الدالاني في الحفظ والإتقان، فإن ثبت حديث عبد اللَّه بن الحارث من هذه الرواية، فإنه شاهد لسعيد بن جبير».

وتوبع يزيد بن هارون عليه تابعه جماعة:

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٣٥٧٢)، وعنه عبد بن حميد في «المنتخب من المسند» (٧١٨)، وأبو يعلى (٢٤٨٣)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٢/ ١٥٠/ ١٢٧٣٣)، وأبو الفضل الزهري في «حديثه» (٣٢٨) عن عبد الرحيم بن سليمان، وأحمد (١/ ٢٣٩) حدثنا أبو معاوية، والنسائي في «الكبرى» (١٠٨١٦) عن حفص، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٢/ ١٥٠/ ١٢٧٣٢) عن هشام الدستوائي، والبغوي في «شرح السنة» (١٤١٩) عن حماد بن سلمة، كلهم عن الحجاج بن أرطاة. عن المنهال بن عمرو، عن عبد اللَّه بن الحارث، فذكره.

في رواية أبي معاوية؛ حدثنا حجاج، عن المنهال بن عمرو، عن عبد اللَّه بن الحارث، عن ابن عباس، قال أبو معاوية: أراه رفعه، قال: «من عاد مريضا..» الحديث.

وخالفهم حبان بن علي العنزي ورواه عن حجاج بن أرطأة، فلم يذكر المنهال بن عمرو.

أخرجه ابن أبي الدنيا في «المرض والكفارات» (١٧٣).

وحبان وحجاج ضعيفان. وقد وهم فيه الحجاج، فجعل عبد اللَّه بن الحارث بدل سعيد بن جبير.

وقد رواه (يزيد بن أبي خالد، وزيد بن أبي أنيسة، وإدريس الأودي، وأبو مريم عبد الغفار بن القاسم) كلهم عن المنهال بن عمرو. عن سعيد بن جبير.

ورواه ميسرة بن حبيب عن سعيد بن جبير.

فأخرجه الحاكم (١٢٦٨)، (٨٢٨٢) من طريق آدم بن أبي إياس.

وأحمد (٢١٣٧)، ومن طريقه الحاكم (٧٤٨٩)، والترمذي (٢٠٨٣)، والنسائي في «الكبرى» (١٠٨٢٠)، والبزار (٥١٣٠)، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٥٤٤) عن محمد بن جعفر.

وأحمد (٢١٨٢) حدثنا هاشم بن القاسم.

وأبو داود (٣١٠٦)، والفسوي في «المشيخة» (٣٥)، والضياء في «المختارة» (١٠/ ٣٦٨/ ٣٩٤) من طريق الربيع بن يحيى.

والطبراني في معجمه الكبير (١٢/ ١٥٠/ ١٢٧٣١) عن حجاج بن نصير، وابن جميع الصيداوي في «معجم الشيوخ» (ص: ٢٦٢) من طريق وهب بن جرير. وقوام السنة في «الترغيب والترهيب» (٢١٢٥) من طريق محمد بن بشار. كلهم عن شعبة.

وأخرجه الحاكم (٨٢٨٢) من طريق عبد اللَّه بن نمير. كلاهما (شعبة، وعبد اللَّه بن نمير) عن يزيد بن أبي خالد الدالاني، قال: سمعتُ المنهالَ بن عمرو عن سعيد بن جبير، فذكره.

- وقد اختلف في إسناده على شعبة كما سيأتي:

وتابع يزيد بن أبي خالد: زيد بن أبي أنيسة، وإدريس الأودي، وأبو مريم عبد الغفار بن القاسم.

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١١/ ٤٥٠/ ١٢٢٧٧)، وفي «الدعاء» (١١١٧)، ومن طريقه الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (١٠/ ٣٧٠/ ٣٩٨)، عن زيد بن أبي أنيسة.

أخرجه ابن الغطريف في «جزئه» (٤٠) ومن طريقه الشجري في «الأمالي الخميسية» (٢٨٧٢)، وابن البخاري في «مشيخته» (٤٠/ ١١٨/ ٢٤٢)، وأبو طاهر المخلص في «المخلصيات» (١٥٥٦) (٢٢٥)، وأبو عثمان البحيري في «الثاني من

الفوائد» (١٣)-خ-عن إدريس الأودي.

والشجري في «الأمالي الخميسية» (٢٨٨٧) عن أبي مريم عبد الغفار بن القاسم.

كلهم (يزيد بن أبي خالد، وزيد بن أبي أنيسة، وإدريس الأودي، وأبو مريم عبد الغفار بن القاسم) عن المنهال بن عمرو. عن سعيد بن جبير، فذكره.

- أما الخلاف في إسناده على شعبة:

أخرجه الحاكم (٧٤٩٠)، والنسائي في «الكبرى» (١٠٨١٩)، وابن الأعرابي في «المعجم» (٢٤٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١١/ ٤٤٨/ ١٢٢٧٢)، وفي «الدعاء» (١١١٥)، (١١١٨)، والضياء المقدسي في «المختارة» (١٠/ ٣٦٩/ ٣٩٥)، (٣٩٦) عن عبيد اللَّه بن عبيد الرحمن الأشجعي.

والنسائي في «الكبرى» (١٠٨١٧) عن محمد بن شعيب بن شابور.

كلاهما (عبيد اللَّه بن عبيد الرحمن الأشجعي، ومحمد بن شعيب) عن شعبة بن الحجاج. عن ميسرة بن حبيب عن المنهال بن عمرو عن سعيد بن جبير عن ابن عباس.

ولعل شعبة سمعه من يزيد بن أبي خالد الدالاني، ومن ميسرة بن حبيب عن المنهال بن عمرو فالرواة عنه ثقات، وقد تابعه إسرائيل، عن ميسرة بن حبيب.

وقال أبو عيسى: «هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث المنهال بن عمرو».

وقال البزار: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى بهذا اللفظ إلا عن ابن عباس وإسناده حسن.

وقد اختلف في إسناده على محمد بن شعيب بن شابور:

فروي بواسطة بينه وبين شعبة وقد اختلف في هذه الواسطة، فأخرجه النسائي في «الكبرى» (١٠٨١٨) عن إسحاق بن إبراهيم، قال: حدثنا محمد بن شعيب، عن رجل.

وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٣/ ٣٦) نا هشام بن عمار نا محمد بن شعيب بن شابور نا شيبة بن الأحنف الأوزاعي، كلاهما (الرجل، وشيبة بن الأحنف) عن شعبة عن ميسرة عن المنهال عن سعيد بن جبير عن ابن عباس.

وتوبع شعبة تابعه إسرائيل: أخرجه ابن منده في «التوحيد» (٢٩٦)، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد (٦٧٨) عن إسرائيل، عن ميسرة بن حبيب، عن المنهال بن عمرو، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس.

وعند ابن منده: عن ميسرة عن سعيد، لم يذكر فيه منهال بن عمرو.

الحديث العاشر

١٠- حديث (١٤١٢) حَدَّثَنَا أَبُو الْفَضْلِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْحَاكِمُ الْوَزِيرُ إِمْلَاءً، ثنا حَمَّادُ بْنُ أَحْمَدَ الْقَاضِي، وَمُحَمَّدُ بْنُ حَمْدَوَيْهِ السِّنْجِيُّ، قَالَا: ثنا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، ثنا شَرِيكٌ، وَعَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، قَالَا: ثنا أَبُو إِسْحَاقَ الْهَجَرِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى ﵁، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنِ الْمَرَاثِي».

* «إبراهيم بن مسلم الهجري ليس بالمتروك، إلا أن الشيخين لم يحتجا به، وهذا الحديث شاهد لما تقدمه وهو غريب صحيح، فإن مسلما قد احتج بشريك بن عبد الله».

* ضعيف.

قلتُ: سبق عند المصنف في رقم (١٣٣٠) عن شعبة، عن إبراهيم الهجري، عن عبد اللَّه بن أبي أوفى مرفوعا: نهى عن المراثي...، وفيه صلاة الجنازة. وصححه، وقال: «وإبراهيم بن مسلم الهجري لم ينقم عليه بحجة».

أخرجه الطيالسي في «المسند» -كما في «مصباح الزجاجة» (٢/ ٤٨)-، وابن الجعد في «المسند» (٦٢٦)، وأحمد (١٩١٤٠)، والبزار = البحر الزخار (٣٣٥٥)، وابن المنذر في «الأوسط» (٥/ ٤٤٢)، وابن عدي في «الكامل» (١/ ٣٤٨)، والبيهقي

في «الكبرى» (٤/ ٧٠) من طريق شعبة، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٢١٢١)، والطبراني في «الأوسط» (٣٥٥٣) من طريق مسعر بن كدام، والحميدي (٧٣٥)، وابن ماجه (١٥٩٢)، والخطابي في «غريب الحديث» (١/ ٦٤٩) من طريق سفيان، وأحمد (١٩٤١٧)، وأحمد بن منيع في «المسند» -كما في «مصباح الزجاجة» (٢/ ٤٨)- حدثنا علي بن عاصم، وابن ماجه (١٥٠٣) من طريق عبد الرحمن المحاربي، وابن جميع الصيداوي في «معجم الشيوخ» (ص: ١٩٢)، والبيهقي في «المعرفة» (٧٦٤٠)، وفي «الكبرى» (٤/ ٥٨) من طريق جعفر بن عون،

وابن بشران في «الأمالي» (٨٣٠) من طريق جرير، والبيهقي في «الكبرى» (٤/ ٧١) من طريق شريك، جميعهم عن إبراهيم الهجري، قال: سمعت عبد اللّٰه بن أبي أوفى، فذكره.

وقال البزار: «ولا نعلم أسند إبراهيم الهجري عن ابن أبى أوفى إلا هذا الحديث».

وقال ابن عدي (١/ ٣٤٨): «إبراهيم الهجري هذا حدث عنه شعبة والثوري وغيرهما، وأحاديثه عامتها مستقيمة المتن، وإنما أنكروا عليه كثرة روايته عن أبي الأحوص، عن عبد الله، وهو عندي ممن يكتب حديثه».

قلتُ: هذا إسناد ضعيف فيه إبراهيم الهجري.

وجه الغرابة:

في قول البزار: «**ولا نعلم أسند إبراهيم الهجري عن ابن أبى أوفى إلا هذا الحديث**».

قوله: «**هذا حديث صحيح ولم يخرجاه، وإبراهيم بن مسلم الهجري لم ينقم عليه بحجة**».

وقوله: «**الهجري ليس بالمتروك إلا أن الشيخين لم يحتجا به، والحديث غريب صحيح**».

فيه نظر، وقد تعقبه الذهبي فقال: «ضعفوا إبراهيم».

وقد ورد فيه جرح مفسر، فقال ابن معين: ليس حديثه بشيء، وقال أبو زرعة: ضعيف، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث منكر الحديث، وقال البخاري: منكر الحديث، وقال الترمذي: يضعف في الحديث، وقال النسائي: منكر الحديث، وقال في موضع آخر: ليس بثقة، ولا يكتب حديثه، وقال الحاكم أبو أحمد: ليس بالقوي عندهم، قال الحافظ: لين الحديث، رفع أحاديث. وقال الذهبي: ضعيف. انظر: تهذيب الكمال (٢/ ٢٠٣)، تهذيب التهذيب (١/ ١٤٣)، التقريب (٢٥٢).

وقال ابن حجر في «نتائج الأفكار» (٤/ ٤٠٨): «هذا حديث غريب... وقال الحاكم: هذا حديث صحيح. قلت: وليس كما قال: فإن مداره على إبراهيم بن مسلم الهجري -بفتح الهاء والجيم- وهو ضعيف عند جميع الأئمة من قبل ضعفه لم نجد فيه توثيقًا لأحد إلا قول الأزدي: صدوق، والأزدي ضعيف. واعتذر الحاكم بعد تخريجه بقوله: لم ينقم عليه بحجة، وهذا لا يكفي في التصحيح، والله أعلم».

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣/ ٣١): «روى ابن ماجه منه النهي عن المراثي فقط. رواه أحمد، وإبراهيم الهجري فيه كلام». وبه ضعفه البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٢/ ٤٨).

وله طريق آخر:

أخرجه عبد الرزاق (٦٥٠٨)، ومن طريقه الخطابي في «غريب الحديث» (١/ ٦٤٩) عن ابن جريج، قال: حدثت عن عبد اللَّه بن أبي أوفى الأسلمي، «أن رسول اللَّه ﷺ نهى عن المزابي قبورا».

قال الخطابي: المزابي، إن كانت محفوظة، فإني لا أعلمها إلا من الزبية.

قال أبو زيد: الزبية؛ بئر تحفر للأسد، في رابية لا يعلوها الماء، والله أعلم، أن

يشق القبر ضريحا كالزبية، لا يلحد، وما أرى هذا محفوظا.

فقد حدثنا...، قال: نهى رسول اللَّه ﷺ عن المراثي.

فأرى هذا ذاك بعينه، صحفه بعض الرواة».

الحديث الحادي عشر

١١ - حديث (١٦٦٧) أَخْبَرَنَا أَبُو جعْفرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الشَّيْبَانِيُّ بِالْكُوفَةِ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ حَازِمِ بْنِ أَبِي غَرَزَةَ، ثنا الْحَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبَّادِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حُجَّاجًا، وَإِنَّ زِمَالَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَزِمَالَةَ أَبِي بَكْرٍ وَاحِدَةٌ، فَنَزَلْنَا الْعَرْجَ وَكَانَتْ زِمَالَتُنَا مَعَ غُلَامِ أَبِي بَكْرٍ، قَالَتْ فَجَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَجَلَسَتْ عَائِشَةُ إِلَى جَنْبِهِ، وَجَلَسَ أَبُو بَكْرٍ إِلَى جَنْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الشِّقِّ الْآخَرِ، وَجَلَسْتُ إِلَى جَنْبِ أَبِي نَنْتَظِرُ غُلَامَهُ، وَزِمَالَتَهُ حَتَّى مَتَى يَأْتِينَا، فَاطَّلَعَ الْغُلَامُ يَمْشِي مَا مَعَهُ بَعِيرُهُ قَالَ: فَقَالَ لَهُ أَبُو بَكْرٍ: أَيْنَ بَعِيرُكَ؟ قَالَ: أَضَلَّنِي اللَّيْلَةَ، قَالَتْ فَقَامَ أَبُو بَكْرٍ يَضْرِبُهُ وَيَقُولُ: بَعِيرٌ وَاحِدٌ أَضَلَّكَ، وَأَنْتَ رَجُلٌ، فَمَا يَزِيدُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَنْ يَتَبَسَّمَ وَيَقُولُ: «انْظُرُوا إِلَى هَذَا الْمُحْرِمِ مَا يَصْنَعُ».

* «هذا حديث غريب صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه».

* ضعيف.

قلتُ: وأخرجه عنه البيهقي في «الكبرى» (٥/ ١٠٩).

وأخرجه أحمد (٢٦٩١٦)، وأبو داود (١٨١٨)، وابن ماجة (٢٩٣٣)، وابن خزيمة (٢٦٧٩)، والطبراني في «معجمه الكبير» (٢٤/ ٩٠/ ٢٣٩) عن عبد اللَّه بن إدريس، قال: حدثنا محمد بن إسحاق، عن يحيى بن عباد بن عبد اللَّه بن الزبير، عن أبيه، فذكره.

وجه الغرابة:

قوله: «**هذا حديث غريب صحيح على شرط مسلم...** » فيه نظر فلم يحتج مسلم بمحمد بن إسحاق. وهو مدلس، وقد عنعنه.

لكن المصنف درج على اعتبار محمد بن إسحاق من شرط مسلم، ووجه حكمه بالغرابة في تفرد محمد بن إسحاق به.

والظاهر كذلك فلم أجد متابعة له. إلا ما أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٨/ ٢٠٦): أخبرنا محمد بن عمر: حدثني يعقوب بن يحيى بن عَباد عن عيسى بن معمر عن عَباد ابن عبد الله... به.

قلت: ولا ينفع مثل هذا الطريق في دفع علة الحديث لشدة ضعفه. ففيه عيسى بن معمر لين الحديث، ومحمد بن عمر -وهو الواقدي- متروك.

وكذلك: يعقوب بن يحيى بن عباد هو يعقوب بن يحيى بن عباد بن عبد اللَّه بن الزبير بن العوام الأسدي المدني، مجهول الحال.

قال الزبير بن بكار: وكان يعقوب والي صدقات آل الزبير وآل عباد وكان معروفا بالفضل. انظر: تهذيب الكمال (٣٢/ ٣٧٤)، تهذيب التهذيب (١١/ ٣٩٨)، التقريب (٧٨٣٦).

فيبقى الحديث على ضعفه وغرابته.

الحديث الثاني عشر

١٢- حديث (١٦٨٩) حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، ثنا الْعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ الدُّورِيُّ، ثنا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، أَنْبَأَ عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ حَرْبٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ شَرِبَ مَاءً فِي الطَّوَافِ».

* «هذا حديث غريب صحيح، ولم يخرجاه بهذا اللفظ».

ضعيف بهذا اللفظ.

قلتُ: وعنه البيهقي في «الكبرى» (٥/ ١٣٩)، وفي «المعرفة» (٩٩١٢) وسقط عنده ذكر «شعبة». وهو هكذا في «المهذب» (٤/ ١٨٣١)، فالظاهر أنه سقط قديم، وليس هو اختلافا في السند بدليل كلام البيهقي عقبه.

وأخرجه ابن خزيمة (٢٧٥٠)، وابن حبان (٣٨٣٧)، قال: حدثنا العباس بن محمد الدوري، قال: حدثنا أبو غسان مالك بن إسماعيل بن درهم، فذكره.

وقال أبو بكر بن خزيمة: «باب الرخصة في الشرب في الطواف، إن ثبت الخبر، فإن في القلب من هذا الإسناد، وأنا خائف أن يكون عبد السلام، أو من دونه، وهم في هذه اللفظة، أعني قوله: «في الطواف».

وقال البيهقي في «المعرفة» (٧/ ٢٣٤): «وهذا غريب بهذا اللفظ، والمشهور عن شعبة وغيره، عن عاصم: شرب من زمزم وهو قائم. ليس فيه ذكر الطواف».

ثم خرجه عن إبراهيم بن مرزوق، ثنا وهب بن جرير، ثنا شعبة، عن عاصم، عن الشعبي، عن ابن عباس قال: «مر رسول اللَّه ﷺ بزمزم فاستسقى فأتيته بدلو من ماء زمزم فشرب، وهو قائم».

وأخرجه مسلم (١٢٠) (٢٠٢٧)، والبيهقي في «الكبرى» (٥/ ١٣٩) عن معاذ بن معاذ، ومسلم (٢٠٢٧)، وابن حبان (٥٣٢٠)، والبيهقي في «الكبرى» (٥/ ١٣٩)، وفي «الآداب» (٤٣٥)، وفي «المعرفة» (٧/ ٢٣٤) عن وهب بن جرير، وأبو داود الطيالسي (٢٧٧٠)، وأحمد (٢١٨٣) حدثنا هاشم، وأحمد (٢٢٤٤) حدثنا محمد بن جعفر، وأبو عوانة في «المستخرج» (٨١٩٨) عن إبراهيم بن حميد الطويل. جميعهم عن شعبة، عن عاصم، عن الشعبي، عن ابن عباس: «أن رسول اللَّه ﷺ مر بزمزم، فاستسقى فأتيته بالدلو فشرب، وهو قائم». فهذا يدل على وهم عبد السلام في ذكر الطواف.

وقال البيهقي في «الكبرى» (٥/ ١٣٩) كذلك رواه الثوري، وابن عيينة، ومروان بن معاوية، وأبو عوانة، وغيرهم، عن عاصم، وأخرجه البخاري من حديث الثوري، ومروان.». وقال الذهبي في «المهذب» (٤/ ١٨٣١): «غريب والمحفوظ ما في «مسلم» من حديث: شعبة عن عاصم، عن الشعبي، عن ابن عباس قال: «مر رسول اللَّه بزمزم فاستسقى، فأتيته بدلو من زمزم فشرب وهو قائم». وأخرجه البخاري مختصرًا ورواه جماعة فما ذكروا طوافًا».

وقال بعضهم في الحديث: «سقيت»، وليس في رواية واحد منهم ذكرُ الطواف، والله أعلم. وقال النووي في «المجموع» (٨/ ٤٦): «قال الشافعي في الإملاء: وروي من وجه لا يثبت (أن النبي ﷺ شرب وهو يطوف)».

وجه الغرابة:

سند المصنف صحيح لكنه غريب بهذا اللفظ، وهذا ما يعنيه من وصفه بالغرابة، فعنده الصحة تجامع الغرابة ولا تتعارض معها، وليس هذا مما يعل به الحديث عنده.

الحديث الثالث عشر

١٣- حديث (٢٣٠٨) أَخْبَرَنِي أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّبَّاسُ بِمَكَّةَ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ الصَّائِغُ، ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْعَبَّاسِ الشَّافِعِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي مُحَمَّدَ بْنَ الْعَبَّاسِ، يُحَدِّثُ، عَنْ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الدِّينَارُ بِالدِّينَارِ وَالدِّرْهَمُ بِالدِّرْهَمِ لَا فَضْلَ بَيْنَهُمَا، فَمَنْ كَانَتْ لَهُ حَاجَةٌ بِوَرِقٍ فَلْيَصْرِفْهَا بِذَهَبٍ، وَمَنْ كَانَتْ لَهُ حَاجَةٌ بِذَهَبٍ فَلْيَصْرِفْهَا بِوَرِقٍ وَالصَّرْفُ هَا وَهَا».

❊ «هذا حديث غريب صحيح ولم يخرجاه بهذا اللفظ».

ضعيف.

قلتُ: أخرجه الطبري في «تهذيب الآثار - مسند عمر» (١٠٦٦)، (١٠٨١) حدثنا أحمد بن الوليد الرملي، والطبراني في «الأوسط» (٦٣٤٧) حدثنا محمد بن علي الصائغ، والدارقطني في «سننه» (٣/ ٤٢١) من طريق علي بن حرب. جميعهم عن إبراهيم بن محمد بن العباس حدثنا أبي محمد بن العباس، عن عمر بن محمد بن علي بن أبي طالب عن أبيه عن جده علي.

وقال الطبراني: «لا يروى هذا الحديث عن علي إلا بهذا الإسناد، تفرد به إبراهيم الشافعي».

وأخرجه ابن ماجة (٢٢٦١) قال: حدثنا أبو إسحاق الشافعي، وابن المقرئ في «المعجم» (٩٠٥) عن ابن أبي مسرة، كلاهما عن إبراهيم بن محمد الشافعي قال: سمعت أبي يذكر، عن أبيه، عن عمر بن محمد بن علي بن أبي طالب، عن أبيه، عن جده رضي اللَّه عنه، فزادا فيه: «عن أبيه».

قلتُ: هذا إسناد ضعيف فيه:

١- محمد بن العباس بن عثمان بن شافع الشافعي عم الإمام الشافعي.

رَوَى عَن: أبيه.

وعَنه: ابنه ابراهيم.

ذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: يروي عَن أَبيه والحجازيين المقاطيع.

وقال ابن حجر: صدوق!. انظر: تهذيب التهذيب (٩/ ٢٤٧)، التقريب (٥٩٩٨).

٢-عباس بن عثمان بن شافع المطلبي جد الامام الشافعي لا يعرف حاله.

رَوَى عن: عمر بن مُحمد بن الحنفية، عن أَبيهِ عن علي حديثَ الدينار بالدينار.

وعنه: ابنه محمد، وكلاهما عزيز الحديث. انظر: تهذيب الكمال (١٤/ ٢٣٢)، تهذيب التهذيب (٥/ ١٢٣)، التقريب (٣١٧٩).

٣- عمر بن محمد بن علي بن أبي طالب، مجهول الحال.

روى عنه العباس بن عثمان بن شافع، وأبو جعفر الرازي. انظر: تهذيب الكمال (٢١/ ٥٠٤)، تهذيب التهذيب (٧/ ٤٩٧)، التقريب (٤٩٦٧).

لذا قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٣/ ٣٣): «هذا إسناد ضعيف، محمد بن العباس قال فيه ابن حبان في الثقات: يروي المقاطيع عن أبيه. انتهى. وأبوه العباس بن عثمان مجهول، وعمر بن محمد بن علي لم أر من خرجه ولا من وثقه».

وجه الغرابة:

قوله: «**هذا حديث غريب صحيح...**».

نعم هو غريب، وإسناده ضعيف؛ لتفرد المجاهيل به. وجاء موقوفًا عن علي وهو أصح. وعزاه ابن حجر في «إتحاف المهرة» (١١/ ٥٨٤/ ١٤٦٧١) للدارقطني، وفاتَه عزوُه للمصنف.

والظاهر أن أصله موقوف، وهم الضعفاء فرفعوه:

فأخرج ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٦/ ٢٢٧)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/ ٧٠) من طريق مفضل بن مهلهل عن مغيرة بن مقسم عن أبيه عن أبي صالح السمان قال: سألتُ عليًّا أو سأله رجل فقال: الدراهم تكون عندي لا تنفق في حاجتي فأشتري بها دراهم تنفق في حاجتي وأهضم منها. قال: لا ولكن اشتر بدراهمك ذهبا، ثم اشتر بالذهب دراهم تنفق في حاجتك.

وفي إسناده مقسم الضبى؛ والد المغيرة بن مقسم. روى عن أبي صالح الزيات، والنعمان بن بشير. روى عنه ابنه المغيرة. ذكره ابن أبي حاتم في كتاب الجرح والتعديل وسكت عنه. ذكره ابن حبَّان في الثِّقَات. انظر: الجرح والتعديل (٨/ ٤١٤)، الثقات (٥/ ٤٥٤)، تعجيل المنفعة (٢/ ٢٧٩).

وأخرجه ابن أبي شيبة (٢٣٣٥٧) حدثنا جرير عن مغيرة عن أبيه عن رجل من السمانين قال: قال علي: إذا كان لأحدكم دراهم لا تنفق عنه فليبتعْ بها ذهبا، وليبتعْ بالذهب ما ينفق عنه. والرجل المبهم هو أبو صالح السمان.

وأخرج عبد الرزاق (١٤٥٧٠)، وابن أبي شيبة (٢٢٤٩٦) من طريق مسلم بن نذير السعدي قال: سمعتُ علياً وسأله رجل عن الدرهم بالدرهمين، فقال: ذلك الربا العجلان. وإسناده قوي.

الحديث الرابع عشر

١٤- حديث (٢٣٣١) حَدَّثَنَا أَبُو الْفَضْلِ الْحَسَنُ بْنُ يَعْقُوبَ الْعَدْلُ، مِنْ أَصْلِ كِتَابِهِ غَيْرَ مَرَّةٍ، ثنا يَحْيَى بْنُ أَبِي طَالِبٍ عَنْ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ عَطَاءٍ أَنْبَأَ شُعْبَةُ عَنِ الْحَكَمِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه، قَالَ: قَدِمَ النَّبِيَّ ﷺ سَبْيٌ، فَأَمَرَنِي بِبَيْعِ أَخَوَيْنِ، فَبِعْتُهُمَا، وَفَرَّقْتُ بَيْنَهُمَا، ثُمَّ أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: «أَدْرِكْهُمَا فَارْتَجِعْهُمَا وَبِعْهُمَا جَمِيعًا وَلَا تُفَرِّقْ بَيْنَهُمَا».

*** «هذا حديث غريب صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وقد قيل عن الحكم عن ميمون بن أبي شبيب عن علي، وهو صحيح أيضا».**

ضعيف.

أخرجه الحاكم (٢٥٧٤) به سواء.

وأخرجه خيثمة الأطرابلسي في «جزء من حديثه» (١٤)، ومن طريقه الضياء في «المختارة» (٦٥٢)، قال: نا يحيى بن أبي طالب، قال: نا عبد الوهاب، قال: نا شعبة، عن الحكم بن عتيبة، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، به.

وأخرجه المحاملي في «الأمالي» (١٧١)، ومن طريقه الدارقطني في «السنن» (٤/٢٨) ٣٠٤٠)، من طريق إسماعيل بن أبي الحارث، والدارقطني في «العلل»

(٣/ ٢٧٢) من طريق إسماعيل ابن أبي الحارث ومحمد بن الوليد الفحام، والبيهقي في «الكبرى» (٩/ ٢١٣)، من طريق محمد بن الجهم. جميعهم عن عبد الوهاب بن عطاء، قال: أخبرنا شعبة، عن الحكم، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي.

وهذا إسناد شاذ، والمحفوظ ما رواه الإمام أحمد بِذِكْر سعيد بدلَ شعبة؛ لذا قال البيهقي: «وهذا أشبه (يعني رواية أحمد)، وسائر أصحاب شعبة لم يذكروه عن شعبة، وسائر أصحاب سعيد قد ذكروه عن سعيد هكذا»، يعني عن سعيد عن رجل عن الحكم.

وعزاه الحافظ في «الإتحاف» (١٤٥٨٨): إلى الطبري في «التهذيب»، وصححه الطبري، وكذا صححه ابن القطان.

١- والحديث؛ اختلف فيه عن عبد الوهاب بن عطاء الخفاف:

أخرجه إسحاق بن راهويه في مسنده -كما في نصب الراية (٤/ ٢٦)- والبيهقي في «الكبرى» (٩/ ٢١٣)- عن محمد بن سواء، وأحمد (١٠٤٥)، ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» (٩/ ٢١٣). وعبد الأعلى، ذكرها الدارقطني في «العلل» (٤٠١). كلهم عن عبد الوهاب بن عطاء، عن سعيد بن أبي عروبة، عن رجل، عن الحكم، به.

وقال البيهقي في «الكبرى» (٩/ ٢١٣): أخبرناه أبو عبد اللَّه الحافظ، أنبأ أبو محمد عبد اللَّه بن الخراساني،... قال ابن الخراساني: وهو الصواب. وقال البيهقي: وهذا أشبه، وسائر أصحاب شعبة، لم يذكروه عن شعبة، وسائر أصحاب سعيد قد ذكروه عن سعيد هكذا.

وأخرجه مِنْ دون الرجل: البزار في مسنده (٦٢٤)، والطوسي في «مختصر الأحكام» (١٣٢٥)، والمحاملي في «الأمالي» (١٧٢)، ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» (٩/ ٢١٣) من طريق الحسن بن محمد الزعفراني، عن عبد الوهاب بن عطاء، عن سعيد بن أبي عروبة، عن الحكم بن عتيبة، به.

وهو معروف عن سعيد بن أبي عروبة، عن الحكم بن عتيبة:

أخرجه أحمد (٧٦٠)، ومن طريقه ابن الجوزي في «التحقيق» (١٤٩١)، والضياء في «المختارة» (٢/ ٢٧١/ ٦٥١) من طريق محمد بن جعفر، قال: حدثنا سعيد بن أبي عروبة، به.

وتابعهما خالد بن عبد الله، وشعيب بن إسحاق. ذكره الدارقطني في «العلل» (٤٠١) غير أني لم أقف عليهما.

وقال البزار: «وهذا الحديث لا نعلم رواه عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى إلا محمد بن عبيد الله. وسعيد بن أبي عروبة لم يسمع من الحكم شيئا. وروى هذا الحديث غير الحسن بن محمد، عن عبد الوهاب، عن سعيد بن أبي عروبة، عن رجل، عن الحكم، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، ورواه أبو خالد الدالاني، والحجاج بن أرطأة، عن الحكم، عن ميمون بن أبي شبيب، عن علي رضي اللَّه عنه».

وقال الدارقطني في «العلل» (٤٠١): «سعيد لم يسمع من الحكم شيئا». انظر: المراسيل لابن أبي حاتم (ص٧٧-٧٩).

ويؤكد هذا الانقطاع أنه رُوي عن سعيد بن أبي عروبة، عن رجل، عن الحكم بن عتيبة، كما تقدم.

٢- اختلف في إسناده عن الحكم:

١- فقيل: عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي.

رواه سعيد بن أبي عروبة عن الحكم بن عُتَيبَةَ عن عبد الرحمن بن أبي ليلى. كما تقدم تخريجه قريبا.

ورواه ابن الجارود (٥٧٥)، والضياء في «المختارة» (٢/ ٢٧٣/ ٦٥٣) من طريق سليمان بن عبيد اللَّه الأنصاري قال: ثنا عبيد اللَّه بن عمرو عن زيد بن أَبي أُنيسة.

أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٢٥٦١) عن محمد بن عبيد اللَّه العرزمي. كلاهما عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي به.

٢- وقيل: عن الحكم، عن علي.

أخرجه ابن أبي شيبة في «المسند»- كما في «إتحاف الخيرة» (١/٢٧٨٠)-، وفي «المصنف» (٢٣٢٥٨) قال: حدثنا حفص، عن ابن أبي ليلى، عن الحكم، عن علي.

ليس فيه: «عبد الرحمن بن أبي ليلى». وقال الدارقطني في «العلل» (٤٠١): «ورواه ابن أبي ليلى عن الحكم مرسلًا عن علي».

٣- وقيل: عن الحكم عن ميمون بن أبي شبيب عن علي.

أخرجه أبو داود الطيالسي (١٨١)، وأحمد (٨٠٠)، والترمذي (١٢٨٤)، وابن ماجة (٢٢٤٩)، والدارقطني في «السنن» (٤/ ٢٩/ ٣٠٤١)، والبيهقي في «الكبرى» (٩/ ٢١٤)، وابن الجوزي في «التحقيق» (١٤٩٢) من طريق الحجاج.

ورواه أَبو داود (٢٦٩٦)، والدارقطني في «السنن» (٤/ ٢٩/ ٣٠٤١)، والحاكم (٢٣٣٢)، (٢٥٧٥)، والبيهقي في «الكبرى» (٩/ ٢١١)، وفي «المعرفة» (١٣/ ٣١٦) من طريق عبد السلام بن حرب عن يزيد بن عبد الرحمن أبي خالد الدالاني.

وأبو نعيم في «الحلية» (٤/ ٣٧٥)، والبيهقي في «الكبرى» (٩/ ٢١٢) عن عون بن سلام، قال: ثنا أبو مريم عبد الغفار بن القاسم الأنصاري. كلهم عن الحكم عن ميمون بن أبي شبيب عن علي رضي اللَّه عنه بنحوه.

وقال الترمذي (٣/ ٥٧٣): «هذا حديث حسن غريب».

وقال أبو داود: «وميمون لم يدرك عليًّا، قُتل بالجماجم، والجماجم سنة ثلاث وثمانين». قال أبو داود: «والحرة سنة ثلاث وستين، وقتل ابن الزبير سنة ثلاث وسبعين».

وقال الحاكم: «هذا متن آخر بإسناد صحيح».

ولفظ يزيد بن عبد الرحمن أبي خالد الدالاني، عن الحكم، عن ميمون بن أبي شبيب، عن علي بن أبي طالب رضي اللَّه عنه، أنه «باع جارية، وولدها، ففرق بينهما، فنهاه رسول اللَّه ﷺ عن ذلك».

ورجَّحه البيهقيُّ في «الكبرى» (٩/ ٢١٤)، وقال: «كذا رواه الحجاج، والحجاج لا يُحتج به، وحديث أبي خالد الدالاني عن الحكم أولى أن يكون محفوظا لكثرة شواهده، والله أعلم».

وقال في «المعرفة» (١٣/ ٣١٦): «وبمعناه رواه أبو مريم عن الحكم. ورواه الحجاج بن أرطأة، عن الحكم، عن ميمون، عن علي في الأخوين. والحجاج لا يُحتج به لكثرة مخالفته غيره في المتون والأسانيد. وروى ابن أبي عروبة، عن رجل، عن الحكم بن عتيبة، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن علي في الأخوين، ولا ندري مَن الرجل الذي رواه عنه. وقيل: عن شعبة، عن الحكم، وهو وهم، والله أعلم. والحديث في الأم وولدها له شواهد».

وقال الدارقطني في «العلل» (٤٠١): «ولا يمتنع أن يكون الحكم سمعه منهما جميعا، فرواه مرة عن هذا، ومرة عن هذا، والله أعلم».

لكنْ رجَّح أبو حاتم طريق ميمون، كما ذكر ابنه في «العلل» (١/ ٣٧٣/ ١١٥٤): «سألت أبي عن حديث رواه سلميان بن عبيد اللَّه الرقي عن عبيد اللَّه بن عمرو عن زيد بن أبي أنيسة عن الحكم عن عبد الرحمن ابن أبي ليلى عن علي... قال أبي: إنما هو الحكم عن ميمون بن أبي شبيب عن علي عن النبي».

وقال الدارقطني في «العلل» (٤٠١): «أما حديث شعبة عن الحكم، فرواه عنه وضاح بن حسان الأنباري، وتابعه إسماعيل بن أبي الحارث وعلي بن سهل عن عبد الوهاب بن عطاء عن شعبة. وغيرُهما يرويه عن عبد الوهاب عن سعيد وهو المحفوظ».

والوضاح، قال ابن حجر: «مجهول، وأشار ابن عدي في ترجمة جارية بن هرم إلى أنه يسرق الحديث...». انظر: ميزان الاعتدال (٤/ ٣٣٣) لسان الميزان (٨/ ٣٧٩). فلا تثبت متابعته لعبد الوهاب، ويصح أنه تفرد به.

وجه الغرابة:

قوله: «هذا حديث غريب صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه».

ولعله أراد بها تفرد عبد الوهاب، عن شعبة، وقد جزم بوهمه في ذكره شعبة في السند: الدارقطني، والبيهقي.

وقال عبد الحق في «الأحكام الوسطى» (٢/ ٢٦٢): «وقد رُوي عن شعبة، عن الحكم، والمحفوظ حديث سعيد بن أبي عروبة، عن الحكم، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن علي، والله أعلم».

وتعقبه ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» (٥/ ٣٩٦) فقال: «والمقصود أن نبين أن رواية شعبة صحيحة لا عيب لها، وأنها أولى ما اعتمد في هذا الباب».

الحديث الخامس عشر

١٥- حديث (٢٤٥٨) أَخْبَرَنَا مُكْرَمُ بْنُ أَحْمَدَ الْقَاضِي، بِبَغْدَادَ، ثَنَا أَبُو قِلَابَةَ ابْنُ الرَّقَاشِيِّ، ثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، ثَنَا أَبِي قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ أَيُّوبَ يُحَدِّثُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ عُلَيِّ بْنِ رَبَاحٍ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ ﵁ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «خَيْرُ الْخَيْلِ الْأَدْهَمُ الْأَقْرَحُ الْمُحَجَّلُ الْأَرْثَمُ طَلْقُ الْيَدِ الْيُمْنَى، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَدْهَمَ فَكُمَيْتٌ عَلَى هَذِهِ الشِّيَةِ».

* «هذا حديث غريب صحيح، وقد احتجَّ الشيخانِ بجميع رواته ولم يخرجاه».

ضعيف.

قلتُ: أخرجه الترمذي (١٦٩٧)، وابن ماجة (٢٧٨٩) حدثنا محمد بن بشار،

والحربي في «غريب الحديث» (٢/ ٦١٦) حدثنا إبراهيم بن محمد، والرامهرمزي في «أمثال الحديث» (ص: ١٥٤) من طريق أحمد بن الفرج بن عبد اللَّه الجشمي، والخطابي في «غريب الحديث» (١/ ٣٩٢)، والبيهقي في «الكبرى» (٦/ ٥٣٦) من طريق أبي الأزهر.

جميعهم عن وهب بن جرير، حدثنا أبي، عن يحيى بن أيوب. عن يزيد بن أبي حبيب، عن علي بن رباح، عن أبي قتادة فذكره.

وتوبع يحيى بن أيوب، تابعه ابن لهيعة:

أخرجه الطيالسي (٦٣٨)، ومن طريقه الخطيب في «الموضح» (٢/ ٢٠٦)، وأحمد (٢٢٥٦١)، والدارمي (٢٤٧٢)، والترمذي (١٦٩٦) عن ابن لهيعة.

كلاهما (ابن لهيعة، ويحيى بن أيوب) عن يزيد بن أبي حبيب، عن علي بن رباح، عن أبي قتادة فذكره.

وأخرجه ابن حبان (٤٦٧٦) عن إبراهيم بن محمد بن عرعرة، عن وهب بن جرير، حدثنا أبي، قال: سمعت يحيى بن أيوب يحدث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن علي بن رباح، عن عقبة بن عامر، أو أبي قتادة. على الشك.

وقال: «الشك في هذا الخبر من يزيد بن أبي حبيب، والخبر مشهور لعقبة بن عامر من حديث موسى بن علي عن أبيه».

وقال الترمذي: «حسن غريب صحيح».

وفيه نظر، وقد تعقبه ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام»، قال (٥/ ٧٤٦): «وصححه بتصحيح الترمذي، وهو ليس بصحيح».

وجه الغرابة:

فيه علة خفية عجيبة: قال ابن يونس المصري في «تاريخه» (١/ ٥٠٦): «أحاديث جرير بن حازم، عن يحيى بن أيوب ليس عند المصريين منها حديث، وهي تشبه عندي أن تكون من حديث ابن لهيعة، والله أعلم».

ويحيى بن أيوب، لم يحتج به البخاري، وإنما أخرج له حديثين مقرونا بغيره.

وقال الباجي في «التعديل والتجريح» (٣/ ١٢٠٣): «يحيى بن أيوب المصري للبخاري في الاستشهاد ولمسلم في الرواية».

وقال الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٦): «له غرائب ومناكير يتجنبها أرباب الصحاح، وينقون حديثه، وهو حسن الحديث... احتج به الأئمة الستة في كتبهم، لكنْ أخرج له البخاري مقرونا بغيره حديثين».

وقال في «تاريخ الإسلام» (٤/ ٥٤٠): «قال أبو بشر الدولابي: يحيى بن أيوب المصري: ليس بذاك القوي.

قلت: وضعفه أبو محمد بن حزم في المحلَّى.

وقال ابن عدي: ومن غرائبه أيضا: سعيد بن أبي مريم، قال: حدثنا يحيى بن أيوب، قال: حدثني ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «لا تعلموا العلم لتباهوا به العلماء، ولا لتماروا به السفهاء، ولا لتخيروا به المجالس، فمن فعل ذلك فالنار النار»، فهذا معروف بيحيى.

قلت: هو على شرط مسلم، وإنما لم يخرجه لنكارته».

والحديث قد اختلف فيه:

فرواه عبيد بن الصباح، أنبأ موسى بن علي بن رباح، عن أبيه، عن عقبة بن عامر رضي اللَّه عنه، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «إذا أردت أن تغزو، فاشتر فرسا أدهم أغر

محجلا مطلق اليمنى، فإنك تغنم وتسلم».

أخرجه الحاكم (٢٤٥٩)، وعنه البيهقي في «الكبرى» (٦/ ٥٣٦)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٧/ ٢٩٣/ ٨٠٩) من طريق عبيد بن الصباح.

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه».

وقال البيهقي: «كذا قال: عن عقبة بن عامر».

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥ / ٢٦٢): «فيه عبيد بن الصباح. وهو ضعيف».

ورواه غيرهما مرسلا: أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٣٢٣٩) حدثنا الفضل بن دكين،

وابن قتيبة الدينوري في «عيون الأخبار» (١/ ٢٤٢) عن أشهل بن حاتم.

كلاهما عن موسى ابن علي بن رباح اللَّخمي عن أبيه قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ.

ورواه ابن المبارك عن موسى بن علي بن رباح عن أبيه قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ ثم ذكر الحديث، كما في «تهذيب اللغة» (١٤/ ٩٨).

وكذا رواه الحسن بن عرفة، كما في «الدر المنثور» (٤/ ٩٦) عن موسى بن علي بن رباح اللخمي عن أبيه قال جاء رجل إلى رسول اللَّه ﷺ.

وقال ابن أبي حاتم في «العلل» (٩١١): «سألت أبي عن حديث رواه بكر بن يونس بن بكير عن موسى بن علي عن أبيه عن أبي قتادة عن الأنصاري... قال أبي: إنما يُروى هذا الحديث عن موسى بن علي عن أبيه عن النبي ﷺ مرسلا، وبكر بن يونس ضعيف الحديث».

وصححه المنذري في «الترغيب والترهيب» (٢/١٦٩) تبعا للترمذي والمصنف، ولم يبال بالإرسال.

الحديث السادس عشر

١٦- حديث (٢٤٨٠) أَخْبَرَنِي أَبُو أَحْمَدَ الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ التَّيْمِيُّ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، ثنا عَمْرُو بْنُ زُرَارَةَ، ثنا زِيَادُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ ثَوْرِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﵄ قَالَ: «مَشَى مَعَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى بَقِيعِ الْغَرْقَدِ حِينَ وَجَّهَهُمْ ثُمَّ قَالَ: «انْطَلِقُوا عَلَى اسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ أَعِنْهُمْ».

* «قد احتج البخاري بثور بن يزيد وعكرمة، واحتج مسلم بمحمد بن إسحاق».

*«وهذا حديث غريب صحيح ولم يخرجاه»

حسن.

أخرجه ابن إسحاق -كما في «البداية والنهاية» (٤/ ٩)-، وإسحاق بن راهويه في «المسند» -كما في «إتحاف الخيرة» (٥/ ٨٠)، والمطالب العالية (٤٢٥٩)-، وأحمد (٢٣٩١)، والبزار =البحر الزخار (٤٧٨٣)، وأبو يعلى-كما في «إتحاف الخيرة» (٥/ ٤٤)-، والطبري في «التاريخ» (٢/ ٥٣)، والطبراني في «معجمه الكبير» (١١/ ٢٢٢/ ١١٥٥٤)، وفي «الدعاء» (١٠٧٩)، وأبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» (٣٦٥٩)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٣/ ٢٠٠)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٥/ ٢٧٢)، والضياء المقدسي في «المختارة» (٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢) عن ابن إسحاق، حدثني ثور بن يزيد، عن عكرمة، فذكره.

قوله: «قد احتج البخاري بثور بن يزيد وعكرمة، واحتج مسلم بمحمد بن إسحاق...» فيه نظر، فلم يحتج مسلم بمحمد بن إسحاق.

وجه الغرابة:

هو غريب لتفرد محمد بن إسحاق به، أما الصحة فلا، بل أحسن أحواله أن

يحسن أما الصحة فبعيدة.

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٦/ ١٩٦): «وفيه ابن إسحاق وهو مدلس، وبقية رجاله رجال الصحيح».

وقال البوصيري في «إتحاف الخيرة» (٥/ ٤٤): «هذا صحيح، ومحمد بن إسحاق وإن روى هذا الطريق بصيغة العنعنة فقد رواه أحمد ابن حنبل في مسنده من طريقه مصرحًا بالتحديث من ثور».

وقال الحافظ في «المطالب» (٤/ ٢١٦): «هذا إسناد حسن متصل أخرج الإمام أحمد منه إلى قوله: «الله أعنهم» فقط وهو المرفوع منه الموصول، والثاني -يعني النفر الذين وجههم إلى كعب بن الأشرف- مدرج، وله شاهد في الصحيح من حديث عمرو عن جابر».

ونقله عنه البوصيري في «إتحاف الخيرة» (٥/ ٨٠).

الحديث السابع عشر

١٧- حديث (٢٥١٠) حَدَّثَنَا أَبُو عَلِيٍّ الْحَافِظُ، ثنا الْقَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَّا الْمُطَرِّزُ، ثنا عَمْرُو بْنُ مُحَمَّدٍ النَّاقِدُ، ثنا يَعْقُوبُ بْنُ مُحَمَّدٍ الزُّهْرِيُّ، ثنا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عِمْرَانَ، ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي حَبِيبَةَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ رُومَانَ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «جَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شِعَارَ الْمُهَاجِرِينَ يَوْمَ بَدْرٍ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ وَالْأَوْسِ بَنِي عَبْدِ اللَّهِ وَالْخَزْرَجِ بَنِي عُبَيْدِ اللَّهِ».

*** «هذا حديث غريب صحيح الإسناد ولم يخرجاه، إنما أخرجا في الشعار حديث الزهري، عن كثير بن العباس، عن أبيه لما كان يوم حنين انهزم الناسُ، الحديث بطوله يذكر فيه شعار القبائل».**

ضعيف.

قلتُ: وعنه: البيهقي في «الكبرى» (٦/ ٣٦١).

وجه الغرابة:

قوله: «**هذا حديث غريب صحيح الإسناد**»، نعم هو غريب بل وباطل لتفرد المتروكين به، ولم أجده عند غيره من هذا الوجه.

أما الصحة فلا، لما سيأتي.

وتعقبه الذهبي في التلخيص: بل يعقوب وإبراهيم ضعيفان.

وكذا ابن الملقن في «البدر المنير» (٩/ ٦٧): «لا، ففيهِ يعقوب بن محمد الزهري، وإبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة وهما ضعيفان».

وفاتَهُم عبد العزيز بن عمران، وهو أولى فإنه أشدهم ضعفًا، ذكره الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٢/ ٦٣٢): عبد العزيز بن عمران الزهري المدني، وهو عبد العزيز بن أبي ثابت.

قال البخاري: لا يُكتب حديثه. وقال النسائي وغيره: متروك. وقال عثمان بن سعيد: قلت ليحيى: فابن أبي ثابت عبد العزيز بن عمران ما حاله؟ قال: ليس بثقة، إنما كان صاحبَ شعرٍ، وهو من ولد عبد الرحمن بن عوف.

فتصحيح المصنف مما يُتعجب منه.

قوله: «إنما أخرجا في الشعار حديث الزهري، عن كثير بن العباس، عن أبيه لما كان يوم حنين انهزم الناس، الحديث بطوله يذكر فيه شعار القبائل».

بل أخرجه مسلم وحده (٧٦) (١٧٧٥) عن ابن شهاب، قال: حدثني كثير بن عباس بن عبد المطلب، قال: قال عباس: شهدتُ مع رسول اللَّه ﷺ يوم حنين...

وأبو سفيان آخذ بركاب رسول اللَّه ﷺ، فقال رسول اللَّه ﷺ: «أيْ عباس، نادِ أصحابَ السمرة»، فقال عباس: وكان رجلا صيتا، فقلتُ بأعلى صوتي: أين أصحاب

السمرة؟ قال: فوالله، لكأن عطفتْهم حين سمعوا صوتي عطفة البقر على أولادها، فقالوا: يا لبيك، يا لبيك، قال: فاقتتلوا والكفار، والدعوة في الأنصار يقولون: يا معشر الأنصار، يا معشر الأنصار، قال: ثم قصرت الدعوة على بني الحارث بن الخزرج، فقالوا: يا بني الحارث بن الخزرج، يا بني الحارث بن الخزرج...».

وليس هذا من الشعار بل هو تحفيز للجهاد.

الحديث الثامن عشر

١٨- حديث (٢٥٩١) أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْأَصْفَهَانِيُّ الزَّاهِدُ، ثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ بَحْرٍ الْبُرِّيُّ، حَدَّثَنِي أَبِي، ثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، ثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ أَحْرَقُوا مَتَاعَ الْغَالِّ، وَمَنَعُوهُ سَهْمَهُ، وَضَرَبُوهُ».

* «حديث غريب صحيح ولم يخرجاه».

ضعيف.

قلتُ: رواه أبو داود (٢٧١٥)، ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» (٩/ ١٧٤)، وأبو يعلى (٢٠٤)، وابن الجارود (١٠٨٢) عن الوليد بن مسلم ثنا زهير بن محمد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رضي اللَّه عنه.

قال أبو داود بعد تخريجه: «وزاد فيه علي بن بحر عن الوليد، ولم أسمعه منه ومنعوه سهمه».

والموقوف، رواه أبو داود عقب (٢٧١٥)، ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» (٩/ ١٧٤) ثنا الوليد بن عتبة، وعبد الوهاب بن نجدة، قالا: ثنا الوليد، عن زهير بن محمد، عن عمرو بن شعيب، قوله. ولم يذكر عبد الوهاب بن نجدة الحوطي منع سهمه.

وقال البيهقي: ويقال: إن زهيرا هذا مجهول وليس بالمكي.

وقال الحافظ ابن حجر في «الإتحاف» (١١٧٦٤): «زهير بن محمد ضعيف، وقد اختلف عليه فيه، وقال أبو داود: إنَّ وقفه أصح».

وعلَّقه البخاري في «صحيحه» في كتاب الجهاد والسير (باب القليل من الغلول) قبل رقم (٣٠٧٤). قال: ولم يذكر عبد اللَّه بن عمرو، عن النبي ﷺ أنه حرَّق متاعه، وهذا أصحُّ.

وقال ابن حجر في «فتح الباري» (١/ ٤٧): «ثم ساقه من حديث سالم بن أبي الجعد في قصة كركرة قال: وقال ابن سلام: كركرة يعني بفتح الكاف وأشار بحرق متاع الغال إلى حديث أخرجه أبو داود إسناده ضعيف وصحح المؤلف يعني البخاري- في التاريخ أنه موقوف».

وقال في «تغليق التعليق» (٣/ ٤٦٤): «وفي ذلك، يعني في حرق متاع الغال، حديثان، رواهما أبو داود، أحدهما من حديث سالم بن عبد اللَّه بن عمر، عن أبيه، عن جده، والآخر من رواية عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، وكلاهما ضعيف، مضطرب».

وقال في (٣/ ٤٦٦): «وزهير بن محمد ضعيف الحديث، والمحفوظ عن عمرو بن شعيب قوله، والله أعلم».

وقال البيهقي في «الكبرى» (٩/ ١٠٢): «هكذا رواه غير واحد عن الوليد بن مسلم، وقد قيل عنه مرسلا».

ولو سلم من الإرسال. فإن رواية الشاميين عن زهير بن محمد ضعيفة. قال الحافظ: رواية أهل الشام عنه غير مستقيمة، فضعف بسببها، قال البخاري عن أحمد: كأن زهيرا الذى يروي عنه الشاميون آخر! انظر: تهذيب الكمال (٩/ ٤١٤)، لسان الميزان (٧/ ٢٢١)، التقريب (٢٠٤٩).

وقال ابن الملقن في «البدر المنير» (٩/ ١٣٨-١٣٩) -بعد أن ذكر كلام النقاد في زهير-: «وأما الحاكم فقال... هذا: حديث غريب صحيح. لكنه قال -فيما نقله عنه الذهبي في جزء من تكلم فيه وهو موثق-: إن زهيرا هذا ممن خفي على مسلم بعضُ حاله، فإنه من العباد الصالحين المجاورين بمكة، ليس في الحديث بذاك، ليَّنه أحمد؛ فيعترض عليه في تصحيحه إذن. وقال البيهقي: الأحاديث الواردة في الغلول ليس فيها أنه عليه السلام أمر بتحريق متاع الغال، قال: وفي ذلك دليل على ضعف هذا الحديث. قال: ويقال: إن زهيرا هذا مجهول وليس بالمكي. قلت: غريب.

وقال الرافعي عن الشافعي: لو صح هذا الحديث قلتُ به. قال الرافعي: يريد أنه لم تظهر صحته.

وجه الغرابة:

قوله: «**حديث غريب صحيح...**». نعم هو غريب سندا ومتنا:

لتفرد هذا السند به، وهو ضعيف، أما الصحة فلا لما سبق بيانه من مخالفته للأصول من عدم التحريق، وبهذا أعل البخاري ما ورد في حديث آخر... قال البخاري في «التاريخ الكبير» (٤/ ٢٩١)، ونحوه في «التاريخ الأوسط» (٢/ ٨١) في ترجمة صالح بن محمد بن زائدة: منكر الحديث يروي عن سالم عن ابن عمر عن عمر رفعه: «من غلّ فأحرقوا متاعه». وقال ابن عباس عن عمر عن النبي صلى اللَّه عليه وسلم في الغلول، ولم يحرق.

الحديث التاسع عشر

١٩- حديث (٢٦١٨) أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِسْحَاقَ الْخُرَاسَانِيُّ بِبَغْدَادَ، ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْهَيْثَمِ بْنِ جَمِيلٍ، ثنا مُبَارَكُ بْنُ فَضَالَةَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، وَكُنْتُ جَالِسًا عِنْدَهُ فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ ﵁: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ نَبِيًّا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ قَاتَلَ

أَهْلَ مَدِينَةٍ حَتَّى إِذَا كَادَ أَنْ يَفْتَتِحَهَا، خَشِيَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ فَقَالَ لَهَا: أَيَّتُهَا الشَّمْسُ إِنَّكِ مَأْمُورَةٌ وَأَنَا مَأْمُورٌ بِحُرْمَتِي عَلَيْكِ، إِلَّا رَكَدْتِ سَاعَةً مِنَ النَّهَارِ، قَالَ: فَحَبَسَهَا اللَّهُ حَتَّى افْتَتَحَهَا، وَكَانُوا إِذَا أَصَابُوا الْغَنَائِمَ قَرَّبُوهَا فِي الْقُرْبَانِ، فَجَاءَتِ النَّارُ، فَأَكَلَتْهَا، فَلَمَّا أَصَابُوا، وَضَعُوا الْقُرْبَانَ، فَلَمْ تَجِئِ النَّارُ تَأْكُلُهُ، فَقَالُوا: يَا نَبِيَّ اللَّهِ مَا لَنَا لَا يُقْبَلُ قُرْبَانُنَا؟ قَالَ: فِيكُمْ غُلُولٌ. قَالُوا: وَكَيْفَ لَنَا أَنْ نَعْلَمَ مَنْ عِنْدَهُ الْغُلُولُ؟ قَالَ: وَهُمُ اثْنَا عَشَرَ سِبْطًا قَالَ: يُبَايِعُنِي رَأْسُ كُلِّ سِبْطٍ مِنْكُمْ فَبَايَعَهُ رَأْسُ كُلِّ سِبْطٍ. قَالَ: فَلَزِقَتْ كَفُّ النَّبِيِّ بِكَفِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ، فَقَالَ لَهُ: عِنْدَكَ الْغُلُولُ فَقَالَ: كَيْفَ لِي أَنْ أَعْلَمَ عِنْدَ أَيِّ سِبْطٍ هُوَ؟ قَالَ: تَدْعُو سِبْطَكَ فَتُبَايِعُهُمْ، رَجُلًا رَجُلًا، قَالَ: فَفَعَلَ فَلَزِقَتْ كَفُّهُ بِكَفِّ رَجُلِ الْغَنَائِمِ، فَجَاءَتِ النَّارُ فَأَكَلَتْهُ، فَقَالَ كَعْبٌ: صَدَقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، هَكَذَا - وَاللَّهِ - فِي كِتَابِ اللَّهِ، يَعْنِي فِي التَّوْرَاةِ. ثُمَّ قَالَ: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ أَحَدَّثَكُمُ النَّبِيُّ ﷺ أَيُّ نَبِيٍّ كَانَ؟ قَالَ: لَا. قَالَ كَعْبٌ: هُوَ يُوشَعُ بْنُ نُونٍ. قَالَ: فَحَدَّثَكُمْ أَيُّ قَرْيَةٍ هِيَ؟ قَالَ: لَا. قَالَ: هِيَ مَدِينَةُ أَرِيحَا».

* «هذا حديث غريب صحيح ولم يخرجاه».

حسن.

قلتُ: أخرجه البزار في «المسند» (٨٤٥٨) من طريق أبي همام، والطبراني في «الأوسط» (٦٦٠٠) من طريق سعيد بن سليمان الواسطي، وقوَّامُ السنة في «الترغيب والترهيب» (٢٥٦) من طريق آدم بن أبي إياس.

جميعهم عن مبارك بن فضالة، عن عبيد اللَّه بن عمر، عن سعيد المقبري، فذكره.

وقال البزار: «وهذا الحديث لا نعلم رواه عن عبيد اللَّه إلا مبارك بن فضالة. وقد رواه عن سعيد بن عجلان، ورواه معمر عن همام، عن أبي هريرة، ورواه قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة».

وقال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن عبيد اللَّه بن عمر إلا مبارك بن فضالة».

وهو صدوق، لكنه مدلس ولم يصرح بالسماع. انظر: تهذيب الكمال (٢٧/ ١٨٠)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٢٧)، التقريب (٦٤٦٤).

ولكن شيخه عبيد اللَّه بن عمر قد توبع، فرواه ابن عجلان عن المقبري، عن أبي هريرة، عن رسول اللَّه ﷺ وذكره بنحوه.

أخرجه أبو سعيد النقاش في «فنون العجائب» (٦٦) عن عبد العزيز بن سلام، والخطيب في «الأسماء المبهمة» (٥/ ٣٣٢) عن إسماعيل بن عبد اللَّه بن مسعود العبدي. كلاهما عن سعيد بن الحكم، حدثنا يحيى بن أيوب، عن ابن عجلان، به.

وهذه متابعة صحيحة: سعيد بن الحكم، هو سعيد بن الحكم بن أبي مريم المصري: وهو ثقة.

وقال الخطيب في «الأسماء المبهمة» (٥/ ٣٣٢): «النبي الذي حبست عليه الشمس: يوشع بن نون، عليه السلام. الحجة في ذلك: ثم خرجه من هذا الوجه». ثم من طريق ابن سيرين عن أبي هريرة الآتي.

فانتفى وجهُ الغرابة المطلقة عن السند، وبقي أن نقول: هو غريب لتفرد مبارك بن فضالة به عن عبيد اللَّه بن عمر فقط، فالغرابة نسبيَّة، لكنه صح بمتابعة ابن عجلان كما ذكرنا، كذلك بما له من طرق صحيحة عن أبي هريرة دون قول كعب:

١-أخرجه همام بن منبه في «الصحيفة» (١٢٣)، وعنه: عبد الرزاق الصنعاني في «المصنف» (٩٤٩٢)، وفي «التفسير» (٤٧٨)، والبُخاري (٣١٢٤)، (٥١٥٧)، ومسلم (٣٢) (١٧٤٧) قال: هذا ما حدثنا أبو هريرة عن رسول اللَّه ﷺ، فذكر أحاديث منها: فذكره بمعناه.

٢-أخرجه أبو إسحاق الفزاري في «السير» (٤٨٣) وعن معمر، عن إسماعيل بن

أمية، أراه عن أبي هريرة، بمعناه.

٣-أخرجه النسائي في «الكبرى» (٨٨٢٧ و١١١٤٤)، وابن أبي عاصم في «الجهاد» (١/ ١٤٠)، والبزار (٧٨٠٩)، (٧٨١٩)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١٠٧١)، وأبو عوانة في «المستخرج» (٦٦٠٥) كلهم عن معاذ بن هشام، قال: حدثني أبي، عن قتادة، عن سعيد بن المسيِّب، فذكره.

قال البزار (٧٨١٩): «وهذا الحديث لا نعلم رواه عن قتادة، عن سعيد، عن أبي هريرة إلا معاذ بن هشام، عن أبيه.

رجاله ثقات ويبقى النظر في رواية قتادة، عن سعيد، ففيها كلام.

الحديث العشرون

٢٠- حديث (٢٦٥٨) أَخْبَرَنَا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ دُحَيْمٍ الشَّيْبَانِيُّ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ حَازِمِ بْنِ أَبِي غَرَزَةَ الْغِفَارِيُّ، ثنا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، ثنا إِسْرَائِيلُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ، قَالَ: سَمِعْتُ مَالِكَ بْنَ الْحَارِثِ، يَقُولُ: شَهِدْتُ عَلِيًّا رضي الله عنه يَوْمَ النَّهْرَوَانِ طَلَبَ الْمُخَدَّجَ فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِ، فَجَعَلَ جَبِينُهُ يَعْرَقُ، وَأَخَذَهُ الْكَرْبُ، ثُمَّ إِنَّهُ قَدَرَ عَلَيْهِ فَخَرَّ سَاجِدًا، فَقَالَ: «وَاللَّهِ مَا كَذَبْتَ وَلَا كُذِّبْتَ».

«هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه بذكر سجدة الشكر، وهو غريب صحيح في سجود الشكر».

*** ضعيف.**

قلتُ: أخرجه عبد الرزاق (٥٩٦٢)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٨٤١٦)، وابن المنذر في «الأوسط» (٢٨٨٣)، والخرائطي في «فضيلة الشكر» (٦٥)، وأبو نعيم في «الحلية» (٧/ ٩٩)، والبيهقي في «الكبرى» (٢/ ٥١٩)، وفي «الدلائل»

(٦/ ٤٣٣)، والذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٢١٣) عن سفيان الثوري.

وابن أبي شيبة في «المصنف» (٨٤١٧)، وعبد اللَّه بن أحمد في «السنة» (١٤٩٧)، ومحمد بن نصر المروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (٢٤٦) عن شريك.

والخطيب في «تاريخ بغداد» (١٥/ ٢٠٤) عن إسرائيل.

كلهم عن محمد بن قيس عن رجل يقال له: أبو موسى، يعني مالك بن الحارث.

وجه الغرابة:

قوله: «**هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه بذكر سجدة الشكر، وهو غريب صحيح في سجود الشكر**».

نعم هو غريب لتفرد مالك بن الحارث به، وهو مجهول، وقد رُوي الحديث من طرق الثقات فلم يذكروا سجود علي بل ذكروا التكبير فقط، وهو المحفوظ.

ومما يزيده غرابة أن هذا المجهول لا يُعرف اسمه، فضلًا عن عينه، وهذا يؤكد ضعفه. لذا لما ذكره الدارقطني في «العلل» (٥٠٤): فقال: «يرويه محمد بن قيس واختلف عنه؛ فرواه الثوري، عن محمد بن قيس، عن أبي موسى، عن علي.

ورواه الحسن بن صالح، عن محمد بن قيس عن عبد اللَّه بن مالك، عن علي.

وخالفه إسرائيل فقال: عن محمد بن قيس عن مالك بن الحارث عن علي. ولعله اسم أبي موسى، والله أعلم».

وذكره الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٥/ ٢٠٤) باسْمِ مالك بن الحارث أبو موسى الهمذاني، قال: «يُعد في أهل الكوفة، سمع علي بن أبي طالب، وحضر معه الحرب بالنهروان، روى عنه محمد بن قيس الأسدي.

رواه سفيان الثوري عن محمد بن قيس عن أبي موسى الهمداني، وسماه البخاري ومسلم بن الحجاج: الحارث بن قيس».

ورواه بذكر السجود أيضًا:

١-ريان بن صبرة الحنفي:

أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٦/ ٢٣٠)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٨٤٢٤) عن إسماعيل بن زربي، قال: ثنا رَيَّان بن صبرة الحنفي، أنه شهد يوم النهروان قال: وكنت فيمن استخرج ذا الثدية فبشر به عليًّا قبل أن ينتهي إليه «فانتهيت إليه وهو ساجد فرحًا به».

قلتُ: وريان هذا مجهول، روى عنه: عيسى بن حِطَّان، وإسماعيل بن زربي. انظر: «الطبقات الكبرى» (٦/ ٢٣٠) التاريخ الكبير (٣/ ٣٣٣) الجرح والتعديل (٣/ ٥١٤). وذكره ابن حبان (١/ ٤٩). «الثقات»، (٤/ ٢٤٢) ووقع فيه: بن صبيرة.

٢-أبو مؤمن الوائلي:

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٨٤٢٢)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٣٤/ ٣٣٦): عن سويد بن عبيد العجلي، عن أبي مؤمن الوائلي، قال: «شهدت عليا لما أتي بالمخدج سجد».

وأبو مؤمن الوائلي وقيل: أبو المؤمر. وعنه سويد بن عبيد. لا يعرف. انظر: تهذيب الكمال (٣٤/ ٣٣٦)، لسان الميزان (٩/ ٤٨٥)، تهذيب التهذيب (١٢/ ٢٥٢).

وسويد بن عبيد العجلي قال أبو حاتم: شيخ، وقال ابن حجر: مقبول. وذكره ابنُ حِبَّان في «الثقات». انظر: تهذيب الكمال (١٢/ ٢٦٢)، تهذيب التهذيب (٤/ ٢٧٧)، التقريب (٢٦٩٣).

٣-طارق بن زياد:

أخرجه أحمد (٨٤٨، ١٢٥٥)، ومن طريقه المزي في «تهذيب الكمال» (١٣/ ٣٣٨) عن إبراهيم بن عبد الأعلى، عن طارق بن زياد، قال: خرجنا مع علي

إلى الخوارج فقتلهم، ثم قال: ... اطلبوا، فطلبنا فوجدنا المخدج، فخررنا سجودا، وخر علي معنا ساجدا.

قلتُ: وهذا إسناد ضعيف، طارق بن زياد مجهول كما في «التقريب» وعنه: إبراهيم بن عبد الأعلى فقط.

قال عبد الرحمن بن خراش: مجهول. ذكره ابن حبان في «الثقات». انظر: تهذيب الكمال (١٣/ ٣٣٨)، ميزان الاعتدال (٢/ ٣٣٢)، التقريب (٢٩٩٨)، تهذيب التهذيب (٥/ ٣).

وهؤلاء المجاهيل يتفردون بذكر سجود علي، وللحديث عن علي طرق كثيرة صحيحة، وليس فيها السجود، والمحفوظ؛ أنه كبَّر فقط وكبَّر الناسُ معه، هكذا روايةُ الثقات من أصحابه.

أصحها: ما رواه مسلم (١٠٦٦) عن زيد بن وهب الجهني... فقال علي رضي اللَّه عنه: التمسوا فيهم المخدج، فالتمسوه فلم يجدوه، فقام علي رضي اللَّه عنه بنفسه حتى أتى ناسا قد قُتل بعضهم على بعض، قال: أخِّرُوهم، فوجدوه مما يلي الأرض، فكبَّر، ثم قال: صدق الله، وبلَّغ رسوله.

الحديث الحادي والعشرون

٢١- حديث (٢٦٨٦) أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ، أَنْبَأَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجُمَحِيُّ، أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عُمَرَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «ثَلَاثٌ يَا عَلِيُّ لَا تُؤَخِّرْهُنَّ: الصَّلَاةُ إِذَا آنَتْ، وَالْجَنَازَةُ إِذَا حَضَرَتْ، وَالْأَيِّمُ إِذَا وَجَدَتْ كُفْؤًا».

* «هذا حديث غريب صحيح، ولم يخرجاه».

ضعيف.

قلتُ: وأخرجه عنه البيهقي في «السنن الصغير» (٢٤١٠).

وأخرجه أحمد، وابنه في «زيادات المسند» (٨٢٨)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٤/ ٤١٣)، والضياء في «المختارة» (٦٩٣)، والمزي في «التهذيب» (١٠/ ٥١٩)، وابن الجزري في «مناقب الأسد الغالب» (ص: ٧٩). وأخرجه الطوسي في «مختصر الأحكام» (٩٧٨)، وابن حبان في «المجروحين» (١/ ٣٢٣) من طريق هارون بن معروف، والبخاري في «التاريخ الكبير» (١/ ١٧٧)، والترمذي (١٧١و ١٠٧٥)، والبيهقي في «الكبرى» (٧/ ١٣٢)، والضياء في «المختارة» (٦٩١-٦٩٣) عن قتيبة، وابن ماجه (١٤٨٦)، والضياء في «المختارة» (٦٩٢) عن حرملة بن يحيى، ورواية ابن ماجه مختصرة بذكر الجنازة فقط.

وابن أبي الدنيا في «العيال» (١٣٢) حدثنا خالد بن خداش، والدارقطني في «تعليقاته على المجروحين» (ص: ١٠٨) عن يونس بن عبد الأعلى، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٩/ ٣٩) عن عيسى بن أحمد العسقلاني. والبوشنجي في «المنظوم والمنثور من الحديث» (٢٢) عن عبد الوهاب.

جميعهم عن ابن وهب حدثني سعيد بن عبد اللَّه الجهني، عن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب عن أبيه.

هكذا رواه الجماعة عن ابن وهب: فقالوا: «عن سعيد بن عبد اللَّه الجهني».

وأخطأ فيه الحاكم، فقال فيه: «سعيد بن عبد الرحمن الجمحي». كذا في المطبوع، وقال ابن حجر في «الإتحاف» (١١/ ٥٨٦/ ١٤٦٧٤): «غلط الحاكم فيه غلطا فاحشا، وإنما رواه ابن وهب، عن سعيد بن عبد اللَّه الجهني، لا عن سعيد بن عبد الرحمن الجمحي».

وقال الزيلعي في «نصب الراية» (٣/ ١٩٧): «أخرجه الحاكم في المستدرك كذلك... إلا أني وجدته، قال: عن سعيد بن عبد الرحمن».

وأخطأ فيه ابن حبان أيضا، وتعقبه الدارقطني في «تعليقاته على المجروحين» (ص: ١٠٨) بقوله: «ليس من حديث سعيد بن عبد الرحمن الجمحي، إنما رواه ابن وهب، عن شيخ مجهول، يقال له: سعيد بن عبد اللَّه الجهني، والوهم فيه، عندي من أبي حاتم، لا من ابن خزيمة».

وجه الغرابة:

قوله: «**هذا حديث غريب صحيح**». نعم هو غريب لتفرد سعيد به، أما الصحة فلا لما سيأتي.

وقال الترمذي في الموضع الأول: «هذا حديث غريب حسن».

وقال في الموضع الثاني: «هذا حديث غريب، وما أرى إسناده بمتصل».

قال محققو مسند أحمد؛ طبعة الرسالة (٢/ ١٩٨): «وقد وقع في مطبوعة الشيخ أحمد شاكر من «سنن الترمذى» أن الترمذي قال عند الموضع الأول: «هذا حديث غريب حسن»، ولفظة «حسن» من زيادة النُّسَّاخ المتأخرين، فإن النسخ الخطية المتقنة منه -والموجود عندنا مصورات عنها- ليس فيها هذا الحرف، ولم ينقله عنه الحافظ المزي في «التحفة» (٧/ ٤٣٧)، ثم إن تحسينه هنا يعارض قوله في الموضع الثاني: حديث غريب، وما أرى إسناده بمتصل».

قال الذهبي في «المهذب» (٥/ ٢٧٠٧): سعيد مجهول. الجمحي، عوض: سعيد بن عبد اللَّه الجهني، فليُنظر.

وسعيد بن عبد اللَّه الجهني؛ الذي ترجم له ابن حبان في «الثقات» (٨/ ٢٦١)، فقال: «سعيد بن عبد اللَّه الجهني: يروى عن محمد بن عمر بن علي، روى عنه ابن وهب».

وبهذه الترجمة، ترجم له البخاري في «التاريخ الكبير» (٣/ ٤٨٩)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٤/ ٣٧)، لم يرو عنه سوى ابن وهب، وهو قليل الرواية جدا. وقال أبو حاتم: «هو مجهول».

وأما العجلي وابن حبان، فقد وثقاه. انظر: معرفة الثقات (٦٠٤)، الثقات (٨/ ٢٦١)، التهذيب (٢/ ٢٨)، الميزان (٢/ ١٤٦).

وقال ابن حجر في «التلخيص الحبير» (١/ ٤٧٥): «سعيد مجهول، وقد ذكره بن حبان في الضعفاء، فقال سعيد بن عبد الرحمن بن عبد الله».

وقال العراقي في «المغني عن حمل الأسفار» (ص: ٤٤٩)، والسخاوي في «المقاصد الحسنة» (ص: ٢٤٨): «وسنده حسن».

وفيه ما فيه.

الحديث الثاني والعشرون

٢٢- حديث (٢٨٢٤) أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَصْبَهَانِيُّ، ثنا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ الْقَاضِي، ثنا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، ثنا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، قَالَ: قُلْتُ لِأَيُّوبَ: هَلْ تَعْلَمُ أَحَدًا يَقُولُ بِقَوْلِ الْحَسَنِ فِي أَمْرِكَ بِيَدِكِ، أَنَّهُ ثَلَاثٌ؟ فَقَالَ: لَا، إِلَّا شَيْءٌ حَدَّثَنَا بِهِ قَتَادَةُ، عَنْ كَثِيرٍ مَوْلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِنَحْوِهِ.

قَالَ أَيُّوبُ: فَقَدِمَ عَلَيْنَا كَثِيرٌ، فَسَأَلَهُ فَقَالَ: مَا حَدَّثْتُ بِهَذَا قَطُّ. فَذَكَرْتُهُ لِقَتَادَةَ فَقَالَ: «بَلَى، وَلَكِنْ قَدْ نَسِيَ».

* «هذا حديث غريب صحيح، من حديث أيوب السختياني، وقد ذكرت في باب النكاح بغير ولي أسامي جماعة من ثقات المحدثين من الصحابة والتابعين وأتباعهم حدَّثوا بالحديث ثم نسوه».

ضعيف.

قلتُ: وعنه البيهقي في «الكبرى» (٧/ ٣٤٩).

أخرجه أبو داود (٢٢٠٤)، والترمذي (١١٧٨)، والنسائي (٦/ ١٤٧)، وفي «الكبرى» (٥٥٧٣)، والبزار (٨٥٧٢)، والعقيلي في «الضعفاء الكبير» (٤/ ٣)، والخطيب في «الكفاية» (ص ١٣٨) عن سليمان بن حرب، عن حماد بن زيد، فذكره.

وقال الترمذي: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث سليمان بن حرب، عن حماد بن زيد، وسألت محمدا عن هذا الحديث، فقال: حدثنا سليمان بن حرب، عن حماد بن زيد بهذا، وإنما هو عن أبي هريرة موقوف، ولم يعرف حديث أبي هريرة مرفوعا».

وقال البزار: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد ولم يتابع قتادة على هذا الحديث، ومن دون قتادة فثقات: أيوب وحماد وسليمان بن حرب، والحديث يهاب مع هذه الرواية».

وقال أبو عبد الرحمن النسائي: «هذا حديث منكر». وأقره ابن دقيق العيد في «الإلمام» (٢/ ٦٧٢)، والزيلعي في «نصب الراية» (٣/ ٣٣٦)، وابن عبد الهادي في «المحرر في الحديث» (١/ ٥٦٥)، وقال: «كثير وثقه العجلي وغيره. وقال ابن حزم: «هو مجهول».

وهذا في «المحلى» (١٠/ ١١٩) وزاد: «ولو كان مشهورا بالثقة والحفظ لما خالفنا هذا الخبر وقد أوقفه بعض رواته على أبى هريرة».

وقال البيهقي: «هذا لم يثبت من معرفته ما يوجب قبول روايته، وقول العامة بخلاف روايته، والله أعلم». ووافقه الذهبي في «المهذب» (٦/ ٢٩٤١).

وكثير هو مولى عبد الرحمن بن سمرة، ويقال: كثير بن كثير، أو ابن أبي كثير، مولى ابن سمرة.

سمع عبد الرحمن بن سمرة القرشي.

وعنه: محمد بن سيرين ومنصور بن المعتمر وأيوب السختياني، وعبد اللَّه بن القاسم وقتادة.

وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال ابن حجر في «تقريب التهذيب» (٥٦٢٦): مقبول من الثالثة، ووهم من عدَّه صحابيًّا. انظر: الثقات (١٥٤٧)، الضعفاء الكبير (٤/٣)، المتفق والمفترق (٣/ ١٧٨٦)، تهذيب الكمال (٢٤/ ١٥٣)، تهذيب التهذيب (٨/ ٤٢٧).

والموقوف الذي أشار إليه البخاري لم أقف عليه، لكن الحديث اختلف فيه على قتادة:

فأخرجه أبو داود (٢٢٠٥) قال: حدثنا مسلم بن إبراهيم، حدثنا هشام، عن قتادة، عن الحسن في أمرك بيدك، قال: ثلاث.

وأخرجه سعيد بن منصور (١٦٥٧): نا هشيم قال: أنا يونس ومنصور عن الحسن... به.

وهذا أصح؛ فاتفاق هؤلاء الثقات على هذا أولى من رواية أيوب.

وجه الغرابة:

قلتُ: تفرد كثير، مولى ابن سمرة برفعه، وإنما هو عن أبي هريرة موقوف كما قرره البخاري.

وكذا تفرده عن أبي سَلَمَةَ وهو تابعي مشهور دون أصحابه مما لا يقبل.

لكن ظاهر كلام النقاد أنهم يوهمون أيوب فيه، وقد خولف في وصله كما تقدم.

الحديث الثالث والعشرون

٢٣- حديث (٢٨٣٥) حَدَّثَنَا الْحَاكِمُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ إِمْلَاءً فِي ذِي الْقَعْدَةِ سَنَةَ ثَمَانٍ وَتِسْعِينَ وَثَلَاثِ مِئَةٍ، أَنْبَأَ أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَغْدَادِيُّ، قَالَ: ثنا هَاشِمُ بْنُ يُونُسَ الْعَصَّارُ بِمِصْرَ، ثنا عَلِيُّ بْنُ مَعْبَدٍ، ثنا أَبُو الْمَلِيحِ الرَّقِّيُّ، حَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي الْقَاسِمِ، عَنْ أُمِّ كُلْثُومِ بِنْتِ عُقْبَةَ أَنَّهَا كَانَتْ تَحْتَ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ فَكَرِهَتْهُ، وَكَانَ شَدِيدًا عَلَى النِّسَاءِ، فَقَالَتْ لِلزُّبَيْرِ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، رَوِّحْنِي بِتَطْلِيقَةٍ. قَالَتْ: وَذَلِكَ حِينَ وَجَدَتِ الطَّلْقَ. قَالَ: وَمَا يَنْفَعُكِ أَنْ أُطَلِّقَكِ تَطْلِيقَةً وَاحِدَةً، ثُمَّ أُرَاجِعَكِ؟ قَالَتْ: إِنِّي أَجِدُنِي أَسْتَرْوِحُ إِلَى ذَلِكَ، قَالَ: فَطَلَّقَهَا تَطْلِيقَةً وَاحِدَةً ثُمَّ خَرَجَ، فَقَالَتْ لِجَارِيَتِهَا: أَغْلِقِي الْأَبْوَابَ، قَالَ: فَوَضَعَتْ جَارِيَةً، فَقَالَ: فَأَتَى الزُّبَيْرُ فَبُشِّرَ بِهَا، فَقَالَ: مَكَرَتْ بِي ابْنَةُ أَبِي مُعَيْطٍ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، «فَأَبَانَهَا مِنْهُ».

* «هذا حديث غريب صحيح الإسناد، وأبو المليح، وإن لم يخرجاه فغير متهم بالوضع، فإنه إمام أهل الجزيرة في عصره، وأم كلثوم هي ابنة عقبة بن أبي معيط، وهي التي يروي عنها ابنُها حميد بن عبد الرحمن، عن رسول الله ﷺ، ليس بالكذاب الذي يصلح بين الناس».

ضعيف.

قلتُ: لم أجده عند غيره، وعلقه البيهقي في «الكبرى» (٧/ ٤٢١): «ورُوي ذلك عن أبي المليح الرقي عن عبد الملك بن أبي القاسم عن أم كلثوم».

وأبو المليح الرقي: اسمه الحسن بن عمر أو عمرو بن يحيى الفزاري مولاهم، ثقة، وصحح الدارقطني أن اسم أبيه عمر بضم العين قال: وهو ثقة.

ووثقه أحمد، وأبو زرعة، وابن معين وذكره ابن حبان في «الثقات». انظر: تهذيب الكمال (٦/ ٢٨٠)، تهذيب التهذيب (٢/ ٣٠٩)، التقريب (١٢٦٦).

وعبد الملك بن أبي القاسم. لعله هو من ترجم له ابن حبان في «الثقات» (٧/ ١٠١)، فقال: يروي عن نافع، روى عنه جعفر بن برقان وذكر في ترجمته حديثا، عن نافع عن ابن عمر.

فهو علة هذا السند، وطبقته لا تدرك أم كلثوم بنت عقبة، ولا هو معروف بالرواية عنها؛ فهذا سند عجيب.

فأم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط الأموية أسلمتْ قديما، وهي أخت عثمان لأُمِّه، صحابية هاجرت وبايعت، وكانت هجرتها في سنة سبع في الهدنة التي كانت بين رسول اللَّه ﷺ وبين كفار قريش. تزوجها زيد بن حارثة فقتل عنها يوم مؤتة، ثم تزوجها الزبير بن العوام، ثم طلقها ثم تزوجها عبد الرحمن بن عوف فمات عنها، ثم تزوجها عمرو بن العاص فماتت عنده، روى عنها: ابناها: إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، وحميد بن عبد الرحمن بن عوف، ماتت في خلافة علي. انظر: تهذيب الكمال (٣٥/ ٣٨٢)، تهذيب التهذيب (١٢/ ٤٧٧)، التقريب (٨٧٦٠).

وجه الغرابة:

قوله: «هذا حديث غريب صحيح الإسناد، وأبو المليح، وإن لم يخرجاه فغير متهم بالوضع...».

ليس غريبًا لما ذكره، فأبو المليح ثقة بل تركيبة السند لا تجيء كما بينا، وهو على ظاهره منقطع، ولا يعرف سنده إلا في هذا الحديث مما يدل على بطلانه.

وله طريق آخر عن ميمون بن مهران الجزري، عن الزبير بن العوام؛ «أنه كانت عنده أم كلثوم بنت عقبة، فقالت له، وهي حامل: طيب نفسي بتطليقة، فطلقها تطليقة، ثم خرج إلى الصلاة، فرجع وقد وضعت، فقال: ما لها؟ خدعتني، خدعها الله، ثم أتى النبي ﷺ، فقال: سبق الكتاب أجله، اخطبها إلى نفسها».

أخرجه عبد الرزاق (١١٧٢١)، وابن ماجة (٢٠٢٦) عن قبيصة.

وإسحاق بن راهويه في «المسند» (٢٣٣٦)، وكما في «المطالب العالية» (٢/ ١١٦) أخبرنا وكيع.

كلهم عن سفيان الثوري، عن عمرو بن ميمون، عن أبيه، فذكره.

ورواه عبيد اللَّه الأشجعي عن سفيان الثوري، عن عمرو بن ميمون، عن أبيه، عن أم كلثوم بنت عقبة فذكره. فوصله أخرجه البيهقي في «الكبرى» (٧/ ٤٢١)، وفي «السنن الصغير» (٣/ ١٥٥).

قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٢/ ١٢٤): «هذا إسناد رجاله ثقات إلا أنه منقطع. ميمون هو ابن مهران أبو أيوب، روايته عن الزبير مرسلة، قاله المزي في التهذيب».

وتوبع سفيان على الإرسال:

فرواه ابن سعد في «الطبقات» (٨/ ٢٣٠)، وابن شبة في «تاريخ المدينة» (٢/ ٤٩٣)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٨/ ٤٠٠)، والهيثم بن كليب في «المسند» (٥٦)، وعنه: الضياء في «المختارة» (١/ ٤٤٠/ ٨٦٨) عن يزيد بن هارون.

وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٩٥٨٧) حدثنا محمد بن بشر العبدي.

جميعهم عن عمرو بن ميمون بن مهران، عن أبيه، قال: كانت أم كلثوم بنت عقبة.

قال الضياء: «لا أظن أن ميمون بن مهران أدرك الزبير، والله أعلم».

الحديث الرابع والعشرون

٢٤- حديث (٣٣١٥) حَدَّثَنِي أَبُو الْحَسَنِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ ابْنِ مُحَمَّدٍ الشَّعْرَانِيُّ، ثنا جَدِّي، ثنا أَبُو ثَابِتٍ مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ الْمَدَنِيُّ، حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أُلْهِمَ إِبْرَاهِيمُ الْخَلِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ هَذَا اللِّسَانَ الْعَرَبِيَّ إِلْهَامًا».

* «هذا حديث غريب صحيح على شرط الشيخين إن كان الفضل بن محمد حفظه متصلا عن أبي ثابت فقد حدثناه أبو علي الحافظ، أنبأ أبو عبد الرحمن النسائي، ثنا عبيد اللَّه بن سعد الزهري، ثنا عمي، عن أبيه، عن سفيان، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن رسول اللَّه ﷺ مرسلا نحوه».

ضعيف.

قلتُ: أبو ثابت محمد بن عبيد اللَّه المدني هو محمد بن عبيد اللَّه بن محمد بن زيد المدني مولى آل عثمان ثقة. رَوَى عَن: إبراهيم بن سعد (خ) انظر: تهذيب الكمال (٢٦/ ٤٧)، التقريب (٦١١٠)، تهذيب التهذيب (٩/ ٣٢٤).

ورواه عن الحاكم: البيهقي في «الشعب» (١٦١٨) متصلا.

ورواه هو، وعنه: البيهقي في «الشعب» (١٦١٩) ثنا أبو علي الحافظ أنا أبو عبد الرحمن النسائي ثنا عبيد اللَّه بن سعد الزهري ثنا عمي عن أبيه عن سفيان عن جعفر بن محمد عن أبيه: نحوه مرسلا.

وخولف النسائي: فرواه أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق الغسيلي، ثنا عبيد اللَّه بن سعد بن إبراهيم الزهري، ثنا عمي، حدثني أبي، عن سفيان الثوري، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر رضي اللَّه عنه، أن رسول اللَّه ﷺ تلا ﴿قُرۡءَانًا عَرَبِيًّا لِّقَوۡمٖ يَعۡلَمُونَ﴾ [فصلت: ٣] ثم قال رسول اللَّه ﷺ: «أُلهم إسماعيل هذا اللسان إلهامًا».

وأخرجه الحاكم (٣٦٤١) وعنه: البيهقي في «الشعب» (١٥٠٥) حدثني أبو الحسن أحمد بن الخضر الشافعي، ثنا أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق الغسيلي.

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه».

وفي المستدرك: (العقيلي)، وفي «الشعب»: (الغسيلي)، وهو الصواب، ويعرف بالغسيلي؛ لأنه من ولد حنظلة بن عبد اللَّه غسيلِ الملائكة، نزل نيسابور.

قوله: «هذا حديث صحيح الإسناد...» وفيه نظر، وقد تعقبه الذهبي في «التلخيص» بقوله: «مدار الحديث على إبراهيم بن إسحاق الغسيلي، وكان ممن يسرق الحديث.

وقال ابن حبان: كان يقلب الأخبار... والاحتياط في أمره أن يحتج بما وافق فيه الثقات من الأخبار ويترك ما تفرد به. انظر: المجروحين (١/ ١١٩)، سير أعلام النبلاء (١٣/ ٤٩٣)، ميزان الاعتدال (١/ ١٨)، ديوان الضعفاء (١٥١)، لسان الميزان (١/ ٢٣٧).

وتعجَّب الحاكم من ابن الأخرم؛ لأنه في «صحيحه المستخرج».

ثم وقع الحاكم فيما تعجب منه من شيخه ابن الأخرم فروى له في «المستدرك»!.

قلتُ: إسناد النسائي المرسل صحيح. وقال البيهقي عقبه: «وهو المحفوظ».

وأما المسند من كلا الطريقين فلا يصح؛ ففي الأول: الفضل بن محمد الشعراني فيه ضعف، وقد وثقه الحاكم وقال: كان أديبا فقيها عابدا عارفا بالرجال، كان يُرسل شَعْره فلُقِّب بالشعراني، وهو ثقة لم يطعن فيه بحجة. قال ابن أبي حاتم: «تكلموا فيه». وقال أَبُو أَحْمَد الحاكم: سئل عَنْهُ الحُسَيْن القباني فرماه بالكذب. انظر: الجرح والتعديل (٧/ ٦٩)، ميزان الاعتدال (٣/ ٣٥٨)، لسان الميزان (٦/ ٣٥٠).

وجه الغرابة:

قوله: «**هذا حديث غريب صحيح على شرط الشيخين إن كان الفضل بن محمد حفظه متصلا...**».

قلتُ: الفضل بن محمد الشعراني فيه ضعف فوصله غريب، وقد خالفه من هو أثبت منه، والحاكم نفسه قد شك في حفظه موصولا بقوله: «إن كان الفضل بن محمد حفظه متصلا».

ومتابعة الغسيلي لا تنفع؛ لأنه متهم بسرقة الحديث.

الحديث الخامس والعشرون

٢٥- حديث (٤٢٢٣) حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرٍو عُثْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ السَّمَّاكِ بِبَغْدَادَ، ثنا حَامِدُ بْنُ سَهْلٍ الثَّغْرِيُّ، ثنا عَارِمُ بْنُ الْفَضْلِ، ثنا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، وَمَعْمَرٍ، وَالنُّعْمَانِ بْنِ رَاشِدٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: «مَا لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُسْلِمًا مِنْ لَعْنَةٍ تُذْكَرُ، وَلَا ضَرَبَ بِيَدِهِ شَيْئًا قَطُّ إِلَّا أَنْ يَضْرِبَ بِهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَلَا سُئِلَ عَنْ شَيْءٍ قَطُّ فَمَنَعَهُ، إِلَّا أَنْ يُسْأَلَ مَأْثَمًا كَانَ أَبْعَدَ النَّاسِ مِنْهُ، وَلَا انْتَقَمَ لِنَفْسِهِ مِنْ شَيْءٍ قَطُّ يُؤْتَى إِلَيْهِ إِلَّا أَنْ تُنْتَهَكَ حُرُمَاتُ اللَّهِ فَيَكُونَ لِلَّهِ يَنْتَقِمُ، وَلَا خُيِّرَ بَيْنَ أَمْرَيْنِ قَطُّ إِلَّا اخْتَارَ أَيْسَرَهُمَا، وَكَانَ إِذَا أَحْدَثَ الْعَهْدَ بِجِبْرِيلَ يُدَارِسُهُ كَانَ أَجْوَدَ النَّاسِ بِالْخَيْرِ مِنَ الرِّيحِ الْمُرْسَلَةِ».

* «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بهذه السِّياقة، ومن حديث أيوب السختياني غريب جدا، فقد رواه سليمان بن حرب وغيره عن حماد ولم يذكروا أيوب، وغارم ثقة مأمون».

ضعيف.

قلتُ: تصحف عنده (عارم) إلى: (غارم).

والحديث في «الجزء الأول من الرابع من حديث ابن السماك» (٦٨) حدثنا حامد بن سهل الثغري قثنا عارم بن الفضل قثنا حماد بن زيد عن أيوب ومعمر والنعمان بن راشد عن الزهري.

وأخرجه الطبراني في «مكارم الأخلاق» (٥٩) وحدثنا عبد العزيز، ثنا عارم أبو النعمان، ثنا حماد بن زيد، عن معمر، والنعمان بن راشد، عن الزهري.

لم يذكر فيه: «أيوب»، ودُونَ: «فقرة الجود».

وأخرجه أحمد (٢٤٩٨٥)، وابن سعد في «الطبقات» (١/ ٣٦٧) قالا: حدثنا عفان.

وابن سعد في «الطبقات» (١/ ٣٦٧)، وابن بشران في «الأمالي» (٢٩٨، ٩١٦) عن سعيد بن سليمان.

والنسائي (٤/ ١٢٥)، وفي «الكبرى» (٢٤١٧) عن حفص بن عمر بن الحارث.

وابن الضريس في «فضائل القرآن» (٨٣) عن موسى بن إسماعيل.

ورواه عبد اللَّه بن صالح كاتب الليث في «نسخته» (١٦٢٥)، وأبو علي أحمد المدائني في «الفوائد» -خ- (٩) عن سعيد بن هبيرة.

كلهم (عفان، سعيد، وحفص، وموسى بن إسماعيل، وسعيد بن هبيرة) عن حماد بن زيد قال: حدثنا معمر والنعمان بن راشد، عن الزهري، عن عروة، فذكره.

وفي رواية عفان: حدثنا معمر ونعمان، أو أحدهما.

وفي رواية موسى بن إسماعيل: عن النعمان بن راشد، ومعمر.

وفي رواية سعيد بن هبيرة: النعمان بن راشد، ومالك، أو معمر. لم يذكر فيه: «أيوب»، وزاد فيه: مالك وشك في «معمر».

كلهم لم يذكروا أيوب.

والنعمان بن راشد الجزري أبو إسحاق الرقي مولى بنى أمية، إنما روى له البخاري تعليقًا. وهو صدوق سيء الحفظ. انظر: التقريب (٧١٥٤).

وقال أبو عبد الرحمن النسائي: هذا خطأ، والصواب حديث يونس بن يزيد، وأدخل هذا حديثا في حديث.

يعني حديث يونس، عن الزهري، عن عبيد اللَّه بن عبد اللَّه بن عتبة، أن عبد اللَّه بن عباس كان يقول: كان رسول اللَّه ﷺ أجود الناس، وكان أجود ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريل، وكان جبريل يلقاه في كل ليلة من شهر رمضان، فيدارسه القرآن، قال: كان رسول اللَّه ﷺ حين يلقاه جبريل، عليه السلام، أجود بالخير من الريح المرسلة.

قال ابن أبي حاتم في «علل الحديث» (٩٦٨): «سألت أبي عن حديثٍ رواه النعمانُ بن راشد، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة؛ أن رسول اللَّه ﷺ لم يضرب امرأة قط، ولا خادما، إلا أن يجاهد في سبيل الله.

قال أبي: والصحيح ما رواه عقيل، عن الزهري، عن علي بن حسين، أن النبي ﷺ، مرسلا.

قال أبي: وقد رواه الثوري، وعمرو بن أبي قيس، عن منصور، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، عن النبي ﷺ.

قال أبي: حدث الزهري بهذا الحديث، أن هشام بن عروة روى عن أبيه، عن عائشة.

فقال: الزهري لم يسمع من عروة هذا الحديث، فلعله دلسه».

وسئل الدارقطني في «العلل» (٣٤٨٧) عن هذا الحديث، فقال: «يرويه الزهري، واختلف عنه: فرواه مالك، ومعمر، وعقيل، ويونس، ومنصور بن المعتمر، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة.

ورواه حماد بن زيد، عن النعمان بن راشد، ومعمر، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة.

وعن أيوب، عن الزهري، عن عائشة مرسلا، وزاد فيه ألفاظا وهم في زيادتها في هذا الحديث وهي: وكان إذا كان حديث عهد بجبريل يدارسه القرآن، كان أجود بالخير من الريح المرسلة، وهذه الألفاظ إنما يرويها: الزهري، عن عبيد اللَّه بن عبد الله، عن ابن عباس».

وجه الغرابة:

قلتُ: في تفرُّد عارم بذكر أيوب السختياني، فقد رواه سليمان بن حرب وغيره عن حماد، ولم يذكروا أيوب، وهو الصواب.

الحديث السادس والعشرون

٢٦- حديث (٥٢٩٦) وَقَدْ أَخْبَرَنَاهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الصَّنْعَانِيُّ، بِمَكَّةَ، ثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: نَعَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَهْلَ مُؤْتَةَ عَلَى الْمِنْبَرِ، ثُمَّ قَالَ: «فَأَخَذَ اللِّوَاءَ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ وَهُوَ سَيْفٌ مِنْ سُيُوفِ اللَّهِ».

* «هذا حديث عال صحيح غريب من حديث أيوب، ولم يخرجاه».

ضعيف الإسناد.

قلتُ: أخرجه عبد الرزاق (٦٠٥٧)، ومن طريقه ابن الأعرابي في «المعجم» (١٤٤٥)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٤/ ١٠٣/ ٣٨٠٠)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٦/ ٢٣٩) عن معمر، عن أيوب، عن أنس بن مالك به.

وذكره ابن عبد البر في «التمهيد» (٦/ ٢٥٧) عن عبد الرزاق كما هنا، ليس فيه: «حميد بن هلال».

وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢/ ١٠٥/ ١٤٥٩) حدثنا إسحاق بن إبراهيم الدبري، عن عبد الرزاق، عن معمر، عن أيوب، عن حميد، عن أنس بن مالك رضي اللَّه عنه،

قلتُ: اختُلف فيه على أيوب، فرواه حماد بن زيد عن أيوب عن حميد بن هلال عن أنس به.

أخرجه البخاري من طريق حماد بن زيد عن أيوب عن حميد عن أنس (٣٧٥٧، ٤٢٦٢)،

وأخرجه من طريق إسماعيل بن علية عن أيوب عن حميد عن أنس (٢٧٩٨، ٣٠٦٣)، ومن طريق عبد الوارث عن أيوب عن حميد عن أنس (١٢٤٦).

وجه الغرابة:

قلتُ: قوله: «هذا حديث عال صحيح غريب من حديث أيوب، ولم يخرجاه».

وتعقبه الذهبي في «التلخيص»، بقوله: «لم يسمع أيوب من أنس».

وقد ظهر أن بينهما واسطة؛ لذا فسند المصنف غريب ضعيف.

الحديث السابع والعشرون

٢٧- حديث (٥٨٩٩) حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ فِرَاسٍ الْفَقِيهُ بِمَكَّةَ، ثنا بَكْرُ بْنُ سَهْلٍ الدِّمْيَاطِيُّ، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ التِّنِّيسِيُّ، ثنا الْحَكَمُ بْنُ هِشَامٍ الثَّقَفِيُّ، حَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عُمَيْرٍ، عَنْ وَارِدٍ، مَوْلَى الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سِرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةً، فَضَرَبَ بِيَدِهِ عَلَى عُنُقِ رَاحِلَتِي، ثُمَّ قَالَ: «مَعَكَ مَاءٌ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، هَذِهِ سَطِيحَةٌ مِنْ مَاءٍ مَعِي. قَالَ: فَنَزَلَ فَقَضَى الْحَاجَةَ، ثُمَّ أَتَانِي فَقَالَ: «أَتُرِيدُ الْحَاجَةَ؟» قُلْتُ: لَا. «فَغَسَلَ يَدَيْهِ ثَلَاثًا، وَتَمَضْمَضَ ثَلَاثًا، وَاسْتَنْشَقَ ثَلَاثًا، وَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يُخْرِجَ ذِرَاعَيْهِ، وَكَانَتْ عَلَيْهِ جُبَّةٌ مِنْ صُوفٍ ضَيِّقَةٍ، فَلَمْ يَقْدِرْ أَنْ يُخْرِجَ ذِرَاعَيْهِ مِنْهَا، فَأَخْرَجَ يَدَيْهِ مِنْ تَحْتِ الْجُبَّةِ، ثُمَّ غَسَلَ ذِرَاعَيْهِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ وَمَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ»، ثُمَّ سِرْنَا فَلَحِقْنَا الْقَوْمَ فَصَلَّى بِهِمْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ، فَأَرَدْتُ أَنْ أُؤْذِنَهُ بِمَكَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَمَنَعَنِي فَصَلَّيْنَا، ثُمَّ قَضَيْنَا الثَّانِيَةَ».

* «غريب صحيح الإسناد، ولم يخرجاه بهذه السِّياقة».

صحيح.

قلتُ: أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠/ ٣٩٠/ ٩٢٣) عن عبد اللَّه بن يوسف، وعن هشام بن عمار قالا: ثنا الحكم بن هشام الثقفي، حدثني عبد الملك بن عمير به.

وأخرجه قاسم المطرز في «فوائده» (١٢٣) عن إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر، عن عبد الملك بن عمير، به.

واقتصر قاسم المطرز على فقرة: «فتوضأ، ومسح على خفيه».

قلتُ: الحكم بن هشام بن عبد الرحمن الثقفي مولاهم أبو محمد الكوفي نزيل دمشق. قال ابن معين والعجلي، وأبو داود: ثقة. وقال أبو زرعة: لا بأس به. وقال أبو حاتم: يُكتب حديثه، ولا يُحتج بحديثه. وقال محمد بن وهب بن عطية: حدثنا الوليد بن مسلم، حدثنا الحكم بن هشام، وكان من الثقات.

وقال الآجري، عن أبي داود: ليس به بأس.

وقال الأزدي ضعيف. والأزدي ليس بعمدة. انظر: تهذيب الكمال (٧/ ١٥٥)، تهذيب التهذيب (٢/ ٤٤٣)، التقريب (١٤٦٥).

وإسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر هو ابن جابر البجلي الكوفي، ضعيف. انظر: تهذيب الكمال (٣/ ٣٣)، تهذيب التهذيب (١/ ٢٧٩)، التقريب (٤١٧).

وجه الغرابة:

قوله: «غريب صحيح الإسناد...»

وهو كما قال، لتفرد الحكم، وإسماعيل به عن عبد الملك بن عمير، كذلك لتفرد عبد الملك بن عمير به.

لكنه من صحيح حديثه، وهذا محفوظ من حديث المغيرة، بل متواتر عنه.

وقوله: «ولم يخرجاه بهذه السِّياقة».

بل أخرجه مسلم (١٠٥) (٢٧٤) عن عروة بن المغيرة بن شعبة، أخبره أن المغيرة بن شعبة. وتوبع عبد الملك بن عمير متابعة فيها نظر سندا ومتنا: تابعه رجاء بن حيوة، عن كاتب المغيرة، عن المغيرة: أن رسول اللَّه ﷺ توضأ، فمسح أسفل الخف وأعلاه. فذكره.

وهذا الحديث أُعِلَّ بعدة علل، وقد ضعفه الأئمة الكبار: البخاري، وأبو زرعة، والترمذي، وأبو داود، والشافعي، ومن المتأخرين: ابن حزم، وهو الصواب؛ لأن الأحاديث الصحيحة كلها تخالفه. البدر المنير (٣/ ٢٠-٢٤).

الحديث الثامن والعشرون

٢٨- حديث (٦٥٤٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ، وَعَلِيُّ بْنُ حَمْشَاذ، قَالَا: ثَنَا أَبُو الْمُثَنَّى الْعَنْبَرِيُّ، ثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ، ثَنَا سَعِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْوَرَّاقُ، عَنْ مُوسَى الْجُهَنِيِّ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ، عَنْ سَلْمَانَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: «الدُّنْيَا سِجْنُ الْمُؤْمِنِ وَجَنَّةُ الْكَافِرِ». وَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: «أَطْوَلُ النَّاسِ شِبَعًا فِي الدُّنْيَا أَكْثَرُهُمْ جُوعًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

* «هذا حديث غريب صحيح الإسناد، ولم يخرجاه».

ضعيف.

قلتُ: أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٦/ ٢٣٦/ ٦٠٨٧) حدثنا محمد بن هشام المستملي، ومعاذ بن المثنى، قالا: ثنا علي بن المديني به.

وأخرجه ابن أبي الدنيا في «الزهد» (٤)، وفي «الجوع» (٣) ثنا الحسن بن الصباح عن سعيد بن محمد الوراق، عن موسى الجهني.

كذا لكن رواه غيرهم، فأدخلوا: «عطية بن عامر الجهني». بين «زيد بن وهب، وسلمان» وهو الصواب، وهكذا عند كل المصادر:

أخرجه ابن ماجه (٣٣٥١) -دون قوله: «إن الدنيا سجن المؤمن...»-، والطبري في «تهذيب الآثار مسند عمر» (١٠٣٤)، والعقيلي في «الضعفاء» (٣/ ٣٦٠)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ١٩٨)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٥٢٥٧)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٢٠/ ١٥١) عن محمد بن الصباح.

وابن أبي خيثمة في «تاريخه» (٣/ ١٨١)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٥٢٥٨) من طريق أبي موسى الهروي.

والبزار = البحر الزخار (٢٤٩٨) قال: أخبرنا محمد بن إسماعيل، وإبراهيم بن سعيد.

وأبو يعلى في «المسند» -كما في «المطالب العالية» (٣١٣٧)، و«إتحاف الخيرة» (٣٦٠١)-: وثنا أبو موسى إسحاق بن إبراهيم الهروي وأبو معمر.

والطبراني في «المعجم الكبير» (٦/ ٢٦٨/ ٦١٨٣) من طريق سعيد بن عنبسة الرازي.

والشجري في «الأمالي الخميسية» (٢٣٨٠) من طريق عبد العزيز بن محمد.

كلهم عن سعيد بن محمد الوراق، ثنا موسى الجهني، عن زيد بن وهب، عن عامر بن عطية، عن سلمان به.

وجه الغرابة:

قوله: «**غريب صحيح الإسناد...**» فيه نظر فسعيد بن محمد الوراق واه.

وتعقبه الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٣/ ٨٠) قال: انفرد به واهٍ، يعني سعيد.

وقال ابن أبي خيثمة في «تاريخه» (٣/ ١٨١): «سمعت يحيى بن معين يقول: سعيد بن محمد الوراق: ليس حديثه بشيء».

وبه ضعفه البوصيري في «إتحاف الخيرة» (٣٦٠١)، وفي «مصباح الزجاجة» (٤/ ٣٠)، وابن حجر في «فتح الباري» (٩/ ٥٢٨).

وقوله: «عن زيد بن وهب، عن سلمان». منقطع، فبينهما واسطة.

وقال العقيلي في «الضعفاء الكبير» (٣/ ٣٦٠) في ترجمة عطية بن عامر عن سلمان: «في إسناده نظر».

وقال ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» (٢/ ٤٧٩): «وفي أسانيدها كلها مقال».

وضعفه المنذري في «الترغيب والترهيب» (٣/ ١٠٠) حيث ذكره بصيغة التمريض: «وروي عن عطية بن عامر الجهني قال سمعت سلمان».

الحديث التاسع والعشرون

٢٩- حديث (٦٩٧٩) حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ أَنْبَأَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ، أَنْبَأَ ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَائِذٍ الْأَزْدِيِّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبَسَةَ السُّلَمِيِّ ﵁ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعْرِضُ الْخَيْلَ وَعِنْدَهُ عُيَيْنَةُ بْنُ بَدْرٍ الْفَزَارِيُّ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنَا أَعْلَمُ بِالْخَيْلِ مِنْكَ». فَقَالَ عُيَيْنَةُ: وَأَنَا أَعْلَمُ بِالرِّجَالِ مِنْكَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَمَنْ خَيْرُ الرِّجَالِ؟» قَالَ: رِجَالٌ يَحْمِلُونَ سُيُوفَهُمْ عَلَى عَوَاتِقِهِمْ وَرِمَاحِهِمْ عَلَى مَنَاسِجِ خُيُولِهِمْ مِنْ رِجَالِ نَجْدٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « كَذَبْتَ بَلْ خَيْرُ الرِّجَالِ رِجَالُ الْيَمَنِ، وَالْإِيمَانُ يَمَانٍ إِلَى لَخْمٍ وَجُذَامٍ، وَمَأْكُولُ حِمْيَرَ خَيْرٌ مِنْ آكِلِهَا، وَحَضْرَمَوْتُ خَيْرٌ مِنْ بَنِي الْحَارِثِ، وَاللَّهِ مَا أُبَالِي لَوْ هَلَكَ الْحَارِثَانِ جَمِيعًا، لَعَنَ اللَّهُ الْمُلُوكَ الْأَرْبَعَةَ: جَمْدًا، وَمِخْوَسًا، وَأَبْضَعَةَ، وَأُخْتَهُمُ الْعَمَرَّدَةَ»، ثُمَّ قَالَ: «أَمَرَنِي رَبِّي أَنْ أَلْعَنَ قُرَيْشًا مَرَّتَيْنِ فَلَعَنْتُهُمْ، وَأَمَرَنِي أَنَّ أُصَلِّيَ عَلَيْهِمْ فَصَلَّيْتُ عَلَيْهِمْ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ»، ثُمَّ قَالَ: «لَعَنَ اللَّهُ تَمِيمَ بْنَ مُرَّةَ خَمْسًا، وَبَكْرَ بْنَ وَائِلٍ سَبْعًا، وَلَعَنَ اللَّهُ قَبِيلَتَيْنِ مِنْ قَبَائِلِ بَنِي تَمِيمٍ مُقَاعِسَ وَمُلَادِسَ» ثُمَّ قَالَ: «عُصَيَّةُ عَصَتِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، عَبْدُ قَيْسٍ، وَجَعْدَةُ، وَعِصْمَةُ» ثُمَّ قَالَ: «أَسْلَمُ وَغِفَارٌ وَمُزَيْنَةُ وَأَحْلَافُهُمْ مِنْ جُهَيْنَةَ خَيْرٌ مِنْ بَنِي أَسَدٍ وَتَمِيمٍ وَغَطَفَانَ وَهَوَازِنَ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» ثُمَّ قَالَ: «شَرُّ قَبِيلَتَيْنِ فِي الْعَرَبِ نَجْرَانَ وَبَنُو تَغْلِبَ، وَأَكْثَرُ الْقَبَائِلِ فِي الْجَنَّةِ مَذْحِجٌ».

* «هذا حديث غريب المتن صحيح الإسناد ولم يخرجاه».

* ضعيف غريب المتن.

قلتُ: عزاه ابن حجر في «إتحاف المهرة» (١٦٠١٢) للمصنف لهذا الموضع في الفضائل: وجاء في السند: معاوية بن صالح، عن عبد الرحمن بن عائذ الأزدي، به.

وسقط اسم شريح بن عبيد من المستدرك، وكذا هو في «إتحاف المهرة» كما تقدم، لكنه ثابت عند الطبراني في «مسند الشاميين» (٢٠٤٠) من طريق عافية بن أيوب المصري، عن معاوية بن صالح -وهو ابن حدير- عن شريح بن عبيد، عن عبد الرحمن بن عائذ: «أكثر القبائل في الجنة مذحج».

فسند المصنف منقطع في هذا الموضع ولا بد.

ورواه صفوان، عن شريح، عن عبد الرحمن بن عائذ الأزدي، عن عمرو بن عبسة السلمي.

أخرجه أحمد (١٩٤٤٦)، وفي «فضائل الصحابة» (١٦٥٠).

وأخرجه بطوله الطبراني في «مسند الشاميين» (٩٦٩)، وعنه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٥٥٨٤)، ومن طريقه الخطيب في «تلخيص المتشابه» (٢/ ٧٥٣)، والمزي في «تهذيب الكمال» (١٢/ ٤٤٨) حدثنا أحمد بن عبد الوهاب بن نجدة الحوطي، وخالد أبو يزيد.

وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢٢٨٢): «خير الرجال رجال من أهل اليمن، والإيمان يمان إلى لخم وجذام وعاملة، ومأكول حمير خير من آكلها، وأكثر القبائل في الجنة مذحج»، وابن أبي خيثمة في «تاريخه» (٢/ ٧٥٠/ ٣١٩١) حدثنا الحوطي.

وأخرجه مختصرا ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢٢٦٩) -«الإيمان

يمان»-، والنسائي في «الكبرى» (٨٢٩٣)، مختصرا -«أكثر القبائل في الجنة: مذحج»- أخبرنا عمران بن بكار.

كلهم عن أبي المغيرة، عن صفوان، عن شريح، عن عبد الرحمن بن عائذ الأزدي، عن عمرو بن عبسة السلمي.

وأخرجه السمعاني في «الأنساب» (١٢/ ١٦١) عن سليمان الشاذكوني، ثنا عبد اللَّه بن واقد.

كلاهما عن صفوان بن عمرو السكسكي، عن شريح بن عبيد عن عبد الرحمن بن عائذ الأزدي الثمالي، فذكره.

ولفظ السمعاني: «أكثر القبائل في الجنة مذحج».

وأخرجه أحمد (١٩٤٤٢). والدولابي في «الكنى والأسماء» (٢/ ٥٢٩) حدثنا محمد بن عوف الطائي.

كلاهما عن أبي المغيرة عبد القدوس بن الحجاج قال: حدثنا عثمان بن عبيد أبو دوس اليحصبي، عن عبد الرحمن بن عائذ الثمالي عن عمرو بن عبسة السلمي قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «شر قبيلتين في العرب نجران وبنو تغلب».

وقال أبو نعيم: «ورواه جبير بن نفير، عن عمرو بن عبسة، ورواه يونس بن ميسرة بن حلبس، عن عمرو بن عبسة».

وجه الغرابة:

علَّته الانقطاع مع النكارة الظاهرة، فعبد الرحمن بن عائذ عن عمرو بن عنبسة منقطع، وابن عائذ يروي عن ابن عمر بواسطة مجاهد، وعمرو بن عبسة السلمي، توفي في خلافة عثمان. انظر: تهذيب التهذيب (٨/ ٦١).

وعبد الرحمن بن عائذ الأزدي، قال ابن حجر في «الإصابة» (٥/ ١٨٠): «تابعي

مشهور، وله مراسيل. قال البغوي في «الصحابة»: ذكره البخاري في الصحابة، وله عن النبي صلى اللَّه عليه وآله وسلم حديثان.

وقال ابن منده: ذكره البخاري في الصحابة، ولا يصح. وقال الطبراني: عبد الرحمن ابن عائذ الأزدي يقال: إنه أدرك النبي صلى اللَّه عليه وآله وسلم.

قال ابن عساكر: لم يذكره البخاري في تاريخه في الصحابة.

قلت: وكتاب البخاري في الصحابة ما رأيناه، والبغوي كثير النقل عنه.

وقال أبو حاتم الرازي: لم يدرك النبي صلى اللَّه عليه وآله وسلم. وقال ابن حبان في ثقات التابعين: يقال إنه لقي عليًّا. وقال أبو زرعة الرازي: حديثه عن علي مرسل، ولم يدرك معاذا. وقال ابن أبي حاتم: حديثه عن النبي صلى اللَّه عليه وآله وسلم مرسل.

وروى عن عمر مرسلا، وذكره أبو زرعة الدمشقي في تابعِي أهل الشام، وذكره ابن سميع في الطبقة الثالثة منهم.

وقال في «الجرح والتعديل» (٥/ ٢٧٠): «روى عن النبي ﷺ مرسلا ولا صحبة له، من التابعين، روى عن عمر مرسلا، وعن علي مرسلا، وعن غضيف بن الحارث، وروى عن رجل عن عقبة بن عامر. روى عنه سليم بن عامر ويحيى بن جابر».

وقال العلائي في «جامع التحصيل» (٤٣٤): «يقال: إن له صحبة. قاله البخاري فيما حكاه عنه ابن منده... قال أبو حاتم: هو مرسل، ليست لابن عائذ صحبة بل هو من التابعين، ولم يدرك أيضا معاذا. وقال أبو زرعة: عبد الرحمن بن عائذ عن علي رضي الله عنه مرسل. قلت: وروى أيضا عن عمر وأبي ذر رضي اللَّه عنهما والظاهر أنه مرسل».

وقال الحافظ في «تقريب التهذيب» (٣٩١٠): «ثقة من الثالثة، ووهم من ذكره في الصحابة قال أبو زرعة: لم يدرك معاذا».

وعمرو بن عبسة السلمي قال الحافظ في «تهذيب التهذيب» (٨/ ٦٩): «كانت وفاته في أواخر خلافة عثمان فيما أظن، فإني ما وجدت له ذكرا في الفتنة ولا في خلافة معاوية».

وله طريق آخر:

عن يحيى بن حمزة، عن أبي حمزة -وهو عيسى بن سليم العنسي الرستني الحمصي- عن عبد الرحمن بن جبير الحضرمي وراشد بن سعد المقرئي وشبيب الكلاعي، عن جبير بن نفير، عن عمرو بن عبسة، به.

أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٤/ ٢٤٨-٢٤٩)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٧٢/ ٣٠١) مختصرا عن عمرو بن عبسة: عرضت الخيل على النبي ﷺ، فبعث السمط إلى عمرو: سمعت النبي ﷺ يقول: حضرموت خير من بني الحارث؟ قال: نعم، قال السمط: آمنت بالله ورسوله». وابن أبي عاصم (٢٢٧٠)، (٢٢٨٣) مفرقا مختصرا، ويعقوب بن سفيان في «المعرفة والتاريخ» (١/ ٣٢٧-٣٢٨) مطولا -وفي آخره زيادات منكرة-، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٨٠٤)، وابن أبي خيثمة في «تاريخه» (٢/ ٧٥١/ ٢٢٨٣) من طريق عبد اللَّه بن يوسف، وهو التنيسي الكلاعي الحمصي.

وابن أبي خيثمة في «تاريخه» (١/ ٦٦/ ١٣٠)، (٢/ ٧٥١/ ٣١٩٢) وحدثنا منصور بن أبي مزاحم. كلاهما عن يحيى بن حمزة به.

وزاد يعقوب بن سفيان في «المعرفة والتاريخ» (١/ ٣٢٧-٣٢٨): «أكثر القبائل في الجنة مذحج وأسلم وغفار ومزينة، وأخلاطهم من جهينة خير من بني أسد وتميم وهوازن وغطفان عند اللَّه يوم القيامة، وما أبالي أن تهلك الحيان كلاهما، وأمرني أن ألعن قبيلتين، تميم بن مر سبعا، فلعنتهم سبعا، وبكر بن وائل خمسا فلعنتهم خمسا، وبنو عصية عصت اللَّه ورسوله، ألا عصية وقيس جعدة قبيلتان لا يدخل الجنة منهم

أحد أبدا، معاطس وملامس، وبشر القبائل نجران وبنو تغلب.

قال يحيى: وأخبرني هذا الحديث ثور بن يزيد. وقال: معادس وملادس، وزعم أنهما قبيلتان تاهتا ابتغتا البرق في عام جدب، فانقطعتا في أخبية الأرض لا يوصل إليهما، وذلك في الجاهلية».

واختلف فيه على منصور بن أبي مزاحم:

فرواه ابن شبة في «تاريخ المدينة» (٢/ ٥٤٨) حدثنا منصور بن أبي مزاحم قال: حدثنا يحيى بن حمزة العبسي، عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير، عن عمرو بن عبسة قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «لا قايل ولا كاهن ولا ملك إلا الله، ولعن اللَّه الملوك الأربعة: جمدا ومخوسا ومسرحا وأبضعة، وأختهم العمردة» قال: وكانت تأتي المؤمنين إذا سجدوا فتركلهم برجلها».

وهذا منقطع دون شك.

وأورده الهيثمي في «المجمع» (١٠/ ٤٣)، وقال: رواه أحمد متصلا ومرسلا، والطبراني، وسمى الثاني بسر بن عبيد الله، ورجال الجميع ثقات.

قلتُ: إنما رواه أحمد بإسناد متصل، فيه رجل مبهم، في (١٩٤٥٠) حدثنا حسن بن موسى، حدثنا زهير بن معاوية، حدثنا يزيد بن يزيد بن جابر، عن رجل، عن عمرو بن عبسة.

وقال ابن كثير في «جامع المسانيد والسنن» (٦/ ٦٠٨): «ورواه الطبراني بأحسن من هذا السياق من طريق يزيد بن يزيد النسائي عن رجل يراه بسر بن عبيد اللَّه عنه».

ورواية الطبراني في القسم المفقود من «معجمه الكبير»، كما ذكر محققه.

والرجل المبهم جاء مسمى، فرواه الخلعي في «الخلعيات» -مخطوط- (٥٣٠) من طريق عمرو بن خالد، قال: حدثنا زهير بن معاوية، قال: حدثنا يزيد بن يزيد بن

جابر، عن رجل، يراه زهير بشرا، عن عمرو بن عبسة السلمي، قال: كان عيينة بن بدر جالسا عند رسول اللَّه ﷺ وهو يعرض خيلا، فقال له رسول اللَّه ﷺ: «أنا أبصر بالخيل منك، قال له عيينة: وأنا أبصر بالرجال منك».

وبسر بن عبيد الله، هذا يروي عن عمرو بن عبسة، ويروي عنه يزيد بن يزيد بن جابر، كما ذكر المزي في «التهذيب»، وهذا منقطع دون شك. بسر بن عبيد اللَّه الحضرمي، ترجمه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٠/ ١٥٧): «روى عن واثلة بن الأسقع وسنان بن غرفة، وكانت له صحبة وأبي إدريس الخولاني ويزيد بن الأصم ويزيد بن خمير وعبد اللَّه بن معانق الأشعر.

وقال أبو مسهر: أحفظ أصحاب أبي إدريس عنه بسر بن عبيد الله. «تاريخ دمشق» (١٠/ ١٦٣).

وقال ابن حجر: ثقة حافظ من الرابعة. التقريب (٦٦٧).

وقال الذهبي في «النبلاء» (٤/ ٥٩٢): «عاش إلى حدود سنة عشر ومئة، وكان من علماء دمشق. توفي في خلافة هشام بن عبد الملك».

وحديثه عند البخاري عن أبي إدريس الخولاني. انظر: التعديل والتجريح (١/ ٤٣١).

وعند مسلم (٩٧) (٩٧٢) عن واثلة، عن أبي مرثد الغنوي.

وفي (٩٨) (٩٧٢)، (٥١) (١٨٤٧) عن أبي إدريس الخولاني، عن واثلة بن الأسقع، وعن حذيفة بن اليمان.

الحديث الثلاثون

٣٠- حديث (٦٩٩٦) أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمِهْرَجَانِيُّ، ثنا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُعَاوِيَةَ، ثنا أَبُو سُفْيَانَ زِيَادُ بْنُ سَهْلٍ الْحَارِثِيُّ، ثنا عُمَارَةُ ابْنُ

مِهْرَانَ الْمِعْوَلِيُّ، ثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَمَّا خَلَقَ اللَّهُ الْخَلْقَ اخْتَارَ الْعَرَبَ ثُمَّ اخْتَارَ مِنَ الْعَرَبِ قُرَيْشًا ثُمَّ اخْتَارَ مِنْ قُرَيْشٍ بَنِي هَاشِمٍ ثُمَّ اخْتَارَنِي مِنْ بَنِي هَاشِمٍ فَأَنَا خِيرَةٌ مِنْ خِيرَةٍ». (٦٩٩٧)- حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ الصَّغَانِيُّ، ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَكْرٍ السَّهْمِيُّ، ثَنَا يَزِيدُ بْنُ عَوَانَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ ذَكْوَانَ، خَالِ وَلَدِ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ.

* «قد صحت الرواية عن عمرو بن دينار، فإن كان عن سالم فهو غريب صحيح، وإن كان عن ابن عمر فقد سمع عمرو بن دينار من ابن عمر».

ضعيف.

قلتُ: أورده من وجهين:

١- عمرو بن دينار، عن سالم بن عبد الله، عن ابن عمر.

٢- عمرو بن دينار، عن ابن عمر. وصححهما مع استغراب طريق سالم بن عبد الله.

وكلا الطريقين لا يثبت:

فالسند الأول: لم أجده عند غيره، وهو مظلم، وفيه:

- **الحسن بن محمد المهرجاني** هو: الحسن بن محمَّد بن إسحاق بن إبراهيم بن الأزهر، أبو محمَّد، الإسْفَرايِيني، ابن أخت أبي عوانة. شيخ الحاكم أحد الثقات. انظر: النبلاء (١٥/ ٥٣٥)، (١٦/ ٥٠)، تاريخ الإسلام (٢٥/ ٣٤٨)، العبر (٢/ ٧٣).

- **وزياد بن سهل الحارثي** أبو سفيان، لم أجده. إلا أني وقفت على سندين جاء فيهما توثيقه:

١-أخرج أبو الفضل الزهري في «حديثه» (٤١١) قال: نا عبد الله، قال: نا هارون بن

سفيان المستملي، قال: حدثني زياد بن سهل الحارثي أبو سفيان البصري، وكان ثقة، قال: حدثتني أم سلمة أخت معبد بن خالد الأنصارية، وكانت صالحة، قالت: سمعت أنس بن مالك، يقول: سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: «الدال على الخير كفاعله».

٢- ذكره الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٦/ ٣٦) أخبرني الأزجي، قال: حدثنا عمر بن محمد بن إبراهيم، قال: حدثنا عبد اللَّه بن إسحاق المدائني، قال: حدثنا هارون بن سفيان المعروف بالديك، قال: حدثنا زياد بن سهل الحارثي أبو سفيان، وكان ثقة بصريا، قال: حدثتني أم سلمة الأنصارية، وكانت أخت أم معبد بن خالد، قالت: سمعت أنسا يقول: أتي رسول الله، ﷺ بجنازة ليصلي عليها...

- **وعبد العزيز بن معاوية بن عبد اللَّه القرشي الأموي العتابي البصري** أبو خالد، قال ابن حجر: «صدوق له أغلاط». انظر: «الثقات» (٨/ ٣٩٧)، «تهذيب التهذيب» (٦/ ٣٥٨) «تقريب التهذيب» (٤١٢٥)، ميزان الاعتدال (٢/ ٦٣٦)، «لسان الميزان» (٤/ ٣٨).

والسند الثاني:

أخرجه ابن أبي الدنيا في «الإشراف» (٣٤٣)، والطبراني في «معجمه الكبير» (١٢/ ٤٥٦/ ١٣٦٥٠)، وفي «الأوسط» (٦١٨٢)، وابن عدي في «الكامل» (٣/ ٢٨)، والبيهقي في «الشعب» (١٣٩٣)، (١٦٠٦) عن حماد بن واقد.

والعقيلي (٤/ ٣٨٨)، والحاكم (٦٩٥٤)، (٦٩٩٧)، وفي «معرفة علوم الحديث» (ص: ٢٣٤)، وابن قدامة المقدسي في «إثبات صفة العلو» (٢٩) عن يزيد بن عوانة.

كلهم: عن محمد بن ذكوان خال ولد حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن ابن عمر قال: «إنا لقعود بفناء النبي ﷺ إذ مرت به امرأة، فقال بعض القوم: هذه بنت رسول اللَّه ﷺ، فقال أبو سفيان: مثل محمد في بني هاشم مثل الريحانة في...

قال الطبراني: «لم يروه إلا محمد بن ذكوان، ولا عنه إلا حماد بن واقد».

قلتُ: تابعه يزيد بن عوانة كما سبق.

وقال ابن عدي: «وهذا الحديث يعرف بحماد بن واقد عن محمد بن ذكوان، ولحماد بن واقد أحاديث، وليست بالكثيرة، وعامة ما يرويه مما لا يتابعه الثقات عليه». وقال: قال البخاري، والنسائي: منكر الحديث. وعامة ما يرويه، إفرادات، وغرائب، ومع ضعفه يكتب حديثه، وبه ضعفه الهيثمي (٨/ ٢١٥).

قلتُ: وفيه ضعيف آخر هو: محمد بن ذكوان، قال النسائي: «ليس بثقة، وضعفه الدارقطني، وغيره».

وأخرجه الحاكم (٦٩٥٣) عن حماد بن واقد الصفار ثنا محمد بن ذكوان خال ولد حماد بن زيد عن محمد بن المنكدر عن عبد اللَّه بن عمر رضي اللَّه عنهما قال: «فذكره».

قلتُ: وهذا اضطراب من ابن ذكوان يدل على ضعفه.

وقال العقيلي (٤/ ٣٨٨): «يزيد بن عوانة الكلبي عن محمد بن ذكوان: لا يتابع عليه...، والرواية في هذا من غير هذا الوجه لينة أيضا».

وقال ابن كثير في «البداية والنهاية» (٢/ ٣١٦): «حديث غريب».

وقال الذهبي في «العلو للعلي الغفار» (ص ٢٣): «حديث منكر، رواه جماعة في كتب السنة، وأخرجه ابن خزيمة في كتاب «التوحيد».

والحديث ذكره ابن أبي حاتم في «العلل» (٢/ ٣٦٧/ ٢٦١٧) من هذا الوجه: عن يزيد بن عوانة الكلاسي قال: ولا أحسب أن محمد بن ذكوان حدثني به عن عبد اللَّه بن دينار عن ابن عمر، ونقل عن أبيه قال: «هذا حديث منكر».

والراجح فيه الإرسال كما ذكر الدارقطني في «العلل» (١٣/ ١٧٢/ ٣٠٥٨) أنه من مرسل أبي جعفر، عن النبي ﷺ مرسلا. وهو الصواب».

وهذا المرسل:

أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (١/ ٢٠) أخبرنا عارم بن الفضل السدوسي ويونس بن محمد المؤدب.

والفسوي في «المعرفة والتاريخ» (١/ ٢٦٩)، ومن طريقه: البيهقي في «الكبرى» (٧/ ١٣٤)، وفي «دلائل النبوة» (١/ ١٦٧) عن عبيد اللَّه بن موسى وسليمان بن حرب وحجاج بن منهال.

كلهم: عن حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن محمد بن علي قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «إن اللَّه اختار العرب، فاختار منهم كنانة، أو قال: النضر بن كنانة، شك حماد، ثم اختار منهم قريشا، ثم اختار منهم بني هاشم، ثم اختارني من بني هاشم».

وهذا اللفظ ليس فيه نكارة كالشأن في الرواية السابقة الموصولة، ولعله لذلك، قال البيهقي: «هذا مرسل حسن».

وأخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (١/ ٢٠) أخبرنا أبو ضمرة المدني أنس بن عياض الليثي أخبرنا جعفر بن محمد بن علي عن أبيه محمد بن علي بن حسين بن علي بن أبي طالب أن النبي ﷺ قال: «قسم اللَّه الأرض نصفين، فجعلني في خيرهما، ثم قسم النصف على ثلاثة: فكنت في خير ثلث منها، ثم اختار العرب من الناس، ثم اختار قريشا من العرب، ثم اختار بني هاشم من قريش، ثم اختار بني عبد المطلب من بني هاشم، ثم اختارني من بني عبد المطلب».

قلتُ: هذا يؤكد رجحان الإرسال في الحديث، لكن هذا السِّياق فيه نكارةٌ كذلك.

وجه الغرابة:

قوله: «**قد صحَّت الرواية عن عمرو بن دينار، فإن كان عن سالم فهو غريب صحيح**».

قلتُ: كلَّا لم تصح، والطريق عن سالم بن عبد اللَّه مظلم، لا يثبت. والسند الثاني اضطرب محمد بن ذكوان فيه.

الحديث الحادي والثلاثون

٣١- حديث (٧٢٣٠) أَخْبَرَنَا أَبُو سَهْلٍ زِيَادُ بْنُ الْقَطَّانِ، ثَنَا أَبُو قِلَابَةَ، ثَنَا بَدَلُ ابْنُ الْمُحَبَّرِ، ثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فِي الدُّنْيَا لَمْ يَشْرَبْهَا فِي الْآخِرَةِ».

*** «هذا حديث صحيح غريب من حديث شعبة وقد اتفق الشيخان رضي اللَّه عنهما على حديث عبيد اللَّه بن عمرو بن جريج عن نافع في هذا الباب».**

صحيح غريب.

قلتُ: قوله: «عبيد اللَّه بن عمرو بن جريج»، تصحيف. والصواب: «عبيد اللَّه بن عمر وابن جريج»[(١)] على أن الشيخين لم يخرجاه عن ابن جريج عن نافع.

والحديث؛ أخرجه ابن الجعد في «المسند» (١١٨٠) عن شبابة، وابن الجعد في «المسند» (١١٨٠) عن أسود بن عامر، وابن الجعد (١١٨٠)، وأحمد (٦٠٤٦)، والبزار في «البحر الزخار» (٥٧٩٦)، وأبو عوانة في «المستخرج» (٧٩٧٠)، وابن الأعرابي في «المعجم» (١٧٤١)، وأبو الشيخ في «ذكر الأقران» (٤١٤) عن أبي النضر هاشم بن القاسم، والعقيلي في «الضعفاء الكبير» (٢/ ٢٤٥) عن عبد اللَّه بن خيران، والدينوري في «المجالسة وجواهر العلم» (٣٥٦٦)، وأبو الشيخ في «ذكر الأقران» (٤١٣)، والدارقطني في «السنن» (٥/ ٤٤٥)، والخطيب في «المتفق والمفترق» (٢/ ٧٨٢) عن أبي النعمان الحكم بن عبد الله،

وأبو طاهر المخلص في «المخلصيات» (٣/ ٣٤١) عن عبد الرحمن بن زياد الرصاصي، وأبو علي بن شاذان في «الأول من حديثه» (٦٤)، والخطيب في

---

(١) وكذا هو في طبعة التأصيل (٧٤٣٥).

«الموضح» (١/ ٤٠٠) عن الحارث بن خليفة.

جميعهم -سبعة رواة- عن شعبة، عن أيوب.

وذكره العقيلي في «الضعفاء الكبير» (٢/ ٢٤٥) في ترجمه عبد اللَّه بن خيران بغدادي، عن شعبة، والمسعودي لا يتابع على حديثه. وقال: «وحديث شعبة عن أيوب صحيح موقوف».

وقال البزار: «وهذا الحديث رواه غير شعبة، وإنما ذكرنا، عن شعبة لقلة ما أسند شعبة، عن أيوب».

وتوبع شعبة عليه:

أخرجه عبد الرزاق الصنعاني في «المصنف» (١٧٠٥)، وأحمد (٤٩١٦)، وأبو عوانة في «المستخرج» (٧٩٧١) قال: أنبأ معمر.

وأخرجه أحمد (٥٧٣٠)، ومسلم (٧٣) (٢٠٠٣)، والنسائي (٨/ ٣١٨)، وفي «الكبرى» (٥١٦٣، ٥١٦٤)، وأبو عوانة في «المستخرج» (٧٩٦١)، وابن حبان (٥٣٦٦)، والدارقطني في «السنن» (٥/ ٤٤٥)، والبيهقي في «الكبرى» (٨/ ٥٠٠) عن حماد بن زيد.

كلاهما عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعا.

لفظ معمر: «من شرب الخمر في الدنيا، ثم مات وهو يشربها لم يتب منها، حرمها اللَّه عليه في الآخرة».

ولفظ حماد بن زيد (٧٣) (٢٠٠٣): «فمات وهو يدمنها لم يتب».

وأخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٥١٨٤) أخبرنا أبو الحسن محمد بن الحسين بن داود العلوي، ثنا أبو حامد بن الشرقي، ثنا محمد بن عقيل، وأحمد بن حفص، ثنا حفص بن عبد الله، حدثني إبراهيم بن طهمان، عن أيوب، عن نافع، [و]

عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر: أنه قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «من شرب الخمر في الدنيا ولم يتب لم يشربها في الآخرة، وإن أدخل الجنة».

فزاد فيه: «وإن أدخل الجنة». وهي غير محفوظة.

فالحديث من دونها في «مشيخة ابن طهمان» (٢٠٣): عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «من شرب الخمر في الدنيا لم يشربها في الآخرة إلا أن يتوب»، وهو لفظ الرواية عند كافة مخرجيه مما يدل على شذوذها.

وكذا رواه ابن جريج، أخبرني موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ بمثل حديث عبيد اللَّه يعني ابن عمر. أخرجه مسلم (٢٠٠٣). فهو المحفوظ.

و«مشيخة ابن طهمان» من رواية أحمد بن حفص بن عبد اللَّه بن راشد النيسابوري، نا أبي، حدثني إبراهيم بن طهمان، وهو طريقُ البيهقيِّ نفسُه، وهذا اللفظ ليس في المشيخة.

واللفظ الصحيح لم يتعرض لكونه يدخل الجنة أصلا، ثم بجمع الروايات يتبين أن المقصود مدمنها فهذا شيء آخر لكن من يدخل الجنة لا يعاقب أصلا.

وذكره الدارقطني في «العلل» (٧/ ٩٠) وقال إسماعيل ابن علية: عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ؛ كل مسكر حرام.

قاله الحسن بن علي بن زيد الصرلائي.

وقال: عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، قوله: من شرب الخمر، فمات وهو غير تائب منها لم يشربها في الآخرة.

قاله سريج بن يونس عنه.

وقال معمر: عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ: من شرب الخمر في الدنيا ثم مات وهو يشربها، لم يتب منها، حرمها اللَّه عليه في الآخرة.

وقيل: عن شعبة، عن أيوب مثله».

وتوبع أيوب عليه، تابعه مالك، وعبيد اللَّه بن عمر، وغيرهما إلا أنا سنكتفي برواية الشيخين:

أخرجه البخاري (٥٥٧٥)، ومسلم (٧٦) (٢٠٠٣) عن مالك.

وأخرجه مسلم (٧٨) (٢٠٠٣) عن عبيد اللَّه بن عمر.

كلاهما عن نافع، عن ابن عمر، زاد عبيد اللَّه بن عمر في آخره: «إلا أن يتوب».

وأخرجه مسلم (٢٠٠٣) عن هشام بن سليمان المخزومي، عن ابن جريج، أخبرني موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ بمثل حديث عبيد الله.

وجه الغرابة:

قوله: «**هذا حديث صحيح غريب من حديث شعبة...**».

نعم هو صحيح غريب لقلة ما أسند شعبة، عن أيوب. فهو من الصحيح الغريب.

الحديث الثاني والثلاثون

٣٢- حديث (٧٢٨٢) أَخْبَرَنَا أَبُو جَعْفَرٍ الْبَغْدَادِيُّ، ثَنَا يَحْيَى بْنُ عُثْمَانَ الْبَصْرِيُّ، ثَنَا عِمْرَانُ بْنُ مُوسَى الرَّمْلِيُّ وَهُوَ ابْنُ أَبِي عِمْرَانَ(١)، ثَنَا أَبُو خَالِدٍ سُلَيْمَانُ بْنُ حَيَّانَ الْأَحْمَرُ، حَدَّثَنِي دَاوُدُ بْنُ أَبِي هِنْدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لَيُعَمِّرُ بِالْقَوْمِ الزَّمَانَ، وَيُكْثِرُ لَهُمُ الْأَمْوَالَ، وَمَا نَظَرَ إِلَيْهِمْ مُنْذُ خَلَقَهُمْ بُغْضًا لَهُمْ» قَالُوا: كَيْفَ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «بِصِلَتِهِمْ لِأَرْحَامِهِمْ».

(١) في طبعة التأصيل (٧٤٨٨): عمران بن هارون أبو موسى بن أبي عمران، ذكروا أنهم صححوها من لسان الميزان.

* قال الحاكم رحمه اللَّه تعالى: «عمران الرملي من زهاد المسلمين وعبادهم، [فإن] كان حفظ هذا الحديث عن أبي خالد الأحمر فإنه غريب صحيح».

حسن.

قلتُ: أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٢/ ٨٥/ ١٢٥٥٦)، وعنه: أبو نعيم في «الحلية» (٤/ ٣٣١)، ومن طريقه الضياء في «المختارة» (١١/ ٦٥/ ٧٠) حدثنا يحيى بن عثمان بن صالح، ومطلب بن شعيب الأزدي، وأبو الجارود مسعود بن محمد الرملي، وتمام في «الفوائد» (١٧٦٤)، والسلمي في «طبقات الصوفية» (ص: ٢٧٠) من طريق مسعود الرملي وحده، وأبو العباس النسوي في «تاريخ الصوفية» -كما في «ذيل تاريخ بغداد، لابن النجار» (١٩/ ٢٢١)-، وابن الجوزي في «البر والصلة» (٢٥٩) من طريق إسحاق بن إبراهيم بن سنين.

والبيهقي في «الشعب» (٧٥٩٦) من طريق أبو موسى عمران بن هارون الرياح، ومحمد بن عبد الحكم المصري، والواحدي في «التفسير الوسيط» (٢/ ٥) من طريق إسحاق بن سيار، جميعهم عن عمران بن هارون الرملي، قال: حدثني أبو خالد الأحمر، قال: حدثني داود بن أبي هند، عن الشعبي، عن ابن عباس، فذكره.

ووقع عند تمام، والنسوي والسلمي: «عمران بن هارون الصوفي».

ووقع عند ابن الجوزي: «عمران بن أبي عمران».

وقال أبو نعيم: «هذا حديث غريب من حديث داود والشعبي، تفرد به عمران الرملي عن أبي خالد».

وأخرجه البيهقي في «الشعب» (٧٥٩٦). ووقع عنده: (أبو موسى عمران بن هارون الرياح، ومرة: عمران بن أبي عمران).

وأخرجه البيهقي في «الشعب» (٧٥٩٧). ووقع عنده: (أبو نشيط محمد بن هارون بالرملة).

وعزاه ابن حجر في «إتحاف المهرة» (٧٨٩١) للمصنف، ووقع عنده: «عمران بن موسى الدئلي وهو ابن أبي عمران... وقال: غريب صحيح إن كان عمران بن أبي عمران الدئلي الزاهد حفظه». كذا: الدئلي، وهو تصحيف، والصواب الرملي، فهو من أهل الرملة.

وقال ابن حجر في «لسان الميزان» (٦/ ١٧٨): «عمران بن أبي عمران الرملي. عن بقية بن الوليد. وأتى بخبر كذب فهو آفته. انتهى. ولم أقف على الحديث المذكور، وأنا أخشى أن يكون عمران هذا هو ابن هارون الآتي. وقد أخرج الحاكم في «المُستَدرَك» حديثا من طريق يحيى بن عثمان المصري عن عمران بن موسى الرملي، عن أبي خالد الأحمر وقال: إن كان عمران بن أبي عمران الزاهد حفظه فهو غريب صحيح. وأظن أن اسم أبيه وقع فيه في هذه الرواية تحريف، وإنما هو هارون لا موسى، فكأنه كان فيه: حدثنا عمران أبو موسى، فإنها كنيته، كما سأبينه في ترجمة عمران بن هارون بعد قليل.

وقد أخرج الحديث المذكور الطبراني عن يحيى بن عثمان الذي أخرجه الحاكم من طريقه فقال: عمران بن هارون. وكذلك أخرجه عن مطلب بن شعيب، وغيره عن عمران بن هارون الرملي. وأخرجه أبو العباس النسوي في تاريخ الصوفية بسنده عن إسحاق بن إبراهيم بن سنين حَدَّثَنا عمران بن هارون الصوفي، حَدَّثَنا أبو خالد الأحمر... الحديث».

وترجمه ابن النجار في «ذيل تاريخ بغداد» (١٩/ ٢٢١): «وذكره أبو العباس أحمد بن محمد بن زكريا النسوي في «تاريخ الصوفية» من جمعه، وذكر أنه بغدادي من شيوخ العراق».

وعليه فنقول: عمران بن هارون أبو موسى الرملي:

ترجمه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٦/ ٣٠٧) وقال: «سألت أبا زرعة

عنه فقال: صدوق». وقال ابن حبان في «الثقات» (٨/ ٤٩٨): «عمران بن هارون أبو موسى الصوفي من أهل الرملة وهو الذي يقال له عمران بن أبي عمران. يروي عن أبي خالد الأحمر وأهل العراق.

روى عنه أبو نشيط محمد بن هارون وأهل الشام، يخطئ ويخالف».

وقال ابن يونس: «في حديثه لين». وقال الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٣/ ٢٤٠): «صدَّقه أبو زرعة، وليَّنه ابن يونس».

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨/ ١٥٢): «رواه الطبراني وإسناده حسن».

وجه الغرابة:

قلتُ: قال الحاكم: «عمران الرملي من زهاد المسلمين وعبادهم، [فإن] كان حفظ هذا الحديث عن أبي خالد الأحمر فإنه غريب صحيح».

وهو كما قال، وعمران كما مضى مختلف فيه، وقول أبي زرعة فيه أولى ممن تكلم فيه، وعليه فلا بأس بسنده، سيما وليس فيما روى نكارة.

الحديث الثالث والثلاثون

٣٣- حديث (٧٤٢٨) أَخْبَرَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ بْنِ مُحَمَّدٍ الشَّعْرَانِيُّ، ثَنَا جَدِّي، ثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ الْجُعْفِيُّ، حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «كَانَ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إِذَا قَامَ فِي رَمَضَانَ رَأَى شَجَرَةً نَابِتَةً بَيْنَ يَدَيْهِ قَالَ: مَا اسْمُكِ؟ فَتَقُولُ: كَذَا وَكَذَا، فَيَقُولُ: لِأَيِّ شَيْءٍ أَنْتِ؟ فَتَقُولُ: لِكَذَا وَكَذَا، فَإِنْ كَانَتْ لِدَوَاءٍ كُتِبَ، وَإِنْ كَانَتْ لِغَرْسٍ غُرِسَتْ، فَبَيْنَمَا هُوَ يُصَلِّي ذَاتَ يَوْمٍ إِذَا شَجَرَةٌ نَابِتَةٌ بَيْنَ يَدَيْهِ فَقَالَ لَهَا: مَا اسْمُكِ؟ قَالَتِ: الْخَرْنُوبُ. قَالَ: لِأَيِّ شَيْءٍ أَنْتِ؟ قَالَتْ:

لِخَرَابِ أَهْلِ هَذَا الْبَيْتِ. فَقَالَ سُلَيْمَانُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: اللَّهُمَّ غُمَّ عَلَى الْجِنِّ مَوْتِي حَتَّى يَعْلَمَ الْإِنْسُ أَنَّ الْجِنَّ لَا تَعْلَمُ الْغَيْبَ. قَالَ: فَنَحَتَهَا عَصًا فَتَوَكَّأَ عَلَيْهَا حَوْلًا مَيِّتًا وَالْجِنُّ تَعْمَلُ فَأَكَلَتْهَا الْأَرَضَةُ فَسَقَطَ، فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ الْإِنْسُ أَنَّ الْجِنَّ لَا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ». قَالَ: «فَشَكَرَتِ الْجِنُّ الْأَرَضَةَ فَكَانَتْ تَأْتِيهَا بِالْمَاءِ» وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ، يَقْرَؤُهَا هَكَذَا.

* «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. وهو غريب بمرة من رواية عبيد اللَّه بن وهب[1]، عن إبراهيم بن طهمان، فإني لا أجد عنه غير رواية هذا الحديث الواحد. وقد رواه سلمة بن كهيل، عن سعيد بن جبير، فأوقفه على ابن عباس».

* ضعيف.

قلتُ: وأخرجه الحاكم (٨٢٢٢) أخبرنا الشيخ أبو بكر بن إسحاق، ثنا علي بن عبد العزيز، ثنا أبو حذيفة موسى بن مسعود، ثنا إبراهيم بن طهمان، عن عطاء بن السائب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي اللَّه عنهما، مرفوعا به.

وأخرجه البزار في مسنده (٥٠٦٠)، وابن جرير الطبري في «التاريخ» (١/ ٥٠١)، وفي «التفسير» (١٩/ ٢٤٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١١/ ٤٥١/ ١٢٢٨١)، والباغندي في «الأمالي» (٥٦)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤/ ٣٠٤)، وفي «الطب النبوي» (٦٠٩)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٢/ ٢٩٦)، والضياء المقدسي في «المختارة» (١٠/ ٢٩٠/ ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨) من طريق أبي حذيفة موسى بن مسعود، عن إبراهيم بن طهمان، عن عطاء بن السائب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي اللَّه عنهما، عن النبي ﷺ، به.

وأبو نعيم في «الطب النبوي» (٢/ ٥٨١) عن أحمد بن حفص حدثني أبي، حَدَّثَنَا إبراهيم بن طهمان.

---

(١) وكذا في طبعة التأصيل (٧٦٣٣) مصغرا، ولم يصلحوها.

وقال أبو نعيم في «الحلية»: «غريب من حديث سعيد تفرد به عطاء».

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨/ ٢٠٨): «رواه الطبراني والبزار بنحوه، مرفوعا وموقوفا، وفيه عطاء وقد اختلط، وبقية رجالهما رجال الصحيح».

قلت: ابن طهمان ليس ممن روى عن عطاء بن السائب قبل الاختلاط، وقد خالفه جرير، وسفيان بن عيينة، فقالا: عن عطاء بن السائب به موقوفا على ابن عباس.

أخرجه الحاكم (٣٥٨٤) عن جرير، وأخرجه محمد بن نصر المروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (٢٠٧)، والبزار في البحر الزخار (٥٠٦١) عن سفيان. كلاهما عن عطاء بن السائب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، موقوفا.

وقال البزار -بعد إخراجه-: «وهذا الحديث قد رواه جماعة، عن عطاء، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس موقوفا، ولا نعلم أسنده إلا إبراهيم بن طهمان».

وقال عبد الحق الإشبيلي في «الأحكام الكبرى» (٤/ ١٩٨): «وهذا الحديث رواه ابن عيينة وجماعة، عن عطاء موقوفا على ابن عباس».

قلت: قوله: «وقد رواه سلمة بن كهيل، عن سعيد بن جبير، فأوقفه على ابن عباس».

وهو الراجح، وأخرجه الحاكم (٧٤٢٩)، والحسين في «الزهد لابن المبارك» (١٠٧٢)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٢/ ٢٩٦) من طريق الأحوص بن جواب الضبي: حدثنا عبد الجبار بن عباس الهمداني عن سلمة بن كهيل عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، رضي اللّه عنهما موقوفا.

قلت: وهذا سند صحيح، وهو يشهد أن أصل الحديث موقوف كما رواه جرير وسفيان عن عطاء، وهو الصواب.

وقال ابن كثير في «البداية والنهاية» (٢/ ٣٥٢): «وهو أشبه بالصواب».

وأخرجه الطبري في «التاريخ» (١/ ٥٠٢)، وفي «التفسير» (١٩/ ٢٤١) حدثني موسى بن هارون، قال: حدثنا عمرو بن حماد، عن أسباط، عن السدي في حديث ذكره عن أبي مالك وعن أبي صالح، عن ابن عباس -وعن مرة الهمداني، عن ابن مسعود- وعن ناس من أصحاب النبي ﷺ قال: فذكره موقوفا بنحوه.

وقال ابن كثير في «التفسير» (٦/ ٥٠٢): «وهكذا رواه ابن أبي حاتم، من حديث إبراهيم بن طهمان، به. وفي رفعه غرابة ونكارة، والأقرب أن يكون موقوفا، وعطاء بن أبي مسلم الخراساني له غرابات، وفي بعض حديثه نكارة.

ثم ذكره موقوفا عن ابن عباس، وعن ابن مسعود الذي ذكرناه قريبا، ثم قال: «هذا الأثر -والله أعلم- إنما هو مما تُلُقِّيَ من علماء أهل الكتاب، وهي وقف، لا يصدق منه إلا ما وافق الحق، ولا يكذب منها إلا ما خالف الحق، والباقي لا يصدق ولا يكذب».

قلتُ: قوله: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. وهو غريب بمرة من رواية عبيد اللَّه بن وهب...».

كذا قال الحاكم في التعليق عقب الحديث: «عبيد اللَّه بن وهب». كذا مصغرا، وذكره ابن حجر في «إتحاف المهرة» (٧/ ١٧٥/ ٧٥٦٨) وقال: «ورواه الحاكم أيضا في الطب:... وقال: صحيح غريب بمرة من حديث: ابن وهب». فلم يذكر اسمه، لكن الظاهر أنه وهم، ففي ترجمة يحيى بن سليمان الجعفي الكوفي ذكروا في شيوخه: عبد اللَّه بن وهب، وهو معروف بالرواية عنه:

قال الباجي في «التعديل والتجريح» (٣/ ١٢٢٠): «يحيى بن سليمان بن يحيى أبو سعيد الجعفي الكوفي سكن مصر، أخرج البخاري في العلم والصلاة وغير موضع عنه عن عبد اللَّه بن وهب. قال أبو حاتم: هو شيخ».

قال ابن حجر في «مقدمة فتح الباري» (ص: ٤٥١): «يحيى بن سليمان الجعفي

الكوفي نزيل مصر، أكثر عن ابن وهب لقيه البخاري، وروى الترمذي عن رجل عنه، وكان النسائي سيء الرأي فيه، قال: إنه ليس بثقة. وأما الدارقطني والعقيلي فوثقاه، وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: ربما أغرب. قلت: لم يكثر البخاري من تخريج حديثه، وإنما أخرج له أحاديث معروفة من حديث ابن وهب خاصة». انظر: تهذيب التهذيب (١١/ ٢٢٧)، التقريب (٧٥٦٤).

وجه الغرابة:

قوله: «**هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. وهو غريب...**».

الغرابة في رواية عبد اللَّه بن وهب عن إبراهيم بن طهمان، وهذا غير معروف عند أهل الصنعة.

أما الصحة فلا، وهو مُعَلٌّ بالوقف كما ذكر المصنف.

الحديث الرابع والثلاثون

٣٤- حديث (٧٦٩١) أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ بَالَوَيْهِ، ثنا مُوسَى بْنُ هَارُونَ، ثنا أَبُو الرَّبِيعِ الْحَارِثِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْقَطِيعِيُّ، قَالَا: ثنا زِيَادُ بْنُ الرَّبِيعِ، ثنا الْحَضْرَمِيُّ بْنُ لَاحِقٍ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ رَجُلًا عَطَسَ عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما فَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: وَأَنَا أَقُولُ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ، وَلَكِنْ لَيْسَ هَكَذَا عَلَّمَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا عَطَسَ أَحَدُنَا أَنْ يَقُولَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ».

* «هذا حديث صحيح الإسناد، غريبٌ في ترجمة شيوخ نافع، ولم يخرجاه».

ضعيف.

قلتُ: أخرجه الترمذي (٢٧٣٨)، والبزار في البحر الزخار (٥٨٩٠)، والحارث في «مسنده» (بغية الباحث ٨٠٧)، والبيهقي في «الشعب» (٨٨٨٤)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٦/ ٥٥٣) عن زياد بن الربيع اليحمدي، ثنا الحضرمي من آل

الجارود عن نافع أن رجلا عطس إلى جنب ابن عمر.

لفظ البزار مختصر، قال: «إذا عطس أحدكم فليقل: الحمد لله».

وقع عند الحاكم: «الحضرمي بن لاحق»، وكذا هو في «إتحاف المهرة» (٩/ ٧٨) ـ وهو خطأ من الحاكم؛ قال الخطيب في «الموضح» (١/ ٢١٩): قال أبو علي صالح بن محمد: الحضرمي بن لاحق، لا أعلم أحدا روى عنه غير يحيى بن أبي كثير وعكرمة بن عمار.

والحضرمي الذي روى عنه التيمي غير هذا، وهو يروي عن أبي السوار وعن سعيد بن أبي الحسن.

والحضرمي الذي روى عنه زياد بن الربيع عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ في العطاس آخر».

وقال الترمذي: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث زياد بن الربيع».

وقال البيهقي: «الإسنادان الأولان أصح من رواية زياد بن الربيع وفيهما دلالة على خطأ رواية ابن الربيع، وقد قال البخاري: فيه نظر». سيأتي تخريجهما والكلام عليهما.

قلت: زياد بن الربيع ثقة كما قال أحمد وغيره، وعلقه البخاري في «التاريخ الكبير» (٣/ ١٢٥) في ترجمة: حَضرمي، مولَى الجارود. عنْ نَافِعٍ، عنِ ابْنِ عُمَر، عن النبيِّ ﷺ، في العطاس.

والحضرمي بسكون المعجمة بلفظ النسبة بن عجلان مولى الجارود، رَوَى عنه: زياد بن الربيع اليحمدي، وسكين بن عبد العزيز، ونصر بن خزيمة. وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال الذهبي: صدوق، وقال الحافظ: مقبول. انظر: تهذيب الكمال (٦/ ٥٥٢)، تهذيب التهذيب (٢/ ٣٩٤)، التقريب (١٣٩٥).

وجه الغرابة:

قوله: «**هذا حديث صحيح الإسناد غريب**»، ليس بصحيح لجهالة الحضرمي وتفرده عن نافع مما يستنكر.

وأورده الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٢/ ٨٢) عن القواريري، حدثنا زياد بن الربيع، حدثني الحضرمي، عن نافع، عن ابن عمر: وقال: «قد احتج بزياد أبو عبد اللَّه في جامعه الصحيح».

قلتُ: العلة في الحضرمي، وليس زياد.

ورواه الوليد بن مسلم قال: ثنا سعيد بن عبد العزيز، عن سليمان بن موسى، عن نافع قال: رأيت ابن عمر، وقد عطس رجل إلى جنبه، فقال: الحمد للَّه وسلام على رسول الله، فقال ابن عمر: وأنا أقول: السلام على رسول الله، ولكن ليس هكذا أمرنا رسول اللَّه ﷺ، «أمرنا رسول اللَّه ﷺ، أن نقول إذا عطسنا: الحمد للَّه على كل حال».

أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٥٦٩٨)، وفي «مسند الشاميين» (٣٢٣). وهذا سند منكر: الوليد بن مسلم يدلس ويسوي.

وسليمان بن موسى القرشي الدمشقي الأشدق، صدوق فقيه في حديثه بعض لين، وخولط قبل موته بقليل. فهذه المتابعة لا تثبت.

وله طريق آخر: عن مجاهد عن ابن عمر مرفوعا: «إذا عطس أحدكم فليقل: الحمد للَّه - أحسبه قال - على كل حال، وليقل له: يرحمك الله، وليقل هو: يغفر اللَّه لنا ولكم».

أخرجه البزار (٢٠١١- كشف)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٢/ ٤١١/ ١٣٥١٦) من طريق إسرائيل، عن أسباط بن عزرة، عن جعفر بن أبي وحشية، عن مجاهد، عن ابن عمر، قال: كنا جلوسا عند النبي ﷺ، فعطس فحمد الله، فقالوا: يرحمك الله، فقال رسول اللَّه ﷺ: «يهديكم الله، ويصلح بالكم».

وهذا سند منكر، قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨/ ٥٧): «رواه الطبراني، وفيه أسباط بن عزرة ولم أعرفه، وبقية رجاله رجال الصحيح».

قلتُ: أما الإسنادان اللذان ذكرهما البيهقي، مستدلا بهما على خطأ رواية ابن الربيع:

١-فأخرج في «شعب الإيمان» (٨٨٨٢)، وقَوَّام السُّنَّة في «الترغيب والترهيب» (٥٤٤) من طريق زهير عن أبي إسحاق عن نافع قال عطس رجل عند ابن عمر فحمد اللَّه فقال له ابن عمر: «قد بخلت فهلا حيث حمدت اللَّه صليت على النبي ﷺ».

وهذا إسناد رجاله ثقات، إلا أن زُهيرًا سمع من أبي إسحاق بعد الاختلاط.

٢-وأخرج البيهقي في «شعب الإيمان» (٨٨٨٣) من طريق عمر بن حفص بن عمر قال: نا علي بن الجعد، أنا زهير عن أبي همام الوليد بن قيس عن الضحاك بن قيس اليشكري، قال: عطس رجل عند ابن عمر فقال: الحمد للَّه رب العالمين، فقال عبد الله: «لو تممتها: والسلام على رسول اللَّه ﷺ».

قلتُ: وهذا إسناد ضعيف؛ عمر بن حفص بن عمر، لم أجده، إلا أن يكون: هو عمر بن حفص بن عمر البغدادي. فهو من نفس الطبقة، حدَّث: عن عثمان بن أبي شيبة. روى عنه: أبو علي بن آدم الفزاري. انظر: تاريخ دمشق (٤٣/ ٥٦٥).

وقد خولف فيه فرواه زهير كما سبق، وهو الصواب.

والأصح أن يعارض بهذا المرفوع ما ثبت عن ابن عمر:

فأخرج مالك في «الموطأ» (٢/ ٩٦٥)، ومن طريقه البخاري في «الأدب المفرد» (٩٣٣)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٨٩٠٧) عن نافع، أن عبد اللَّه بن عمر كان إذا عطس فقيل له: يرحمك الله؟ قال: «يرحمنا اللَّه وإياكم، ويغفر لنا ولكم».

ورواه ابن عجلان، عن نافع، نحوه. أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٥٩٩٩).

الحديث الخامس والثلاثون

٣٥- حديث (٨٠٧٣) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَمْشَاذَ الْعَدْلُ، ثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ قُتَيْبَةَ، وَالْحَسَنُ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ، قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَنْبَأَ أَبُو مُعَاوِيَةَ، ثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ جُنْدُبِ الْخَيْرِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «حَدُّ السَّاحِرِ ضَرْبَةٌ بِالسَّيْفِ».

* «هذا حديث صحيح الإسناد، وإن كان الشيخان تركا حديث إسماعيل بن مسلم؛ فإنه غريب صحيح، وله شاهد صحيح على شرطهما جميعا في ضد هذا».

ضعيف.

قلتُ: أخرجه الترمذي (١٤٦٠)، وفي «العلل الكبير» (٤٣٠)، وابن أبي عاصم في «الديات» (ص: ٥٣)، وأبو القاسم البغوي في «معجم الصحابة» (١/ ٥٤٦)، وابن قانع في «معجم الصحابة» (١/ ١٤٤)، وابن عدي في الكامل (١/ ٤٦٢)، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ص: ٤٨٥)، والدارقطني في «السنن» (٤/ ١٢٠)، والجصاص في «أحكام القرآن» (١/ ٦٦)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (١٥٩٠)، والبيهقي في «الكبرى» (٨/ ٢٣٤)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١١/ ٣١٠)، وابن الأثير في «أسد الغابة» (١/ ٣٦١)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٥/ ١٤٧) عن أبي معاوية محمد بن خازم الضرير.

والطبراني في «المعجم الكبير» (٢/ ١٦١/ ١٦٦٥) عن مروان بن معاوية الفزاري.

كلاهما عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن عن جندب مرفوعا به.

ورواه ابن عيينة، عن إسماعيل بن مسلم، عن الحسن، قال النبي ﷺ: «حد الساحر ضربة بالسيف».

أخرجه عبد الرزاق الصنعاني في «المصنف» (١٨٧٥٢) عن ابن عيينة.

وقال الترمذي: «هذا حديث، لا نعرفه مرفوعا إلا من هذا الوجه، وإسماعيل بن مسلم المكي يضعف في الحديث من قبل حفظه... ويروي عن الحسن أيضا، والصحيح عن جندب».

وقال في «العلل»: «سألت البخاري عنه فقال: هو لا شيء، وإنما رواه إسماعيل بن مسلم، وضعف إسماعيل بن مسلم المكي جدا».

وقال ابن المنذر في «الإقناع» (٢/ ٦٨٧): «في إسناده مقال».

وقال البيهقي: «إسماعيل بن مسلم ضعيف».

وقال ابن عدي: «أحاديثه غير محفوظة عن أهل الحجاز والبصرة والكوفة، إلا أنه ممن يكتب حديثه».

وقال النووي في «المجموع» (١٩/ ٢٤٦): «وأما الأحاديث فلم يصح عن النبي ﷺ فيها شيء يقتضي القتل. وورد عنه أنه ﷺ قال: (حَدُّ الساحرِ ضربةٌ بالسَّيْفِ). وضعَّف الترمذيُّ إسناده وقال: الصحيح أنه عن جندب موقوف، يعنى فيكون قول صحابي. وأقول في إسناد هذا الحديث إسماعيل بن مكي، وهو ضعيف».

وجه الغرابة:

قوله: «**هذا حديث صحيح الإسناد...**». تعقبه ابن حجر في «إتحاف المهرة» (٤/ ٩٢) وقال: «صحيح الإسناد. قلت: بل إسماعيل ضعيف جدا».

وقد خولف في رفعه ووصله مما يؤكد غرابته، وإن جاءت له متابعة فهي تالفة:

فرواه خالد بن عبيد الباهلي، مولى الباهلة، عن الحسن بن أبي الحسن، قال: جاء جندب وقوم يلعبون ويأخذون بأعين الناس يسحرون، قال: فضرب رجلا منهم ضربة بالسيف فقتله، فرفع إلى السلطان وقال: سمعت رسول اللّه ﷺ يقول: «حد الساحر ضربة بالسيف».

أخرجه الحسن بن سُفيان، كما في «جامع المسانيد والسنن» (٢/ ٢٣٤)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (١٥٨٩) عن سعيد بن محمد الوراق.

والطبرانيُّ في «المعجم الكبير» (٢/ ١٦١/ ١٦٦٦)، وأبو سهل القطان في «الرابع من حديثه» (١٠٩) عن أبي عبد اللَّه محمد بن أحمد بن سيار.

كلاهما عن خالد، ثنا الحسن، عن جندب بن عبد اللَّه به.

وخالد هذا جاء عند أبي نعيم: خالد بن عبيد الباهلي مولى الباهلة.

وجاء عند الحسن بن سُفيان: خالد بن عبد الوهاب الباهلي. ولم أجده أيضا.

وجاء عند الطبراني وأبي سهل القطان: «خالد العبد»، وجاء الراوي عنه عند الطبراني: محمد بن الحسن بن سيَّار. انظر: «تحفة الأشراف» (٢/ ٤٤٦). وكلاهما لم أجده.

وخالد هذا قال الألباني في «الضعيفة» (١٤٤٦): «فإن خالدا هذا، لم أجد من ترجمه، وكذلك الراوي عنه، فلا يعضد بها».

قلتُ: وخالد العبد، هو ابن عبد الرحمن بصري، متروك. ويخفى اسم أبيه. تركه غير واحد.

وقال ابن حبان: «شيخ كان بالبصرة، يروي عن ابن المنكدر والحسن، روى عنه إسرائيل. كان يسرق الحديث، ويحدِّث من كتب الناس من غير سماعٍ.

قال سلم بنُ قتيبة: أتيت خالد العبد فإذا معه درجٌ فيه: حدثنا الحسن، فأقلبت الدرج من يده، فإذا في أوله: حدثنا هشام بن حسان قد محاه، فقلت له: ما هذا؟ قال: كتبتُ أنا وهشام، عن الحسن. قلت: تكون مع هشام وتكتب فيه: حدثنا هشام؟ قال: ما أعرفني بك، أليس خرجت مع إبراهيم؟! وقال الذهبي: كذبه الدَّارَقُطْنِيّ.». انظر: الجرح والتعديل (٣/ ٣٦٣)، المجروحين (١/ ٢٨١)، الضعفاء الكبير (٢/ ١٢)،

الكامل (٤/ ٢٨٢)، ميزان الاعتدال (١/ ٦٣٣)، لسان الميزان (٣/ ٣٥٠).

وقال ابن الأثير في «أسد الغابة» (١/ ٣٦١): «قد اختلف في رفع هذا الحديث، فمنهم من رفعه بهذا الإسناد، ومنهم من وقفه على جندب».

فرواه سفيان بن عيينة عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن مرسلا مرفوعا: أخرجه عبد الرزاق (١٨٧٥٢)، ومن طريقه ابن حزم في «المحلى بالآثار» (١٢/ ٤١٢).

ولعل هذا من سوء حفظه فالرواة عنه ثقات.

- ورواه موقوفا: أشعث بن عبد الملك، عن الحسن، أن أميرا من أمراء الكوفة دعا ساحرا يلعب بين يدي الناس، فبلغ جندبا، فأقبل بسيفه واشتمل عليه فلما رآه ضربه بسيفه فتفرق الناس عنه، فقال: أيها الناس، لن تراعوا إنما أردت الساحر، فأخذه الأمير فحبسه فبلغ ذلك سلمان، فقال: «بئس ما صنعا لم يكن ينبغي لهذا وهو إمام يؤتم به يدعو ساحرا يلعب بين يديه، ولا ينبغي لهذا أن يعاتب أميره بالسيف».

أخرجه الحاكم (٨٠٧٥) عن محمد بن عبد اللَّه الأنصاري، ثنا أشعث بن عبد الملك. وهو الأصح، وقصة جندب في قتله الساحر جاءت بعدة أسانيد:

١-أخرجه البغوي في «معجم الصحابة» (١/ ٥٤٥)، والدارقطني في «السنن» (٤/ ١٢١)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (١٥٨٨)، والبيهقي في «الكبرى» (٨/ ٢٣٤)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١١/ ٣٠٩) عن هشيم عن خالد عن أبي عثمان عن جندب أنه قتل ساحرا عند الوليد بن عقبة، ثم قال: أفتأتون السحر وأنتم تبصرون».

وقال الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٢/ ٦٢٤): «إسناده صحيح».

٣-أخرجه البيهقي في «الكبرى» (٨/ ٢٣٤) عن ابن وهب، أخبرني ابن لهيعة، عن أبي الأسود، أن الوليد بن عقبة، كان بالعراق يلعب بين يديه ساحر...

٤-أخرجه أبو بكر الخلال، كما في «تفسير ابن كثير» (١/ ٣٦٥)، عن يحيى بن سعيد، حدثني أبو إسحاق، عن حارثة قال: كان عند بعض الأمراء رجل يلعب فجاء جندب مشتملا على سيفه فقتله، فقال: أراه كان ساحرا.

لذا قال الجصاص في «أحكام القرآن» (١/ ٦٦): «قصة جندب في قتله الساحر بالكوفة عند الوليد بن عقبة مشهورة».

الحديث السادس والثلاثون

٣٦- حديث (٨١٧٢) حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، ثَنَا بَحْرُ بْنُ نَصْرٍ الْخَوْلَانِيُّ، ثَنَا[1]، أَنْبَأَ ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَطِيَّةَ، رَجُلٍ مِنْ بَنِي قُرَيْظَةَ أَخْبَرَهُ «أَنَّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ جَرَّدُوهُ يَوْمَ قُرَيْظَةَ فَلَمْ يَرَوا الْمَوَاسِيَ جَرَتْ عَلَى شَعْرِهِ - يَعْنِي عَانَتَهُ - فَتَرَكُوهُ مِنَ الْقَتْلِ».

* «هذا حديث غريب صحيح ولم يخرجاه، وإنما يعرف من حديث عبد الملك بن عمير، عن عطية القرظي».

* صحيح.

قلتُ: أَبُو وَهْبٍ، صوابه: ابن وهب، والحديث؛ أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٥١٣٦) حدثنا يونس، قال: أخبرنا ابن وهب، قال: أخبرني ابن جريج، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، فذكره.

وسبق عند المصنف في رقم (٢٥٦٩) عن محمد بن عبد اللّه بن عبد الملك أنبأ ابن وهب أخبرني ابن جريج وابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن عطية رجل من بني قريظة أخبره، به.

(١) أَبُو وَهْبٍ كذا، وله طريق آخر: أخرجه في طبعة التأصيل (٨٣٨٤): ابن وهب.

وقـال: «فصار الحديث بمتابعة مجاهد صحيحا على شرط الشيخين ولم يخرجاه».

وكذا أخرجه ابن قانع في «معجم الصحابة» (٢/ ٣٠٨) من طريق أبي طاهر بن السرح، والبيهقي في «الكبرى» (٦/ ٩٧) من طريق محمد بن عبد اللَّه بن عبد الحكم المصري. كلاهما عن ابن وهب، عن ابن جريج، وابن عيينة عن ابن أبي نجيح.

وروي عن سفيان بن عيينة وحده: أخرجه الحميدي (٩١٣)، والنسائي في «الكبرى» (٨٥٦٥) والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٥١٣٢)، وأبو عوانة في «المستخرج» (٦٤٧٦). جميعهم عن يونس بن عبد الأعلى.

والطبراني في «معجمه الكبير» (١٧/ ١٦٥/ ٤٣٩)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٥٥٣٤) من طريق إسحاق بن إسماعيل الطالقاني. جميعهم عن سفيان بن عيينة، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، عن عطية، رجل من بني قريظة، أخبره.

رواية الحميدي وإسحاق بن إسماعيل الطالقاني بلفظ: «عن مجاهد، قال: سمعت رجلًا، في مسجد الكوفة يقول: «كنت يوم حكم سعد بن معاذ في بني قريظة غلاما...». والرجل المبهم هو عطية القرظي. وقال أبو نعيم: «رواه ابن وهب، عن ابن جريج، عن ابن أبي نجيح مثله، وسماه: عطية».

وعزاه البوصيري في «إتحاف الخيرة» (٥/ ١٦٨) للحميدي، وقال: «هذا إسناد رواته ثقات».

وقال ابن حجر في «تلخيص الحبير» (٣/ ٤٩): «صحَّحه الترمذي، وابن حبان، والحاكم وقال: على شرط الصحيح، وهو كما قال إلا أنهما لم يخرجا لعطية، وما له إلا هذا الحديث الواحد». وقال ابن الملقن في «البدر المنير» (٦/ ٦٧٥): «لا نعرف لعطية غير هذا الحديث ولا يُعرف نسبه».

وعطية القرظي لا يُعرف اسم أبيه، كان من سبي بني قريظة. قال ابن حبان: «سكن الكوفة...». وقال ابن حجر: «صحابي صغير». انظر: التاريخ الكبير (٧/ ٨)، الثقات (٣/ ٣٠٨)، معرفة الصحابة (٤/ ٢٢١٣)، أسد الغابة (٣/ ٥٤٣)، تهذيب الكمال (٢٠/ ١٥٧)، الإصابة (٤/ ٤٢٢)، تهذيب التهذيب (٧/ ٢٢٩)، التقريب (٤٦٢٣).

وجه الغرابة:

قوله: «هذا حديث غريب صحيح ولم يخرجاه، وإنما يعرف من حديث عبد الملك بن عمير، عن عطية القرظي».

وليس كما قال، فلم ينفرد به الرواة فلهم متابعة في كل طبقة: فالصحابي عطية القرظي تابعه أخوه. وكذا التابعي فمن دونه: فمجاهد، تابعه كثير بن السائب، وعبد الملك بن عمير. وابن جريح، تابعه زياد بن سعد، وابن عيينة.

١-أما متابعة عطية القرظي:

وروي عن كثير بن السائب، قال: حدثني ابنا قريظة؛ أنهم عرضوا على رسول اللَّه ﷺ يوم قريظة، فمن كان محتلما، أو نبتتْ عانتُه قُتل، ومن لم يكن محتلما، أولم تنبت عانته تُرك.

أخرجه أحمد (١٩٠٠٢)، (٢٣١٦٢) عن حماد بن سلمة، قال: أخبرني أبو جعفر الخطمي، عن محمد بن كعب القرظي عن كثير بن السائب، فذكره.

٢-وأما متابعة مجاهد، فتابعه كثير بن السائب، وعبد الملك بن عمير:

وأما متابعة كثير بن السائب، فقد تقدم تخريجها.

وأما متابعة عبد الملك بن عمير وهي الطريق التي أشار إليها المصنف، فقد سبقت عنده في رقم (٤٣٣٣)، (٢٥٦٨)، (٨١٧٣) من طرق عن عبد الملك بن عمير قال: حدثني عطية القرظي قال: عرضنا على رسول اللَّه ﷺ زمن قريظة، فمن كان منا

محتلما أو نبتت عانته قتل، فنظروا إليَّ فلم تكن نبتت عانتي فتُركت. وصححه.

وأخرجه غيره: منهم الترمذي (١٥٨٤)، وقال: «هذا حديث حسن صحيح».

٣-وأما متابعة ابن جريح، فتابعه ابن عيينة، وقد تقدم تخريجه.

وتابعه زياد بن سعد:

أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (١٣٤١).

الحديث السابع والثلاثون

٣٧- حديث (٨٣٢٣) حَدَّثَنِي أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَمْدَانَ الْجَلَّابُ، بِهَمْدَانَ وَأَنَا سَأَلْتُهُ، ثَنَا أَبُو حَاتِمٍ مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ، ثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصَ بْنِ غِيَاثٍ النَّخَعِيُّ، ثَنَا أَبِي، عَنْ مِسْعَرٍ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ، عَنْ أَبِي مُسْلِمٍ الْأَغَرِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «لَا تَنْتَهِي الْبُعُوثُ عَنْ غَزْوِ بَيْتِ اللَّهِ تَعَالَى حَتَّى يُخْسَفَ بِجَيْشٍ مِنْهُمْ».

* «هذا حديث غريب صحيح ولم يخرجاه، لا أعلم أحدا حدث به غير عمر بن حفص بن غياث يرويه عنه الإمام أبو حاتم».

* صحيح غريب.

قلتُ: أخرجه الفاكهي في «أخبار مكة» (٧٥٣)، والنسائي في «المجتبى» (٥/ ٢٠٦)، وفي «الكبرى» (٣٨٦١)، ومن طريقه تمام في «الفوائد» (١/ ٢٨١)، وأبو الشيخ في «طبقات المحدثين بأصبهان» (٤/ ٢٦٣)، وأبو طاهر المخلص في «المخلصيات» (٢/ ١٥١)، ومن طريقه ابن البخاري في «المشيخة» (٢/ ١٤٩٩) عن محمد بن إدريس أبي حاتم الرازي، قال: حدثنا عمر بن حفص بن غياث، قال: حدثنا أبي عن مسعر، قال: أخبرني طلحة بن مصرف عن أبي مسلم الأغر، فذكره.

وأخرجه أبو الشيخ في «طبقات المحدثين بأصبهان» (٤/ ٥)، وأبو طاهر المخلص

في «المخلصيات» (٢/ ١٥١)، ومن طريقه ابن البخاري في «المشيخة» (٢/ ١٤٩٩) عن إبراهيم بن عبد اللَّه أبي شيبة بن أبي شيبة، قال: ثنا عمر بن حفص بن غياث.

وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٧/ ٢٤٤) حدثنا إبراهيم بن أحمد بن حصين، ثنا عبيد بن غنام بن حفص بن غياث، قال: وجدت في كتاب عمي عمر بن حفص بن غياث: ثنا أبي، عن مسعر.

وجه الغرابة:

قال أبو نعيم: «تفرد به حفص عن مسعر». وهذا أدق من كلام الحاكم. ويزاد عليه: ولم يروه عن حفص إلا عمر بن حفص بن غياث. فلم أجد له متابعا.

وقال أبو عبد الرحمن النسائي: «هذا حديث غريب».

وقال ابن حجر في «إتحاف المهرة» (١٤/ ٤٠٢/ ١٧٨٧٤): «وقال: حديث صحيح غريب، تفرد به أبو حاتم، عن عمر بن حفص». قلتُ: بل توبع عليه كما سبق.

الحديث الثامن والثلاثون

٣٨- حديث (٨٥٦٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْفَقِيهُ بِالرَّيِّ، ثنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ الْفَرَجِ الْأَزْرَقُ، ثنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ، ثنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ قُدَامَةَ الْجُمَحِيُّ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «سَيَأْتِي عَلَى النَّاسِ سِنُونَ يُصَدَّقُ فِيهَا الْكَاذِبُ، وَيُكَذَّبُ فِيهَا الصَّادِقُ، وَيُخَوَّنُ فِيهَا الْأَمِينُ، وَيُؤْتَمَنُ فِيهَا الْخَائِنُ، وَيَنْطِقُ فِيهَا الرُّوَيْبِضَةُ» قَالَ: قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا الرُّوَيْبِضَةُ؟ قَالَ: «السَّفِيهُ يَتَكَلَّمُ فِي أَمْرِ الْعَامَّةِ». قَالَ ابْنُ قُدَامَةَ: وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ، عَنِ الْمَقْبُرِيِّ، قَالَ: «وَتَشِيعُ فِيهَا الْفَاحِشَةُ».

*** «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه. وهو من حديث يحيى بن سعيد الأنصاري، عن المقبري، غريب جدا».**

ضعيف.

قلتُ: ما جاء في السند: «إسحاق بن أبي بكر» كذا بزيادة: «أبي»، غلط والصواب حذفها[١] كما سبق عنده (٨٤٣٩) عن سعيد بن مسعود، أنبأ يزيد بن هارون، أنبأ عبد الملك بن قدامة الجمحي، عن إسحاق بن بكر بن الفرات، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي اللَّه عنه، عن النبي ﷺ، به.

انظر: «إتحاف المهرة» (١٩٧٢٥). وسيأتي في ترجمته. وأخرجه أحمد (٧٩١٢). وأبو بكر الشافعي في «الفوائد» (٣٣١)، والشجري في «الأمالي» (٢٧٧٧) عن موسى بن سهل بن كثير[٢].

جميعهم عن يزيد بن هارون، عن عبد الملك بن قدامة، عن إسحاق بن بكر، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، فذكره.

وأخرجه أبو بكر بن أبي شيبة في «مسنده» ، كما في «مصباح الزجاجة» (٤/ ١٩١)-، وعنه ابن ماجة (٤٠٣٦) عن محمد بن عبد الملك الدقيقي.

والشجري في «الأمالي» (٢٧٣١) عن أبي بحر محمد بن الحسن ابن كوثر البربهاري. كلاهما عن يزيد بن هارون، عن عبد الملك بن قدامة الجمحي، عن إسحاق ابن أبي الفرات، عن المقبري، عن أبي هريرة، فذكره.

ليس فيه (عن أبيه).

وكذلك أخرجه الخرائطي في «مكارم الأخلاق» (١٨٥) حدثنا علي بن زيد الفرائضي، ثنا أبو يعقوب الحنيني، عن عبد الملك بن قدامة الجمحي. وسقط منه قوله: (عن أبيه).

---

(١) انظر: طبعة التأصيل (٨٧٨٩) فقد صححوها.

(٢) موسى بن سهل بن كثير، ضعيف الحديث، ولم يُذكر فيه: إسحاق بن بكر.

وأبو يعقوب الحنيني واسمه إسحاق بن إبراهيم، قال البخاري: في حديثه نظر، وقال النسائي: ليس بثقة، لكنه متابع. ولعل الاضطراب من إسحاق بن بكر بن أبي الفرات.

وجه الغرابة:

قلتُ: قوله: «**هذا حديث صحيح الإسناد...**» لا يصح، بل هو إسناد مدني ضعيف، لضعف عبد الملك بن قدامة بن إبراهيم بن محمد بن حاطب الجمحي القرشي المدني، قال ابن معين: «صالح». وقال البخاري: «يعرف وينكر». وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث، ليس بالقوي، يُحدِّث بالمناكير عن الثقات». وقال الدارقطني: «يُترك».

وقال الذهبي وابن حجر: «ضعيف». انظر: تهذيب الكمال (١٨/ ٣٨٠)، تهذيب التهذيب (٦/ ٤١٤)، التقريب (٤٢٠٤). وهو ممن روى عنه مالك.

وإسحاق بن أَبي الفرت، واسم أبي الفرات: بكر المدني، مجهول. روى عن سعيد المقبري. روى له ابنُ ماجه، عن أبي هريرة حديث: «سيأتي على الناس سنواتٌ خداعات».

روى عن عبد المَلك بن قدامة الجمحي. قال مسلمة بن قاسم: إنه مجهول. انظر: تهذيب الكمال (٢/ ٤٦٨)، تهذيب التهذيب (١/ ٢١٦)، التقريب (٣٧٨).

وقال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٤/ ١٩١): «هذا إسناد فيه مقال، إسحاق بن بكر بن أبي الفرات قال الذهبي في الكاشف: مجهول. وقال السليماني: منكر الحديث. وذكره ابن حبان في الثقات. ووقع عند ابن ماجة: عبد اللّٰه بن قدامة، وصوابه: عبد الملك، وهو مختلف فيه».

لذا فقول الحاكم: «وهو من حديث يحيى بن سعيد الأنصاري، عن المقبري غريب جدا»، صحيح وليس له ناقة ولا جمل فيه.

ولعله صحَّحه لرواية يحيى بن سعيد الأنصاري، بل هو الظاهر؛ لأن السند الأول ظاهر الضعف، لكن السند غير محفوظ ليحيى؛ لتفرُّد عبد الملك بن قدامة به.

ووجه الغرابة في تركيبة السند من تفرُّد عبد الملك بن قدامة عن إسحاق بن بكر بن أبي الفرات عن يحيى بن سعيد الأنصاري، وهو إمام مشهور يشتهي حديثه عن المقبري عن أبي هريرة، وهو سند الصحاح، فمجيئه من قبل هؤلاء الضعفاء لهو عين النكارة والشذوذ.

وله طريق أخرى عن أبي هريرة أحسن منها دون تعريف الرويبضة، يرويها سعيد بن عبيد بن السباق، عن أبي هريرة، قال رسول اللَّه ﷺ: «قبل الساعة سنون خداعة، يُكذَّب فيها الصادق، ويُصدَّق فيها الكاذب، ويخون فيها الأمين، ويؤتمن فيها الخائن، وينطق فيها الرويبضة».

أخرجه أحمد (٨٤٥٩) عن فليح بن سليمان، عن سعيد بن عبيد بن السباق، فذكره.

وتوبع فليح بن سليمان: فأخرج نعيم بن حماد في «الفتن» (١٤٧٠) حدثنا ابن وهب، عن يزيد بن عياض، عن سعيد بن عبيد بن السباق، قال: سمعت أبا هريرة، رضي اللَّه عنه.

قلتُ: لكن يزيد بن عياض متروك وكذَّبه غير واحد، فلا عبرة بروايته. فالاعتماد على رواية فليح بن سليمان، وهو أحسن المتون في هذا المعنى.

وقال ابن كثير في «البداية والنهاية» (١٩/ ٢٧٧): «وهذا إسناد جيد، ولم يخرجوه من هذا الوجه».

وسعيد بن عبيد بن السباق أبو السباق المدني، ثقة. انظر: التقريب (٢٣٦٠)، تهذيب التهذيب (٤/ ٦١).

لكن لا يُعرف له سماع من أبي هريرة، بل جزم البعض بأنه أرسل عنه، قال

السخاوي في «التحفة اللطيفة» (١/ ٤٠٢): «يروي عن أبيه ومحمد بن أسامة بن زيد وأرسل عن أبي هريرة. ولكن ذكره ابن حبان في ثانية ثقاته وقال: يروي عن أبي هريرة والسائب بن يزيد، ثم ذكره في التي تليها مقتصرًا على روايته عن أبيه».

وقال الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٣/ ٢٣٩): «وأرسل عن أبي هريرة».

ومن عجيب الوهم عَزْوُ البعض هذا الحديثَ للبخاري في «صحيحه»، فعزاه الطرطوشي في «الحوادث والبدع» (ص: ٧٧)، والشاطبي في «الاعتصام» (٣/ ٩٩).

الخاتمة

١- الغريب عند الحاكم ثلاثة أنـواع: غرائب الصحاح، وغرائب الشيوخ، وغرائب المتون.

٢- الصحة تجامع الغرابة، فلا يختلف أهل العلم بالحديث أنه لا تلازم بين الغرابة وبين الضعف، ويجوز أن يكون الحديث صحيحا غريبا بأن يكون كل واحد من رجاله ثقة.

٣- إذا قال الناقد في حديث: «صحيح غريب»، فمعناه أن الحديث قد جمع بين الصحة والغرابة، أي تفرَّد الراوي به، والحاكمُ يقول بهذا، ومن قبله الترمذيُّ.

٤- أن أحكام المصنف كانت على النحو التالي:

أ-ما وجدته قد أصاب فيه وعددها: خمسة أحاديث، وصفها بالصحة وهي كذلك.

ب-ما وجدته قد أصاب فيه وعددها: خمسة أحاديث، وصفها بالصحة وهي حسنة.

ت-ما وجدته قد أخطأ فيه وعددها: ٢٨ حديثا، وصفها بالصحة وهي ليست كذلك

٥- أن الحاكم قد يصحح للمجهول كما في الحديث الأول، فلم يجعل جهالة محمد بن عبد العزيز الزهري علة للحديث.

٦- أن الحاكم قد يصحح للضعفاء كما في الحديث العاشر، والخامس والثلاثين.

٧- يُكْثر الحاكم من وصف الرواة بالتفرد وقبول ذلك منهم، فعنده تفرد الثقة صحيح مقبول.

٨- تحصل من خلال البحث أن الحاكم قد أصاب في القليل، بينما غلط في الأكثر، ولعل ذلك سببه كما قال ابنُ حجر، لكونه لم يُنقِّح الكتاب، وذكر بعضُهم أنه حصل له تغيُّر وغفلة في آخر عمره.

المصادر والمراجع

أ- المطبوع:

١- إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة: البوصيري أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل (ت ٨٤٠هـ)، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي، دار الوطن، ط١، ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م.

٢- إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: مركز خدمة السنة والسيرة، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، ط١، ١٤١٥هـ = ١٩٩٤م.

٣- إثبات صفة العلو: أبو محمد موفق الدين عبد اللَّه بن أحمد بن محمد، الشهير بابن قدامة المقدسي (ت ٦٢٠هـ)، تحقيق: أحمد بن عطية بن علي الغامدي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية ط١، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٨م.

٤- الأحاديث المختارة: ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي (ت ٦٤٣هـ) تحقيق:عبد الملك بن عبد اللَّه بن دهيش، دار خضر، بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م.

٥- الأحكام الشرعية الكبرى: عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد اللَّه بن الحسين بن سعيد إبراهيم، الأندلسي الإشبيلي (ت ٥٨١هـ)، تحقيق: أبي عبد اللَّه حسين بن عكاشة، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.

٦- أحكام العيدين: أبو بكر جعفر بن محمد بن الحسن بن المستفاض الفريابي (ت ٣٠١هـ): تحقيق: مساعد سليمان راشد، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٦هـ.

٧- أحكام القرآن: أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي (ت ٣٧٠هـ) تحقيق: محمد صادق القمحاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٥هـ.

٨- الأحكام الوسطى: عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله، الأندلسي الأشبيلي (ت ٥٨١هـ)، تحقيق: حمدي السلفي، صبحي السامرائي، مكتبة الرشد، السعودية، ١٤١٦هـ = ١٩٩٥م.

٩- أخبار أصبهان: أبو نعيم أحمد بن عبد اللَّه بن أحمد الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م.

١٠- أخبار مكة: أبو عبد اللَّه محمد بن إسحاق بن العباس المكي الفاكهي (ت ٢٧٢هـ)، تحقيق:عبد الملك عبد اللَّه دهيش، دار خضر، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ.

١١- أخلاق النبي وآدابه: أبو محمد عبد اللَّه بن محمد بن جعفر بن حيان المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني (ت ٣٦٩هـ)، تحقيق: صالح بن محمد الونيان، دار المسلم، ط١، ١٩٩٨م.

١٢- الآداب: أبو بكر البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي الخراساني (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: أبي عبد اللَّه السعيد المندُوه، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

١٣- الأدب المفرد: للبخاري، أبي عبد اللَّه محمد بن إسماعيل (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق: علي عبد الباسط، وعلي عبد المقصود، مكتبة الخانجي، مصر، ط١، ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٣م.

١٤- الإرشاد في معرفة علماء الحديث: أبو يعلى الخليلي، خليل بن عبد اللَّه بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني (ت ٤٤٦هـ)، تحقيق: محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ.

١٥- الاستذكار: أبو عمر يوسف بن عبد اللَّه بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: سالم محمد عطا، ومحمد علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م.

١٦- أُسْد الغابة: عز الدين ابن الأثير محمد بن محمد بن عبد الكريم الجزري (ت ٦٣٠هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م.

١٧- الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: عز الدين علي السيد، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، ط٣، ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م.

١٨- الإشراف في منازل الأشراف: أبو بكر عبد اللَّه بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس البغدادي الأموي القرشي المعروف بابن أبي الدنيا (ت ٢٨١هـ)، تحقيق: نجم عبد الرحمن خلف، مكتبة الرشد، الرياض ، السعودية، ط١، ١٤١١هـ = ١٩٩٠م.

١٩- الإصابة في تمييز الصحابة: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد اللَّه بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز هجر للبحوث، دار هجر، مصر، ط١، ١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م.

٢٠- أطراف الغرائب والأفراد: أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي، المعروف بابن القيسراني (ت ٥٠٧هـ)، تحقيق: محمود محمد، والسيد يوسف، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.

٢١- الاعتصام: إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (ت ٧٩٠هـ)، تحقيق: سليم بن عيد الهلالي، دار ابن عفان، السعودية، ط١، ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م.

٢٢- الإقناع: لابن المنذر، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (ت ٣١٩هـ)، تحقيق: عبد اللَّه بن عبد العزيز الجبرين، دون ناشر، ط١، ١٤٠٨هـ.

٢٣- الإلمام بأحاديث الأحكام: تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب، المعروف بابن دقيق العيد (ت ٧٠٢هـ)، تحقيق: حسين إسماعيل الجمل، دار المعراج الدولية، دار ابن حزم، السعودية؛ بيروت، ط٢، ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م.

٢٤- الأنساب: عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، أبو سعد (ت ٥٦٢هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط١، ١٣٨٢هـ = ١٩٦٢م.

٢٥- الباعث الحثيث اختصار علوم الحديث: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، لبنان، ط٢.

٢٦- البداية والنهاية: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)، تحقيق: عبد اللَّه بن عبد المحسن التركي، دار هجر، ط١، ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م.

٢٧- البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير: أبو حفص ابن الملقن سراج الدين عمر بن علي الشافعي المصري (ت ٨٠٤هـ)، تحقيق: مصطفى أبو الغيط، وعبد اللَّه ابن سليمان، وياسر بن كمال، دار الهجرة، الرياض، ط١، ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م.

٢٨- البر والصلة: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، تحقيق: عادل عبد الموجود، وعلي معوض، مؤسسة الكتب الثقافية، لبنان، ط١، ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.

٢٩- البعث والنشور: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: عامر أحمد حيدر، مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ= ١٩٨٦م.

٣٠- بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام: أبو الحسن ابن القطان علي بن محمد بن عبد الملك الفاسي، (ت ٦٢٨هـ) تحقيق: الحسين آيت سعيد، دار طيبة، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ= ١٩٩٧م.

٣١- تاريخ ابن يونس المصري: عبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصدفي، أبو سعيد (ت ٣٤٧هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت ط ١، ١٤٢١هـ.

٣٢- تاريخ الإسلام ووفَيَات المشاهير والأعلام: شمس الدين أبو عبد اللَّه محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ) تحقيق: عمر عبد السلام التدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.

٣٣- التاريخ الأوسط: أبو عبد اللَّه محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب؛ مكتبة دار التراث، القاهرة، ط١، ١٣٩٧ه = ١٩٧٧م.

٣٤- تاريخ الرسل والملوك: محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)، دار التراث، بيروت، ط٢، ١٣٨٧هـ.

٣٥- التاريخ الكبير: أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة (ت ٢٧٩هـ)، تحقيق: صلاح بن فتحي هلال، الفاروق الحديثة، القاهرة، ط١، ١٤٢٧هـ= ٢٠٠٦م.

٣٦- التاريخ الكبير: أبو عبد اللَّه محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، دار المعارف العثمانية، الهند، تصوير دار الكتب العلمية، بيروت، ط١.

٣٧- تاريخ المدينة: عمر بن شبة بن عبيدة النميري البصري، أبو زيد (ت ٢٦٢هـ) تحقيق: فهيم محمد شلتوت، طبع على نفقة: السيد حبيب محمود أحمد، جدة، ١٣٩٩هـ.

٣٨- تاريخ بغداد: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ= ٢٠٠٢م.

٣٩- تاريخ مدينة دمشق: الحافظ أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة اللَّه المعروف بابن عساكر (ت ٥٧١هـ)، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر، ط١، ١٤١٥هـ.

٤٠- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف: جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي (ت ٧٤٢هـ) تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي، والدار القيمة، ط١، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.

٤١- التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة: أبو الخير شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ= ١٩٩٣م.

٤٢- ترتيب الأمالي الخميسية: يحيى (المرشد بالله) بن الحسين (الموفق) بن إسماعيل بن زيد الحسني الشجري الجرجاني (ت ٤٩٩ هـ)، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، لبنان ط١، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.

٤٣- الترغيب والترهيب من الحديث الشريف: أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله، زكي الدين المنذري (ت ٦٥٦هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧ه.

٤٤- الترغيب والترهيب: إسماعيل بن محمد بن الفضل الأصبهاني، أبو القاسم، الملقب بقَوَّام السُّنَّة (ت ٥٣٥هـ)، تحقيق: أيمن بن صالح بن شعبان، دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٤١٤هـ = ١٩٩٣م.

٤٥- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) تحقيق: إكرام اللَّه إمداد الحق، دار البشائر ـ بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

٤٦- التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح: أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد القرطبي الباجي الأندلسي (ت ٤٧٤هـ)، تحقيق: أبو لبابة حسين، دار اللواء للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

٤٧- تعظيم قدر الصلاة: أبو عبد اللَّه محمد بن نصر بن الحجاج المروزي (ت ٢٩٤هـ)، المحقق: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٦هـ.

٤٨- تعليقات الدارقطني على المجروحين: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي البغدادي الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق: خليل بن محمد العربي، الفاروق الحديثة، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط١، ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م.

٤٩- تفسير الطبري: جامع البيان عن تأويل آي القرآن: محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)، تحقيق: عبد اللَّه بن عبد المحسن التركي، دار هجر ط١، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.

٥٠- تفسير القرآن العظيم: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة، ط٢، ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م.

٥١- التقريب: أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد عوَّامة، دار الرشيد، سوريا، ط١، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

٥٢- التلخيص الحبير في أحاديث الرافعي الكبير: أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: السيد عبد اللَّه هاشم اليماني، المدينة المنورة، ١٣٨٤هـ = ١٩٦٤م.

٥٣- تلخيص المتشابه في الرسم: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: سكينة الشهابي، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق ط١، ١٩٨٥م.

٥٤- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: أبو عمر يوسف بن عبد اللَّه بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧هـ.

٥٥- تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق: شمس الدين أبو عبد اللَّه محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: مصطفى أبو الغيط، دار الوطن، الرياض، ط١، ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م.

٥٦- تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق: شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي (ت ٧٤٤هـ)، تحقيق: سامي بن محمد بن جاد الله، عبد العزيز بن ناصر الخباني، أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م.

٥٧- تهذيب الآثار: أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة.

٥٨- تهذيب التهذيب: أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، دائرة المعارف، الهند، ط١، ١٣٢٦هـ.

٥٩- تهذيب الكمال في أسماء الرجال: أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي (ت ٧٤٢هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.

٦٠- تهذيب اللغة: أبو منصور، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

٦١- التوحيد ومعرفة أسماء اللَّه عز وجل وصفاته: أبو عبد اللَّه محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده العبدي (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: علي بن محمد ناصر الفقيهي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م.

٦٢- الثقات: لأبي حاتم محمد بن حبان البستي (ت ٣٥٤هـ)، تحقيق: محمد عبد المعين خان، دائرة المعارف، الهند، ط١، ١٣٩٣هـ = ١٩٧٣م.

٦٣- جامع التحصيل في أحكام المراسيل: صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد اللَّه الدمشقي العلائي (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٦م.

٦٤- جامع المسانيد والسنن لهادي لأقوم سنن: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)، تحقيق: عبد الملك بن عبد اللَّه الدهيش، دار خضر بيروت - لبنان، ط٢، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.

٦٥- الجرح والتعديل: الإمام أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ)، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، الهند، تصوير دار الكتب العلمية.

٦٦- جزء ابن غطريف: أبو أحمد محمد بن أحمد بن حسين بن الغطريف الجرجاني (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: عامر حسن صبري: دار البشائر، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م.

٦٧- جزء فيه المنظوم والمنثور من الحديث النبوي: أبو الحسين عفيف بن محمد الخطيب البوشنجي (ت في القرن ٥هـ) تحقيق: محمد صباح منصور، دار البشائر الإسلامية، ط١، ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م.

٦٨- جزء من حديث خيثمة بن سليمان القرشي الأطرابلسي (ت ٣٤٣هـ) تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، لبنان، ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.

٦٩- الجوع: أبو بكر عبد اللَّه بن محمد بن عبيد البغدادي المعروف بابن أبي الدنيا (ت ٢٨١هـ)، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، دار ابن حزم، لبنان، ط١، ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م.

٧٠- حديث الزهري: عبيد اللَّه بن عبد الرحمن بن العوفي، القرشي، أبو الفضل البغدادي (ت ٣٨١هـ)، تحقيق: حسن بن محمد، أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ= ١٩٩٨م.

٧١- حُسْن الظنِّ بالله: أبو بكر عبد اللَّه بن محمد بن عبيد البغدادي المعروف بابن أبي الدنيا (ت ٢٨١هـ)، تحقيق: مخلص محمد، دار طيبة، الرياض، ط١، ١٤٠٨هـ= ١٩٨٨م.

٧٢- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: أبو نعيم أحمد بن عبد اللَّه الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، مصورة عن طبعة مكتبة السعادة، مصر، ١٣٩٤هـ= ١٩٧٤م.

٧٣- الحوادث والبدع: محمد بن الوليد الأندلسي، أبو بكر الطرطوشي المالكي (ت ٥٢٠هـ)، تحقيق: علي بن حسن الحلبي، دار ابن الجوزي، ط٣، ١٤١٩هـ= ١٩٩٨م.

٧٤- الخلافيات بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه: أبو بكر البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: فريق البحث العلمي بشركة الروضة، القاهرة، ط١، ١٤٣٦هـ= ٢٠١٥م.

٧٥- الدر المنثور: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، دار الفكر، بيروت.

٧٦- الدعاء: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير، أبو القاسم الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ.

٧٧- الدعوات الكبير: أحمد بن الحسين بن علي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: بدر بن عبد اللَّه البدر، غراس للنشر والتوزيع، الكويت، ط١، ٢٠٠٩م.

٧٨- دلائل النبوة: أحمد بن الحسين بن علي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت ٤٥٨هـ) تحقيق: عبد المعطي قلعجي: دار الكتب العلمية، دار الريان للتراث، ط١، ١٤٠٨هـ= ١٩٨٨م.

٧٩- ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين: شمس الدين أبو عبد اللَّه محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ) تحقيق: حماد بن محمد الأنصاري، مكتبة النهضة الحديثة، مكة، ط٢، ١٣٨٧هـ= ١٩٦٧م.

٨٠- ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق: أبو عبد اللَّه شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد شكور بن محمود الحاجي أمرير، مكتبة المنار، الزرقاء، ط١، ١٤٠٦هـ= ١٩٨٦م.

٨١- ذكر الأقران ورواياتهم عن بعضهم بعضا: أبو محمد عبد اللَّه بن محمد بن جعفر بن حيان المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني (ت ٣٦٩هـ)، تحقيق: مسعد السعدني، دار الكتب العلمية ط١، ١٤١٧هـ= ١٩٩٦م.

٨٢- ذيل تاريخ بغداد: محب الدين أبو عبد اللَّه محمد بن محمود ابن الحسن المعروف بابن النجار البغدادي (ت ٦٤٣ه)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، لبنان ط١، ١٤١٧ه = ١٩٩٧م.

٨٣- رسالة أبي داود إلى أهل مكة وغيرهم في وصف سننه: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير السجستاني (ت ٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد الصباغ، دار العربية، بيروت.

٨٤- الزهد: أبو بكر عبد اللَّه بن محمد بن عبيد بن سفيان القرشي المعروف بابن أبي الدنيا (ت ٢٨١هـ)، دار ابن كثير، دمشق، ط١، ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م.

٨٥- الزهد: عبد اللَّه بن المبارك المروزي، أبو عبد اللَّه (ت ١٨١هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٣٨٦هـ.

٨٦- الزيادات على كتاب المزني: أبو بكر، عبد اللَّه بن محمد بن زياد النيسابوري (ت ٣٢٤هـ)، تحقيق: خالد بن هايف، أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م.

٨٧- سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها: محمد ناصر الدين الألباني (ت ١٤٢٠هـ)، دار المعارف، الرياض، ط١، جـ ١ - ٤: ١٤١٥هـ = ١٩٩٥م، جـ ٦: ١٤١٦هـ = ١٩٩٦م، جـ ٧: ١٤٢٢هـ = ٢٠٠٢م.

٨٨- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة: محمد ناصر الدين الألباني (ت ١٤٢٠هـ)، دار المعارف، الرياض، ط١، ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م.

٨٩- السُّنَّة: أبو بكر بن أبي عاصم أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني (ت ٢٨٧هـ)، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ.

٩٠- السُّنَّة: أبو عبد الرحمن عبد اللَّه بن أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني البغدادي (ت ٢٩٠هـ)، تحقيق: محمد بن سعيد بن سالم القحطاني: دار ابن القيم، الدمام، ط١، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

٩١- سنن ابن ماجه: أبو عبد اللَّه محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٣هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، دار الرسالة العالمية، ط١، ١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م.

٩٢- سنن أبي داود: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير السجستاني (ت ٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.

٩٣- سنن الترمذي: أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت ٢٧٩هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر (جـ١، ٢)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ ٣)، وإبراهيم عطوة عوض (جـ ٤، ٥)، مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط٢، ١٣٩٥هـ = ١٩٧٥م.

٩٤- السنن الصغير: أبو بكر البيهقي أحمد بن الحسين بن علي الخراساني، (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي، ط١، ١٤١٠هـ = ١٩٨٩م.

٩٥- السنن الكبرى: أبو بكر البيهقي أحمد بن الحسين بن علي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٤٢٤هـ.

٩٦- سؤالات مسعود بن علي السجزي: أبو عبد اللَّه الحاكم محمد بن عبد اللَّه بن محمد النيسابوري المعروف بابن البيع (ت ٤٠٥هـ) تحقيق: موفق بن عبد اللَّه بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

٩٧- سير أعلام النبلاء: أبو عبد اللَّه شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

٩٨- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: أبو القاسم هبة اللَّه بن الحسن بن منصور الطبري الرازي اللالكائي (ت ٤١٨هـ) تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، دار طيبة، السعودية، ط٨، ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٣م.

٩٩- شرح التبصرة والتذكرة: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت ٨٠٦هـ)، تحقيق: عبد اللطيف الهميم، ماهر ياسين فحل، دار الكتب العلمية، لبنان ط١، ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م.

١٠٠- شرح السُّنَّة: أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (ت ٥١٦هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، دمشق، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.

١٠١- شرح مشكل الآثار: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة المعروف بالطحاوي (ت ٣٢١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٥هـ = ١٤٩٤م.

١٠٢- شرح معاني الآثار: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة المعروف بالطحاوي (ت ٣٢١هـ)، تحقيق: محمد زهري النجار، محمد سيد جاد الحق، عالم الكتب، ط١، ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م.

١٠٣- شُعَب الإيمان: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد بالتعاون مع الدار السلفية في بومباي بالهند، ط١، ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٣م.

١٠٤- الشمائل المحمدية والخصائل المصطفوية: محمد بن عيسى بن سورة، الترمذي، أبو عيسى (ت ٢٧٩هـ)، تحقيق: سيد بن عباس الجليمي، المكتبة التجارية، مكة المكرمة، ط ١، ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.

١٠٥- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان: أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد البستي (ت ٣٥٤هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ = ١٩٩٣م.

١٠٦- صحيح البخاري: الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول اللَّه ﷺ وسننه وأيامه: للإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، ط١، ١٤٢٢هـ.

١٠٧- صحيح مسلم: المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول اللَّه ﷺ: أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٠٨- الضعفاء الكبير: أبو جعفر محمد بن عمرو العقيلي (ت ٣٢٢ه)، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ.

١٠٩- الضعفاء والمتروكون: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب الخراساني، النسائي (ت ٣٠٣هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط ١، ١٣٩٦ه.

١١٠- الضعفاء: أبو زرعة الرازي، تحقيق: سعدي بن مهدي الهاشمي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.

١١١- الطب النبوي: أبو نعيم أحمد بن عبد اللَّه بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، تحقيق: مصطفى خضر دونمز التركي، دار ابن حزم، ط١، ٢٠٠٦م.

١١٢- طبقات الصوفية: محمد بن الحسين بن محمد بن موسى النيسابوري، أبو عبد الرحمن السلمي (ت ٤١٢هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩ه =ـ ١٩٩٨م.

١١٣- الطبقات الكبرى: القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم، محمد بن سعد بن منيع البصري (ت ٢٣٠هـ)، تحقيق: زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط٢، ١٤٠٨هـ.

١١٤- الطبقات الكبرى: محمد بن سعد بن منيع البصري (ت ٢٣٠هـ)، بيروت، طبعة دار صادر، تصوير دار الفكر، ط١، ١٩٦٨م.

١١٥- طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها: أبو محمد عبد اللَّه بن محمد بن جعفر بن حيان المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني (ت ٣٦٩هـ)، تحقيق: عبد الغفور عبد الحق حسين البلوشي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م.

١١٦- العبر في خبر من غبر: شمس الدين أبو عبد اللَّه محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية.

١١٧- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية، باكستان، ط٢، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.

١١٨- العلل الواردة في الأحاديث النبوية: أبو الحسن الدارقطني علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين اللَّه السلفي، دار طيبة، الرياض، ط١، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

١١٩- العلل لابن أبي حاتم: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر، الرازي (ت ٣٢٧هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين، بإشراف سعد بن عبد اللَّه الحميد، خالد بن عبد الرحمن الجريسي، مطابع الحميضي، ط١، ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م.

١٢٠- العلل ومعرفة الرجال: أبو عبد اللَّه أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١هـ)، تحقيق: وصي اللَّه بن محمد عباس، دار الخاني، الرياض، ط٢، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.

١٢١- العلو للعلي الغفار: شمس الدين أبو عبد اللَّه محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: أشرف بن عبد المقصود، أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤١٦هـ = ١٩٩٥م.

١٢٢- عمل اليوم والليلة: أحمد بن محمد بن إسحاق بن بديح، الدينوري، المعروف بابن السني (ت ٣٦٤هـ)، تحقيق: كوثر البرني، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، بيروت.

١٢٣- العيال: أبو بكر عبد اللَّه بن محمد بن عبيد بن سفيان القرشي المعروف بابن أبي الدنيا (ت ٢٨١هـ)، تحقيق: د نجم عبد الرحمن خلف، دار ابن القيم، السعودية، ط١، ١٤١٠هـ= ١٩٩٠م.

١٢٤- عيون الأخبار: أبو محمد عبد اللَّه بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ.

١٢٥- غريب الحديث: أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي (ت ٢٨٥ه)، تحقيق: د سليمان إبراهيم محمد العايد، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٥ه.

١٢٦- غريب الحديث: أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم البستي المعروف بالخطابي (ت ٣٨٨هـ)، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، عبد القيوم عبد رب النبي، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٢هـ= ١٩٨٢م.

١٢٧- فتح الباري شرح صحيح البخاري: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ه)، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، مصورة عن طبعة السلفية، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩ه.

١٢٨- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، تحقيق: علي حسين، مكتبة السنة، ط١، ١٤٢٤هـ= ٢٠٠٣م.

١٢٩- الفتن: أبو عبد اللَّه نعيم بن حماد بن معاوية بن الحارث الخزاعي المروزي (ت ٢٢٨هـ)، تحقيق: سمير أمين الزهيري، مكتبة التوحيد، القاهرة، ط١، ١٤١٢هـ.

١٣٠- فضائل الصحابة: أبو عبد اللَّه أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت ٢٤١هـ)، تحقيق: وصي اللَّه محمد عباس، الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ= ١٩٨٣م.

١٣١- فضائل القرآن وما أنزل من القرآن بمكة وما أنزل بالمدينة: أبو عبد اللَّه محمد بن أيوب بن يحيى بن الضريس بن يسار الرازي (ت ٢٩٤هـ)، تحقيق: غزوة بدير، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٠٨هـ= ١٩٨٧م.

١٣٢- فنون العجائب في أخبار الماضين: أبو سعيد محمد بن علي بن عمر الأصبهاني النقاش (ت ٤١٤هـ)، تحقيق: طارق الطنطاوي، مكتبة القرآن، القاهرة.

١٣٣- فوائد أبي بكر القاسم المطرز وأماليه: أبو بكر القاسم بن زكريا بن يحيى البغدادي، المعروف بالمطرز (ت ٣٠٥هـ)، تحقيق: ناصر بن محمد المنيع، دار الوطن، ط١، ١٤٢١هـ= ٢٠٠٠م.

١٣٤- الفوائد الشهير بالغيلانيات: أبو بكر محمد بن عبد اللَّه بن إبراهيم بن عبدويه البغدادي الشافعي البزاز (ت ٣٥٤هـ) تحقيق: حلمي كامل أسعد عبد الهادي، دار ابن الجوزي، ط١، ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م.

١٣٥- الفوائد: أبو القاسم تمام بن محمد بن عبد اللَّه بن جعفر الرازي ثم الدمشقي (ت ٤١٤هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٢ه.

١٣٦- الكامل في ضعفاء الرجال: أبو أحمد عبد اللَّه بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م.

١٣٧- كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل: أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري (ت ٣١١هـ)، تحقيق: عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان، مكتبة الرشد، الرياض، ط٥، ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م.

١٣٨- كشف الأستار عن زوائد البزار: نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (ت ٨٠٧هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.

١٣٩- الكفاية في علم الرواية: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، أبو عبد اللَّه السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة.

١٤٠- الكنى والأسماء: أبو بشر محمد بن أحمد بن حماد الدولابي الرازي (ت ٣١٠هـ) تحقيق: نظر محمد الفاريابي، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م.

١٤١- لسان العرب: أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري (ت ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.

١٤٢- لسان الميزان: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، ط١، ٢٠٠٢م.

١٤٣- المتفق والمفترق: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) تحقيق: الدكتور محمد صادق الحامدي، دار القادري، دمشق، ط١، ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م.

١٤٤- مجالسة وجواهر العلم: أبو بكر أحمد بن مروان الدينوري المالكي (ت ٣٣٣هـ) تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن حزم، بيروت، ١٤١٩هـ.

١٤٥- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان، أبو حاتم البستي (ت ٣٥٤هـ) تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط ١، ١٣٩٦هـ.

١٤٦- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (ت ٨٠٧هـ)، تحقيق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م.

١٤٧- المجموع شرح المهذب: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، مكتبة الإرشاد، جدة، السعودية ، [د. ت] ..

١٤٨- المحدِّث الفاصل بين الراوي والواعي: أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي الفارسي (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق: محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، ط٣، ١٤٠٤هـ.

١٤٩- المحكم والمحيط الأعظم: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت ٤٥٨هـ) تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م.

١٥٠- المحلى بالآثار: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي الظاهري (ت ٤٥٦هـ)، دار الفكر، بيروت، دون طبعة ودون تاريخ.

١٥١- مختصر الأحكام على جامع الترمذي: أبو علي الحسن بن علي بن نصر الطوسي (ت ٣١٢هـ)، تحقيق: أنيس بن أحمد بن طاهر الأندونيسي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٥هـ.

١٥٢- المخلصيات وأجزاء أخرى: أبو طاهر المخلص، محمد بن عبد الرحمن بن العباس البغدادي (ت ٣٩٣هـ)، تحقيق: نبيل سعد الدين جرار، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لدولة قطر، ط١، ١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م.

١٥٣- المراسيل: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق السجستاني (ت ٢٧٥هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٨ه.

١٥٤- المرض والكفارات: أبو بكر عبد اللَّه بن محمد بن عبيد البغدادي المعروف بابن أبي الدنيا (ت ٢٨١هـ) تحقيق: عبد الوكيل الندوي، الدار السلفية، بومباي، ط١، ١٤١١هـ = ١٩٩١م.

١٥٥- مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني: سليمان بن الأشعث بن إسحاق (ت ٢٧٥هـ)، تحقيق: أبي معاذ طارق بن عوض الله، مكتبة ابن تيمية، ط١، ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م.

١٥٦- المستخرج: أبو عوانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري الإسفراييني (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.

١٥٧- المستدرك على الصحيحين: أبو عبد اللَّه الحاكم محمد بن عبد اللَّه بن محمد النيسابوري المعروف بابن البيع (ت ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ = ١٩٩٠م.

١٥٨- المستدرك على الصحيحين: أبو عبد اللَّه الحاكم محمد بن عبد اللَّه بن محمد النيسابوري المعروف بابن البيع (ت ٤٠٥هـ)، دار التأصيل، ط١، ١٤٣٥هـ = ٢٠١٤م.

١٥٩- مسند ابن الجعد: علي بن الجعد بن عبيد الجوهري البغدادي (ت ٢٣٠هـ)، تحقيق: عامر أحمد حيدر، مؤسسة نادر، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م.

١٦٠- مسند أبي بكر بن أبي شيبة: عبد اللَّه بن محمد (ت ٢٣٥)، تحقيق: عادل بن يوسف الفزاري وآخر، دار الوطن، ط١، ١٤١٨هـ.

١٦١- مسند أبي داود الطيالسي: سليمان بن داود بن الجارود (ت ٢٠٤)، تحقيق: محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر، ط١، ١٤١٩هـ.

١٦٢- مسند أبي يعلى: أحمد بن علي بن المثنى الموصلي (ت ٣٠٧هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.

١٦٣- مسند أحمد: أبو عبد اللَّه أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ = ٢٠٠١م.

١٦٤- مسند إسحاق بن راهويه المروزي (ت ٢٣٨هـ)، تحقيق: عبد الغفور عبد الحق البلوشي، مكتبة الإيمان، المدينة النبوية، ط١، ١٤١٢هـ.

١٦٥- مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار: أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق المعروف بالبزار (ت ٢٩٢هـ)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، (من ١ إلى ٩)، وعادل بن سعد (من ١٠ إلى ١٧)، وصبري عبد الخالق الشافعي (الجزء ١٨)، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، ١٩٨٨م - ٢٠٠٩م.

١٦٦- مسند الروياني: الإمام الحافظ أبي بكر محمد بن هارون، تحقيق: أيمن علي أبو يماني، مؤسسة قرطبة، ط١، ١٤١٦هـ.

١٦٧- المسند للشاشي: أبو سعيد الهيثم بن كليب بن سريج (ت ٣٣٥هـ)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين اللَّه الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٠هـ.

١٦٨- مشيخة ابن البخاري: أحمد بن محمد بن عبد الله، أبو العباس، الحنفي (ت ٦٩٦هـ)، تحقيق: عوض الحازمي، دار عالم الفؤاد، السعودية، ط١، ١٤١٩هـ.

١٦٩- مشيخة ابن طهمان: أبو سعيد إبراهيم بن طهمان بن شعبة الخراساني (ت ١٦٨هـ)، تحقيق: محمد طاهر مالك، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.

١٧٠- مشيخة يعقوب بن سفيان الفسوي: أبو يوسف (ت ٢٧٧هـ)، تحقيق: محمد بن عبد اللَّه السريع، دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤٣١هـ.

١٧١- مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر البوصيري (ت ٨٤٠هـ)، تحقيق: محمد المنتقى الكشناوي، دار العربية، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ.

١٧٢- المصنف في الأحاديث والآثار: الحافظ أبو بكر عبد اللَّه بن محمد بن أبي شيبة الكوفي (ت ٢٣٥هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ.

١٧٣- المصنف: الحافظ أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت ٢١١ه)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي، الهند، ط٢، ١٤٠٣هـ.

١٧٤- المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، حُقِّق في سبع عشرة رسالة علمية قُدِّمت لجامعة الإمام محمد بن سعود، دار العاصمة، دار الغيث، السعودية، ط١، ١٤١٩هـ.

١٧٥- معالم السنن: أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (ت ٣٨٨هـ)، المطبعة العلمية، حلب، ط١، ١٣٥١هـ = ١٩٣٢م.

١٧٦- معجم ابن الأعرابي: أبو سعيد أحمد بن محمد بن زياد البصري (ت ٣٤٠هـ)، تحقيق: عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني، السعودية، دار ابن الجوزي، ط١، ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م.

١٧٧- المعجم الأوسط: أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق: طارق بن عوض اللَّه بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة.

١٧٨- معجم الشيوخ: أبو الحسين محمد بن أحمد بن عبد الرحمن بن يحيى بن جميع الغساني الصيداوي (ت ٤٠٢هـ)، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، مؤسسة الرسالة، دار الإيمان، بيروت، طرابلس، ط١، ١٤٠٥هـ.

١٧٩- معجم الصحابة: أبو الحسين عبد الباقي بن قانع بن مرزوق البغدادي (ت ٣٥١هـ)، تحقيق: صلاح بن سالم المصراتي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٨هـ.

١٨٠- معجم الصحابة: أبو القاسم عبد اللَّه بن محمد بن عبد العزيز بن المرزبان بن سابور بن شاهنشاه البغوي (ت ٣١٧هـ)، تحقيق: محمد الأمين بن محمد الجكني، مكتبة دار البيان، الكويت، ط١، ١٤٢١هـ= ٢٠٠٠م.

١٨١- المعجم الكبير: أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط٢، دون تاريخ.

١٨٢- المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي: أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن العباس بن مرداس الجرجاني (ت ٣٧١هـ)، تحقيق: زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٠ه.

١٨٣- المعجم: أبو بكر محمد بن إبراهيم بن علي الأصبهاني الخازن، المشهور بابن المقرئ (ت ٣٨١هـ)، تحقيق: عادل بن سعد، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ= ١٩٩٨م.

١٨٤- معرفة الرجال عن يحيى بن معين رواية أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز: أبو زكريا يحيى بن معين بن عون المري بالولاء البغدادي (ت ٢٣٣هـ)، تحقيق: محمد كامل القصار، مجمع اللغة العربية، دمشق، ط١، ١٤٠٥هـ= ١٩٨٥م.

١٨٥- معرفة الصحابة: أبو نعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن، ط١، ١٤١٩هـ.

١٨٦- معرفة أنواع علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح): أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ) تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر، سوريا؛ دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٤٠٦هـ= ١٩٨٦م.

١٨٧- معرفة علوم الحديث: أبو عبد اللَّه الحاكم محمد بن عبد اللَّه بن محمد بن حمدويه النيسابوري المعروف بابن البيع (ت ٤٠٥هـ)، تحقيق: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٣٩٧هـ= ١٩٧٧م.

١٨٨- المعرفة والتاريخ: يعقوب بن سفيان الفسوي، أبو يوسف (ت ٢٧٧هـ)، تحقيق: أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.

١٨٩- المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن العراقي (ت ٨٠٦هـ)، (مطبوع بهامش إحياء علوم الدين)، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م.

١٩٠- مكارم الأخلاق ومعاليها ومحمود طرائقها: أبو بكر محمد بن جعفر بن محمد بن سهل بن شاكر الخرائطي السامري (ت ٣٢٧هـ)، تحقيق: أيمن عبد الجابر البحيري، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط١، ١٤١٩هـ = ١٩٩٩م.

١٩١- مكارم الأخلاق: سليمان بن أحمد بن أيوب، أبو القاسم الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، لبنان، ط١، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م.

١٩٢- مناقب الأسد الغالب أبي الحسن علي بن أبي طالب رضي اللَّه عنه: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت ٨٣٣هـ)، تحقيق: طارق الطنطاوي، مكتبة القرآن، ط١، ١٩٩٤م.

١٩٣- المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور: تقي الدين أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن الأزهر بن أحمد بن محمد العراقي، الصريفيني، الحنبلي (ت ٦٤١هـ)، تحقيق: خالد حيدر، دار الفكر، ١٤١٤هـ.

١٩٤- المنتخب من مسند عبد بن حميد الإمام الحافظ (ت ٢٤٩هـ)، تحقيق: مصطفى العدوي، دار بلنسية، ط١، ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م.

١٩٥- المهذب في اختصار السنن الكبير: أبو عبد اللَّه محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي الشافعي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي، دار الوطن، ط١، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.

١٩٦- موجبات الجنة: معمر بن عبد الواحد بن رجاء بن الفاخر، أبو أحمد الأصبهاني (ت ٥٦٤هـ)، تحقيق: ناصر بن أحمد، مكتبة عباد الرحمن، ط١، ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م.

١٩٧- موضح أوهام الجمع والتفريق: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٠٧ه.

١٩٨- موطأ الإمام مالك: مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (ت ١٧٩هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، لبنان، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٥م.

١٩٩- الميزان في نقد الرجال: أبو عبد اللَّه محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٣٨٢هـ = ١٩٦٣م.

٢٠٠- نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار ابن كثير، ط٢، ١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م.

٢٠١- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: نور الدين عتر، مطبعة الصباح، دمشق، ط٣، ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م.

٢٠٢- نسخة أبي صالح عبد اللَّه بن صالح بن محمد المصري، كاتب الليث بن سعد (ت ٢٢٣هـ): تحقيق: خلاف محمود عبد السميع، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م.

٢٠٣- نصب الراية لأحاديث الهداية: جمال الدين أبو محمد عبد اللَّه بن يوسف بن محمد الزيلعي (ت ٧٦٢هـ)، تحقيق: محمد عوامة، مؤسسة الريان، بيروت، دار القبلة، جدة، ط١، ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م.

- النكت الظراف: انظر: تحفة الأشراف.

٢٠٤- النكت على كتاب ابن الصلاح: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.

٢٠٥- الوسيط في تفسير القرآن المجيد: أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد الواحدي، النيسابوري الشافعي (ت ٤٦٨هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، لبنان، ط١، ١٤١٥هـ = ١٩٩٤م.

٢٠٦- اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر: عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي المناوي القاهري (ت ١٠٣١هـ)، تحقيق: المرتضى الزين أحمد، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٩٩٩م.

ب- المخطوط:

٢٠٧- الأول من حديث أبي علي بن شاذان، الحسن بن أحمد بن إبراهيم البزاز (ت: ٤٢٥هـ)، برنامج جوامع الكلم الإلكتروني.

٢٠٨- الأول والثاني من حديث أبي بكر محمد بن العباس بن نجيح البزاز (ت: ٣٤٥ هـ) - رواية: أبي علي الحسن بن أحمد بن إبراهيم بن شاذان، برنامج جوامع الكلم الإلكتروني.

٢٠٩- الثاني من الفوائد: أبو عثمان سعيد بن محمد بن أبي الحسين أحمد بن محمد بن جعفر بن محمد بن بحير البحيري، النيسابوري (ت: ٤٥١هـ)، برنامج جوامع الكلم الإلكتروني.

٢١٠- الجزء الأول من الرابع من حديث ابن السماك: أبو عمرو عثمان بن أحمد بن عبد اللَّه بن يزيد الدقاق المعروف بابن السماك (ت ٣٤٤ه)، المكتبة الأزهرية.

٢١١- الرابع من حديث أبي سهل أحمد بن عبد اللَّه بن زياد القطان (ت ٣٥٠ ه): ضمن مجموع رقم ٣٨٢١ - مجاميع العمرية ٨٥.

٢١٢- الفوائد المنتقاة الحسان من الصحاح والغرائب (الخلعيات): علي بن الحسن بن الحسين بن محمد، أبو الحسن الخلعي الشافعي (ت ٤٩٢هـ).

٢١٣- فوائد أبي علي أحمد بن علي بن شعيب المدائني (ت بعد ٣١٠هـ)، برنامج جوامع الكلم الإلكتروني.

مرتبة «الرَّاوي المَقبول» عند المُحَدِّثين

د. كمال حميضة

ملخَّص البحث

تناولتُ في بحثي مرادَ الأئمَّة من قولهم: (فلان مقبول، أو مقبول الحديث) وميَّزتُ في دراستي بين استعمال العلماء قبل ابن حجر، ثمّ استعمال ابن حجر، وذلك لأنّ كلّ من سبق ابن حجر لم يخصَّ (الراوي المقبول) بمرتبة محددة من مراتب الجرح والتعديل، خلافًا لابن حجر في كتابه التقريب.

فاستقرأتُ استعمال نقاد الحديث للفظ (مقبول) من أواخر القرن الثاني الهجري إلى القرن الخامس؛ لأن كل من جاء بعدهم إنما هو مقلد لهم ومهذب لأقوالهم، ثم بينتُ رأي الإمام الذهبي في الراوي المقبول من خلال كتابه الكاشف الذي بيَّن فيه خلاصة رأيه في الراوي.

ثم انتقلتُ لبيان رأي الحافظ ابن حجر في الراوي المقبول في كتابه التقريب، وبينتُ شرطه فيه كما وضَّحه في مقدمة كتابه التقريب.

وخلصتُ من خلال هذه الدراسة، إلى مقصد الأئمة ممن سبق ابن حجر في الراوي المقبول، ثم رأي ابن حجر الذي كان أول من عدَّ المقبول رتبة من مراتب التعديل والجرح.

كما بينتُ الفرق بين قول العلماء: فلانٌ مقبول الحديث. وقولهم: فلانٌ حديثه مقبولٌ. فالأوّل حكمٌ على الراوي، والثاني حكمٌ على حديثه كلّه أو على حديثٍ بعينه.

وأرفقتُ البحث بجدول بينتُ فيه حكم ابن حجر على الرواة المقبولين عند من سبقه من المُحَدِّثين الوارد ذكرهم في البحث.

***

مُقدِّمة

الحمد للَّه رب العالمين، والصلاة والسَّلام على سيِّدنا محمد، وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فلقد كان من فضل اللَّه تعالى على هذه الأمَّة، أن حفظَ عليها دينَها وشريعتَها، بما ضمنه سبحانه من حفظ الذكر الحكيم، فقال سبحانه: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩] وهذا الوعد تضمن حفظ السنة النبوية أيضا؛ لأنّها المبينة والمفسرة لكلام الله، فكان حفظها من حفظ القرآن الكريم، وتجلى هذا الحفظ، بأن هيَّأ اللَّه لهذه الأمة رجالًا، بذلوا جهودًا عظيمة في حفظ السنة، ونتج عن هذه الجهود علوم عظيمة، كلها تضافرت للحفاظ على السنة النبويَّة، واستنبطوا منهجًا علميًّا دقيقًا لقياس الحقيقة يتلخَّص في قولهم: «إن كنت ناقلًا فالصِّحة، أو مُدّعيًا فالدليل».

فكانت هذه الأمة سبَّاقة إلى تدوين تشريعها، وتاريخها، وأدبها، من خلال منهجٍ علميٍّ دقيق، يميِّز بين الحقيقة والخيال، والصدق والكذب من الأخبار.

ولم يكن هذا المنهج لأمَّة من الأمم سواها، حتى عُدَّ خصيصة من خصائص هذه الأمة، قال الحافظ أبو علي الغسَّاني: «قد خصَّ اللَّه تعالى هذه الأمة بثلاثة أشياء لم يُعطها مَن قبلها: الإسناد، والإعراب، والأنساب»[(١)].

ومن أهم دعائم هذا المنهج التاريخيِّ الفريد، ما يُسمى بعلم نقد الرجال أو الجرح والتعديل؛ لأنَّ الأخبار تصل إلينا عن طريق الرواة، وهم يتفاوتون من حيث العدالةُ والضبط، فلا بدَّ من وجود عِلم يدرس هؤلاء الرجال، وأحوالَهم، وتاريخَ

---

(١) النكت على ابن الصلاح، للزركشي، ١/ ٨٧.

ولادتهم ووفاتهم، ونشأتهم، وإلى أين سافروا، وأيَّ البلاد استوطنوا، ومن هم شيوخهم وتلامذتهم، وأهمُّ من ذلك كلِّه معرفة منزلتهم من حيث الضبط والإتقان في نقل الأخبار، والعدالة والتقوى في السيرة.

فكان هذا العلم كالميزان لقياس الرواة، وإظهار الفروق والترجيح بينهم إذا اختلفوا، وهو ميزان شديد الحساسية لأدنى الفروق بين الرواة، وقد وضع علماء الجرح والتعديل ألفاظًا معينة للحكم على الرواة، يقيس فيهم أمرين أساسيين: العدالة والضبط، مثلًا عندما يتحقق في الراوي العدالة والضبط، نقول: إنَّه ثقة، فإنْ قلَّ ضبطُه، قيل عنه: صدوقٌ، فإن بدرتْ منه أوهامٌ نادرةٌ، يقولون فيه: صدوقٌ ربَّما أخطأ، أو يُخطئ، أو يَهِمُ، فإن زادت قليلًا، قالوا فيه: صدوقٌ له أوهامٌ، فإن زادت قالوا: صدوقٌ سيِّيء الحفظ، فإن زادت قالوا: فيه لِينٌ، فإن زادت قليلًا قالوا: ليِّن الحديث، وهكذا باقي الألفاظ والأحكام، فألفاظ الجرح والتعديل هي بمثابة معيارٍ للراوي، تبيِّن درجته ومقامه بين الرواة، ومنزلته من حيث القبولُ أو الردُّ.

وهذه الألفاظ والأحكام منها ما شاع استعماله عند علماء الجرح والتعديل قديمًا، واتفقوا على المراد منه، ومنها ما اختصَّ به إمام من الأئمَّة، ومنها ما اشترك في استعماله العديد من أئمَّة الجرح والتعديل، ولكن اختلفوا في المراد منه، لأنَّ هذا العلم كان في بداياته - شأن كل العلوم - يحتاج لفترة زمنية حتى تستقرَّ مصطلحاتُه، ولهذا اختلف المراد من بعض المصطلحات بين المتقدمين خاصَّة والمتأخرين، وأحيانًا بين المتقدمين أنفسهم.

والسبيل لبيان مقصد كلِّ إمام من أئمَّة الجرح والتعديل في اصطلاحاتهم، من خلال الاستقراء، وسياقِ حكمهم على الراوي، فمثلًا: تبيَّن بالاستقراء أنَّ أبا حاتمٍ الرازيَّ إذا قال في الراوي: ليس بالقويِّ، يريد بذلك: أنَّ هذا الراوي لم يبلغ درجة القويِّ الثبْت. أمَّا البخاريُّ فإنَّه قد يطلق هذا المصطلحَ ويريد منه أنَّ الراوي ضعيفٌ(١).

(١) الموقظة في علم مصطلح الحديث، للذهبي، ٨٣.

وتظهر أهمِّيَّة فهم مصطلحات الأئمَّة في باب الجرح والتعديل خاصَّة، في أنَّ فهم المراد من المصطلح يعصم الباحث من الوقوع في الغلط في بيان مقصد الإمام من الجرح والتعديل، وهذا له أثر عظيم في الحكم على الراوي، وبالتالي في بيان درجة الحديث.

كما أنَّ في بيان مراد الأئمَّة من اصطلاحاتهم، وتمييز الخاصِّ منها، صيانةً عن نسبة التناقض في كلامهم، فكثير مما يُظنُّ أنَّه تناقض في أحكام الإمام، أو في أحكامه بجانب أحكام غيره من الأئمَّة يرجع إلى الاختلاف في تحديد المراد من المصطلح؛ ولهذا كان في تحديد مصطلحات الأئمَّة صونٌ من الوقوع في هذا الخلط.

قال السبكي: «وممَّا ينبغي أن يُتفقد عند الجرح أيضًا، حالُ الجارح في الخبرة بمدلولات الألفاظ، فكثيرًا ما رأيتُ مَن يسمع لفظةً، فيفهمها على غير وجهِها، والخبرةُ بمدلولات الألفاظ، ولا سيما الألفاظ العرفيَّة التي تختلف باختلاف عُرف الناس، وتكون في بعض الأزمنة مدحًا، وفي بعض الأزمنة ذمًّا، أمرٌ شديد، لا يدركه إلا فقيهٌ بالعلم»(١).

وقد استقرتْ مصطلحاتُ الجرح والتعديل تقريبًا في القرن الرابع الهجريِّ.

إذ جاء ابن أبي حاتم (٢٤٠ - ٣٢٧هـ) فرتَّب ألفاظ الجرح والتعديل، فجعل ألفاظ الجرح في أربع مراتب، وألفاظَ التعديل كذلك. والعلماءُ بعدَه منهم من تابعه على ذلك، ومنهم من زاد عليه، ومنهم من استدرك عليه، وخالفه في بعض الأشياء.

وإذا كانت المراتب والأوصاف التي ذكرها أئمَّة الجرح والتعديل قد جمعت أهمَّ الألفاظ المتداولةِ في الحكم على الراوي، إلا أنَّها لم تستوعب جميعَ الألفاظ التي أطلقها علماءُ الجرح والتعديل، فعلى الباحثِ إذا أراد أن يُدرك مدلول لفظٍ ما أن يفهمَه من خلال سياق حكمِهم على الراوي، وأن يعتبر مواقع استعمالاتهم لهذا المصطلح.

(١) طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي، ٢/ ١٨.

قال الحافظ الذهبي (٧٤٨هـ): «نحن نفتقر إلى تحرير عبارات التعديل والجرح، وما بين ذلك من العبارات المتجاذبةِ، ثمّ أهمُّ من ذلك أن نعلمَ بالاستقراء التامِّ، عُرْفَ ذلك الإمام الجِهبِذ، واصطلاحَه، ومقاصدَه، بعباراته الكثيرة»[(١)].

وقال السخاويُّ: «مَن نظر كتبَ الرجال، ككتاب ابن أبي حاتم المذكورِ، والكامل لابن عديٍّ، والتهذيبِ، وغيرِها، ظفر بألفاظ كثيرة، ولو اعتنى بارعٌ بتتبُّعها، ووَضْعِ كلِّ لفظةٍ بالمرتبة المشابهة لها، مع شَرْح معانيها لغةً واصطلاحًا، لكان حسنًا، ولقد كان شيخنا يلهجُ بذِكْر ذلك، فما تيسَّر، والواقفُ على عبارات القوم، يفهم مقاصدَهم، بما عرف من عباراتهم في غالب الأحوال، وبقرائن ترشد إلى ذلك»[(٢)].

وفي بحثي المقدَّم درستُ مراد أئمَّة الجرح والتعديل من قولهم في الراوي: (مقبولٌ، أو مقبول الحديث، أو مقبول الرواية)[(٣)].

وأنبِّه بدايةً أنَّ لفظ (مقبول) لم يدرجه علماء الجرح والتعديل في أثناء بيانهم لمراتب الجرح والتعديل، بدءًا من ابن أبي حاتمٍ في كتابه الجرح والتعديل، مرورًا بابن الصلاح في مقدمته، والذهبيِّ في ميزان الاعتدال، والعراقيِّ (٨٠٦هـ) في شرح الألفيَّة، ومِن بعدهم السخاويُّ (٩٠٢هـ) في شرح الألفيَّة، ولا أعلم أنَّ أحدًا من الأئمَّة خصَّ هذا اللفظ بالذكر، وأدرجه في بيانه لمراتب الجرح والتعديل إلا ابنَ حجرٍ (٨٥٢هـ) - رحمه اللَّه - في كتابه تقريب التهذيب، وهو اصطلاح خاصٌّ له في كتابه التقريب، إذ بيَّن فيه خلاصة رأيه في الراوي.

(١) الموقظة في علم مصطلح الحديث، للذهبي، ٨٢.

(٢) فتح المغيث، للسخاوي، ١/ ٣٦٢.

(٣) وقفتُ على رسالة دكتوراه للدكتورة خلود محمد الحسبان بعنوان: «الراوي المقبول عند ابن حجر ومروياته في الأحاديث المختارة للضياء المقدسي»، إلا أنها رفعت مرتبة الراوي المقبول عند ابن حجر إلى مرتبة راوي الحديث الحسن لذاته. ووقفتُ أيضا على رسالة ماجستير بعنوان: « مصطلح مقبول عند ابن حجر وتطبيقاته على الرواة من الطبقتين الثانية والثالثة ومروياته في كتب السنن الأربعة»، وزعم فيه الباحث أن المراد بالمقبول عند ابن حجر الراوي المجهول. وهو خلاف ما رأيتُه ووصلتُ إليه في بحثي.

ومنهجي في هذا البحث قائمٌ على استقراء أقوال أئمَّة الجرح والتعديل الذين استعملوا هذا اللفظ، بدءًا من الأئمَّة المتقدِّمين، فمن بعدهم إلى أن أصل إلى الحافظ ابن حجرٍ، ثمّ أبين مرادهم من هذا المصطلح من خلال ملاحظة السياق الذي صدر فيه هذا الوصف، والاعتبارِ بأقوالِهم ومواقعِ كلامهم واستعمالِهم لها، ثمّ أُلحق هذا الوصف بمرتبته المناسبة من مراتب الجرح والتعديل بجمعه إلى نظيره.

وذلك من خلال ما نُقل من أقوالهم في تهذيب الكمال للحافظ المزِّيِّ، وتهذيب التهذيب للحافظ ابن حجرٍ العسقلانيِّ، والكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، لمعرفة اصطلاح الذهبي فيه.

ولأنَّ ابن حجرٍ - رحمه اللَّه تعالى- أولُ من خصَّ هذا الوصف بالدراسة والتفصيل في كتابه تقريب التهذيب، فإنِّي سأقوم أولًا ببحث المسألة عند العلماء قبل ابنِ حجر، بدءًا من المتقدمين، وانتهاءً بالإمام الذهبيِّ، ومن ثمَّ أذكر مراد الحافظ ابن حجر من هذا الوصف كما بيَّنه هو في مقدمة كتابه التقريب، ثمَّ أقارن ما بين اصطلاحه واصطلاح من سبقه لمعرفة الفروق بينهما، وأختم البحث بذكر أهمِّ النتائج التي وصلتُ إليها، وقد قرنتُ بين أحكام الأئمَّة وبين حكم ابن حجر على الراوي نفسِه حتى يَضِح من خلال المقارنة مقصدُ ابن حجر، ومقصدُ مَن سبقه في الراوي المقبول، وألحقتُ بالدراسة جدولًا، أُبيِّن فيه حكم ابن حجر على الرواة المقبولين عند من سبقه من الأئمَّة، لنستنتج من خلال هذا الاستقراء، مقصد الذين سبقوا ابن حجر من الأئمة بالراوي المقبول، واختلافَ اصطلاحات ابن حجر في كتابه التقريب عمَّنْ سبقه من النقَّاد.

المبحث الأول

استعمال العلماء قبل ابن حجر

استخدم العلماء مصطلح (مقبول) على مرِّ العصور، في الحكم على الرواة، وبيان أحوالهم، وأقدمُ استعمال لهذا اللفظ فيما وصلتُ إليه كان في أواخر القرن الثاني الهجري وبداية القرن الثالث.

۞ على لسان إمام اللغة الأصمعيِّ (٢١٦هـ): قال أبو بكر القرشيُّ: سمعتُ قومًا يذكرون أبا زيدٍ (سعيد بن أوس بن ثابت) في حلقة الأصمعيِّ، فساعدتهم على ذلك، ثمّ قال الأصمعيُّ: «رأيتُ خلفًا الأحمر في حلقة أبي زيدٍ، وكان أبو زيدٍ كثيرَ السماع من العرب، ثقةً، مقبول الرواية» [(١)].

۞ ومِنْ بعده محمود بن غيلان (٢٣٩هـ): قال: «حدثنا محرز بن الوضاح، وكان مقبول القول، ثقةً» [(٢)].

۞ وكذلك الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ): فقد جاء في ترجمة عبد الرحمن بن إسحاق العامريِّ المدنيِّ، أنَّ أحمد بن حنبل قال عنه: «رجلٌ صالحٌ، أو مقبولٌ». وروى ابنه عبد اللَّه عنه أنّه قال: «صالح الحديث». وقال مرة: «ليس به بأسٌ» [(٣)].

۞ وأيضًا الإمام أبو حاتم الرازيُّ (٢٧٧هـ): قال في عمارة بن أكيمة الليثيِّ: «صحيح الحديث، حديثه مقبولٌ» [(٤)].

---

(١) تهذيب الكمال، للمزي، ١٠/ ٣٣٦.

(٢) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ١٠/ ٥٢.

(٣) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ٦/ ١٢٥.

(٤) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ٦/ ٣٦٢.

ونلاحظ مِن استعمال مَن سبق أنّهم قرنوا بين المقبول والثقة مرّة، كما عند الأصمعيّ وابن غيلان، وبين المقبول وصالح الحديث كما ورد عن الإمام أحمد.

وصالح الحديث دون الثقة في المرتبة، فهو بمنزلة قولهم: (جيّد الحديث، وشيخٌ حسن الحديث) ونحو ذلك.

◉ ومن علماء القرن الرابع الهجريِّ:

۞ قال الطحاويُّ أحمد بن محمد بن سلامة (٣٢١هـ) في سالم بن عبد الواحد المراديِّ: «مقبول الحديث» [١].

۞ وقال ابن حبَّان (٣٥٤هـ) في كتابه الثقات في ترجمة يزيد بن كيسان الأسلميِّ: «كان يخطئ ويخالف، لم يفحش خطؤه حتى يُعدل به عن سبيل العدول، ولا أتى من الخلاف بما تنكره القلوب، فهو مقبول الرواية إلا ما يُعلم أنّه أخطأ فيه فحينئذٍ يترك خطؤه كما يترك خطأ غيره من الثقات» [٢].

۞ وقال أبو أحمد عبد اللَّه بن عديٍّ الجرجانيّ (٣٦٥هـ) في سهيل بن أبي صالح: «سهيلٌ عندي مقبول الأخبار، ثبتٌ، لا بأس به» [٣].

وقال أيضًا في سعيد بن سالم القدَّاح: «حسن الحديث، وأحاديثه مستقيمةٌ، ورأيتُ الشافعيَّ كثيرَ الرواية عنه، كتب عنه بمكّة عن ابن جريجٍ والقاسمِ بن معنٍ وغيرهما، وهو عندي صدوقٌ، لا بأس به، مقبول الحديث» [٤].

---

(١) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ٣/ ٣٨٣.

(٢) الثقات، لابن حبان، ٧/ ٦٢٨.

(٣) الكامل في الضعفاء لابن عدي، ٣/ ٤٤٩.

(٤) المرجع السابق، ٣/ ٣٩٨.

۞ وقال الأزديُّ محمَّد بن الحسين (٣٧٤هـ) في خارجة بن عبد اللَّه بن سليمان: «اختلفوا فيه، ولا بأس به، وحديثه مقبولٌ، كثير المنكر، وهو إلى الصدق أقرب»[(١)].

ومن استعمالات علماء هذا القرن نرى أنّ الراوي المقبول عندهم لا ينزل عن درجة راوي الحديث الحسن، كما نلاحظ من سياق كلامهم عن الرواة، فالراوي المقبول عندهم هو الراوي الصدوق، ومن لا بأس به، والحسنُ الحديث. وذلك من خلال جمعهم بين تلك الأوصاف ووصف القبول في الراوي الواحد.

◉ ومن علماء القرن الخامس:

۞ الحاكم أبو عبد اللَّه النيسابوري (٤٠٥هـ) قال في عيسى بن موسى التيميِّ: «ثقةٌ، مقبول القول»[(٢)].

وقال في عثمان بن حاضرٍ الحميريِّ: «شيخٌ من أهل اليمن مقبولٌ، صدوقٌ»[(٣)].

وقال في عبد اللَّه بن واقد بن الحارث الحنفيِّ: «فقيهٌ، عالمٌ، صدوقٌ، مقبولٌ»[(٤)].

وقال أيضًا في أحمد بن يوسف بن خالد المهلَّبيِّ: «أحدُ أئمَّة الحديث، كثيرُ الرحلة، واسعُ الفهم، مقبولٌ عند الأئمَّة في الأقطار»[(٥)].

۞ وقال ابنُ عبدِ البرِّ (٤٦٣هـ) في أبي السائب الأنصاريِّ: «أجْمَعُوا على أنَّه ثقةٌ، مقبولُ النقل»[(٦)].

(١) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ٣/ ٧٠.
(٢) تهذيب الكمال، للمزي، ٢٣/ ٤٠.
(٣) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ٧/ ٩٨.
(٤) المرجع السابق، ٦/ ٦١.
(٥) تهذيب الكمال، للمزي، ١/ ٥٢٥.
(٦) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ١٢/ ٩٣.

۞ وقال أيضًا عن أبي الزبير محمد بن مسلم: «هو عند أهل العلم مقبول الحديث، حافظ، متقن»[(١)].

۞ وكذا الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ) في تاريخ بغداد، فإنه يذكر وصف المقبول في سياق تعديله للمترجَم له وتوثيقه، وكثيرًا ما يستخدمها بمعنى قبول الشهادة عند الحكام[(٢)].

ونلاحظ أنّ هؤلاء الأئمة أيضًا جمعوا بين المقبول والثقة مرَّةً، وبين المقبول والحافظ المتقن، وبين المقبول والصدوق، وهو دون الثقة، مما يدلُّ على أنّ المقبول عندهم شاملٌ لها.

◉ من خلال استعراضنا لأقوال من سبق من العلماء يتبين لنا ما يلي:

١. إنّ لفظ (مقبول) عند هؤلاء الأئمَّة لا يدلُّ على منزلةٍ محدَّدةٍ للراوي كدلالة لفظ (الثقة) على مرتبةٍ، ودلالة لفظ (صدوق) على مرتبةٍ دونها، ودلالة لفظ (صالح الحديث) على مرتبةٍ دونها.

٢. إنّ درجة المقبول واسعةٌ تشمل كلًّا من الراوي الثقة، والراوي الصدوق، والراوي الذي لا بأس به، ونحوها. إلا أنّها لا تنزل عنها إلى درجة الراوي الضعيف.

ومن الأوصاف التي قرن معها لفظ (مقبول) من النصوص السابقة ما يلي: (ثقةٌ، صحيح الحديث، حافظ، متقن، صدوقٌ، لا بأس به، حسن الحديث، أحاديثه مستقيمة، صالحٌ).

٣. إن استعمال العلماء لمصطلح (مقبول) هو من باب الحكم على الراوي بعد

---

(١) التمهيد، لابن عبد البر، ١٢/ ١٤٤.

(٢) ينظر مثلاً تاريخ بغداد، ٨/ ٨٦، ٨/ ٣٢١، ٨/ ٥٤٦، ١٠/ ٩٠، ١٠/ ٤٨٩، ١٢/ ١٨٥، ١٣/ ١٤٥، ١٣/ ٥٥٣، ١٣/ ٦٠٤.

بيان مرتبته الخاصَّة؛ لإظهار النتيجة العمليَّة من القول فيه، فكأنّهم يقولون: فلانٌ ثقةٌ، فحكمه أنّه مقبولٌ، وفلانٌ صدوقٌ فحكمه القبول. وهذا شيء يأتي بعد بيان منزلته في الجرح والتعديل، فهو أقرب إلى النتيجة العمليَّة منه إلى مجرد الوصف النظريِّ.

٤ . المقبول في الرواة كالمقبول من أقسام الحديث، فكما أنّ الحديث المقبول يشمل الصحيح والحسن، فكذا المقبول من الرواة يشمل راويَ الصحيح والحسن.

ولا بد قبل الانتقال إلى رأي الحافظ ابن حجر في كتابه التقريب أن نقف عند الإمام الذهبيِّ (٧٤٨هـ) في كتابه «الكاشف» الذي أعطى فيه حكمًا مستقلًّا في غالب الرواة، هو خلاصةٌ لما قيل في الراوي، وغايةُ ما وصل إليه اجتهادُه، خلافًا لباقي كتبه، التي غالبًا ما يكتفي فيها بذكر آراء من سبقه من أهل الجرح والتعديل.

◉ بعد التتبع وجدت أنّ الذهبيَّ في كتابه الكاشف حكم على ثلاثة رواةٍ فقط بلفظ: (مقبول) .

- فقال عن إسحاق بن جعفر بن محمّدٍ الهاشميّ: مقبولٌ[(١)].

- وقال عن إسحاق بن عبيد اللّه بن أبي مليكة القرشيِّ: مقبولٌ[(٢)].

- وقال عن إسماعيل بن عبيد بن رفاعة الأنصاريِّ: مقبولٌ لم يترك[(٣)].

وسأذكر أهمَّ ما ذُكر في ترجمة هؤلاء الرواة، لنخلص إلى مقصد الذهبيِّ من إطلاق هذا الوصف عليهم دون سواهم، وبالتالي لمعرفة مرادِه من هذا المصطلح.

١ـ أمَّا **إسحاق بن جعفر بن محمَّد**، فقد قال عنه ابنُ معينٍ: «ما أراه كان إلا صدوقًا». وروى له البخاريُّ في جزء القراءة خلف الإمام، وروى له الترمذيُّ

(١) الكاشف، للذهبي، ١/ ٢٣٥.
(٢) المرجع السابق، ١/ ٢٣٧.
(٣) المرجع السابق، ١/ ٢٤٨.

وحسَّن حديثه، وذكره ابن حبَّان في الثقات، وقال: كان يخطئ، وقال عنه ابنُ حجر: «صدوق»(١).

٢ـ وأمَّا إسحاق بن عبيد اللّٰه بن أبي مليكة القرشيُّ، فلم يُذكر فيه جرحٌ ولا تعديلٌ، قال عنه ابن حجر: «مجهول الحال»(٢).

٣ـ وأمَّا إسماعيل بن عبيد، فقد روى له البخاريُّ في الأدب، وروى له الترمذيُّ وقال عن حديثه: حسنٌ صحيحٌ، وذكره ابن حبَّان في الثقات، وأخرج له في صحيحه، وكذلك الحاكم في مستدركه، وقال عنه ابن حجر: «مقبول»(٣).

وإذا تأمَّلْنا حال هؤلاء الرواة نرى أنّه لا يوجد بينهم قاسمٌ مشترك، يجعلهم من نفس المنزلة والمرتبة، فالراوي الأوّل والثالث أحسنُ حالًا من الراوي الثاني المجهول الحال، والذي لم يرد في ترجمته جرحٌ ولا تعديلٌ، خلافًا لهما، إذ يعضدهما العديدُ من المقوِّيات.

ولهذا أقول: ليس للذهبيِّ اصطلاحٌ واضحٌ في الراوي المقبول، في كتابه الكاشف، فلا هو بيَّن مُرادَه منه، وليس في الأمثلة المذكورة ما يصلح أن يُكوِّن رابطًا مشتركًا نستطيع أن نخلص منه إلى حكمٍ يجري على كل الأمثلة التي وقفنا عليها. على أنَّا إذا استثنينا المثال الثاني الذي ذكره الذهبيُّ من رواة المقبول، فإنّ ما بقي من النماذج تتَّفق مع استعمال العلماء السابقينَ له، فيكون شاملًا لما هو فوق الضعيف.

وأما في كتب الذهبيِّ الأخرى سوى الكاشف، فإن الذهبي يتفق مع من سبقه من علماء الجرح والتعديل في إطلاق وصف (مقبول) على رواة الحديث الصحيح والحسن.

(١) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ١/ ٢٠٠، وتقريب التهذيب، لابن حجر، ١٠٠.

(٢) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ١/ ٢١٢، وتقريب التهذيب، لابن حجر، ١٠٢.

(٣) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ١/ ٢٧٧، وتقريب التهذيب، لابن حجر، ١٠٩.

فورد مثلًا في كتابه «ميزان الاعتدال»، في ترجمة أبي بكر القطيعي، أحمد بن جعفر بن حمدان: «صدوق في نفسه، مقبول، تغير قليلًا» ثم نقل عن علماء الحديث الاحتجاجَ به، وتقويتَه(١).

وفي ترجمة عبيد اللَّه بن الحسن العنبري البصري، القاضي، قال: «صدوق، مقبول، لكن تُكُلِّمَ في معتقده ببدعة»، ثمّ ذكر أنّ مسلمًا أخرج له، ووثَّقه النسائيُّ وابنُ سعدٍ(٢).

وقد جاء في مقدمة كتابه «ميزان الاعتدال»: « فأعلى العبارات في الرواة المقبولين: ثبتٌ حُجَّة، وثبتٌ حافظ، وثقةٌ متقن، وثقةٌ ثقة، ثم ثقةٌ، ثم صدوقٌ، ولا بأسَ به، وليس به بأسٌ، ومحلُّه الصدق، وجيِّد الحديث، وصالحُ الحديث، وشيخٌ وسط، وشيخٌ حسن الحديث، وصدوقٌ إنْ شاء الله، وصُوَيْلِح».

فالذهبيُّ عدَّ كلَّ هذه العبارات من ضمن دائرة الراوي المقبول. وهذا يؤيد أنَّ الذهبي لم يخرج عن اصطلاح من سبقه في الراوي المقبول، وأنّه يعني به الراويَ الثقة، والراويَ الحسن، والراويَ الصدوق.

---

(١) ميزان الاعتدال، للذهبي، ١/ ٢٢١، ٢٢٢.

(٢) المرجع السابق، للذهبي، ٥/ ٦.

المبحث الثاني

استعمال الحافظ ابن حجر (٨٥٢هـ)

ثمّ جاء بعد هؤلاء العلماء الحافظُ أحمد بن عليّ بن حجرٍ العسقلانيُّ، في كتابه تقريب التهذيب ليخصَّ مصطلح المقبول بمرتبة خاصَّة بيَّنها في مقدمة كتابه، لها شروطٌ وأوصافٌ محدَّدةٌ، من انطبقتْ عليه صحَّ أن يقال عنه: مقبولٌ.

أوّل ما يسترعي انتباه الباحث عند النظر في المسألة عند ابن حجر، هو اتساع استخدامه لهذا الحكم مع قلة ذلك عند من تقدَّمه. فقد بلغ عدد الرواة الذين حكم عليهم ابن حجر بالقبول في كتابه قريبًا من ١٥٣٠ راويًا!

وبيَّن الحافظ ابن حجرٍ مراده من قوله: (مقبول) في مقدمة كتابه، حيث قسم مراتب الجرح والتعديل إلى اثنتي عشرة مرتبةً، وسآتي على ذكر هذه المراتب، حتى يَضِح موقع الراوي المقبول عند ابن حجر، قال رحمه الله: «السادسة منها: من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ: (مقبول) حيث يتابع، وإلا: فليِّنُ الحديث» (١).

فهو يشترط في الراوي المقبول ثلاثة شروطٍ هي:

١. أن يكون الراوي قليل الحديث، فخرج بذلك الراوي كثير الحديث.

٢. أن لا يثبت في الراوي جرحٌ قادحٌ، فيخرج بذلك من ثبت فيه جرحٌ قادحٌ.

٣. أن لا يتفرد الراوي في حديثه، بل يَشرَكه فيه غيره من الرواة، فخرج بذلك

---

(١) تقريب التهذيب، لابن حجر، ٩٦. وخير من درس مصطلحات ابن حجر في كتابه تقريب التهذيب ونقدها محقق الكتاب شيخنا العلامة محمد عوامة، حفظه المولى.

الراوي المتفرِّد برواية الحديث، فقد جعله ابن حجرٍ في منزلة (ليِّن الحديث) إذا توفَّر فيه الشرطان السابقان.

المآخذ على ابن حجرٍ في هذه الشروط:

١. اشترط ابن حجر في الراوي المقبول قلَّة الحديث، ولا مدخل لقلة الحديث وكثرته من حيث هي في الصحة والضعف، فقد يكون الراوي مقلًّا وهو ثقة، وقد يكون أيضًا ضعيفًا، وقد يكون الراوي مكثرًا وهو ثقة، وقد يكون أيضًا ضعيفًا.

ثمّ ما ضابطُ الكثرة والقلَّة؟ وهل يحدَّد بعددٍ معيَّنٍ من الأحاديث، يُفصل به ما بين الراوي المقبول وغيره؟ لم يبيِّن الحافظ ابن حجرٍ شيئًا من ذلك!

٢. إنّ ابن حجرٍ اكتفى في الراوي المقبول ألا يثبت فيه جرحٌ، أمّا الراوي المقبول عند غيره من العلماء فقد لاحظوا فيه ثبوت العدالة والضبط، على أن لا ينزل ضبطه إلى حدِّ الراوي الضعيف.

٣. شرط ابن حجرٍ في الراوي المقبول عدم التفرُّد ووجود المتابع، وهذا الشرط لا يُعرف في مصطلحات علماء الجرح والتعديل عند الحكم على الراوي، وإنَّما يلاحظون التفرُّد وعدمَه حين التطبيق العمليِّ، وحكمِهم على حديثٍ ما بالصحَّة أو الضعف، ولا دخلَ له في باب الجرح والتعديل.

ثمّ ماذا نقول في الراوي الذي تفرَّد ببعض الحديث، وتُوبع في بعضه الآخر، فهل نقول عنه: إنَّه مقبولٌ أم ليِّنٌ؟ هذا أمر مشكل لم يُجِب عنه ابن حجر، ولم يُعرف عند المحدثين مثلُ هذا التردد في الحكم على الراوي بناءً على المتابعة، وإنما يعتبرون المتابعاتِ عند الحكم على الحديث لا الراوي[1].

---

(١) ينظر مقدمة الشيخ محمد عوامة لكتاب التقريب، ٤٧.

وهذه هي أهم الانتقادات التي وُجِّهتْ للحافظ ابن حجرٍ في اختياره الخاصِّ لمفهوم الراوي المقبول.

ولكي نستبين موقع الراوي المقبول عند ابن حجر، نذكر مراتب التعديل والجرح عنده كما ذكرها في مقدمة كتابه تقريب التهذيب، قال رحمه اللَّه:

«**فأولها**: الصحابة: فأُصرِّح بذلك لشرفهم.

الثانية: من أُكِّد مدحُه: إما بـ «أفعل»، كـ «أوثق الناس»، أو بتكرير الصفة لفظًا: كـ «ثقة ثقة»، أو معنًى: كـ «ثقة حافظ».

الثالثة: من أُفرد بصفة، كثقة، أو متقن، أو ثَبْت، أو عدل.

الرابعة: من قصر عن درجة الثالثة قليلًا، وإليه الإشارةُ بصدوق، أو لا بأس به، أو ليس به بأس.

الخامسة: من قصر عن الرابعة قليلًا، وإليه الإشارة بصدوق سيِّء الحفظ، أو صدوق يهم، أو له أوهام، أو يخطئ، أو تغير بأَخَرَةٍ، ويلتحق بذلك من رُمي بنوع من البدعة، كالتشيع والقدر، والنصب، والإرجاء، والتجهُّم، مع بيان الداعية من غيره.

السادسة: من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يُترك حديثه من أجله، وإليه الإشارةُ بلفظ: مقبول، حيث يتابع، وإلا فليِّنُ الحديث.

السابعة: من روى عنه أكثر من واحد ولم يوثق، وإليه الإشارةُ بلفظ: مستور، أو مجهول الحال.

الثامنة: من لم يوجد فيه توثيق لمعتبر، ووُجِد فيه إطلاق الضعف، ولو لم يفسر، وإليه الإشارةُ بلفظ: ضعيف.

التاسعة: من لم يرو عنه غيرُ واحدٍ، ولم يُوثَّق، وإليه الإشارة بلفظ: مجهول.

العاشرة: من لم يُوثَّق البتة، وضعف مع ذلك بقادح، وإليه الإشارة: بمتروك، أو متروك الحديث، أو واهي الحديث، أو ساقط.

الحادية عشرة: من اتهم بالكذب.

الثانية عشرة: من أطلق عليه اسم الكذب، والوضع»[١].

فعلى هذا فإنّ الحافظ ابن حجرٍ قد أنزل الراويَ المقبولَ في المرتبة السادسة من مراتبه الاثنتي عشرة، فهو دون مرتبة (صدوق سيِّء الحفظ)، وفوق مرتبة (المجهول والمستور)، وعليه فإنّ الراويَ المقبولَ هو دون مرتبة راوي الحديثِ الصحيح والحديثِ الحسن، خلافًا لمن سبقه من نُقَّاد الحديث، فإن الراوي المقبول عندهم بحسب تقسيم ابن حجر في كتابه التقريب، هو من أصحاب المرتبة الثالثة والرابعة، وقد ينزل إلى المرتبة الخامسة، لكنه لا ينزل أبدًا عنها إلى المرتبة السادسة، التي خصَّها ابن حجر للراوي المقبول عنده.

وهذا يدلُّ على أنّ لابن حجر اصطلاحًا خاصًّا بالراوي المقبول، خالف فيه باقي أئمَّة الحديث، وأنّ ما يعدُّه المحدِّثون مقبولًا، هو عند ابن حجر من رواة الحديث الصحيح والحسن، ولا ينطبق حدُّ الراوي المقبول الذي اعتمده ابن حجر في كتابه تقريب التهذيب على الحدِّ الذي مشى عليه مَن سبقه من علماء الحديث.

وهذا يؤكد ما ذكرناه؛ أنّ المصطلحات التي ذكرها ابن حجر في مقدمة كتابه التقريب هي مصطلحات خاصة له في هذا الكتاب، ولا يجوز أن تُعمَّم، ولا أن تُفسَّر أقوال علماء الجرح والتعديل القدامى، بحسب اصطلاحات ابن حجر المحدَثة.

ويؤكد ما ذكرنا، المقارنةُ بين أحكام ابن حجر في كتابه التقريب، وأحكامِه في كتابه فتح الباري، فقد حكم ابن حجر على بعض الرواة في فتح الباري بأنَّهم من مرتبة المقبول، وهما:

قيس بن أبي حازم: قال عنه في الفتح: المعتمد عليه أنّه ثقة ثبت، مقبول الرواية،

---

(١) تقريب التهذيب، لابن حجر، ٩٦.

وهو من كبار التابعين. ولو رجعنا إلى كتابه التقريب، لوجدناه حكم عليه بأنَّه: ثقة[(١)].

ومثله راشد الحمَّاني: قال عنه في الفتح: راشد مقبول. وقال عنه في التقريب: صدوق ربما أخطأ[(٢)].

ففي فتح الباري مشى ابن حجر على مصطلح من سبقه من علماء الجرح والتعديل، وهو أنّ الراوي المقبول، يشمل الراويَ الثقة والراويَ الصدوق.

وبالمقابل فإنّ مجموعة من الرواة الذين عدَّهم ابن حجر في التقريب من مرتبة المقبول، جعلهم في (فتح الباري) في مرتبة الثقة والصدوق ونحوهما، من ذلك[(٣)]:

- بلال بن مرداس الفزاري: قال عنه في فتح الباري: صدوق لا بأس به[(٤)].
- شجاع بن الوليد البخاري: قال عنه: ثقة[(٥)].
- عبد اللَّه بن كثير بن المطلب: قال عنه: ثقة[(٦)].
- مسلمة بن عبد الملك بن مروان: قال عنه: صدوق[(٧)].
- معن بن محمد بن معن الغفاري: قال عنه: ثقة[(٨)].
- يزيد بن أبي كبشة: قال عنه: ثقة[(٩)].

(١) فتح الباري، لابن حجر، ١٠/ ٤٢٠، وتقريب التهذيب، لابن حجر، ٤٥٦.

(٢) فتح الباري، لابن حجر، ١٢/ ٥، وتقريب التهذيب، لابن حجر، ٢٠٤.

(٣) ينظر في هذا دراسة الأستاذ نبيل بن منصور بن يعقوب البصارة في كتابه «تجريد أسماء الرواة الذين تكلم فيهم الحافظ ابن حجر فى فتح البارى ومقارنة كلامه بما قاله فيهم فى تقريب التهذيب»، ص٦ وما بعدها.

(٤) فتح الباري، لابن حجر، ١١/ ٢٦٣، وينظر تقريب التهذيب ص١٢٩.

(٥) المرجع السابق، ٧/ ٤٥٦، وتقريب التهذيب ص٢٤٦.

(٦) المرجع السابق، ٤/ ٤٢٩، وتقريب التهذيب ص٣١٨.

(٧) المرجع السابق، ١٠/ ٦١٣، وتقريب التهذيب ص٥٣١.

(٨) المرجع السابق، ١/ ٩٤، وتقريب التهذيب ص٥٤٢.

(٩) المرجع السابق، ٦/ ١٣٦، وتقريب التهذيب ص٦٠٤.

- يعقوب بن عاصم بن عروة: قال عنه: ثقة[١].

وكل هؤلاء عند ابن حجر في كتابه التقريب من مرتبة (المقبول)، وهذا يدلُّ بشكل جازم على أنَّ مصطلحات ابن حجر في التقريب لا تتعدَّاه، وأنَّه فيما سوى كتابه التقريب، قد مشى في مصطلح (المقبول) على ما عُهد من علماء الجرح والتعديل في الراوي المقبول، فيُطلقه على الثقة والصدوق وما قاربهما.

جدول يُبيِّن حكم ابن حجر على الرواة المقبولين
عند من سبقه من المحدثين السابق ذكرهم

الراوي	حكم ابن حجر
أبو السائب الأنصاري	ثقة
أحمد بن يوسف بن خالد المهلبي	حافظ ثقة
إسحاق بن جعفر بن محمد	صدوق
إسحاق بن عبيد اللَّه بن أبي مليكة	مجهول الحال
إسماعيل بن عبيد	مقبول
خارجة بن عبد اللَّه بن سليمان	صدوق له أوهام
سالم بن عبد الواحد المرادي	مقبول
سعيد بن أوس بن ثابت	صدوق له أوهام
سعيد بن سالم القداح	صدوق يهم
سهيل بن أبي صالح	صدوق تغير حفظه بأَخَرَةٍ
عبد الرحمن بن إسحاق العامري	صدوق رُمي بالقدر
عبد اللَّه بن واقد الحنفي	ثقة
عثمان بن حاضر الحميري	صدوق
عمارة بن أكيمة الليثي	ثقة
عيسى بن موسى التيمي	صدوق ربما دلَّس
أبو الزبير محمد بن مسلم	صدوق، إلا أنَّه يُدلِّس
محمود بن غيلان	ثقة
يزيد بن كيسان الأسلمي	صدوق يُخطئ

(١) المرجع السابق، ٨/ ٤٢٢، وتقريب التهذيب ص٦٠٨.

الحكم	التكرار
صدوق	١٠
ثقة	٥
مقبول	٢
مجهول الحال	١

تنبيه:

هناك فرق ينبغي التنبُّه إليه بين قولنا في الراوي: مقبول الحديث، وقولنا: حديثه مقبولٌ. فاللفظ الأول هو وصف للراوي وبيانٌ لمرتبته. وكونُ الراوي مقبولَ الحديث شرطٌ لقبول حديثه، إلا أنَّ هذا الحكم لا يطَّرد دائمًا، فليس كلُّ حديثٍ يرويه الراوي المقبولُ مقبولًا، فقد تَعرِضُ له آفاتٌ تمنع قبوله، لكن الأصل فيه أنَّ حديثه مقبولٌ.

وأما قولنا: حديثه مقبولٌ. فهو وصفٌ لحديث الراوي لا لمرتبته، وهذا الوصف قد يكون لكلِّ حديثه أو لحديثٍ واحدٍ بعينه بعد اعتباره أو اعتبار جميع أحاديثه، وإنَّ قبول حديث الراوي لا يعني أنَّ الراوي في ذاته مقبول، بل قد يكون الراوي في ذاته عند عالم الجرح والتعديل فيه وقفة، ولكن بعد اختبار حديثٍ بعينه أو جملة أحاديثه تبيَّن أنَّها مقبولةٌ لمؤيِّدات بدتْ لهم.

ومن هذا: قولُهم في ترجمة صالح بن نبهان، مولى التوأمة: تغيَّر أخيرًا، فحديث ابن أبي ذئبٍ عنه مقبول لسِنِّه وسماعِه القديم عنه، وأمَّا الثوريُّ فجالسه بعد التغيُّر[١].

أيْ: فحديث ابن أبي ذئبٍ عنه مقبولٌ، وأمَّا الثوريُّ فحديثه عنه غير مقبولٍ، مع أنَّ الثوريَّ بذاته إمامُ المؤمنين في الحديث، إلا أنَّ روايته عن صالح بن نبهان خاصَّة مردودةٌ، والآفةُ في ذلك من صالح.

فعلى هذا، قولهم: «**فلانٌ مقبولٌ**»، لا يساوي «**فلانٌ حديثُه مقبولٌ**»، وكذلك قولهم: «**فلانٌ مردودٌ**»، لا يساوي «**فلانٌ حديثه مردودٌ**». فالأوَّل حُكْمٌ على الراوي، خلافًا للثاني الذي هو حُكْمٌ على الحديث.

---

(١) تهذيب الكمال، ١٣/ ٩٩ - ١٠٢، وتهذيب التهذيب، ٤/ ٤٠٥، ٤٠٦.

نتائج البحث

١- الحكم على الراوي بلفظ: (مقبول) استخدمه الأئمَّةُ منذ العصور المتقدِّمة، على قلَّةٍ في استعمالهم، إلى أن جاء ابنُ حجرٍ فأكثر من استعماله.

٢- استعمل ابن حجر مصطلح (المقبول) للدلالة على مرتبة محددة، خلافًا لسواه من المحدِّثين، فإن استعمالهم لها كان واسعًا لعدة مراتب من مراتب التعديل.

٣- الراوي المقبول قبل الحافظ ابن حجرٍ يشمل راوي الحديث الصحيح والحسن وما قرُب منهما ولا ينزل إلى مرتبة الضعيف. أمَّا ابن حجر فالراوي المقبول عنده نظريًّا دون ذلك، وهو من رواة الحديث الضعيف.

٤- لم يكن للإمام الذهبيِّ مصطلحٌ واضحٌ في المقبول في كتابه الكاشف، مع قلَّة استخدامه لهذا المصطلح.

٥- وافق ابنُ حجر المحدِّثين في المراد بالمقبول في غير كتابه «التقريب».

٦- يجب التمييزُ بين قول العلماء: فلانٌ مقبول الحديث، وقولهم: فلانٌ حديثه مقبولٌ. فالأوَّل حُكْمٌ على الراوي، والثاني حُكْمٌ على حديثه كلِّه أو على حديثٍ بعينه.

التوصية:

إنشاءُ معجمٍ تاريخيٍّ لمصطلحات علم الحديث عامَّة، وألفاظِ الجرح والتعديل خاصَّة، يرصُدُ الكلمةَ في أول ظهورها ونشأتها، وعلى لسانِ مَنْ بدأتْ، ثم يتتبَّعُها في كتب الحديث وعلى ألسنة المحدِّثين، فيتحقَّق بذلك نفعٌ عظيمٌ لهذا العلم الشريف، ويتَّضِح مرادُ الأئمةِ في استعمالاتهم.

المصادر والمراجع

١- تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠٢م.

٢- تجريد أسماء الرواة الذين تكلم فيهم الحافظ ابن حجر في فتح الباري ومقارنة كلامه بما قاله فيهم في تقريب التهذيب: نبيل بن منصور بن يعقوب البصارة، دار الدعوة، الكويت، ط١، ١٩٨٦م.

٣- تهذيب التهذيب: ابن حجر، ط١، دار الفكر في بيروت، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.

٤- تهذيب الكمال: المزي، تحقيق بشار عواد معروف، الرسالة في بيروت، ط١، ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م.

٥- تقريب التهذيب: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، قابلها وقدم لها: محمد عوامة، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م.

٦- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله، تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبد اللَّه الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧هـ.

٧- الثقات: ابن حبان، دار المعارف العثمانية، حيدر آباد - الهند.

٨- الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٧١هـ = ١٩٥٢م.

٩- طبقات الشافعية الكبرى: السبكي، تاج الدين بن علي، تحقيق محمود الطناحي، وعبد الفتاح الحلو، هجر للطباعة، ط٢، ١٤١٣هـ.

١٠- فتح الباري شرح صحيح البخاري: ابن حجر العسقلاني، تحقيق محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت.

١١- فتح المغيث شرح ألفية الحديث: السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، دار الكتب العلمية، لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ.

١٢- الكامل في الضعفاء: ابن عدي، تحقيق يحيى مختار غزاوي، دار الفكر، بيروت، ط٣، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٨م.

١٣- الكاشف: الذهبي، تحقيق محمد عوامة، دار القبلة، الرياض.

١٤- الموقظة في علم مصطلح الحديث: الذهبي، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، ط٤، دار البشائر، بيروت، ١٤٠٠هـ.

١٥- ميزان الاعتدال في نقد الرجال: الذهبي، تحقيق علي محمد معوَّض، وعادل أحمد عبد الموجود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٥م.

١٦- النكت على ابن الصلاح: الزركشي، محمد بن جمال، تحقيق زين العابدين بن محمد بلا فريج، أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.

قال علي المديني رحمه الله :

« البَابُ إِذَا لَمْ تُجْمَعْ طُرُقُهُ لَمْ يَتَبَيَّنْ خَطَؤُهُ »

عِلَلٌ

بابٌ يُعنىٰ بالمباحث التي تتعلق

بعلل الأحاديث النبوية سَنَدًا ومَتْنًا

قواعد نقد المتن عند المـُحَدِّثين
والرَّدُّ عَلَىٰ دعوىٰ إهمالهم نقد المتن

د. منصور محمد أحمد يوسف[(١)]

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدِّمة

الحمد للَّه رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين، وبعد:

فقد قيَّض اللَّه سبحانه وتعالى للسنة النبوية المشرَّفة حُفَّاظًا عارفين، وجهابذة عالمين، وصيارفة ناقدين، يَنْفون عنها تحريف الغالين، وانتحال المـُبطلين، وتأويل الجاهلين، فأفنوا أعمارهم في الدِّفاع عنها والذَّب عن حياضها، وبذلوا في سبيل ذلك الغالي والنَّفيس.

وقد التزم أولئك النُّقاد في سبيل تمحيص السُّنَّة النَّبوية منهجًا علميًّا، في قمة النَّزاهة والدِّقة، في التَّتبع والاستقراء، والموازنة بين المرويات، فقعَّدوا بذلك قواعد يُحكم بها على السند والمتن.

لكن وجدنا في عصرنا الحاضر من ادَّعى أن المُحدِّثين اهتموا بنقد إسناد

(١) عضو هيئة التدريس بكلية العلوم الإسلامية - جامعة المدينة العالمية (ميديو) - ماليزيا.

الحديث وأهملوا نقد المتن، فمن هؤلاء الكاتب أحمد أمين(١)، وذلك في كتبه «فجر الإسلام»، و«ضُحى الإسلام»، و«ظهر الإسلام».

حيث قال: «وقد وضع العلماء للجرح والتعديل قواعد ليس هنا محل ذكرها، ولكنهم -والحق يقال- عُنوا بنقد الإسناد أكثر مما عُنوا بنقد المتن، فقلَّ أن تظفر بنقد من ناحية أنَّ ما نُسب إلى النبي ﷺ لا يتفق والظروف التي قيلت فيه، أو أن الحوادث التاريخية الثابتة تُناقضه، أو أن عبارة الحديث نوع من التعبير الفلسفي يُخالف المألوف في تعبير النبي، أو أن الحديث أشبه في شروطه وقيوده بمتون الفقه وهكذا، ولم نظفر منهم في هذا الباب بعشر معشار ما عُنوا به من جرح الرجال وتعديلهم»(٢).

وقال أيضًا: «وفي الحق إن المحدِّثين عُنوا عناية بالنَّقد الخارجي، ولم يُعنوا هذه العناية بالنَّقد الدَّاخلي، فقد بلغوا الغاية في نقد الحديث من ناحية رواته جرحًا وتعديلًا... ولكنهم لم يتوسعوا كثيرًا في النَّقد الدَّاخلي، فلم يعرضوا لمتن الحديث، هل ينطبق على الواقع أم لا؟ »(٣).

وقال أيضًا في معرض حديثه عن المُحدثين: «كما يؤخذ عليهم أنهم عُنُوا بالسند

(١) هو: أحمد أمين ابن الشيخ إبراهيم الطباخ: عالم بالأدب، غزير الاطلاع على التاريخ، من كبار الكتاب، اشتهر باسمه (أحمد أمين) وضاعت نسبته إلى (الطباخ). مولده سنة ١٢٩٥هـ = ١٨٧٨م بالقاهرة. قرأ مدة قصيرة في الأزهر، وتخرج في مدرسة القضاء الشرعي، ودرس بها إلى سنة ١٩٢١م، وتولى القضاء ببعض المحاكم الشرعية، ثم عُيِّن مدرسًا بكلية الآداب بالجامعة المصرية، وانتخب عميدا لها ١٩٣٩م، وعُيِّن مديرا للإدارة الثقافية في جامعة الدول العربية ١٩٤٧م، واستمر فيها إلى أن تُوفي، وكان من أعضاء المجمع العلمي العربي بدمشق ومجمع اللغة بالقاهرة، والمجمع العلمي العراقي ببغداد، من تآليفه المطبوعة: (فجر الاسلام، و(ضحى الاسلام، و(ظهر الاسلام) و(يوم الإسلام)، توفي بالقاهرة في سنة ١٣٧٣هـ = ١٩٥٤م. الأعلام للزركلي ١/ ١٠١-١٠٢.

(٢) فجر الإسلام ص ٢٣٨، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، الطبعة الثانية، ٢٠١٢م.

(٣) ضحى الإسلام ٢/ ١٣٠، إصدارات مكتبة الأسرة ١٩٩٨م، طبعة مصورة عن طبعة مكتبة النهضة المصرية، بالقاهرة، ١٣٤٣هـ = ١٩٣٥م.

أكثر من عنايتهم بالمتن: فقد يكون السند مدلَّسًا تدليسًا متقنًا فيقبلونه، مع أن العقل والواقع يأبيانه... بل قد يعده بعض المحدِّثين صحيحًا؛ لأنهم لم يجدوا فيه جرحًا، ولم يسلم البخاري ولا مسلم من ذلك، وربما لو امتحن الحديث بمحكِّ أصول الإسلام، لم يتفق معها، وإن صحَّ سنده»[١].

وفي هذا البحث إبراز لجهود المُحدثين في نقد الحديث، وبيان للقواعد التي قعَّدها المُحدثون في نقد متن الحديث، والرَّد عَلَى دعوىٰ إهمالهم نقد المتن.

خطة البحث:

سأقسم هذا البحث- بإذن اللَّه تعالى- إلى مقدمة، وأربعة مباحث، وخاتمة:

المقدمة: فيها بيان أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وخطة البحث.

المبحث الأول: تعريف النَّقد، والسَّند والإسناد، والمتن لغةً واصطلاحًا.

المبحث الثاني: النَّشأة المبكرة لنقد الحديث.

المبحث الثالث: الرَّد عَلَى دعوىٰ إهمال المُحدثين نقد المتن، في ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: اهتمام علم مصطلح الحديث بالرَّاوي والمروي.

المطلب الثاني: لا تلازم بين صحة الإسناد وصحة المتن.

المطلب الثالث: اعتناء المُحدِّثين بالإسناد ليس لذاته بل لخدمة المتن.

المبحث الرابع: قواعد نقد المتن عند المُحَدِّثين.

الخاتمة: فيها أهم النتائج والتوصيات.

وصلى اللَّه وسلم وبارك على عبده ورسوله محمد وآله وصحبه وسلم.

---

(١) ظهر الإسلام ٢/ ٣٠١.

المبحث الأول

تعريف النَّقد، والسَّند والإسناد، والمتن لغةً واصطلاحًا

يتكون هذا المبحث من ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف النَّقد لغةً واصطلاحًا.

المطلب الثاني: تعريف السَّند والإسناد لغةً واصطلاحًا.

المطلب الثالث: تعريف المتن لغةً واصطلاحًا.

المطلب الأول

تعريف النقد لغةً واصطلاحًا

أولًا: تعريف النقد لغةً:

جاء النَّقد في اللغة على عدة معانٍ منها:

إبراز الشيء وإظهاره: قال ابن فارس[(١)]: «النُّون والقاف والدَّال: أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على إبراز شيء وبُروزه»[(٢)].

التَّمييز بين الجيد والرديء: «نَقَدَ الدَّراهم والدَّنانير وغيرها نقدًا وتنقادًا: ميَّز جيِّدها من رديئها»[(٣)].

---

(١) هو: أحمد بن فارس بن زكريا القزويني، أبو الحسين، الرازي المالكي اللغوي نزيل همذان، كان رأسًا في الأدب بصيرًا بفقه مالك مناظرًا متكلمًا على طريقة أهل الحق، ومذهبه في النحو على طريقة الكوفيين، مات بالرَّي سنة خمس وتسعين وثلاث مئة. إنباه الرُّواة على أنباه النحاة للقفطي ١/ ٩٢، وسير أعلام النبلاء للذهبي ١٧/ ١٠٣، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي ١/ ٣٥٢.

(٢) معجم مقاييس اللغة لابن فارس ٥/ ٤٦٧.

(٣) المعجم الوسيط ٢/ ٩٥٣.

اختلاس النظر إلى الشيء: «نقد الرجلُ الشيء بنظره ينقده نقدًا، ونقد إليه: اختلس النظر نحوه... والإنسان ينقد الشيء بعينه، وهو مخالسة النظر لئلا يُفطن له»(١).

المناقشة: «ناقدتُ فلانًا: إذا ناقشتُه في الأمر»(٢).

الاختبار: «نقد الشيء ينقده نقدًا: نقده ليختبره، أو ليميز جيده من رديئه»(٣).

العيب (عيب الناس): «وفي حديث أبي الدرداء(٤): «إن نقدت الناس نقدوك»(٥)، أي: عِبْتهم واغتبتهم قابلوك بمثله»(٦).

وفي الاصطلاح الحديث: يعرف النقد Criticism بتعريفين: أحدهما: الحكم Judgement، ويراد به الحكم على الأشياء بالحسن أو الرداءة، أو الجمال أو القبح. والآخر: التفسير Interpretation أو التحليل Anayzation، فالنقد يتَّجه إلى تحليل وتجزئة النص لإدراك أبعاده وبلوغ أعماقه(٧).

(١) لسان العرب لابن منظور ٣/ ٤٢٥ (نقد)، وينظر القاموس المحيط للفيروزآبادي ١/ ٣٣٩ (فصل النون باب الدال)، والمعجم الوسيط ٢/ ٩٥٣.

(٢) الصحاح للجوهري ٢/ ٥٤٤ (فصل النون)، وينظر: لسان العرب ٨/ ٤٥١٧ (نقد).

(٣) المعجم الوسيط ٢/ ٩٥٣ (نقد)، وينظر: لسان العرب ٨٣/ ٤٢٥ (نقد).

(٤) هو: عويمر بن زيد بن قيس الأنصاري الخزرجي، حكيم هذه الأمة، وسيد قراء دمشق، وقاضيها، مشهور بكنيته، وقيل: اسمه عامر، وعويمر لقب، أسلم يوم بدر، وشهد أحدًا، وأبلى فيها بلاءً حسنًا، وكان عابدًا، ومناقبه وفضائله كثيرة جدًّا، مات لسنتين بقيتا من خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنه، وقيل: مات سنة اثنتين وثلاثين، والأول أصح. معرفة الصحابة لأبي نُعيم ٤/ ٢١٠٤، وأُسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير ٤/ ٣١٨، ٦/ ٩٧، والإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني ٤/ ٧٤٧.

(٥) أخرجه مالك في الموطأ رواية محمد بن الحسن الشيباني ص٣٤١ (٩٧٩، بلفظ: «ورقًا كان الناس لا شوك فيه، وهم اليوم شوك لا ورق فيه، إن تركتهم لم يتركوك، وإن نقدتهم نقدوك»، وأخرجه الخطيب في تاريخ بغداد ٧/ ٢٠٨، وزاد: «وإن تركتهم لم يتركوك، وإن هربت منهم أدركوك»، ثم ذكر الخطيب أنه رُوي مرفوعًا وموقوفًا، وصحح الموقوف.

(٦) النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ٥/ ١٠٤.

(٧) منهج النقد في التفسير للدكتور إحسان الأمين ص ١٥، وينظر مقدمة في النقد الأدبي للدكتور علي جواد الطاهر ص ٣٣٩ – ٣٤٠.

ثانيًا: تعريف النقد اصطلاحًا:

لم يضع المُحَدِّثون للنقد تعريفًا اصطلاحيًّا، وإن كانوا قد استعملوا معاني النَّقد اللغوية في نقدهم للأحاديث سندًا ومتنًا، ويمكن التوصل لمعنى النَّقد في اصطلاحهم بالرجوع إلى أقوالهم وأحكامهم على الأحاديث قبولًا وردًّا، قال ابن أبي حاتم(١) في مقدمة الجرح والتعديل: «... ولمَّا كان الدِّين هو الذي جاءنا عن اللَّه عز وجل وعن رسوله ﷺ بنقل الرُّواة حُقَّ علينا معرفتهم، ووجب الفحص عن النَّاقلة، والبحث عن أحوالهم، وإثبات الذين عرفناهم بشرائط العدالة والثَّبت في الرواية، مما يقتضيه حكم العدالة في نقل الحديث وروايته... وأن يُعزل عنهم الذين جرَّحهم أهل العدالة، وكشفوا لنا عن عوراتهم في كذبهم، وما كان يعتريهم من غالب الغفلة، وسوء الحفظ، وكثرة الغلط، والسَّهو والاشتباه»(٢).

ويمكن تعريف النَّقد اصطلاحًا: بأنه تمييز الأحاديث الصحيحة من السَّقيمة، والحكم على رواتها تجريحًا وتعديلًا بألفاظ مخصوصة ودلائل معلومة(٣).

وتوضيح ذلك: أن تمييز الأحاديث الصحيحة من السَّقيمة، يكون بدراسة السَّند والمتن، وإصدار الحكم على الحديث بالقبول أو الرَّد، وهذه الدراسة تُفضي بنا إلى نوعين من علوم الحديث.

النوع الأول: علم الجرح والتعديل، والمراد به بيان أحوال الرُّواة من حيث قبول رواياتهم أو ردها بألفاظ مخصوصة، دقيقة الصياغة، محددة الدلالة، ومراتب تلك

---

(١) هو: عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، الرازي، أبو محمد، وريث علم أبيه وأبي زرعة الرَّازين وجامعه، قال الخليلي: «كان بحرًا في العلوم ومعرفة الرجال، والحديث الصحيح من السَّقيم، وله من التصانيف ما هو أشبه من أن يُوصف في الفقه، والتواريخ، واختلاف الصحابة والتابعين وعلماء الأمصار»، توفي سنة سبع وعشرين وثلاث مئة. الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي ٢/ ٦٨٣، وطبقات الحنابلة للقاضي أبي يعلى ٢/ ٥٥، وسير أعلام النبلاء ١٣/ ٢٦٣.

(٢) مقدمة الجرح والتعديل ص٥.

(٣) ينظر: منهج النقد عند المحدثين للدكتور محمد مصطفى الأعظمي ص٥.

الألفاظ، ويُعنى بأسماء الرُّواة وأنسابهم وأعمارهم، وتواريخ ولادتهم ووفياتهم، وسماعهم من شيوخهم.

النوع الثاني: علم علل الحديث، وهو من أدق علوم الحديث وأغمضها؛ فمن طريقه يمكن معرفة الأوهام الواقعة في أحاديث الثقات التي ظاهرها الصحة.

المطلب الثاني

تعريف السَّند والإسناد لغةً واصطلاحًا

أولًا: تعريف السَّند لغةً واصطلاحًا:

السَّنَدُ لغةً: في المصباح المنير: «ما اسْتَنَدْتَ إليه من حائط وغيره» (١)، وفي القاموس المحيط: «ما قابَلَكَ من الجبل وعلا عن السَّفْحِ، ومُعْتَمَدُ الإنسان» (٢).

السَّنَدُ اصطلاحًا: هو الطريق الموصِّلة إلى المتن، أو بعبارة أخرى: هم رواة الحديث الذين رووا لفظ الحديث. وسُمُّوا طريقًا؛ لأنهم كالطريق التي يُتوصل بها إلى المقصود(٣).

قال بدر الدين ابن جَماعة(٤)، والطِّيبي(٥): السَّند: هو الإخبار عن طريق المتن،

(١) المصباح المنير للفيومي ص ٢٩١ (سند).

(٢) القاموس المحيط ١/ ٣٧٠ (فصل السين، باب الدال)، وينظر: لسان العرب ٣/ ٢٢٠ (سند)، والمعجم الوسيط ١/ ٤٥٦ (سند).

(٣) بلوغ الآمال من مصطلح الحديث والرجال للدكتور محمد محمود أحمد بكار ص ٤٦ .

(٤) هو: محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشافعي، بدر الدين، أبو عبد الله، قاضي القضاة، شيخ الإسلام، الخطيب، المفسر، له تعاليق في الفقه والحديث والأصول والتواريخ وغير ذلك،، له تصانيف، منها: المنهل الروي في الحديث النبوي، وكشف المعاني في المتشابه، وغيرها، توفي بمصر سنة ٧٣٣هـ. تذكرة الحفاظ للذهبي ٥/ ١٤٤، شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد ٦/ ١٠٤ .

(٥) هو: الحسين بن محمد بن عبد الله، شرف الدين الطيبي، من علماء الحديث والتفسير والبيان، كان شديد الرَّدِّ على المبتدعة، ملازمًا لتعليم الطلبة والإنفاق على ذوي الحاجة منهم، آية في استخراج الدقائق من الكتاب والسنة، متواضعًا، ، من كتبه: الخلاصة في معرفة الحديث، وشرح مشكاة المصابيح في الحديث، وغيرها، توفي سنة ٧٤٣ هـ. الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة لابن حجر العسقلاني ٢/ ١٨٥.

وأَخْذُه من السَّند: وهو ما ارتفع من سفح الجبل؛ لأن المُسنِد يرفعه إلى قائله، ومن قولهم: فلان سَنَدٌ، أي: مُعْتَمَدٌ؛ فسُمِّي الإخبار عن طريق المتن سندًا؛ لاعتماد الحفاظ في صحة الحديث وضعفه عليه(١).

ثانيًا: تعريف الإسناد لغةً واصطلاحًا:

الإسناد لغةً: في المصباح المنير: «أَسْنَدْتُ الحديث إلى قائله: رَفَعْتُه إليه بذكر ناقله»(٢)، وفي القاموس المحيط: «سَنَدَ إليه سُنودًا وتَساندَ: اسْتَنَدَ، وفي الجبل: صَعدَ كأَسْنَدَ وأَسْنَدْتُهُ أنا فيهما»(٣).

الإسناد اصطلاحًا: هو رفعُ الحديث إلى قائله. قال الطِّيبي: هما متقاربان –السَّند والإسناد– في معنى اعتماد الحفاظ في صحة الحديث وضعفه عليهما، وقال ابن جماعة: المُحدِّثون يستعملون السَّند والإسناد لشيء واحد(٤).

المطلب الثالث

تعريف المتن لغةً واصطلاحًا

أولًا: تعريف المتن لغةً:

في القاموس المحيط: «المتْنُ: ما صَلُبَ من الأرض وارْتَفَعَ، ومَتَنَ الكَبْشَ: شَقَّ صَفْنَه واسْتَخْرَجَ بَيْضَهُ بعُرُوقِها، والمماتنةُ: المماطَلَةُ والمباعَدَةُ في الغايَةِ»(٥).

وفي المصباح المنير: «مَتُنَ الشيء متانةً: اشْتَدَّ وقَوِيَ، فهو متين، والمتْنُ من

---

(١) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي ١/ ٤١.

(٢) المصباح المنير للفيومي ص ٢٩١ (سند).

(٣) القاموس المحيط ١/ ٣٧٠ فصل السين، باب الدال.

(٤) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي ١/ ٤١-٤٢.

(٥) القاموس المحيط ٤/ ٢٦٥ فصل الميم، باب النون.

الأرض: ما صَلُبَ وارتفع، والمَتْنُ: الظَّهْرُ»[١].

ثانيًا: تعريف المتن اصطلاحًا:

قال الطِّيبي: المتن: هو ألفاظ الحديث التي تتقوَّم بها المعاني. وقال ابن جماعة: هو ما ينتهي إليه غايةُ السَّند من الكلام، من المماتنة، وهي: المباعدة في الغاية؛ لأنه غاية السَّند، أو من مَتَنْتُ الكبش: إذا شققت جلدة بيضته واستخرجتها، فكأن المُسنِد استخرج المتن بسنده، أو من المتن وهو: ما صَلُب وارتفع من الأرض؛ لأن المُسنِد يقوِّيه بالسَّند ويرفعه إلى قائله، أو من تمتين القوس، أي: شدُّها بالعصب؛ لأن المُسْنِد يُقوِّي الحديث بسنده»[٢].

(١) المصباح المنير للفيومي ص ٥٦٣ (متن).

(٢) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ١/ ٤٢.

المبحث الثاني

النَّشأة المبكرة لنقد الحديث

نشأ نقد المتون في مرحلة متقدمة جدًّا في عهد الصحابة رضي اللَّه عنهم، وقد اشتهر بذلك المكثرون منهم وعلى رأسِهم السيدة عائشة رضي اللَّه عنها التي هيأها اللَّه عز وجل لأنْ تجمع الكثيرَ من حديث رسول اللَّه ﷺ.

فقد استدركت السيدة عائشة رضي اللَّه عنها عَلَىٰ بعض الصحابة بعض الأحاديث التي جمعها بدر الدين الزَّرْكشي[١] في جزء سمَّاه «الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة»[٢]، وهو كتاب فريد في بابه؛ لأن موضوعه استدراكات السيدة عائشة على الصحابة، وهو يؤسس من خلالها لقواعد توثيق الحديث النبوي الشريف.

فقد عرضت رضي اللَّه عنها ما رواه الصحابة على الأصول الثابتة والمشاهدة من أحوال رسول اللَّه ﷺ، فظهر من خلال ذلك مَنْ أدَّى منهم الحديث أداءً مُتْقَنًا كما صدر من رسول اللَّه ﷺ، وظهر من اعترى روايته بعضُ الخطأ أو الوهم، أو عارضت روايته ما شاهدته أو سمعته من رسول اللَّه ﷺ، ومن هنا نشأت قواعد النَّقد الخارجي والدَّاخلي للحديث النَّبوي الشَّريف.

ففي مجال النَّقد الدَّاخلي عرضت الحديث الشَّريف على القرآن الكريم، وعلى

(١) هو: محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، أبو عبد الله، عالم بفقه الشافعية والأصول، تركي الأصل، مصري المولد والوفاة، له تصانيف كثيرة في عدة فنون، منها: الإجابة لا يراد ما استدركته عائشة على الصحابة، والبحر المحيط في أصول الفقه، وإعلام الساجد بأحكام المساجد، وغيرها. توفي سنة ٧٩٤هـ. طبقات الشافعية لابن قاضى شهبة ٣/ ١٦٧.

(٢) طبع أكثر من طبعة أفضلها طبعة د. رفعت فوزي عبد المطلب، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، ١٣٢١هـ = ٢٠٠١م، وقد اختصره الإمام جلال الدين السُّيوطي ورتَّبه على الأبواب الفقهية، في مؤلَّف سمَّاه: «عين الإصابة في استدراك عائشة على الصحابة».

السُّنَّة النَّبوية المعروفة والمشاهدة من رسول اللَّه ﷺ، وعلى الأصول الإسلامية. وفي مجال النَّقد الخارجي بيَّنت خطأ بعض الرواة بما أسهم في اشتراط الضبط في تلقِّي الحديث الشريف وأدائه.

ولا يظُنَّ ظانٌّ أنَّ ما أبدته السيدة عائشة رضي اللَّه عنها من استدراكات كان غير قابل للمناقشة، أو أنها جاءت فيه بالقول الفصل، بل كثير منه اجتهادات تقابلها وجهاتُ نظرٍ أخرى تُقِرُّ ما عليه الآخرون، أو تكون الروايات المُستدركة منسوخة، وصدر ناسخها دون علم بعض الصحابة الذين يروونها بهذا النَّاسخ، أو يكون هذا وذاك من باب العام والخاص، أو المطلق والمقيد، بحيث يمكن الجمع بين هذه الروايات التي تبدو متعارضة وهي - في الحق- ليست كذلك.لكن المفيد غاية الفائدة أن السيدة عائشة رضي اللَّه عنها بهذه الاستدراكات قد أرست قواعد في النَّقد الخارجي والداخلي للحديث النبوي الشريف، أصبحت تلك القواعد فيما بعد أدواتٍ لتوثيق السُّنَّة، وإبعادِ التَّحريف والزَّيف والخطأ عنه.

ولم تكن السيدة عائشة رضي اللَّه عنها - الصِّدِّيقة بنتُ الصِّدِّيق - وحدها في هذا المجال، وإنما كان هناك من الصحابة من حذا حذوها[(١)]. وممن نُقِلَ عنه من الصحابة رضي اللَّه عنهم أنه نقد المتون أيضًا عمر بن الخطاب، وابنه عبد الله، وابن عباس، وعليٌّ، رضي اللَّه عنهم أجمعين.

ثم كانت هذه الطريقة هي طريقة مَنْ بعدهم من التابعين، قال الرَّبيعُ بنُ خُثَيْم[(٢)]: «إنَّ من الحديث حديثًا له ضوء كضوء النهار نعرفه به، وإنَّ من الحديث حديثًا له ظلمة كظلمة الليل نعرفه بها»[(٣)].

(١) ينظر مقدمة د. رفعت فوزي عبد المطلب، مكتبة الخانجي لكتاب الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة ص ٣-٥.

(٢) هو: الربيع بن خثيم بن عائذ، الإمام القدوة العابد، أبو يزيد الثوري الكوفي، أحد الأعلام، أدرك زمان النبي ﷺ، وأرسل عنه. وكان يُعَدُّ من عقلاء الرجال. توفي سنة إحدى وستين، وقيل: ثلاث وستين. سير أعلام النبلاء ٤/ ٢٥٨، ومشاهير علماء الأمصار لابن حبان ص ١٦٠.

(٣) معرفة علوم الحديث للحاكم النيسابوري ص ١٠٦.

وقد استخدم بعض المُحدِّثين هذه الطريقة في نقد الأخبار دون النَّظر إلى أسانيدها، منهم الخطيبُ البغدادي[١]، ففي عصره كان رئيس الرؤساء قد تقدَّم إلى الخطباء والوعاظ أن لا يرووا حديثًا حتى يعرضوه على الخطيب، فما صَحَّحَهُ أَوْرَدُوهُ، وما رَدَّه لم يذكروه، وأظهر بعض اليهود كتابًا ادَّعى أنه كتاب رسول اللَّه ﷺ بإسقاط الجزية عن أهل خيبر، وفيه شهادة الصحابة، وذكروا أن خطَّ عليٍّ رضي اللَّه عنه فيه. وحُمِل الكتاب إلى رئيس الرؤساء، فعرضه على الخطيب، فتأمله، وقال: هذا مزورٌ، قيل: من أين قلت؟ قال: فيه شهادة معاوية بن أبي سفيان وهو أسلم عام الفتح، وفتحت خيبر سنة سبع، وفيه شهادة سعد بن معاذ ومات يوم بني قريظة قبل خيبر بسنتين[٢].

وقد قال ابن قيِّم الجوزية رحمه اللَّه عن ذلك الكتاب: وهذا كذب من عدة وجوه، وهذه الوجوه:

أحدها: أن فيه شهادة سعد بن معاذ، وسعد قد توفي قبل ذلك في غَزاة الخندق.

الثاني: أن فيه: «وكتب معاوية بن أبي سفيان» هكذا، ومعاوية إنما أسلم زمن الفتح وكان من الطُّلَقاء.

الثالث: أن الجزية لم تكن نزلت حينئذٍ، ولا يعرفها الصحابة، ولا العرب، وإنما أُنزلت بعد عام تبوك، حين وضعها النبي ﷺ على نصارى نَجران، ويهود اليمن، ولم تُؤخذ من يهود المدينة؛ لأنهم وادَعُوه قبل نزولها، ثم قَتل مَنْ قَتل منهم، وأجلى بقيتهم إلى خيبر وإلى الشام، وصالحه أهل خيبر قبل فرض الجزية، فلما نزلت آية

---

(١) هو: أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي البغدادي، أبو بكر، الخطيب الحافظ الناقد، محدث الوقت صاحب التصانيف، وخاتمة الحفاظ، توفي سنة ثلاث وستين وأربع مئة. سير أعلام النبلاء ١٨/ ٢٧٠، وطبقات الشافعية لابن قاضى شهبة ١/ ٢٤٠.

(٢) البداية والنهاية لابن كثير ١٢/ ١٢٤، حقَّقه ودقَّق أصوله وعلق حواشيه علي شيري، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م، وقال: «وقد سبق الخطيب إلى هذا النقل، سبقه محمد بن جرير كما ذكرت في مصنف مفرد»، وينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي ١٨/ ٢٨٠، تحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.

الجزية استقرَّ الأمر على ما كان عليه، وابتدأ ضربها على مَنْ لم يتقدَّم له معه صُلح، فمن ها هنا وقعت الشُّبْهة في أهل خيبر.

الرابع: أن فيه: «وضع عنهم الكُلَف والسُّخَر»، ولم يكن في زمانه كُلَف ولا سُخَر ولا مُكوس.

الخامس: أنه لم يجعل لهم عهدًا لازمًا، بل قال: «نُقِرُّكم ما شئنا»(١)، فكيف يضع عنهم الجزية التي يصير لأهل الذمة بها عهد لازم مُؤبد، ثم لا يُثْبِتُ لهم أمانًا لازمًا مؤبدًا.

السادس: أن مثل هذا مما تتوفر الدَّواعي على نقله، فكيف يكون قد وقع، ولا يكون عِلمُه عند حَمَلة السُّنَّة من أصحابه، والتابعين، وأئمة الحديث، وينفرد بعلمه ونقله اليهود؟

السابع: أن أهل خيبر لم يتقدَّم لهم من الإحسان ما يُوجب وضع الجزية عنهم؛ فإنهم حاربوا اللَّه ورسوله، وقاتلوه، وقاتلوا أصحابه، وسلُّوا السُّيوفَ في وجوههم، وسَمُّوا النبي ﷺ، وآووا أعداءه المحاربين المحرِّضين على قتاله، فمن أين يقع هذا الاعتناء بهم، وإسقاط هذا الفرض الذي جعله اللَّه عقوبة لمن لم يَدِن منهم بدين الإسلام؟

الثامن: أن النبي ﷺ لم يُسقطها عن الأبْعَدين مع عدم معاداتهم له؛ كأهل اليمن، وأهل نجران، فكيف يضعها عن جيرانه الأَدْنين مع شدَّة معاداتهم له، وكفرهم، وعنادهم، ومن المعلوم أنه كلما اشتدَّ كُفْرُ الطائفة وتغلَّظت عداوتهم، كانوا أحقَّ بالعقوبة لا بإسقاط الجزية؟

التاسع: أن النبي ﷺ لو أسقط عنهم -كما ذكروا- الجزية؛ لكانوا من أحسنِ الكفار حالًا، ولم يَحْسُن بعد ذلك أن يشترط لهم إخراجهم من أرضهم وبلادهم

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ٢/ ٨٢٤، حديث ٢٢١٣، كتاب المزارعة، باب إذا قال رب الأرض أقرك ما أقرك الله ولم يذكر أجلا معلوما فهما على تراضيهما، ومسلم في صحيحه ٣/ ١١٨٧، حديث ١٥٥١، كتاب المُساقاة، باب المساقاة والمعاملة بجزء من الثمر والزرع، من حديث عمر بن الخطاب ﷺ.

متى شاءَ، فإن أهل الذِّمة الذين يُقِرُّون بالجزية لا يجوز إخراجهم من ديارهم ما داموا مُلتزمين لأحكام الذِّمة، فكيف إذا رُوعي جانبهم بإسقاط الجزية، وأُعفوا من الصَّغار الذي يلحقهم بأدائها، فأيُّ صَغار بعد ذلك أعظم من نفيهم من بلادهم، وتشتيتهم في أرض الغُربة، فكيف يجتمع هذا وهذا؟!

العاشر: أن هذا لو كان حقًّا؛ لَمَا اجتمع أصحاب رسول اللَّه ﷺ، والتابعون، والفقهاء كلهم على خلافه، وليس في الصحابة رجل واحد قال: لا تجب الجزية على الخيبرية، لا في التابعين، ولا في الفقهاء، بل قالوا: أهل خيبر وغيرهم في الجزية سواء، وعرَّضوا بهذا الكتاب المكذوب، وقد صرَّحوا بأنه كذب، كما ذكر ذلك الشيخ أبو حامد، والقاضي أبو الطَّيب، والقاضي أبو يعلى وغيرهم». وذكر الخطيب البغدادي هذا الكتاب، وبيَّن أنه كذِب من عِدَّة وجوه وأُحضر هذا الكتاب بين يدي شيخ الإسلام -أي: ابن تيمية- وحوله اليهود يزفونه ويُجِلُّونه، وقد غُشِّي بالحرير والدِّيباج، فلما فتحه وتأمله بزق عليه، وقال: هذا كذب من عِدَّة أوجه وذكرها، فقاموا من عنده بالذُّل والصَّغار[(١)].

وممن اهتم بطريقة نقد الأخبار دون النَّظر إلى أسانيدها وبيَّنها بيانًا شافيًا، بل ووضع قواعد لمعرفة الوضع والوهم والغلط في متون الأحاديث الإمام ابن قيِّم الجوزية -رحمه الله- في كتابه الماتع «المنار المنيف في الصحيح والضعيف»، وسيأتي الحديث -إن شاء اللَّه تعالى- عمَّا قعَّدَه من قواعد في المبحث الرابع: قواعد نقد المتن عند المُحَدِّثين.

---

(١) المنار المنيف في الصحيح والضعيف ص٩٠-٩٤، وينظر: أحكام أهل الذمة لابن القيم ١/ ٩١-٩٤، تحقيق يوسف بن أحمد البكري، شاكر بن توفيق العاروري، رمادى للنشر، الدمام، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ=١٩٩٧م.

المبحث الثالث

الرَّد على دعوى إهمال المُحدِّثين نقد المتن

ادَّعى الكاتب أحمد أمين أن المُحدِّثين اهتموا بنقد سند الحديث وأهملوا نقد المتن، وذلك في كتبه «فجر الإسلام»، و«ضُحى الإسلام»، و«ظهر الإسلام». حيث ادَّعى أنَّ علماء الجرح والتعديل: «عُنوا بنقد الإسناد أكثر مما عُنوا بنقد المتن»، وقد تقدمت النُّقولات عنه في صدر هذا البحث.

وفي الحقيقة، فإنَّ دعوى أحمد أمين لم تكن جديدةً بل سبقه بعض المستشرقين منهم: شاخت، وجولد زيهر، وكاتياني، وغاستون ويت.

وتلك الدَّعوى فيها ظلمٌ بيِّنٌ للمُحدِّثين، وبُعْدٌ عن الحقيقة؛ لأن مَن درس مناهج المُحدِّثين وعرف طريقتهم عَلِم أنهم عُنوا بالأسانيد والمتون على حدٍّ سواء.

ومن جانب آخر، فإن عملية النَّقد – في أهدافها وفي جملتها – إنما تهدف لخدمة المتون والأسانيد، وهي في النهاية خدمةٌ للمتون خاصة، وما الأسانيد إلَّا وسيلة.

و الرَّدُّ على أحمد أمين ومَنْ سبقه مِن المستشرقين في ثلاثة مباحث:

المطلب الأول: اهتمام علم مصطلح الحديث بالرَّاوي والمروي.

المطلب الثاني: لا تلازم بين صحة الإسناد وصحة المتن.

المطلب الثالث: اعتناء المُحدِّثين بالإسناد ليس لذاته بل لخدمة المتن.

المطلب الأول

اهتمام علم مصطلح الحديث بالرَّاوي والمروي

باستعراض مباحث مصطلح الحديث يتبين لنا: أن العلماء عُنوا بالأسانيد كما عُنوا بالمتون؛ ولذلك قالوا: إن مصطلح الحديث إنما هو بحث في الأصول والقواعد التي تبيِّن حال الراوي والمروي -والمروي هو المتون- وهكذا كان لعملية النَّقد شقَّان وإن كان الهدف -كما سبق- في النهاية هو المتن.

ويظهر لنا جليًّا: أن اهتمام المُحدِّثين مُوَزَّعٌ بدرجةٍ تكاد تكون متساوية بين الأسانيد والمتون، فمباحث علم مصطلح الحديث تدور حول الإسناد والمتن من حيث القبول والرَّد، ففي حالة القبول يدرسون الصحيح والحسن، وفي حالة الرَّدِّ يدرسون الضعيف والموضوع، ونكاد نلمح في جميع مصطلحاتهم تقسيمًا ثنائيًّا مؤلَّفًا من السَّند والمتن، وأهم ما في هذا الشأن: أن المتن يذكر من تقسيمهم كالسند.

ففي بحث الصحيح والحسن قضيةٌ مشتركةٌ خلاصتها: أن الصِّحة قد تتناول السند والمتن معًا، أو السَّند دون المتن، أو المتن دون السند، ومثلها الحسن في ذلك، فلا يُحكم بصحة حديث ولا حسنه إطلاقًا، بل يُبَيَّنُ نوع صحته أو حسنه؛ هل وقع في الإسناد أو المتن؟ فما كلُّ ما صحَّ سندًا صحَّ متنًا.

والحسن لذاته حين يرقى إلى درجة الصحيح لغيره لا يُنظر فيه إلى كثرة طرقه وأسانيده فقط، بل يلاحظ فيه - منذ الخطوة الأولى - أنه كالصحيح لذاته من تجرده من كل شذوذ وعلة، وفي الشُّذوذ تفردٌ ومخالفةٌ كثيرًا ما يكونان في المتن؛ لذلك قالوا: «لا يجيئك بالحديثِ الشاذِّ إلا الرجل الشاذ»، ولذلك كرهوا روايةَ المناكير، وفي العلة ضربٌ من النَّقد الذاتي يتناول المتون بالتضعيف من خلال توهين الرواة المدرك بنوع من الإلهام والتَّعمق في الفهم لا بحفظ الأسماء والأسانيد.

وفي أكثر أنواع الضعيف تتضح هذه الثنائية، يستوي فيها ما كان خالصًا للضعف وما كان مشتركًا بين الصحيح والحسن والضعيف. فمرسل الصحابة مقبول رغم انقطاع السَّند؛ لأن المتن الذي يحكيه الصحابة لا يُعقل أن يكون مخترعًا، فإذا كان هؤلاء الصحابة ممن يتلقون الإسرائيليات تشدَّد العلماء؛ لأن متونهم قد تخالف متون الأحاديث النبوية، ومن هنا تَحَفَّظ النُّقاد في تفسير الصحابة، فلم يُطْلقوا القول بأن له حكم المرفوع؛ مخافة تأثر بعضهم بمُسْلِمة أهل الكتاب[1].

ومع اعترافهم بأن التَّعليل أكثر ما يتطرَّق إلى الإسناد لم ينفوا تعليل المتن، فقالوا: لا يُطْلق الحكم بصحة حديثٍ ما لجواز أن يكون فيه علة في متنه، ومع أن الاضطراب أكثر ما يقع في الإسناد، لم يَفُتِ النُّقاد أن ينبِّهوا على وقوعه في المتن أيضًا، وجاءوا على ذلك بشواهد، وقسَّموا المقلوب إلى قسمين: مقلوب متنًا، ومقلوب إسنادًا.

وتشددهم في أداء الحديث باللفظ أكثر ما يتَّجه إلى المتون، حتى لا يكذب الناس على رسول اللَّه ﷺ، لا سيما إذا لحن الراوي؛ زاعمًا أن خطأه من لفظ رسول اللَّه ﷺ فقد عدُّوهُ متعمدًا للكذب، جديرًا بأن يتبوأ مقعده من النار.

هذا، وبعض مباحث القسم المشترك بين الصحيح والحسن والضعيف كالموقوف والمرفوع إنما يُنظر فيها إلى حال المتن كالمرفوع مثلًا، فإن للمرفوع إلى النبي ﷺ نورًا كنُورِ النهار يعرفه الذَّوق السَّليم، فلا يخفى على أحدٍ شيءٌ مما يحمل عليه أو يوضع فيه؛ لأن للموضوع المختلق ظلمة كظلمة الليل تنكره البصيرة النَّيِّرة.

وكثير من مباحث هذا القسم المشترك يتناول المتون بالدرجة الأولى، وإن كانت له صور في الأسانيد، كالمُدْرج مثلًا، فإن مُدْرج الإسناد يرجع في الحقيقة إلى المتن وكالمصحَّف أيضًا، فإنه أكثر ما يقع في المتون، ومصطلحا الفَرْد والغريب يُخَيَّل

(١) ينظر: علوم الحديث ومصطلحه، د. صبحي الصالح، ص ٢٧٨-٢٧٩.

إلى الباحث أنهما ليسا أكثر من بحثين خالصين للإسناد، يجمعهما رابط مشترك هو التَّفَرُّد، ولكن النَّظرة الفاحصة المُدققة ترى القضيةَ ألصقَ بالمتن منها بالسند، فكما أنكروا روايةَ الشَّواذِّ والمناكيرِ أنكروا الولوع بالأفراد والغرائب، وفَرُّوا من حُسْن هذه الغرائب؛ لمخالفتها متون الروايات العزيزة والمشهورة والمستفيضة.

أما هذه الأنواع الثلاثة الأخيرة ـ أي: الروايات العزيزة والمشهورة والمستفيضة ـ فلم تكن غايةُ النُّقاد من مباحثها سوى تقوية الأحاديث الأفراد والغرائب بمتون تشهد لها وتُتابعها، وليس تقويتها بأسانيد متعددة ورجال كثيرين، فكانت مقاييسهم فيها قيمية، يعني: تُبيِّنُ قيمة المتن، لا كمية عددية، أي: تُبيِّن تعدد الأسانيد.

ولعلنا –على هذا الأساس من العناية الخاصة بالمتون– نفهم تشدد المُحدِّثين في الأصول أكثر من تشدُّدهم في المتابعات والشواهد، فالأصول ينبغي لها من الثقة بمتونها أكثر مما ينبغي للفروع المُقوية للفظها أو المُعززة لمعناها، ونفهم أيضًا سرَّ رفضهم متروك الحديث عند الاعتبار؛ لأن من صفات المتروك عدم الضبط، فحفظ المتون لا يواتيه مهما يبذل من الجهد فيه، فكان أن فرَّقوا بين ما هو صالح الاعتبار وما هو غير صالح.

وإذا تذكرنا أن الشَّاهد عندهم على قسمين: لفظي ومعنوي، وأن اللفظي يتناول متن الحديث نصًّا، وأن المعنوي يُردُّ إليه؛ لأنه تقوية للمتن نفسه بما يقارب لفظه. وأضفنا إلى ذلك: أن في المُتابعة أيضًا مُقاربة للفظ أدركنا ما للمتن من قيمة في جميع هذه المصطلحات.

على أنه لا يزال بعض المستشرقين وتلامذتهم المخدوعين بعلمهم «الغزير» يرتكبونها كُلَّمَا عرضوا للحديث النبوي، إذ يفصلون بين السَّند والمتن مثلما يُفصل بين خصمين لا يلتقيان، أو ضُرَّتين لا تجتمعان، فمقاييس المحدثين في السَّند لا تُفْصَلُ عن مقاييسهم في المتن إلا على سبيل التَّوضيح والتَّبويب والتَّقسيم، وإلا

فالغالب على السَّند الصحيح أن ينتهي بالمتن الصحيح، والغالب على المتن المعقول المنطقي الذي لا يخالف الحِسَّ أن يرد عن طريق سند صحيح، وإذن فكل أبحاث النُّقَّاد في رجال الإسناد، وفي شروط الرواة، إنما تُؤدِّي بكل بساطة إلى النتيجة التي لا مفرَّ منها: وهي نقد متون الحديث؛ لمعرفة درجتها من الصحة والحسن والضعف(١).

المطلب الثاني

لا تلازم بين صحة الإسناد وصحة المتن

إنما تثبت هذه الدَّعوى لو كان المُحدِّثون إذا حكموا بصحة الإسناد حكموا بصحة المتن تبعًا لذلك، وليس الأمر عندهم كذلك فقد ثبت عنهم قديمًا وحديثًا أن صحة الإسناد لا يترتب عليها صحة المتن، فقد يصحُّ الإسناد ولا يصحُّ المتن؛ لذا قعَّد المُحدِّثون: «ليس كل ما صحَّ سنده صحَّ متنه»، وأكَّدوا عليها وعملوا بها في نقد الحديث من جهة متنه، فلم يُلْهِهم عن صحة الإسناد غرابة المتن أو شذوذه ونكارته(٢).

وهذه طائفة من أقوالهم تؤكد على تلك القاعدة: قال ابن الصلاح: «قد يُقال: هذا حديث صحيح الإسناد، ولا يصحُّ؛ لكونه شاذًّا أو مُعلَّلًا» (٣).

وقال النَّووي: «لأنه قد يصحُّ أو يَحْسُن الإسناد دون المتن لشذوذ أو علة» (٤).

وقال ابن القيِّم: «وقد عُلِم أنَّ صحة الإسناد شرطٌ من شروط صحة الحديث، وليست مُوجِبَةً لصحته، فإنَّ الحديث إنما يصحُّ بمجموع أمور منها: صحة سنده، وانتفاء علته، وعدم شذوذه ونكارته، وأن لا يكون راويه قد خالف الثِّقات أو شذَّ عنهم» (٥).

(١) ينظر: المصدر السابق ص ٢٨٠-٢٨٣ بتصرف.

(٢) ينظر: مقاييس نقد متون السنة للدكتور مسفر غرم الله الدميني ٢٤٧-٢٤٨ بتصرف.

(٣) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٠، مكتبة الفارابي، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.

(٤) التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث ص ٦.

(٥) الفروسية لابن القيم ص ٢٤٦، تحقيق مشهور بن حسن بن محمود بن سلمان، دار الأندلس بالمملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ = ١٩٩٣م.

وقال ابن كثير: «والحكم بالصحة أو الحسن على الإسناد لا يلزم منه الحكم بذلك على المتن، إذ قد يكون شاذًّا أو معلّلا» [(١)].

وقال العراقي في ألفيته:

الحُكْمُ لِلإِسْنَادِ بِالصِّحَّةِ أو   بِالْحُسْنِ دُونَ الحُكْمِ لِلمَتْنِ رَأَوْا[(٢)]

وقال السَّخاوي: «إذ قد يصحُّ السَّند أو يَحْسُن لاستجماع شروطه من الاتصال، والعدالة، والضبط دون المتن لشذوذ أو علة» [(٣)].

وقال السيوطي: «قد يصحُّ أو يَحْسُن الإسناد لثقة رجاله، دون المتن لشذوذ أو علة» [(٤)].

وقال الصَّنعاني: «اعلم أنَّ من أساليب أهل الحديث أن يحكموا بالصحة والحسن والضَّعف على الإسناد دون متن الحديث، فيقولون: إسناد صحيح، دون حديث صحيح، ونحو ذلك، أي: حسن أو ضعيف؛ لأنه قد يصحُّ الإسناد لثقة رجاله، ولا يصحُّ الحديث لشذوذ أو علة.

والحاصل أنه لا تلازم بين الإسناد والمتن، إذ قد يصحُّ السَّند أو يَحْسُن لاستجماع شرائطهما، ولا يصحُّ المتن لشذوذ أو علة، وقد لا يصحُّ السَّند ويصحُّ المتن من طريق أخرى» [(٥)].

(١) اختصار علوم الحديث ص ٣٦ مع الباعث الحثيث للشيخ أحمد شاكر، ط٣.

(٢) ألفية العراقي (التبصرة والتذكرة) مع فتح المغيث للسخاوي ١/ ١١٩.

(٣) فتح المغيث للسخاوي ١/ ١١٩، تحقيق الشيخ علي حسين علي، مكتبة السنة بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م.

(٤) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي ١/ ١٦١.

(٥) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار للصنعاني ١/ ٢١١، دراسة وتحقيق أبي عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م.

وقال ابن الجوزي: «وقد يكون الإسناد كلُّه ثقات ويكون الحديث موضوعًا أو مقلوبًا، أو قد جرى فيه تدليس، وهذا أصعبُ الأحوال ولا يعرف ذلك إلا النُّقَّاد»[(١)].

المطلب الثالث

اعتناء المُحدِّثين بالإسناد ليس لذاته بل لخدمة المتن

عندما يفحص المُحدِّثون السَّند ويتأكَّدون من صحته، وأنَّ رواته ثقات أثبات، فيكون هذا أدْعى للاطمئنان لصحة ما نقلوه، والوثوق به أكثر، وهذا أمر مُرَكَّبٌ في طباع البشر أن يقع الخبر -الذي ينقله الصَّادق- من أنفسهم موقعًا حسنًا، وما ينقله الكاذب موقع الشَّكِّ والرِّيبة، وبناءً على ذلك، فإن اعتناء المُحدِّثين بالإسناد هو من صميم اعتنائهم بالمتن[(٢)].

فإذا ما وَصَلَنا خبرٌ مُعيَّن فإننا ننظر أولًا في حال الرَّاوي الذي سمعنا منه الخبر، هل هو ممَّن يُعَوَّلُ على روايته أم لا؟ ثم ننظر في حال مَنْ روى عنه هذا الرَّاوي، وهكذا إلى أن نصل إلى الرَّاوي الأعلى، ثم نتحقَّق هل الراوي الأعلى كان حاضرًا في أثناء الواقعة أم لا؟ ثم ننظر في الخبر المَرْوي، هل يلائم أحوال الرَّاوي الذي نُسب إليه، وهل يمكن وقوعه في ذلك العصر والمحيط أم لا؟

فلا يَعُدُّ المُحدِّثون الرَّاويَ مقبولَ الرِّواية لمجرد العدالة والضَّبط فحسب، بل لا بدَّ من نقد المتن، وذلك بعرض روايات الرَّاوي على ما رواه الثِّقات الضَّابطين؛ للتَّأكُّد من كون الرِّواية مقبولة أم لا؟

---

(١) الموضوعات لابن الجوزي ١/ ١٠٠.

(٢) ينظر: مقاييس نقد متون السنة ٢٤٥-٢٤٦ بتصرف.

المبحث الرابع

قواعد نقد المتن عند المُحَدِّثين

في هذا المبحث نقف وقفة مع الإمام ابن قيم الجوزية في كتابه القيم «المنار المنيف في الصحيح والضعيف».

ويتجَلَّى في هذا الكتاب نقد الحديث دون النظر إلى إسناده، حيث قعَّد الإمام ابن القيم قواعد كثيرة جدًّا يمكن أن تُطَبَّق على كل الأحاديث فيُمَيَّز بها بين ما هو صحيح، وما هو غير صحيح من حيث المتون لا من حيث الأسانيد.

قال الإمام ابن القيم رحمه الله في كتابه: «سُئلت: هل يمكن معرفة الحديث الموضوع بضابط من غير أن يُنْظر في سنده ؟

فقال: فهذا سؤال عظيم القدر، وإنما يعلم ذلك من تضَلَّع في معرفة السنن الصحيحة، وخُلِطَت دمه ولحمه، وصار له فيها مَلَكَةٌ، وصار له اختصاصٌ شديدٌ بمعرفة السُّنن والآثار، ومعرفة سيرة رسول اللّه ﷺ وهَدْيه فيما يأمر به وينهى عنه، ويُخْبِرُ عنه ويدعو إليه، ويحبه ويكرهه، ويشرعه للأمة بحيث كأنه مخالطٌ للرسول ﷺ بين أصحابه، ومثل هذا يعرف من أحوال الرسول ﷺ وهَدْيه وكلامه، وما يجوز أن يُخْبر به، وما لا يجوز، ما لا يعرفه غيره، وهذا شأن كل مُتَّبع مع مَتْبوعه، فللأخصِّ به، الحريص على تتبع أقواله وأفعاله من العلم بها، والتَّمييز بين ما يصحُّ أن يُنْسَب إليه، وما لا يصحُّ ما ليس لمن لا يكون كذلك، وهذا شأن المُقَلِّدين مع أئمتهم، يعرفون أقوالهم ونصوصهم ومذاهبهم» [١].

(١) المنار المنيف في الصحيح والضعيف ص٢٦.

ثم قال ﷺ: «ونحن ننبِّه على أمور كلية يُعْرَفُ بها كون الحديث موضوعًا» [(١)].
وهذه القواعد أكثر ما تكون في المتون، فمنها:

القاعدة الأولى: اشتماله على أمثال هذه المجازفات التي لا يقول مثلها رسول اللَّه ﷺ وهي كثيرةٌ جدًّا:

كقوله في الحديث المكذوب: «مَنْ قال: لا إله إلا الله، خلق اللَّه من تلك الكلمة طائرًا له سبعون ألف لسان، لكل لسان سبعون ألف لغة يستغفرون له» [(٢)].

وقال ابن القيم -رحمه اللَّه تعالى-: «وأمثال هذه المجازفات الباردة التي لا يخلو حال واضعها من أحد أمرين: إما أن يكون في غاية الجهل والحمق، وإما أن يكون زنديقًا قصد التَّنقيص بالرسول ﷺ» [(٣)].

القاعدة الثانية: منها تكذيب الحِسِّ له:

فعند سماع هذه الأحاديث يحسُّ الإنسان أنها ليست من كلام رسول اللَّه ﷺ، أو يشعر أن هذا لا يكون مقبولًا من ناحية التجرِبة التي تتكرر في مثل هذه الأمور، ومَثَّلَ لذلك بحديث: «الباذنجان لما أُكِل له»، وحديث: «الباذنجان شفاء من كل داء».

قال ابن القيم: «قبَّح اللَّه واضعهما، فإن هذا لو قاله جهلةُ الأطباء لسخِرِ الناسُ منه، ولو أُكِل الباذنجان للحُمَّى والسَّوداء الغالبة، وكثير من الأمراض لم

(١) المصدر السابق ص٣٦.

(٢) أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات ١/ ٤٦، وفيه قصة مشهورة وقعتْ لأحمد بن أحمد ويحيى بن معين مع قاصٍّ وقف بين أيديهم في مسجد الرصافة، فروى الحديث عنهما، وأورده الذهبي في ميزان الاعتدال ١/ ٤٧، في ترجمة إبراهيم بن عبد الواحد البكري، وقال: «أتى بحكاية منكرة، أخاف ألا تكون من وضعه».

(٣) المنار المنيف في الصحيح والضعيف ص٣٦.

يزدها إلا شدة، ولو أكله فقير ليستغنيَ لم يُفده الباذنجان الغنى، أو جاهل ليتعلم لم يُفده العلم»[١].

وقال ابن القيم في زاد المعاد: «وهذا الكلام مما يُستقبح نسبته إلى آحاد العقلاء، فضلاً عن الأنبياء»[٢].

القاعدة الثالثة: سماجة الحديث وكونه مما يُسْخَر منه:

كحديث: «لو كان الأرز رجلًا لكان حليمًا، ما أكله جائع إلا أشبعه»، قال ابن القيم: «فهذا من السَّمج البارد الذي يُصان عنه كلام العقلاء فضلًا عن كلام سيد الأنبياء». وحديث: «الجوز دواء، والجبن داء، فإذا صار في الجوف صار شفاءً».

قال ابن القيم: «فلعنَ اللَّه واضعه على رسول اللَّه ﷺ»[٣].

القاعدة الرابعة: مناقضة الحديث لما جاءت به السُّنَّة مناقضةً بيِّنة:

فكل حديث يشتمل على فسادٍ، أو ظُلم، أو عيب، أو مدحِ باطلٍ، أو ذمِّ حقٍّ، أو نحو ذلك، فرسول اللَّه ﷺ منه بريء.

قال ابن القيم: «فمِنْ هذا الباب: أحاديث مدح من اسمه محمد أو أحمد، وأنَّ كل مَنْ يُسمَّى بهذه الأسماء لا يدخل النار[٤].

ومن هذا الباب أحاديث كثيرة عُلِّقت النَّجاةُ من النار بها، وأنها لا تمسُّ مَنْ فعل ذلك، وغايتها أن تكون من صغار الحسنات. والمعلوم من دينه ﷺ خلاف ذلك، وأنه إنما ضمن النَّجاة منها لمن حقَّق التوحيد»[٥].

(١) المنار المنيف في الصحيح والضعيف ص٣٧.
(٢) زاد المعاد في هدي خير العباد ٤/ ٢٩١.
(٣) المنار المنيف في الصحيح والضعيف ص٤١.
(٤) قال ابن الجوزي في الموضوعات ١/ ١٥٧: «هذا حديث لا أصل له».
(٥) المنار المنيف في الصحيح والضعيف ص٤٦.

القاعدة الخامسة: أن يُدَّعَى على النبي ﷺ أنَّه فعل أمرًا ظاهرًا بمحضر من الصحابة كلهم، وأنهم اتفقوا على كتمانه، ولم ينقلوه:

كما يزعم أكذب الطوائف: «أنه ﷺ أخذ بيد علي بن أبي طالب رضي اللَّه عنه بمحضر من الصحابة كلهم، وهم راجعون من حجة الوداع، فأقامه بينهم حتى عرفه الجميع، ثم قال: هذا وصيِّي وأخي، والخليفة مِن بعدي، فاسمعوا له وأطيعوا»[(١)]. ثم اتَّفق الكُلُّ على كتمان ذلك وتغييره، فلعنة اللَّه على الكاذبين.

وكذلك روايتهم: «أن الشمس رُدَّت لعليٍّ بعد العصر والناس يُشاهدونها»[(٢)]، ولا يشتهر هذا أعظم اشتهار، ولا يعرفه إلَّا أسماء بنت عميس»[(٣)]. الذي نُسب الحديث إليها.

القاعدة السادسة: أن يكون الحديث باطلًا في نفسه، فيدُّل بطلانه على أنه ليس من كلام رسول اللَّه ﷺ:

كحديث: «المجرَّة التي في السماء من عَرَق الأفعى التي تحت العرش»[(٤)]. وحديث: «إذا غَضِبَ اللَّه تعالى أنزل الوحيَ بالفارسية، وإذا رضي أنزله بالعربية»[(٥)]. وكحديث: «ستٌّ من النِّسيان: سُؤْر الفأر، وإلقاء القَمْلة وهي حيَّةٌ، والبولُ في الماء الرَّاكد، ومضغُ العلك، وأكل التُّفاح، ويحلُّ ذلك اللِّبان الذَّكر»[(٦)]. وكحديث:

(١) قال ابن تيمية في منهاج السنة النبوية ٢/ ٢٥٧: «إن أحاديث المؤاخاة لعلي كلها موضوعة».

(٢) قال ابن الجوزي في الموضوعات ١/ ٣٥٥، وقال ابن تيمية في منهاج السنة ٨/ ١٢٥: «وهذا مما لا يقبل نقله إلا ممن عرف عدالته وضبطه لا من مجهول الحال».

(٣) المنار المنيف في الصحيح والضعيف ص٤٧-٤٨.

(٤) أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات ١/ ١٤٢، وقال: «هذا حديث لا يصحُّ».

(٥) أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات ١/ ١١١، وقال: «هذا حديث موضوع».

(٦) أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات ١/ ١٤٩ وقال: «هذا حديث موضوع على رسول الله ﷺ، والمتهم به الحكم - يعني: ابن عبد الله - قال أحمد بن حنبل: كل أحاديثه موضوعة، وقال أبو حاتم الرازي: هو كذاب».

«الحجامة على القفا تورث النسيان»[١]. وحديث: «يا حميراء[٢]، لا تغتسلي بالماء المُشمَّس فإنه يُورث البَرَص»[٣]. وكل حديث فيه: يا حميراء أو ذكر الحميراء فهو كذبٌ مُخْتَلَقٌ[٤].

القاعدة السابعة: أن يكون كلامه لا يُشْبِه كلام الأنبياء، فضلًا عن كلام رسول اللَّه ﷺ الذي هو وَحْيٌ يُوحى:

كما قال اللَّه تعالى: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۞ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ﴾ [النجم: ٣-٤]، أي: وما نطقه إلا وَحْي يُوحى، فيكون الحديث مما لا يُشْبه الوحي، بل لا يُشْبه كلام الصحابة.

كحديث: «ثلاثة تزيد في البصر: النَّظرةُ إلى الخُضرة، والماءُ الجاري، والوجهُ الحسن»[٥]، وهذا الحديث مما يُجَلُّ عنه أبو هريرة وابن عباس، بل سعيد بن المسيب والحسن، بل أحمد ومالك. يعني: أن هذا الحديث نُسِب إلى رواية هؤلاء وهم منه برآء. وحديث: «النَّظر إلى الوجه الحسن يجْلُو البصر»[٦].

وهذا ونحوه من وضع بعض الزَّنادقة.

وحديث: «عليكم بالوجوه المِلاح، والحدق السُّود -حدقة العين- فإن اللَّه

---

(١) ذكره الشوكاني في الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة ص ٢٦٣، وقال: «في إسناده مُتَّهمٌ بالوضع».

(٢) «**ياحُمَيْراءُ**»: أَي: يا بيضاء، يعني: عائشة، كان يقول لها أَحيانًا تصغير الحمراء، وقيل لها: يا حُمَيراء لغلبة البياض على لونها. لسان العرب ٤/ ٢٠٨ (حمر)، ١٣/ ٤٣١ (هجن).

(٣) أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات ٢/ ٨٠ ، وقال: «هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ».

(٤) المنار المنيف في الصحيح والضعيف ص٤٩-٥٢.

(٥) أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات ١/ ١١١، وقال: «موضوع».

(٦) أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات ١/ ١٦٣، وقال: «هذا حديث موضوع لا نشك أن أبا سعيد -يعني: الحسن بن علي بن زكريا- هو الذى وضعه».

يستحيي أن يُعَذِّب مليحًا بالنار»[(١)].

فلعنة اللّه على واضعه الخبيث.

وحديث: «النظر إلى الوجه الجميل عبادة»[(٢)].

وحديث: «الزرقة في العين يمن»[(٣)].

قال ابن القيم: «وكلُّ حديث فيه ذكر حِسان الوجوه، أو الأمر بالنَّظر إليهم، أو التماس الحوائج منهم، أو أنَّ النَّار لا تمسُّهم: فكذب، مُخْتلقٌ، وإفكٌ مُفترى»[(٤)].

القاعدة الثامنة: أن يكون في الحديث تاريخ كذا وكذا:

مثل قوله: إذا كان سنة كذا وكذا، وقع كيت وكيت، وإذا كان كذا كذا وقع كيت وكيت، كقول الكذاب الأشر: «إذا انكسف القمر في المحرم كان البلاء والقتال، وشُغل السلطان، وإذا انكسف في صفر كان كذا وكذا...»[(٥)]. واستمر الكذّاب في الشهور كلها. وأحاديث هذا الباب كلها كذب[(٦)].

القاعدة التاسعة: أن يكون الحديث بوصف الأطباء والطُّرُقية أشبه وأليق:

كحديث: «الهريسة تَشُدُّ الظهر»[(٧)].

---

(١) أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات ١/ ١٦١، وقال: «هذا حديث موضوع».

(٢) ذكره الهروي في المصنوع في معرفة الحديث الموضوع ص٢٠٢، وقال: «قال ابن تيمية: باطل لا أصل له».

(٣) أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات ١/ ١٦٢، وقال: «هذا حديث لا يصح».

(٤) المنار المنيف في الصحيح والضعيف ص٥٣-٥٥.

(٥) أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات ١/ ١٤٠.

(٦) المنار المنيف في الصحيح والضعيف ص٥٦.

(٧) قال أبو حفص عمر بن بدر بن سعيد الموصلي في المغني عن الحفظ والكتاب ص٤٥٣: «باب في الهريسة: قد صُنِّف في ذلك جزء. لا يصحُّ في هذا الباب شيء عن النبي ﷺ».

وكحديث: «أكل السَّمك يُوهن الجسد» [١].

إلى غير ذلك من الأحاديث.

وحديث: «إذا طَنَّت أذنُ أحدِكم فليُصلِّ عليَّ، وليقل: ذَكَرَ اللَّه مَنْ يذكرني بخير»[٢].

وكلُّ حديث في طنين الأذن فهو كذبٌ[٣].

القاعدة العاشرة: أحاديث العقل كلُّها كذب:

كقوله: «لما خلق اللَّه العقل قال له: أقبل فأقبل، ثم قال له: أدبر فأدبر، فقال: ما خلقتُ خلقًا أكرمَ عليَّ منك، بك آخذ وبك أعطي»[٤]..

وقال أبو الفتح الأزدي: لا يصحُّ في العقل حديث، قاله أبو جعفر العُقيلي[٥]، وأبو حاتم ابن حبان[٦]، والله أعلم[٧].

القاعدة الحادية عشرة: الأحاديث التي ذُكِر فيها الخَضر وحياته، كلها كذب ولا يصحُّ في حياته حديث واحدٌ:

كحديث: «إن رسول اللَّه ﷺ كان في المسجد فسمع كلامًا من ورائه فذهبوا ينظرون، فإذا هو الخَضر»[٨].

---

(١) أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات ٣/ ١٥، وقال: «وهذا حديث ليس بشيء لا في إسناده ولا في معناه، ولعله: يذيب الحسد، فاختلط على الراوي وفسره على الغلط».

(٢) أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات ٢/ ٧٦، وقال: «هذا حديث موضوع على رسول الله ﷺ».

(٣) المنار المنيف في الصحيح والضعيف ص٥٧-٥٩.

(٤) أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات ١/ ١٧٤، وقال: «هذا حديث لا يصحُّ عن رسول الله»، وذكره ابن تيمية في أحاديث القصاص ص ٧٢، وقال: «هذا الحديث كذبٌ موضوعٌ باتفاق أهل العلم».

(٥) أخرجه العقيلي في الضعفاء الكبير ٣/ ١٧٥، وقال: «لا يثبت في هذا المتن شيء».

(٦) قال في روضة العقلاء ونزهة الفضلاء ص١٦: «لست أحفظ عن النبي ﷺ خبرًا صحيحًا في العقل».

(٧) المنار المنيف في الصحيح والضعيف ص٦٠-٦٢.

(٨) أخرجه ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال ٦/ ٦٢.

وحديث: «يلتقي الخضر وإلياس كل عام»(١).

وحديث: «يجتمع بعرفة جبريل وميكائيل والخضر...»(٢)، الحديث المُفْترى الطويل.

وسئل إبراهيم الحربي عن تعمير الخَضر، وأنه باق، فقال: مَن أحال على غائب لم يُنتصف منه، وما ألقى هذا بين الناس إلا شيطان.

وسُئِلَ البخاري عن الخضر وإلياس: هل هم أحياء؟ فقال: كيف يكون هذا(٣)؟ وقد قال النبي ﷺ: «لا يبقى على رأس مئة سنة ممن هو اليوم على ظهر الأرض أحدٌ»(٤).

وسئل عن ذلك كثيرٌ غيرهم من الأئمة، فقالوا: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ ٱلْخُلْدَ أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ﴾[الأنبياء: ٣٤].

وسئل عنه شيخ الإسلام ابن تيمية فقال: لو كان الخَضر حيًّا لوجب عليه أن يأتي النبي ﷺ ويجاهد بين يديه، ويتعلم منه، وقد قال النبي ﷺ يوم بدر: «اللهم إن تهلك هذه العصابة لا تُعبد في الأرض»(٥).

وكانوا ثلاث مئة وثلاثة عشر رجلًا معروفين بأسمائهم وأسماء آبائهم وقبائلهم،

---

(١) أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات ١/ ١٩٧.

(٢) أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات ١/ ١٩٦، وقال: «حديث باطل».

(٣) ذكره ابن الجوزي في الموضوعات ١/ ١٩٩، وقال: «قال ابن المنادى: وجميع الأخبار في ذكر الخَضر واهيةُ الصُّدور والأعجاز، لا تخلو من أمرين: إما أن تكون أُدْخِلت بين حديث بعض الرُّواة المتأخرين استغفالا، وإما أن يكون القوم عرفوا حالها فرووها على جهة التَّعجب، فنُسِبت إليهم على وجه التَّحقيق».

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب العلم، باب السَّمر في العلم ١/ ٣٤، حديث ١١١٦، ومسلم في صحيحه ٣/ ١٣٨٣، حديث ١٧٦٣، كتاب الجهاد والسير، باب الإمداد بالملائكة في غزوة بدر وإباحة الغنائم.

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه ٣/ ١٣٨٣، حديث ١٧٦٣، كتاب الجهاد والسير، باب الإمداد بالملائكة في غزوة بدر وإباحة الغنائم.

فأين الخضر حينئذٍ[١]؟

قال أبو الفرج ابن الجوزي: والدليل على أن الخضر ليس بباقٍ في الدنيا أربعة أشياء: القرآن، والسُّنَّة، وإجماعُ المحققين من العلماء، والمعقول[٢].

القاعدة الثانية عشرة: أن يكون الحديث مما تقوم الشَّواهد الصحيحة على بطلانه:

كحديث عُوج بن عنق الطويل[٣] الذي قصد واضعه الطَّعن في أخبار الأنبياء، فإنهم يجترئون على هذه الأخبار. فإن في هذا الحديث: أنَّ طوله كان ثلاثة آلاف ذراع، وثلاث مئة وثلاثة وثلاثين وثُلثًا، وأنَّ نوحًا لما خَوَّفه الغرق قال له: احملني في قصعتك هذه، وأن الطُّوفان لم يصل إلى كعبه، وأنه خاض البحر فوصل إلى حُجزته -يعني: إلى وسطه-، وأنه كان يأخذ الحوت من قرار البحر فيشويه في عين الشمس، وأنه قلع صخرة عظيمة على قدر عسكر موسى، وأراد أن يرضَّهم بها فطوَّقها اللَّه في عنقه مثل الطَّوق».

وليس العجب من جُرْأة مثل هذا الكذاب على الله، إنما العجب ممن يُدخل هذا الحديث في كتب العلم، من التفسير وغيره، ولا يُبيِّنُ أمره. وهذا عندهم ليس من ذرية نوح، وقد قال اللَّه تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا ذُرِّيَّتَهُۥ هُمُ ٱلْبَاقِينَ﴾ [الصافات: ٧٧] فأخبر أن كل مَنْ بقي على وجه الأرض فهو من ذرية نوح، فلو كان لعوج هذا وجود لم يبق بعد نوح[٤].

القاعدة الثالثة عشرة: مخالفة الحديث صريح القرآن:

كحديث: «مقدار الدنيا، وأنها سبعة آلاف سنة، ونحن في الألف السابعة».

(١) مجموع الفتاوى ٢٧/ ١٠١.

(٢) ينظر: المنار المنيف في الصحيح والضعيف ص٦١-٦٩.

(٣) للإمام السيوطي رسالة بعنوان: «الأوج في خبر عوج»، مطبوعة ضمن الحاوي للفتاوي له ٢/ ٣٢٦.

(٤) ينظر: المنار المنيف في الصحيح والضعيف ص٧٠-٧٣.

وهذا من أَبْين الكذب؛ لأنه لو كان صحيحًا لكان كل أحد عالمًا أنه قد بقي على القيامة من وقتنا هذا مئتان وإحدى وخمسون سنة، قال تعالى: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا ۖ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّى ۖ لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ ۚ ثَقُلَتْ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً ۗ يَسْـَٔلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِىٌّ عَنْهَا ۖ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ ٱللَّهِ ﴾ [الأعراف: ١٨٧]. وقال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ ﴾ [لقمان: ٣٤] وقال النبي ﷺ: «لا يعلم متى تقوم الساعة إلا الله»[(١)].

وقال ابن الجوزي: «كل حديث رأيته يُخالف المعقول، أو يُناقض الأصول، فاعلم أنه موضوع، فلا تتكلف اعتباره»[(٢)].

القاعدة الرابعة عشرة: ركاكة ألفاظ الحديث وسماجتها، بحيث يَمُجُّها السمع، ويسمج معناها الفَطِن:

كحديث: «أربع لا تشبع من أربع: أنثى من ذكَر، وأرض من مطر، وعين من نظر، وأذُن من خبر»[(٣)].

قال ابن القيم: «ومنها أحاديث: ذم الحبشة والسُّودان، كلها كذب، ومنها أحاديث ذم التُّرك، وأحاديث ذم الخِصيان، وأحاديث ذم المماليك»[(٤)].

القاعدة الخامسة عشرة: ما يقترن بالحديث من القرائن التي يُعلم بها أنه باطلٌ:

وذلك مثل حديث: «وضع الجزية عن أهل خيبر»، وهذا كذب من عدة وجوه[(٥)].

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب التفسير، باب قوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنثَىٰ وَمَا تَغِيضُ ٱلْأَرْحَامُ ﴾ ٦/ ٧٩، حديث ٤٦٩٧، وينظر: المنار المنيف في الصحيح والضعيف ص٧٤-٧٧.

(٢) الموضوعات لابن الجوزي ١/ ١٠٦.

(٣) ينظر: المنار المنيف في الصحيح والضعيف ص٨٨-٨٩.

(٤) ينظر: المنار المنيف في الصحيح والضعيف ص٨٨-٩١.

(٥) ينظر: المنار المنيف في الصحيح والضعيف ص٩١-٩٤، وقد تقدم الحديث عن هذه الوجوه في المبحث الثاني: النَّشأة المبكرة لنقد الحديث.

الخاتمة

بعد هذه الجولة الماتعة مع قواعد نقد المتن عند المُحَدِّثين والرَّدِّ على دعوى إهمالهم نقد المتن يطيب لي أن أسجل بعض النقاط:

أولا: تعرَّفنا على النقد في اللغة وأنه يُطلق على عدة معانٍ هي:

(أ) التمييز بين الجيد والرديء.

(ب) اختلاس النظر إلى الشيء.

(ج) المناقشة.

(د) الاختبار.

(هـ) العيب (عيب الناس).

ثانيا: خلصنا إلى أن النقد اصطلاحًا: هو تمييز الأحاديث الصحيحة من السَّقيمة والحكم على رواتها تجريحًا وتعديلًا بألفاظ مخصوصة ودلائل معلومة.

ثالثا: نشأ نقد المتون في مرحلة متقدمة جدًّا في عهد الصحابة رضي اللَّه عنهم، وقد اشتهر بذلك المكثرون منهم وعلى رأسِهِم السيدة عائشة رضي اللَّه عنها التي هيأها اللَّه عز وجل لأنْ تجمع الكثيرَ من حديث رسول اللَّه ﷺ.

رابعا: في مجال النَّقد الداخلي عرضت السيدة عائشة رضي اللَّه عنها الحديثَ الشريفَ على القرآن الكريم، وعلى السُّنَّة النَّبوية المعروفة والمشاهدة من رسول اللَّه ﷺ، وعلى الأصول الإسلامية، وفي مجال النَّقد الخارجي بيَّنتْ خطأ بعض الرواة بما أسهم في اشتراط الضبط في تلقِّي الحديث الشريف وأدائه.

ثم كانت هذه الطريقة هي طريقة التابعين، وقد استخدم المُحدِّثون مِنْ بعدهم هذه الطريقة في نقد الأخبار دون النَّظر إلى أسانيدها، منهم الخطيبُ البغدادي، وابنُ الجوزي، وابنُ تيمية، وابنُ قيِّم الجوزية، وغيرُهم.

خامسا: دعوى أحمد أمين بأن المُحدِّثين اهتموا بنقد سند الحديث وأهملوا نقد المتن لم تكن جديدةً بل سبقه بعضُ المستشرقين، والرَّدُّ عليه وعلى مَنْ سبقه مِن المستشرقين في ثلاث نقاط هي:

(أ) اهتمام علم مصطلح الحديث بالرَّاوي والمرويِّ.

(ب) لا تلازم بين صحة الإسناد وصحة المتن.

(ج) اعتناء المُحدِّثين بالإسناد ليس لذاته بل لخدمة المتن.

سادسًا: قعَّد الإمام ابن القيم في كتابه القيِّم «المنار المنيف في الصحيح والضعيف» قواعد كثيرة جدًّا يمكن أن تُطَبَّق على كل الأحاديث فيميز بها بين ما هو صحيح، وما هو غير صحيح من حيث المتون لا من حيث الأسانيد.

فمنها:

القاعدة الأولى: اشتماله على أمثال هذه المجازفات التي لا يقول مثلها رسول اللَّه ﷺ وهي كثيرةٌ جدًّا.

القاعدة الثانية: منها تكذيب الحِسِّ له.

القاعدة الثالثة: سماجة الحديث وكونه مما يُسْخَر منه.

القاعدة الرابعة: مناقضة الحديث لما جاءت به السُّنَّة مناقضةً بيِّنة.

القاعدة الخامسة: أن يُدَّعَى على النبي ﷺ أنَّه فعل أمرًا ظاهرًا بمحضر من الصحابة كلهم، وأنهم اتفقوا على كتمانه، ولم ينقلوه.

القاعدة السادسة: أن يكون الحديث باطلًا في نفسه، فيدُّل بطلانه على أنه ليس من كلام رسول اللَّه ﷺ.

القاعدة السابعة: أن يكون كلامه لا يُشْبِه كلام الأنبياء، فضلًا عن كلام رسول اللَّه ﷺ الذي هو وَحْيٌ يُوحى.

القاعدة الثامنة: أن يكون في الحديث تاريخ كذا وكذا.

القاعدة التاسعة: أن يكون الحديث بوصف الأطباء والطُّرُقية أشبه وأليق.

القاعدة العاشرة: أحاديث العقل كلُّها كذب.

القاعدة الحادية عشرة: الأحاديث التي ذُكِر فيها الخَضِر وحياته، كلها كذب ولا يصحُّ في حياته حديث واحدٌ.

القاعدة الثانية عشرة: أن يكون الحديث مما تقُوم الشَّواهد الصحيحة على بطلانه.

القاعدة الثالثة عشرة: مخالفة الحديث صريح القرآن.

القاعدة الرابعة عشرة: ركاكة ألفاظ الحديث وسماجتها، بحيث يَمُجُّها السمع، ويسمج معناها الفَطِن.

القاعدة الخامسة عشرة: ما يقترن بالحديث من القرائن التي يُعلم بها أنه باطلٌ.

المصادر والمراجع

١- الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة لبدر الدين الزَّرْكشي، تحقيق رفعت فوزي عبد المطلب، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، ١٣٢١هـ = ٢٠٠١م.

٢- أحاديث القصاص لابن تيمية، تحقيق محمد بن لطفي الصباغ، المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨م.

٣- الحاوي للفتاوي للسيوطي، تحقيق عبد اللطيف حسن عبد الرحمن، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م.

٤- أحكام أهل الذمة لابن القيم، تحقيق يوسف بن أحمد البكري، شاكر بن توفيق العاروري، رمادى للنشر، الدمام، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م.

٥- اختصار علوم الحديث، مع الباعث الحثيث للشيخ أحمد شاكر، مكتبة دار التراث بالقاهرة، الطبعة الثالثة، ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.

٦- الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي، تحقيق محمد سعيد بن عمر إدريس، مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ = ١٩٨٩م.

٧- أُسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير، تحقيق محمد إبراهيم البنا وزميليه، دار الشعب، دون تاريخ.

٨- الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني، تحقيق علي محمد البجاوي، دار نهضة مصر، دون تاريخ.

٩- الأعلام للزركلي، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر، مايو ٢٠٠٢م.

١٠- ألفية العراقي (التبصرة والتذكرة) مع فتح المغيث للسخاوي، تحقيق الشيخ علي حسين علي، مكتبة السنة بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م.

١١- إنباه الرُّواة على أنباه النحاة للقفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٣٦٩هـ = ١٩٥٠م.

١٢- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة الأولى، ١٣٨٤ هـ = ١٩٦٤م.

١٣- بلوغ الآمال من مصطلح الحديث والرجال للدكتور محمد محمود أحمد بكار، دار الطباعة المحمدية، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

١٧- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي، حققه وراجع أصوله الدكتور عبد الوهاب عبد اللطيف، منشورات المكتبة العلمية بالمدينة المنورة لصاحبها محمد سلطان النمنكاني، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ = ١٩٧٢م.

١٤- تذكرة الحفاظ للذهبى، دراسة وتحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.

١٥- التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح بمصر.

١٦- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار للصنعاني، دراسة وتحقيق أبي عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م.

١٧- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني، تحقيق محمد عبد المعيد خان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٣٩٢هـ = ١٩٧٢م.

١٨- روضة العقلاء ونزهة الفضلاء لابن حبان، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٣٩٧هـ = ١٩٧٧م.

١٩- زاد المعاد في هدي خير العباد لابن القيم، حقَّق نصوصه وخرَّج أحاديث وعلَّق عليه الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، السابعة والعشرون، ١٤١٥هـ = ١٩٩٤م.

٢٠- سير أعلام النبلاء للذهبي، تحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ هـ = ١٩٨٣م.

٢١- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد، دار الكتب العلمية، دون تاريخ.

٢٢- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) للجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٩٩٠م.

٢٣- صحيح البخاري، تحقيق مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة - بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.

٢٤- صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث بالقاهرة.

٢٥- ضحى الإسلام أحمد أمين، إصدارات مكتبة الأسرة ١٩٩٨م، مصوَّرة عن طبعة مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة، ١٣٤٣هـ = ١٩٣٥م.

٢٦- الضعفاء الكبير للعقيلي، حقَّقه ووثَّقه الدكتور عبد المعطى أمين قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م.

٢٧- طبقات الحنابلة للقاضي أبي يعلى، دار المعرفة، بيروت، دون تاريخ.

٢٨- طبقات الشافعية لابن قاضى شهبة، تحقيق الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

٢٩- علوم الحديث ومصطلحه، صبحي الصالح، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشرة، ١٩٨٤م.

٣٠- عين الإصابة في استدراك عائشة على الصحابة للسُّيوطي، تحقيق عبد اللَّه محمد الدرويش، مكتبة العلم بالقاهرة، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٨م.

٣١- فجر الإسلام لأحمد أمين، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، الطبعة الثانية، ٢٠١٢م.

٣٢- فتح المغيث للسخاوي، تحقيق الشيخ علي حسين علي، مكتبة السنة بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م.

٣٣- الفروسية لابن القيم، تحقيق مشهور بن حسن بن محمود بن سلمان، دار الأندلس بالمملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ = ١٩٩٣م.

٣٤- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للشوكاني، تحقيق عبد الرحمن يحيى المعلمي، المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ.

٣٥- القاموس المحيط للفيروزآبادي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٧ هـ = ١٩٧٧م.

٣٦- الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، تحقيق يحيى مختار غزاوي، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٨م.

٣٧- لسان العرب لابن منظور، دار صادر - بيروت، الطبعة الأولى.

٣٨- مجموع الفتاوى لابن تيمية، تحقيق أنور الباز، وعامر الجزار، دار الوفاء، الطبعة الثالثة، ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م.

٣٩- مشاهير علماء الأمصار لابن حبان، حققه ووثقه وعلق عليه مرزوق على إبراهيم، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع - المنصورة، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ = ١٩٩١م.

٤٠- المصباح المنير للفيومي، تحقيق عبد العظيم الشناوي، دار المعارف بالقاهرة، ١٣٩٧هـ = ١٩٧٧م.

٤١- المصنوع في معرفة الحديث الموضوع للهروي، تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية.

٤٢- معجم مقاييس اللغة لابن فارس، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، دون تاريخ.

٤٣- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مطبعة مصر، ١٣٨١هـ = ١٩٦١م.

٤٤- معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة، مكتبة المثنى - بغداد، ودار إحياء التراث العربي - بيروت.

٤٥- معرفة الصحابة لأبي نُعيم، تحقيق عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ = ١٩٨٨م.

٤٦- معرفة علوم الحديث للحاكم النيسابوري، تحقيق السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٧هـ = ١٩٧٧م.

٤٧- المغني عن الحفظ والكتاب لأبي حفص عمر بن بدر بن سعيد الموصلي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

٤٨- مقاييس نقد متون السنة للدكتور مسفر غرم اللَّه الدميني، دون ناشر، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.

٤٩- مقدمة ابن الصلاح، مكتبة الفارابي، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.

٥٠- مقدمة في النقد الأدبي للدكتور علي جواد الطاهر، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٩م.

٥١- المنار المنيف في الصحيح والضعيف لابن القيم، تحقيق يحيى بن عبد اللَّه الثُّمالي، إشراف بكر عبد اللَّه أبو زيد، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، منشورات مجمع الفقه الإسلامي، جدَّة، ١٤٢٨هـ.

٥٢- منهاج السنة النبوية لابن تيمية، تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم، مؤسسة قرطبة، الطبعة الأولى.

٥٣- منهج النقد عند المحدثين للدكتور محمد مصطفى الأعظمي، شركة الطباعة العربية السعودية المحدودة، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.

٥٤- منهج النقد في التفسير للدكتور إحسان الأمين، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م.

٥٥- الموضوعات لابن الجوزي، ضبط وتقديم وتحقيق عبدالرحمن محمد عثمان، الطبعة الأولى، ١٣٨٦هـ = ١٩٦٦م.

٥٦- الموطأ رواية محمد بن الحسن الشيباني، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، المكتبة العلمية، الطبعة الثانية.

٥٧- ميزان الاعتدال للذهبي، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان.

٥٨- النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير، تحقيق طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، مطبعة الحلبي، دون تاريخ.

قال ﷺ : « نَضَّرَ اللهُ امرأ سَمِعَ مقالتي فَوَعَاهَا فأدَّاها كما سَمِعَها »

نُصُوصٌ

باب يُعنى بنشر نصوص مُحَقَّقة
تتعلق بالسُّنَّة والحديث
تُنشر لأوَّل مرَّة

ذِكْرُ مَقْتَلِ أَبِي جَهْلٍ

للإمام

زينِ الدِّينِ ابنِ رَجَبٍ الحنبليِّ (ت ٧٩٥هـ)

تحقيق

أبي عبد الله حسين بن عكاشة

مقدِّمة التحقيق

الحمد للَّه ربِّ العالمين، والصَّلاة والسَّلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمدٍ وعلى آله الطَّيبين الطَّاهرين، وعلى صحابته الغُرِّ الميامين، وعلى تابعيهم بإحسانٍ إلى يوم الدِّين.

وبعدُ: فهذا جزءٌ لطيفٌ للحافظ زين الدِّين أبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ) رحمه اللَّه رحمة واسعة.

وهو جزءٌ صغيرُ الحجم، كثيرُ الفوائد، عظيمُ العوائد، ذكر فيه الأحاديثَ النَّبوية والآثارَ السَّلفية التي تتعلَّق بمقتل أبي جهل لعنه الله، وجمع بين مختلِفها، وذكر ما في قصته من الأحكام، ووجه المذاهب بما يُعرف عنه من الإنصاف.

توثيق نسبة الجزء للإمام ابن رجب:

نسبه للحافظ ابن رجب النَّاسخ، وذكره ضمن رسائل له معروفة، فقبله كتاب «نُزهة الأسماع في مسألة السَّماع»، وبعده كتاب «القول الصواب في تزويج أمهات أولاد الغياب».

ويُؤكد نسبة الجزء للإمام ابن رجب أسلوب ابن رجب المعروف، فجمعه بين التمكن في علم الحديث ومعرفة دقائق عِلَلِه وإلمامه بمذاهب السلف، وعرضه المذاهب دون تعصب، وترجيح الراجح وتوهين الضعيف؛ ظاهرٌ في هذا الجزء.

عنوان الجزء:

سمَّاه الناسخ «ذِكْر مقتل أبي جهلٍ».

مصادر ابن رجب في هذا الجزء:

تعددت مصادر الإمام ابن رجب في هذا الجزء، وقد صرَّح بكثيرٍ من مصادره، خاصة مصادر الأحاديث النبوية، وأطلق كثيرًا من الآثار والنقول ولم يصرِّح بمصدرها،

وها هي مصادره التي استطعتُ تحديدها على حروف الهجاء:

١- «الأوسط» لابن المنذر.

٢- «السنن» لأبي داود.

٣- «السنن الكبرى» للنسائي.

٤- «السيرة النبوية» لابن إسحاق.

٥- «السيرة» لسليمان التيمي.

٦- «شرح مسلم» للحافظ التيمي.

٧- «الصحيح» للبخاري.

٨- «الصحيح» لابن حِبَّان.

٩- «الصحيح» لمسلم.

١٠- «الطبقات» لابن سعد.

١١- «العلل» لعليّ بن المديني.

١٢- «غريب الحديث» لإبراهيم الحربي.

١٣- «كتاب لوكيع» لم يسمه.

١٤- «مسائل حرب الكرماني لأحمد بن حنبل».

١٥- «المسند» للإمام أحمد.

١٦- «المسند» للبزار.

١٧- «المغازي» للواقدي.

١٨- «المغازي» لموسى بن عقبة.

١٩- «المغازي» ليونس بن بكير.

أهمية الجزء:

ترجع أهمية هذا الجزء لعدة أمور:

منها: أنه يتعلق بالجمع بين روايات في «الصحيحين».

ومنها: تفرُّدُه في بابه، بحيث لا أعلم من أفرد هذا الباب بجزءٍ مستقلٍ.

ومنها: نقلُه عن كتبٍ مفقودةٍ أو مفقود أجزاء منها، مثل: «السيرة» لسليمان التيمي، و«شرح مسلم» للحافظ التيمي، و«العلل» لعليّ بن المديني، و«غريب الحديث» لإبراهيم الحربي، و«كتاب لوكيع»، و«مسائل حرب الكرماني لأحمد بن حنبل»، و«المغازي» لموسى بن عقبة، و«المغازي» ليونس بن بكير.

ومنها: أنه للإمام الحافظ المحقق ابن رجب الذي سارت بكتبه الركبان وانتفع بها القاصي والداني.

وممَّا يزيد في أهميته أنه لم يُطبع قبلُ، بل ولم يذكره أحدٌ ممَّن ترجم لابن رجب حسب ما وقفتُ عليه، والإمام ابن رجب من المكثرين في التصنيف خاصة في الرسائل الصغيرة مثل هذه، ولم يستقص أحدٌ ذكر كل مصنَّفاته، إنما يذكر كلٌّ ما علمه منها، والله أعلم.

وصف المخطوط:

الجزء محفوظ ضمن مجموع كبير في مكتبه الشيخ محمد بن عبد اللَّه آل عبد القادر بالسعودية، برقم (٦٠) وهو خامس رسائل المجموع[(١)].

يقع في ٣ ورقات ونصف، ٧ صفحات، من ظهر الورقة ٢٦٤ إلى ظهر الورقة ٢٦٧، مسطرته ٢٧ سطرًا.

والنُّسخة مقابلةٌ على أصلها المنسوخ منه؛ يدل على ذلك قلة أخطائها، وقد صرَّح الناسخُ بالمقابلة فكتب على حاشية الورقة قبل الأخيرة منها: «الحمدُ للَّه بلغ مُقابلةً». ويؤكد ذلك وجودُ بعض اللُّحوقات المصحَّحة على حواشي أوراقها، ولم يُذكر اسمُ النَّاسخ، ولا تاريخُ النسخ[(٢)]، وخطُّه نَسْخٌ، واستخدم النَّاسخ نظامَ التَّعقيبة.

وقد حققتُ الجزء وعزوتُ أحاديثه وآثاره وقابلتُ نقولاته على أصولها وعلَّقتُ عليه تعليقاتٍ يسيرة، وأسأل اللَّه أن ينفع به، والحمدُ للَّه ربِّ العالمين.

---

(١) رسائل هذا المجموع على الترتيب:
١- «فتاوى ابن زياد».
٢- «شرح حديث ما ذئبان جائعان» لابن رجب.
٣- «شرح حديث شدَّاد بن أوس» له.
٤- «نُزهة الأسماع في مسألة السماع» له.
٥- «ذكر مقتل أبي جهل» له.
٦- «القول الصواب في تزويج أمهات أولاد الغياب» له.
٧- «البشارة العظمى للمؤمن بأن حظه من النار الحمى» له.
٨- «غاية النفع في شرح حديث تمثيل المؤمن بخامة الزرع» له.
٩- «شرح حديث الأعمال بالنيات» لابن تيمية.

(٢) ربما يكون الناسخ ذكر اسمه وتاريخ النسخ آخر المجموع، ولم أقف على الورقات الأخيرة منه.

نماذج من صور المخطوطات

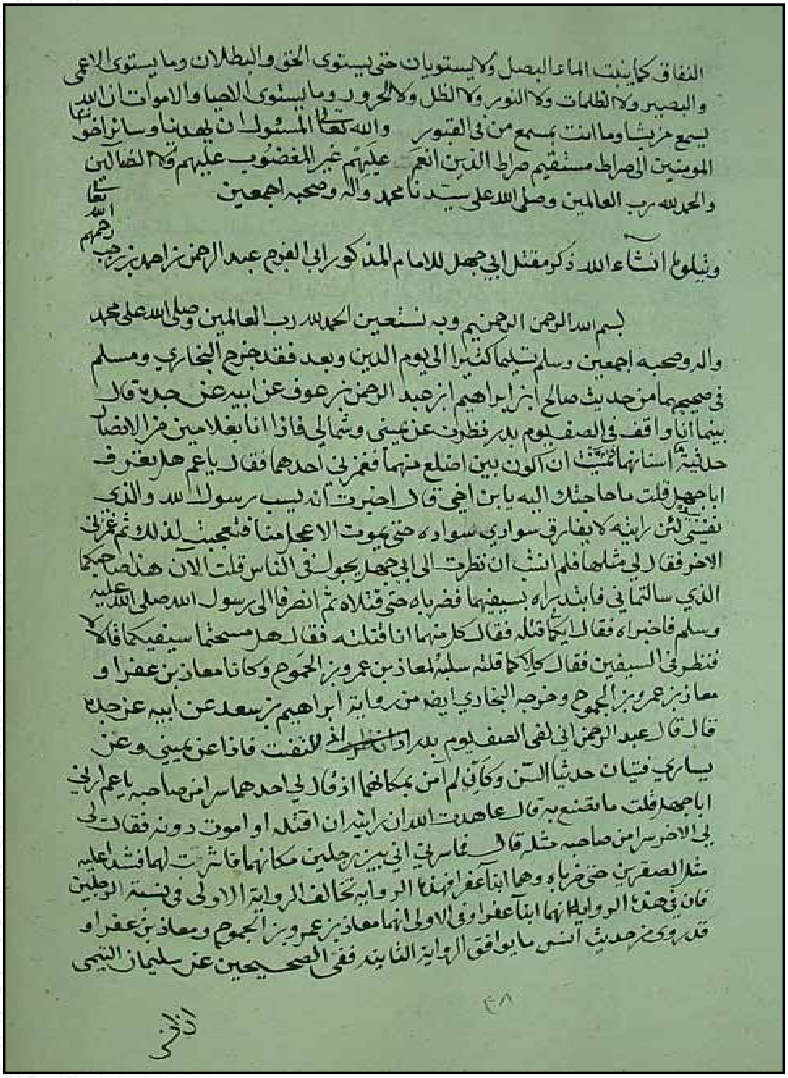
النفاق كما ينبت الماء البصل ولا يستويان حتى يستوي الحق والبطلان وما يستوي الاعمى
والبصير ولا الظلمات ولا النور ولا الظل ولا الحرور وما يستوي الاحيا والاموات ان الله
يسمع من يشا وما انت بمسمع من في القبور والله تعالى المسئول ان يهدينا وسائر اخواننا
المومنين الصراط مستقيم صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين
والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه اجمعين

ويتلوه ان شاء الله ذكر مقتل ابي جهل للامام المذكور ابي الفرج عبد الرحمن بن احمد بن رجب رحمهم الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد
واله وصحبه اجمعين وسلم تسليما كثيرا الى يوم الدين وبعد فقد خرج البخاري ومسلم
في صحيحيهما من حديث صالح ابن ابراهيم ابن عبد الرحمن بن عوف عن ابيه عن جده قال
بينما انا واقف في الصف يوم بدر نظرت عن يميني وشمالي فاذا انا بغلامين من الانصار
حديثة اسنانهما تمنيت ان اكون بين اضلع منهما فغمزني احدهما فقال يا عم هل تعرف
ابا جهل قلت ما حاجتك اليه يا ابن اخي قال اخبرت انه يسب رسول الله والذي
نفسي لئن رايته لا يفارق سوادي سواده حتى يموت الاعجل منا فتعجبت لذلك ثم غمزني
الاخر فقال لي مثلها فلم انشب ان نظرت الى ابي جهل يجول في الناس قلت الان هذا صاحبكما
الذي سالتماني فابتدراه بسيفيهما فضرباه حتى قتلاه ثم انصرفا الى رسول الله صلى الله عليه
وسلم فاخبراه فقال ايكما قتله فقال كل منهما انا قتلته فقال هل مسحتما سيفيكما قالا لا
فنظر في السيفين فقال كلاكما قتله سلبه لمعاذ بن عمرو بن الجموح وكانا معاذ بن عفرا و
معاذ بن عمرو بن الجموح وخرج البخاري ايضا من رواية ابراهيم بن سعد عن ابيه عن جده
قال قال عبد الرحمن اني لفي الصف يوم بدر اذ التفت فاذا عن يميني وعن
يساري فتيان حديثا السن وكاني لم امن بمكانهما اذ قال لي احدهما سرا من صاحبه يا عم ارني
ابا جهل قلت ما تصنع به قال عاهدت الله ان رايته ان اقتله او اموت دونه فقال لي
الاخر سرا من صاحبه مثله قال فما سرني اني بين رجلين مكانهما فاشرت لهما فشدا عليه
مثل الصقرين حتى ضرباه وهما ابنا عفرا فهذه الرواية تخالف الرواية الاولى في تسمية الرجلين
فان في هذه الرواية انهما ابنا عفرا وفي الاولى انهما معاذ بن عمرو بن الجموح ومعاذ بن عفرا و
قد روي من حديث انس ما يوافق الرواية الثانية ففي الصحيحين عن سليمان التيمي
٤٨
ذكر

أول المخطوط

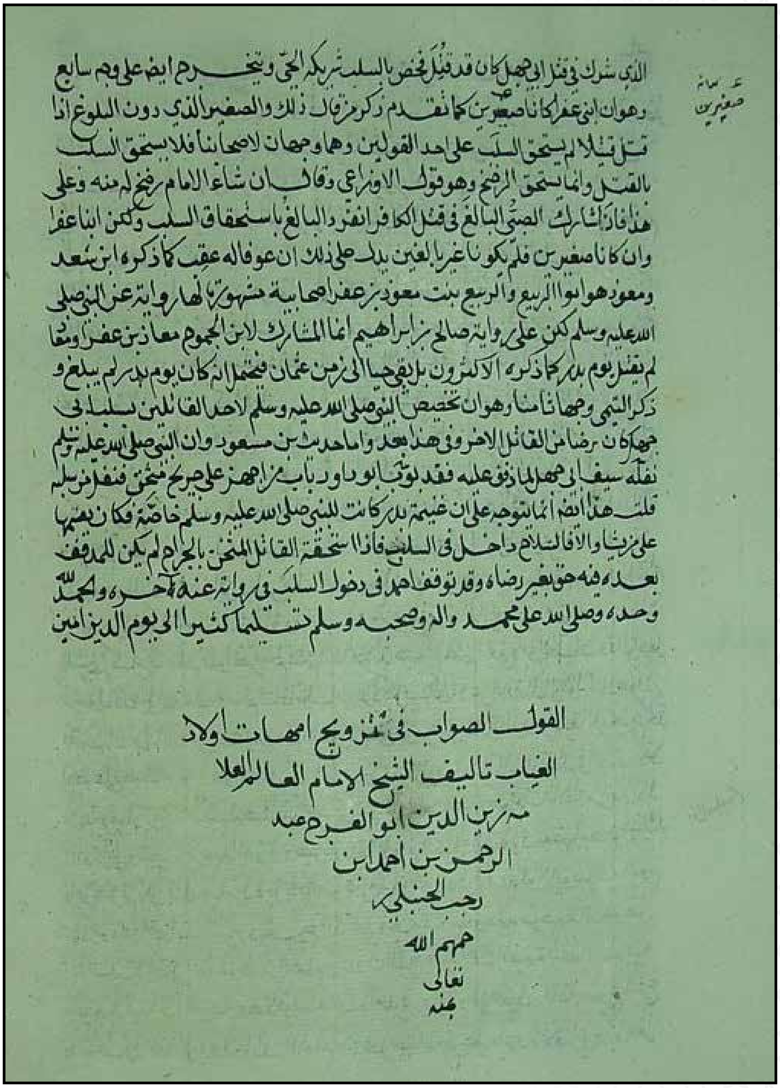
الذي شرك في قتل ابي جهل كان قد قتل فخص بالسلب شريكه الحي ويتخرج ايضا على وجه سابع
وهو ان ابني عفرا كانا صغيرين كما تقدم ذكره من قال ذلك والصغير الذي دون البلوغ اذا
قتل قتيلا لم يستحق السلب على احد القولين وهما وجهان لاصحابنا فلا يستحق السلب
بالقتل وانما يستحق الرضخ وهو قول الاوزاعي وقال ان شاء الامام رضخ له منه وعلى
هذا فاذا شارك الصبي البالغ في قتل الكافر انفرد البالغ باستحقاق السلب ولكن ابنا عفرا
وان كانا صغيرين فلم يكونا غير بالغين يدل على ذلك ان عوفا له عقب كما ذكره ابن سعد
ومعوذ هو ابو الربيع والربيع بنت معوذ بن عفرا صحابية مشهورة لها رواية عن النبي صلى
الله عليه وسلم لكن على رواية صالح بن ابراهيم انما المشارك لابن الجموح معاذ بن عفرا ومعاذ
لم يقتل يوم بدر كما ذكره الاكثرون بل بقي حيا الى زمن عثمان فيحتمل انه كان يوم بدر لم يبلغ و
ذكر التيمي وجها ثامنا وهو ان تخصيص النبي صلى الله عليه وسلم لاحد القاتلين بسلب ابي
جهل كان برضا من القاتل الاخر وفي هذا بعد واما حديث ابن مسعود وان النبي صلى الله عليه وسلم
نفله سيف ابي جهل لما ذفف عليه فقد بوب ابو داود باب من اجهز على جريح مثخن فينفل من سلبه
قلت هذا ايضا انما يتوجه على ان غنيمة بدر كانت للنبي صلى الله عليه وسلم خاصة فكان يعطيها
على ما شاء والا فالسلاح داخل في السلب فاذا استحقه القاتل المثخن بالجراح لم يكن للمذفف
بعده فيه حق بغير رضاه وقد توقف احمد في دخول السلب في رواية عنه آخره والحمد لله
وحده وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا الى يوم الدين آمين

القول الصواب في تزويج امهات اولاد
الغياب تاليف الشيخ الامام العالم العلا
مة زين الدين ابو الفرج عبد
الرحمن بن احمد ابن
رجب الحنبلي
رحمهم الله
تعالى
بمنه

آخر المخطوط

النَّصُّ المُحَقَّق

ذِكْرُ مَقْتَلِ أَبِي جَهْلٍ

للإمام أبي الفرج عبد الرَّحمن بن أحمد بن رَجَب رحمهم اللَّه تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

الحمد للَّه ربِّ العالمين، وصلَّى اللَّه على محمدٍ وآله وصحبه أجمعين، وسلَّم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدِّين.

وبعد؛ فقد خرَّج البخاري[١] ومسلم[٢] في «صحيحيهما» من حديث صالح بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبيه، عن جده قال: «بينما أنا واقفٌ في الصف يوم بدرٍ نظرتُ عن يميني وشمالي فإذا أنا بغلامينِ من الأنصار حديثة أسنانهما، فتمنيتُ أن أكون بين أضلع منهما، فغمزني أحدهما فقال: يا عمِّ هل تعرف أبا جهل؟ قلتُ: ما حاجتك إليه يا ابن أخي؟ قال: أُخبرت أنه يسُبُّ رسول اللَّه، والذي نفسي بيده لئن رأيتُه لا يفارق سوادي سوادَه حتى يموت الأعجلُ منَّا. فتعجبتُ لذلك، ثم غمزني الآخر فقال لي مثلها، فلم أنشبْ أن نظرتُ إلى أبي جهلٍ يجول في الناس؛ قلت: الآن[٣] هذا صاحبُكما الذي سألتُماني. فابتدراهُ بسيفيهما، فضرباهُ حتى قتلاهُ، ثم انصرفا إلى رسول اللَّه ﷺ فأخبراه، فقال: **أَيُّكُمَا قَتَلَهُ**؟ فقال كلٌّ منهما: أنا قتلته. فقال: **هَلْ مَسَحْتُمَا سَيْفَيْكُمَا**؟ قالا: لا. فنظر في السيفينِ. فقال: **كِلاكُمَا قَتَلَهُ**[٤]، **سَلَبُهُ لِمُعَاذِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الجَمُوحِ**. وكانا معاذ بن عَفْراء ومعاذ بن عمرو بن الجموح».

وخرَّجه البخاري أيضًا من رواية إبراهيم بن سعد، عن أبيه، عن جدِّه قال: قال عبد الرحمن: «إني لفي الصفِّ يوم بدرٍ إذ التفتُّ فإذا عن يميني وعن يساري فتيانِ حديثا السنِّ، وكأني لم آمن بمكانهما، إذ قال لي أحدهما سرًّا من صاحبه: يا عمِّ أرني

(١) «صحيح البخاري» (٣١٤١) واللفظ له.

(٢) «صحيح مسلم» (١٧٥٢).

(٣) في «صحيح البخاري»: «ألا إن».

(٤) في المخطوط: «قلته». والمثبت من «صحيح البخاري».

أبا جهل. قلت: ما تصنع به؟ قال: عاهدتُ اللَّه إن رأيته أن أقتله أو أموتَ دونه. فقال لي الآخر سرًّا مِنْ صاحبه مثلَه، قال: فما سرَّني أني بين رجلين مكانهما، فأشرتُ لهما فشَدَّا عليه مثل الصقرين حتى ضرباه، وهما ابنا عفراء».

فهذه الرواية تخالف الرواية الأولى في نسبة الرجلين، فإن في هذه الرواية أنهما ابنا عفراء، وفي الأولى أنهما معاذ بن عمرو بن الجموح ومعاذ بن عفراء، وقد رُوي من حديث أنسٍ ما يوافق الرواية الثانية؛ ففي «الصحيحين»[(١)] عن سليمان التيمي / ق ٢٦٥أ/ أن أنس بن مالكٍ حدَّثهم قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**مَنْ يَنْظُرُ مَا صَنَعَ أَبُو جَهْلٍ**؟ فانطلق ابن مسعود فوجده قد ضربه ابنا عفراء حتى برد، قال: أنت أبو جهل؟ قال: فأخذ بلحيته فقال: وهل فوق رجلٍ قتلتموه أو رجلٍ قتله قومه»؟!

ففي رواية أنس أن ابني عفراء ضرباه حتى برد، وكذا في رواية سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه عن جده، وابنا عفراء عوف ومعوِّذ ابنا الحارث بن رفاعة، وقتْلهُما أبا جهلٍ يومئذٍ. هكذا ذكره ابن سعدٍ في «طبقاته»[(٢)] ولم يَحْكِ فيه خلافًا.

ويروي[(٣)] عن يزيد بن هارون قال: أخبرني جرير بن أبي حازم قال: سمعتُ محمد بن سيرين يقول في قتل أبي جهل: «[أقعصه][(٤)] ابنا عفراء، وذفَّف عليه ابنُ مسعودٍ».

وفي حديث صالح بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف المخرَّج في «الصحيحين»[(٥)] أن ابن عفراء هو معاذٌ، ولم يذكر أهل السِّيَر أن معاذ بن عفراء شرك في قتل أبي جهل،

(١) «صحيح البخاري» (٣٩٦٢، ٤٠٢٠) «صحيح مسلم» (١٨٠٠).

(٢) «الطبقات الكبير» (٣/ ٤٥٧).

(٣) يعني ابن سعد في «الطبقات الكبير» (٣/ ٤٥٧).

(٤) في المخطوط: «أوصعه». والمثبت من «الطبقات الكبير». يقال: ضربه فأقعصه، أي: قتله مكانه. «الصحاح» (٣/ ١٠٥٣).

(٥) «صحيح البخاري» (٣١٤١) و«صحيح مسلم» (١٧٥٢).

منهم: ابن إسحاق والواقدي ومحمد بن سعد. ومنهم من ذكره، فقال موسى بن عقبة: يزعمون الذي قتل أبا جهل معاذ بن عفراء، ويقولون ابن الجموح.

وممَّا يُرجِّح أن معاذ بن عفراء لم يشرك في قتل أبي جهل أن ابن عفراء الذي ضرب أبا جهل قُتل يومئذٍ، وقد رُوي أن ابني عفراء اللذين ضربا أبا جهل قُتلا يومئذٍ، وهما عوف ومعوِّذ، وأمَّا معاذ بن عفراء فإنه بقي حيًّا إلى بعد عثمان، كما ذكره عامة أهل السِّير، وأثبت آخرون قتل معاذ بن عمرو بن الجموح لأبي جهل.

وروى ابن إسحاق[١]: أخبرني عبد اللَّه بن أبي بكر ورجلٌ، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: قال معاذ بن عمرو: «سمعتُ القوم وهم في مثل الحَرَجة وأبو جهل فيهم وهم يقولون: أبو الحكم لا يُوصَل إليه. فحملتُ عليه قال: فضربتُه فأطْنَنْتُ قدمَه[٢] بنصفِ ساقه، قال: ومرَّ بأبي جهلٍ معوِّذ بن عفراء فضربه حتى أثبته، فتركه وبه رمقٌ، وقاتل معوِّذ حتى قُتِلَ، ثم ذكر أن ابن مسعود ضربه بآخر رمق فاحتزَّ رأسه».

وخرَّج البزار في «مسنده»[٣] بإسنادٍ ضعيفٍ عن عبد الرحمن بن عوف قال: «أرسل رسول اللَّه ﷺ إلى عكرمة بن أبي جهل: مَنْ ضَرَبَ أَبَاكَ؟ فقال عكرمة: الذي قطع أبي رِجْلَه. فقضى بسلبه لمعاذ بن عمرو بن الجموح».

وخرَّجه الواقدي في «المغازي»[٤]: ثنا أبو مروان، عن إسحاق بن عبد الله، عن عامر بن عثمان، عن جابر بن عبد الله، قال: أخبرني عبد الرحمن بن عوف: «أن النبي

---

(١) «سيرة ابن هشام» (١/ ٦٣٤-٦٣٥) والإسناد فيه هكذا: «حدثني ثور بن يزيد، عن عكرمة، عن ابن عباس، وعبد الله بن أبي بكر أيضًا قد حدثني ذلك، قالا: قال معاذ». فظاهره أن رواية عبد الله بن أبي بكر مرسلة أو معضلة، ورواية ثور بن يزيد متصلة. وكذلك رواه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٥٩٧٠). وقد رواه ابن عبد البر في «الاستيعاب» (٣/ ١٤٠٩) من طريق ابن إسحاق وذكر الإسناد كما ذكره ابن رجب.

(٢) أي: قطعتُها. «الصحاح» (٦/ ٢١٥٩).

(٣) «مسند البزار» (١٠٠٢).

(٤) «مغازي الواقدي» (١/ ٨٧).

ﷺ نفَّل معاذ بن عمرو بن الجموح سيف أبي جهل، وهو عند آل معاذ اليوم فيه فَلٌّ، بعد أن أرسل النبيُّ ﷺ إلى عكرمة فسأله: من قتل أباك؟ قال: الذي قُطِعَتْ يده. فدفعه رسول اللَّه ﷺ إلى معاذ بن عمرو، وكان عكرمة قد قطع يده يوم بدرٍ».

قال[(١)]: وحدَّثني ثابت بن قيسٍ، عن نافع بن جبير بن مطعمٍ أنه سمعه يقول: «ما كان بنو المغيرة يشُكُّون أن سيف أبي جهل صار إلى معاذ بن عمرو بن الجموح، وهو الذي قتله يوم بدرٍ».

فحدَّثني أبو إسحاق، عن يوسف[(٢)] بن يوسف، حدَّثني من حدَّثه معاذ بن عمرٍو «أنه قضى له النبيُّ ﷺ بسلَب أبي جهلٍ، قال: فأخذتُ / ق٢٦٥ب/ سيفه، فبعتُ سيفه بعدُ».

ثم حكى الواقدي[(٣)] قول من قال: إن أبا جهل قتله ابنا عفراء، وأورد في ذلك أحاديث فقال: حدثني عبد الحميد بن جعفر، عن عمر بن الحكم بن ثوبان، عن عبد الرحمن بن عوف قال: «عبَّأَنا رسول اللَّه ﷺ بليلٍ فصَفَّنا، فأصبحنا ونحن على صفوفنا، فإذا بغلامينِ ليس منهما إلا وقد رُبطتْ حمائلُ سيفه[(٤)] في عنقه، فالتفتَ إليَّ أحدهما فقال: يا عمِّ أيُّهم أبو جهلٍ؟ قال: قلت: ما تصنع به يا ابن أخي؟ قال: بلغني أنَّه يسبُّ رسول اللَّه ﷺ؛ فحلفتُ إنْ رأيتُه لأقتلنَّه أو لأموتنَّ دونه. فأشرتُ له إليه. فالتفت إليَّ الآخرُ فقال لي مثل ذلك، فأشرتُ له إليه، فقلتُ: من أنتما؟ قالا: ابنا الحارث. قال: فجعلا لا يطرفانِ عن أبي جهلٍ، حتى إذا كان القتالُ خلصا إليه فقتلاه[(٥)]».

(١) «مغازي الواقدي» (١/ ٨٧-٨٨).

(٢) في «مغازي الواقدي»: «يونس». ولعله يونس بن يوسف بن حماس، وقيل: يوسف بن يونس بن حماس، ترجمته في «تهذيب الكمال» (٣٢/ ٥٦٠).

(٣) «مغازي الواقدي» (١/ ٨٨).

(٤) واحدها حمالة، وهي علاقة السيف، مثل المحمل. «الصحاح» (٤/ ١٦٧٨).

(٥) بعده في «مغازي الواقدي»: «وقتلهما».

قال[١]: فحدَّثني محمد بن عوف - مِنْ ولد مُعوِّذ بن عفراء - عن إبراهيم بن يحيى بن زيد بن ثابتٍ قال: «لمَّا كان يومئذٍ قال عبد الرحمن ونظر إليهما عن يمينه وشماله: ليته كان إلى جنبي من هو أسن من هذينِ الفتيينِ! فلم أنشبْ أن التفتَ إليَّ عوفٌ فقال: أيُّهم أبو جهل؟ قلت: ذاك حيث ترى. فخرج يعدو إليه كأنه سبعٌ، ولحقه أخوه، فأنا أنظر إليهم يضطربون بالسيوف، ثم نظرتُ إلى رسول اللَّه ﷺ مرَّ بهم في القتلى وهُمْ إلى جنبه».

حدثنا محمد بن رفاعة بن ثعلبة بن أبي مالك، قال: سمعتُ أبي يُنكر ما يقول الناس في ابنَيْ عفراء من صغرهما، ويقول: كان يوم بدرٍ أصغرهما ابن خمس وثلاثين سنة، فهذا يُربط حمائل سيفه؟! يُنكر قول من قال: أنهما رُبطتْ حمائلُ سيفيهما يومئذٍ إلى عنقهما - كما في الرواية السابقة - ثم قال: والقول الأول أثبتُ.

يُشير الواقديُّ إلى أن قول من قال: أنهما [كانا][٢] غلامينِ صغيرينِ أثْبَتُ.

قال[٣]: وحدَّثني عبد الحميد بن جعفر وعبد اللَّه بن أبي عبيدة، عن أبي عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر عن رُبَيِّع بنت مُعَوِّذ قالت: دخلتُ في نسوة من الأنصار على أمِّ أبي جهلٍ في زمن عمر، وكانت تبيع عطرًا، فذكرتُ أنها امتنعتْ أنْ تبيع الرُّبَيِّع بنت مُعَوِّذ شيئًا لأنها ابنة قاتل ابنها.

والرُّبَيِّع هي ابنة مُعَوِّذ بن عفراء.

ثم ذكر الواقدي[٤] طلب النبي ﷺ لأبي جهلٍ في القتلى والتماس ابن مسعودٍ له

(١) «مغازي الواقدي» (١/ ٨٨-٨٩).

(٢) ليس في المخطوط، وأضفته ليستقيم السياق.

(٣) «مغازي الواقدي» (١/ ٨٩) بنحوه.

(٤) «مغازي الواقدي» (١/ ٨٩-٩١).

وتذفيفه عليه[١]، قال: فآل ابن مسعود يقولون: «سيف أبي جهل عندنا مُحَلًّى بفضةٍ، غنمه عبد اللَّه بن مسعود يومئذ».

قال الواقدي[٢]: فاجتمع قول أصحابنا أن معاذ بن عمرو وابني عفراء أثبتاه، وضرب ابنُ مسعود عنقَه، فكلٌّ شرك في قتله. قالوا: فوقف رسول اللَّه ﷺ على مصرع ابني عَفْراء، فقال: «**يَرْحَمُ اللهُ ابْنَيْ عَفْرَاءَ، فَإِنَّهُمَا قَدْ شَرِكَا فِي قَتْلِ فِرْعَوْنِ هَذِهِ الْأُمَّةِ وَرَأْسِ أَئِمَّةِ الْكُفْرِ**. فقيل: يا رسول الله، ومن قتله معهما؟ قال: **المَلَائِكَةُ وَدَافَّهُ**[٣] **ابنُ مَسْعُودٍ** (فَكَانَا قَدْ شَرِكا)[٤] **فِي قَتْلِهِ**».

وحديث ابن مسعودٍ قد خرَّجه الإمام أحمد[٥] من حديث أبي إسحاق، عن أبي عُبيدة، عن ابن مسعودٍ قال: «انتهيتُ إلى أبي جهلٍ يوم بدرٍ قد ضُربت رِجلُه، وهو صريعٌ، وهو [يَـذُبُّ][٦] الناسَ عنه بسيفٍ له، فقلتُ: الحمد للَّه الذي أخزاك / ق ٢٦٦أ/ يا عدوَّ الله. قال: هل هو إلا رجلٌ قتله قومُه. قال: فجعلتُ أتناوله بسيفٍ لي غير طائلٍ، فأصبتُ يده [فندر][٧] سيفه، فأخذتُه فضربتُه حتى قتلتُه، ثم خرجتُ حتى أتيتُ رسول اللَّه ﷺ، فأخبرتُه، فخرج يمشي حتى قام عليه، فقال: **الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِى أَخْزَاكَ يَا عَدُوَّ اللَّهِ، هَذَا كَانَ فِرْعَوْنَ هَذِهِ الْأُمَّةِ**».

وفي روايةٍ له[٨]: قال عبد الله: «فنفَّلني سيفَه».

(١) ذففت على الجريح تذفيفًا: إذا أسرعت قتله. «الصحاح» (٤/ ١٣٦٢).

(٢) «مغازي الواقدي» (١/ ٩٠).

(٣) يقال: دافقت الرجل أدافه: إذا أجهزت عليه، أي قتلته، ومثله ذففت عليه، وهي أشهر اللغتين. «غريب الحديث» للخطابي (٢/ ٢٦٩).

(٤) في «مغازي الواقدي»: «وكلٌّ قد شرك».

(٥) «المسند» (٤٣٣٢).

(٦) في المخطوط: «يدق». والمثبت من «المسند».

(٧) في «الأصل»: فبدر. والمثبت من «المسند». وندر الشيء: سقط وشذ. «الصحاح» (٢/ ٨٢٥).

(٨) «المسند» (٤٣٣٢) أيضًا.

وخرَّج أبو داود[١] هذه الزِّيادة.

وروى يونس بن بكيرٍ[٢]، عن أبي العُمَيس عقبة بن عبد اللَّه قال: «أراني القاسم بن عبد الرحمن سيفَ عبد اللَّه بن مسعود قال: هذا سيفُ أبي جهلٍ حين قتله أَخَذَه. فإذا سيفٌ قصيرٌ عريضٌ، فيه قبايع[٣] فضة، وحلق فضة».

ورواه وكيع في كتابه عن أبي العميس بنحوه.

⊙ فهذه أقوال متعددة في قتل أبي جهل:

أحدها: [أنـه][٤] معاذ بن عمرو بن الجموح منفردًا.

والثاني: أنه شركه ابنا عفراء.

والثالث: أن الثلاثة قتلوه.

والرابع: أن الثلاثة قتلوه، وذفَّف عليه ابنُ مسعود. وهو الذي ذكر الواقديُّ أنه اجتمع عليه أصحابه.

وفيه قولٌ خامس: أن ابن مسعود انفرد بقتله، ذكره سليمانُ التيميُّ في كتاب «السيرة»، و«أن ابن مسعود مرَّ على أبي جهلٍ وقد ألقَتْه فرسُه، وهو غير ممتنعٍ، فقتله، وسلب درعَه وبيضتَه وسيفَه حتى وضعها بين يدي رسول اللَّه ﷺ»[٥].

وكذا روى موسى بن عقبة عن الزهري، وزاد «أن ابن مسعودٍ لمَّا ضرب رأسه بسيفه فوقع سلبه، وكان أبو جهل مقنعًا بالحديد، فلمَّا نظر إليه إذا هو ليس به جراح،

---

(١) «سنن أبي داود» (٢٧٢٢).

(٢) نسبه له السهيليُّ في «الروض الأنف» (٥/ ١٤٣-١٤٤).

(٣) واحدها قبيعة، وقبيعة السيف: ما على طرف مقبضه من فضة أو حديد. «الصحاح» (٣/ ١٢٦٠).

(٤) في المخطوط: «أن».

(٥) ينظر: «مغازي الواقدي» (١/ ٩٠) بنحوه.

وأبصر في عنقه ويديه وكتفه آثار السِّياط، فأتى النبيَّ ﷺ فأخبره بذلك، فقال النبيُّ ﷺ: «ذَاكَ ضَرْبُ الْمَلائِكَةِ»(١).

وقد رُوي أن الذي قتله أحدُ ابنَيْ عفراء، وأن ابن مسعود احتزَّ رأسه بعده. قاله ابن إسحاق(٢) وسمَّاه مُعَوِّذ بن عفراء.

فروى يونس بن بُكيرٍ(٣) عن السري بن إسماعيل، عن الشَّعبي، عن عبد الرحمن ابن عوف قال: «كنَّا مواقفي المشركين يوم بدرٍ، وابنا عفراء الأنصاريان مكنفاي(٤)، وليس قربي أحدٌ غيرُهما، فأوقفني ها هنا، فلو كان شيءٌ لأجلا هذين الغلامينِ عني وتركاني، [فبينا أنا](٥) أُحدِّثُ نفسي أنْ أنصرف، إذِ التفتَ إليَّ أحدهما فقال: يا عمِّ هل تعرف أبا جهل؟ قلت: نعم، وما تريد منه يا ابن أخي؟ قال: أرنيه فإني أعطيتُ اللّٰهَ عهدًا لئن أنا عاينتُه لأضربنَّه بسيفي حتى أقتله أو يُحال بيني وبينه. فالتفتَ إليَّ الآخر فسألني عن مثل ما سألني عنه أخوه، وقال مثلَ مقالته، كأنه يُسِرُّ ذلك منه، فبينا أنا كذلك إذ برز أبو جهلٍ على فرسٍ يُقَوِّم الصفَّ، فقلتُ هذا أبو جهلٍ، فضرب أحدهما فرسه حتى إذا اجتمع له حمل عليه، فضربه بسيفه فأندرَ فخذه، ووقع أبو جهلٍ عن فرسه، ويحمل(٦) عُضروطٌ(٧) كان مع أبي جهلٍ على ابن عفراء فقتله، فحمل ابن عفراء الآخر على الذي قتل أخاه فقتله، وكانت هزيمة المشركين، فمرَّ ابن مسعودٍ على أبي جهلٍ فقال له: أَقْتُلُكَ؟ فحذفه أبو جهل بسيفه، وقال: دونك هذا إذن. فأخذه فضربه به حتى قتله».

(١) ينظر: «مغازي الواقدي» (١/ ٩٠) بنحوه.
(٢) ينظر: «الاستيعاب» (٣/ ١٤١٠).
(٣) رواه ابن الأثير في «أُسْد الغابة» (٤/ ٤٢٦-٤٢٧) بإسناده عن ابن بكير به.
(٤) في «أسد الغابة»: «مكتنفاي».
(٥) من «أسد الغابة».
(٦) في «أسد الغابة»: «وتحمل».
(٧) العضرط والعضروط: الخادم على طعام بطنه. «لسان العرب» (٧/ ٣٥١).

وهذا إسنادٌ فيه ضعفٌ؛ فإن السري بن إسماعيل ضعيفٌ، والشعبي لم يسمع من عبد الرحمن بن عوف.

وأمَّا قضاء النبي ﷺ /ق٢٦٦ب/ بسلبه ففي حديث صالح بن إبراهيم بن عبد الرحمن ابن عوف عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ قال لمعاذ بن عفراء ومعاذ بن عمرو بن الجموح لمَّا نظر إلى سيفيهما: «**كِلاكُمَا قَتَلَهُ**». وقضى به لمعاذ بن عمرو بن الجموح.

وقد خرَّجه إبراهيم الحربي في كتاب «غريب الحديث» عن مُسَدَّد، عن يوسف بن الماجشون، عن صالح به، وقال فيه: «فقتلا أبا جهلٍ، فقضى رسول اللَّه ﷺ بسلبه لهما». وهذا غير محفوظٍ؛ فقد خرَّجه البخاري في «صحيحه» عن مُسَدَّد بهذا الإسناد، وفيه: «فقضى رسول اللَّه بسلبه لمعاذ بن عمرو بن الجموح».

وكذلك خرَّجه ابن المنذر[١] عن (محمد بن يحيى)[٢] عن مُسَدَّد.

وقد أشكل توجيه القضاء بسلبه لمعاذ بن عمرو بن الجموح وحده مع قوله: «**كِلاكُمَا قَتَلَهُ**». حتى قال ابن المنذر[٣]: «في قلبي من صحته شيءٌ». قال[٤]: «وإن لم يصحَّ فالنظر يدل على أن السلب بينهما إذا كانا قتلاه».

ولم يقل هذا من جهة إسناده، بل من جهة هذه الزيادة التي فيه، وإشكال توجيهها، وقد تُعلَّل هذه اللفظة من جهة الإسناد؛ فإنها لفظة تفرَّد بها صالح بن إبراهيم بن عبد الرحمن وإن كان ثقة، لكن خالفه أخوه سعد بن إبراهيم، وهو أجلُّ منه وأعظم وأوثق، فقال في حديثه: «إن الرجلين اللذين قتلا أبا جهل هما ابنا عفراء»، ولم يذكر معاذ بن عمرو بن الجموح بالكلية، ولا القضاء بسلبه له، وسمَّى صالحُ ابنَ عفراء الذي شرك في قتله معاذًا، ولم يذكر أكثر أهل السِّيَر أن معاذًا شرك في قتله بالكلية، وذكر

(١) «الأوسط» (٦١١٤).

(٢) في «الأوسط»: «يحيى بن محمد».

(٣) «الأوسط» (٦/ ١٢٧).

(٤) «الأوسط» (٦/ ١٢٧-١٢٨).

أكثر أهل السِّيَر أن ابني عفراء قُتلا عقيب قتل أبي جهل ولم [...][١] بعد قتله.

⊙ **وعلى تقدير أن تكون محفوظة فقد خرَّجها طائفةٌ من العلماء على وجوهٍ متعددةٍ:**

◉ **[أحدها]**[٢]: أن هذينِ الرجلينِ خرجا بغير أمر الإمام، فكان للإمام أن يُعطي سلبه أيهما شاء إذا كان كذلك. قاله علي بن المديني في كتاب «العلل» وقال: «إنما استدللنا على هذا بحديث آخر». ولم يذكره، وأظنه يشير إلى ما ذكره ابن إسحاق[٣] أن النبي ﷺ عبَّأ أصحابه وهيَّأهم يوم بدرٍ وقال: «**لَا يَعْجَلَنَّ رَجُلٌ بِقِتَالٍ حَتَّى نُؤْذِنَهُ**».

وقوله: خرجا بغير إذن الإمام. إن أراد خروجهما إلى بدر بغير إذن النبي ﷺ من بين الأنصار ففي ذلك بُعْدٌ، وإن أراد خروجهما للقتال فالخروج للقتال بعد تعبئة الصفوف ووقوع القتال ليس بمعصية، وإن أراد خروجهما للبراز فأبو جهل لم يدع إلى البراز حتى يُقال إنه يحتاج إلى إذن الإمام في المبارزة.

وقد نصَّ أحمد[٤] على أن من دخل بغير إذن الإمام فقَتَل قتيلاً فلا سلب له؛ فإنه عاصٍ، وخالف في ذلك ابن المنذر[٥] وغيره؛ لعموم قوله: «**مَنْ قَتَلَ قَتِيلاً فَلَهُ سَلَبُهُ**»[٦].

---

(١) بياض في المخطوط، ولعل موضعه: يحيا. أو نحوه.

(٢) في المخطوط: «أحدهما».

(٣) وأسنده البيهقي في «دلائل النبوة» (٣/ ٨٠-٨١) من طريق ابن إسحاق، قال: حدثنا يزيد بن رومان، عن عروة بن الزبير، قال: حدثني الزهري ومحمد بن يحيى بن حبان وعاصم بن عمر بن قتادة وعبد الله بن أبي بكر وغير واحد من علمائنا فذكره مرسلًا مطولًا.

(٤) ذكره عنه ابن مفلح في «الفروع» (١٠/ ٢٧٥). وينظر «كشاف القناع» (٧/ ١١٢).

(٥) «الأوسط» (٦/ ١٢٠-١٢٥).

(٦) رواه البخاري (٣١٤٢، ٤٣٢١) ومسلم (١٧٥١) عن أبي قتادة رضي الله عنه بلفظ: «مَنْ قَتَلَ قَتِيلاً لَهُ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ فَلَهُ سَلَبُهُ».

والوجه الثاني: إن المشتركينِ إذا كان أحدهما أبلغ من الآخر فإنه ينفرد بسلبه؛ فإنه هو القاتل، كما لو أثخنه رجلٌ بالجراح حتى صار غير ممتنعٍ ثم ذفَّف الآخر عليه حتى قتله، فإن السَّلَبَ للأول عند أصحابنا وأصحاب الشافعي وغيرهم.

وحكى ابنُ المنذر[١] عن مكحول وحريز[٢] بن عثمان قالا: «إذا قتل الرجل من العدو وأجهز عليه آخر فسلبه لمن قتله». واحتج حريز بقصة أبي جهل، وذكر أن النبي صلى اللَّه [ق ٢٦٧أ] عليه وسلم كذلك قضى.

وهذا الوجه فيه أيضًا نظر لوجهين:

أحدهما: أن النبي ﷺ قال لهما: «كِلَاكُمَا قَتَلَهُ».

والثاني: أن ابن إسحاق قد روى أن معاذ بن عمرو بن الجموح قطع رجله خاصةً، وهذا يقتضي أن لا يُعطَى شيئًا من سلبه إذا كان غيره قد أثخنه بالجراح حتى صار غير ممتنعٍ.

۞ **الوجه الثالث**: أن السَّلَب إنما يستحقه من انفرد بقتل الكافر؛ لأنه يُغرِّر بنفسه في قتله، فأما إذا اشترك اثنان في قتله فإن سلبه غنيمة، فإنهما لم يُغرِّرا بأنفسهما في قتله، وهذا حكاه ابن المنذر[٣] عن بعضهم، ولم يسمِّه، وهو أحد الوجهينِ لأصحابنا، وربما نُسب ذلك إلى نصِّ أحمد؛ فإنه قال في رواية حربٍ[٤]: إذا انفرد بقتله فله سلبه. وهو قول أبي بكر وابن أبي موسى وغيرهما من الأصحاب، وعلى هذا حمل الحديثَ

---

(١) «الأوسط» (٦/ ١٢٦).

(٢) تصحَّف في المخطوط في الموضعين إلى: «جرير». بالجيم والراء، والمثبت هو الصواب؛ كذا قيَّده الدارقطنيُّ في «المؤتلف والمختلف» (١/ ٣٥٥)، وابنُ ماكولا في «الإكمال» (٢/ ٨٥)، وابنُ ناصر الدين في «توضيح المشتبه» (٢/ ٢٨٩). وحريزُ بن عثمان أبو عثمان الرحبي ترجمته في «تهذيب الكمال» (٥/ ٥٦٨-٥٨١).

(٣) «الأوسط» (٦/ ١٢٦-١٢٦).

(٤) نقله ابن قدامة في «الكافي» (٤/ ٢٩٤).

طائفةٌ منهم، وفي «المسند»[١] و«صحيح ابن حِبَّان»[٢] من حديث أنسٍ عن النبي ﷺ: «[مَنْ تَفَرَّدَ] [٣] **بِدَمِ رَجُلٍ فَلَهُ سَلَبُهُ**». فمذهب الشافعي[٤] أن السلب لمن قتله واشتركوا في قتله؛ لأن الجماعة القاتلينَ اشتركوا في السبب فاشتركوا في السلب.

۞ **ويحتمل تخريج الحديث على وجهٍ رابع:** وقد أشار إليه الحافظ التيمي في «شرح مسلم» وهو أن غنيمة بدرٍ كانت للنبي ﷺ خاصةً، فكان له أن يُعطيَ منها من شاء ما شاء، ويمنعَ من شاء ما شاء، فكانت جميع الأموال المأخوذة من الكفار يومئذٍ ملكًا للنبي ﷺ، فكان له أن يخُصَّ من شاء منها بما شاء، وهذا قولُ طائفةٍ من العلماء من أصحابنا وغيرهم، وحينئذٍ فكان له أن يخُصَّ من شاء بالأسلاب وغيرها، ولا اعتراض عليه في ذلك.

وفي «سنن أبي داود»[٥] و«النسائي»[٦] عن ابن عباسٍ قال: قال رسول اللَّه ﷺ يوم بدرٍ: «**مَنْ فَعَلَ كَذَا وَكَذَا فَلَهُ مِنَ النَّفَلِ كَذَا وَكَذَا**. قال: فتقدَّم الصبيانُ[٧]، ولزم المشيخةُ الراياتِ، فلمَّا فتح اللَّه عليهم قالت المشيخةُ: كنَّا رِدْءًا لكم، فلو انهزمتم فئتم إلينا، فلا تذهبوا بالمغنم فنبقى. فأبى الصبيانُ، وقالوا: جعله رسولُ اللَّه ﷺ لنا. فأنزل اللَّه عز وجل: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالِ﴾ إلى قوله: ﴿لَكَـٰرِهُونَ﴾ [الأنفال: ١-٥] فقسمها رسولُ اللَّه ﷺ بالسَّواء». يعني: سوَّى فيها بين من قاتلَ ومن لم يُقاتل.

---

(١) «المسند» (١٣٢٤١).

(٢) «صحيح ابن حبان» (٤٨٤١).

(٣) بياض في المخطوط، والمثبت من «المسند».

(٤) قال في «الأم» (٥/ ٣٠٩): «ولو اشترك نفرٌ في قتل رجل كان السلب بينهم، ولو أن رجلاً ضرب رجلا ضربة لا يعاش من مثلها، أو ضربة يكون مستهلكا من مثلها، وذلك مثل أن يقطع يديه أو رجليه، ثم يقتله آخَرُ كان السلب لقاطع اليدين أو الرجلين؛ لأنه قد صيره في حالٍ لا يمنع فيها سلبه، ولا يمتنع من أن يذفف عليه، وإن ضربه وبقي فيه ما يمنع نفسه ثم قتله بعده آخَرُ فالسلب للآخر، إنما يكون السلب لمن صيَّره بحالٍ لا يمتنع فيها».

(٥) «سنن أبي داود» (٢٧٣٧).

(٦) «السنن الكبرى» (١١١٣٣).

(٧) في «سنن أبي داود» وغيره: «الفتيان».

۞ **ويتخرَّج الحديثُ أيضًا على وجهٍ خامسٍ**: وهو أن السلب إنما يستحقُّه من قاتل مبارزةً، فأمَّا إذا قتله في الصف ونحوه من غير مبارزةٍ فلا سلب له. هذا نصُّ أحمد في أكثر الروايات عنه[١]، وهو قول طائفةٍ من العلماء، قال الأوزاعي[٢] وسعيد بن عبد العزيز[٣] وغيرهما: «إن السلب للقاتل ما لم تشتبك الصفوف بعضها ببعضٍ» وحينئذٍ فأبو جهلٍ لم يكن قتْلُه مبارزةً، بل كان بنو مخزوم قد أحدقوا به، وقالوا لا يُوصَل إليه اليوم. كما ذكر ذلك أصحابُ السِّيَر.

۞ **ويتخرَّج أيضًا على وجه سادس وعليه خرَّجه المالكية**: وهو أن السلب لا يستحق إلا بشرطٍ من الإمام، وبدون الشرط هو من جملة الغنيمة، فيفعل الإمامُ فيه ما يفعله بسائر الغنيمة. وهذا قول مالك وأحمد في روايةٍ، وعلى القول فإنه يستخرج بالشرع، فلا يأخذه القاتل بدون إذن الإمام؛ لأنه محلُّ اجتهادٍ، نصَّ عليه أحمدُ والأوزاعيُّ[٤]. وابنُ عفراء /ق ٢٦٧ب/ الذي شرك في قتل أبي جهل كان قد قُتِل؛ فخُصَّ بالسلب شريكُه الحيُّ.

۞ **ويتخرَّج أيضًا على وجه سابع**: وهو أن ابنَيْ عفراء كانا صغيرين كما تقدَّم ذكر من قال ذلك، والصغيرُ الذي دون البلوغ إذا قتل قتيلًا لم يستحق السلب على أحد القولين، وهُمَا وجهانِ لأصحابنا، فلا يستحق السلب بالقتل، وإنما يستحق الرضخ، وهو قولُ الأوزاعيِّ[٥]، وقال: إن شاء الإمامُ رضخ له منه. وعلى هذا فإذا شارك الصبيُّ البالغُ في قتل الكافر انفرد البالغُ باستحقاق السلب.

---

(١) قاله في «مسائل ابن هانئ» (١٦٢٨). ونقله عنه ابن المنذر في «الأوسط» (٦/ ١٢٢).

(٢) نقله عنه ابن المنذر في «الأوسط» (٦/ ١٢٥).

(٣) نقله عنه ابن المنذر في «الأوسط» (٦/ ١٢٥).

(٤) نقل ابن المنذر في «الأوسط» (٦/ ١٢٣) عن الأوزاعي وأحمد أن السلب للقاتل، قاله الإمام أو لم يقله.

(٥) ينظر: «الأوسط» (٦/ ١٣٣).

ولكنِ ابنا عفراء وإن كانا صغيرين فلم يكونا غير بالغين، يدل على ذلك أن عوفًا[(١)] له عقب كما ذكره ابن سعد[(٢)]، ومُعَوِّذ هو أبو الرُّبَيِّع، والرُّبَيِّع بنت مُعَوِّذ بن عفراء صحابيَّةٌ مشهورةٌ[(٣)] لها رواية عن النبي ﷺ، لكنْ على رواية صالح بن إبراهيم إنما المشارك لابن الجموح معاذ بن عفراء، ومعاذ لم يُقتل يوم بدرٍ، كما ذكره الأكثرون، بل بقي حيًّا إلى زمن عثمان، فيُحتمل أنه كان يوم بدرٍ لم يبلغ.

۞ **وذكر التيميُّ وجهًا ثامنًا**: وهو أن تخصيص النبي ﷺ لأحد القاتلين بسلب أبي جهل كان رضًا من القاتل الآخر، وفي هذا بعدٌ.

وأمَّا حديث ابن مسعود وأن النبي ﷺ نفله سيفَ أبي جهل لمَّا ذفَّف عليه، فقد بوَّب أبو داود[(٤)] «باب من أجهز على جريحٍ مُثخنٍ فنفل من سلبه».

قلتُ: هذا أيضًا إنما يتوجَّه على أن غنيمة بدرٍ كانت للنبي ﷺ خاصةً، فكان يقسمها على من يشاء، وإلَّا فالسلاح داخل في السلب، فإذا استحقه القاتلُ المُثْخِن بالجراح لم يكن للمُذَفِّف بعده فيه حقٌّ بغير رضاه، وقد توقَّف أحمدُ في دخول [السيف][(٥)] السلبَ في روايةٍ عنه.

آخِرُه، والحمد للَّه وحده، وصلَّى اللَّه على محمد وآله وصحبه وسلَّم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدِّين، آمين.

---

(١) هو عوف بن الحارث أخو معاذ ومعوِّذ ابني عفراء.

(٢) «الطبقات الكبرى» (٣/ ٤٥٧).

(٣) ترجمتها في «الاستيعاب» (٤/ ١٨٣٧) و«أسد الغابة» (٦/ ١٠٧) و«تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ٣٤٣).

(٤) «سنن أبي داود» (٣/ ٧٢).

(٥) سقط من المخطوط، ولا بد منه، قال ابن المنذر في «الأوسط» (٦/ ١٣٢) عن أحمد: «وسُئل عن السيف من السلب؟ قال: لا أدري». وينظر «الفروع» (١٠/ ١٧٦).

المَصَادِر والمَرَاجِع

١- «الاستيعاب في معرفة الأصحاب» لابن عبد البر، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م.

٢- «أسد الغابة في معرفة الصحابة» للعلَّامة ابن الأثير الجزري، تحقيق خيري سعيد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، ٢٠٠٣م.

٣- «الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب» لابن ماكولا، تحقيق المعلمي اليماني وغيره، مصوَّرة مكتبة ابن تيمية عن الطبعة الهندية.

٤- «الأم» للشافعي، تحقيق الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب، دار الوفاء، المنصورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٥- «الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف» لابن المنذر، تحقيق جماعة، دار الفلاح، الفيوم، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م.

٦- «تاج اللغة وصحاح العربية» للجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.

٧- «تهذيب الأسماء واللغات» للنووي، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة.

٨- «تهذيب الكمال في أسماء الرجال» للمزي، تحقيق الدكتور بشار عواد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٥م.

٩- «توضيح المشتبه» لابن ناصر الدِّين الدمشقي، تحقيق محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ = ١٩٩٣م.

١٠- «دلائل النبوة» للبيهقي، تحقيق عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، دار الريان للتراث، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

١١- «الروض الأنف» للسهيلي، تحقيق عبد الرحمن الوكيل، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

١٢- «السُّنن» لأبي داود السجستاني، تحقيق محمد محيي الدِّين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت.

١٣- «السُّنن الكبرى» للنسائي، تحقيق حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ = ٢٠٠١م.

١٤- «السيرة النبوية» لابن هشام، تحقيق مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الثانية، ١٣٧٥هـ = ١٩٥٥م.

١٥- «الصحيح» للبخاري، مصوَّرة الطبعة السلطانية، محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

١٦- «الصحيح» لابن حبان البستي = «الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان».

١٧- «الصحيح» لمسلم بن الحجاج، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث، القاهرة، ١٤١٢هـ= ١٩٩١م.

١٨- «الطبقات الكبير» لابن سعد، تحقيق الدكتور علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ= ٢٠٠١م.

١٩- «غريب الحديث» للخطابي، تحقيق عبد الكريم بن إبراهيم العزباوي، جامعة أم القرى، مركز إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ= ٢٠٠١م.

٢٠- «الفروع» لابن مفلح، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت؛ دار المؤيد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ= ٢٠٠٣م.

٢١- «الكافي في فقه الإمام أحمد بن حنبل» لابن قدامة، المكتب الإسلامي، بيروت.

٢٢- «كشاف القناع عن متن الاقناع» للبهوتي، تحقيق لجنة متخصصة في وزارة العدل بالمملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ= ٢٠٠٠م.

٢٣- «لسان العرب» للعلَّامة ابن منظور، دار صادر، بيروت.

٢٤- «مسائل الإمام أحمد» رواية إسحاق بن هانئ، تحقيق زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت.

٢٥- «المسند» للإمام أحمد بن حنبل، طبعة المكنز الإسلامي.

٢٦- «المسند» للبزار، تحقيق الدكتور محفوظ الرحمن زين الله؛ المجلدات (١-٩)، وتحقيق عادل بن سعد؛ المجلدات (١٠-١٧) وتحقيق صبري عبد الخالق الشافعي؛ المجلد (١٨)، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة.

٢٧- «معرفة الصحابة» لأبي نعيم الأصبهاني، تحقيق عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ= ١٩٩٨م.

٢٨- «المغازي» للواقدي، تحقيق مارسدن جونس، دار الأعلمي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ= ١٩٨٩م.

٢٩- «المؤتلف والمختلف» للدارقطني، تحقيق الدكتور موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٦هـ= ١٩٨٦م.

كَشْفُ اللَّبْسِ عَن بَيَان

أَحَاديث إحْياء الليالي الخَمْس

للشيخ العلامة الحافظ
أبي العلاء إدريس بن محمد العراقي الحسيني الفاسي
المتوفى ١١٨٤هـ

قرأهُ وعلَّق عليه

حاتم بن محمد فتح الله المغربي

مقدِّمة التحقيق

الحمد رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد: فمن المنن الإلهيَّة على هذه الأمة المحمدية أن قيَّض لها في كل زمان أعلاما من المحدثين، يذبون على سنة نبينا محمد ﷺ، ويميزون الصحيح من الضعيف، ويكشفون علل الأحاديث.

وحاجة الأمة لهذه الطائفة من أهل العلم ماسَّة، خصوصا في الأوقات التي ينتشر فيها الجهل والفتن، ويقل الخوف من رب العالمين، فتفشو الأحاديث الضعيفة والموضوعة، ويكثر الكذابون والوضاعون، مما يكون له أثر بالغ على حياة المسلمين العلمية والعملية.

ومن أولئك الأعلام الذين قيضهم اللَّه تعالى لهذه المهمة العظيمة: العلامة المحدث الحافظ الشريف أبو العلاء إدريس بن محمد العراقي الفاسي الحسيني المتوفى سنة ١١٨٤هـ، هذا العالم الذي عُرف بتمكنه وتضلعه في علم الحديث النبوي الشريف، على صاحبه أفضل الصلاة والسلام.

فألَّف رحمه اللَّه مؤلفات جليلة عديدة في خدمة الحديث؛ تصحيحا وتضعيفا، وتخريجا، وحُكْمًا على الأسانيد والرجال.

ومن تلك المؤلفات اللطيفة التي جادت بها قريحته رحمه اللَّه تعالى، جواب حرَّره في بيان درجة حديث إحياء الليالي الخمس، بين فيه وهاء طرقه وشدة ضعفها، سماه: «**كشف اللبس عن بيان أحاديث إحياء الليالي الخمس**» .

وهي الرسالة الخامسة التي أسعدُ بتقديمها للقراء الكرام من مؤلفاته رحمه الله[(١)].

وقد سعيتُ لخدمة هذه الرسالة بما يسر الله، وسرت في هذا العمل وفق الخطوات التالية:

١ـ نسختُ المخطوط وفق قواعد الإملاء الحديثة، وقد جعلتُ النسخة (أ) أصلا؛ لأنها نُسخت من نسخة بخط المصنف، ثم قُرئتْ عليه، وعليها إثباتُ السماع وإجازة للناسخ بخط المصنف رحمه اللَّه تعالى. وأثبتُّ الفروق المهمة في الهامش، ووضعتُ زيادات النسخة (ب) بين معقوفتين [ ].

٢ـ قسمتُ النص إلى فقرات، ووضعتُ علامات الترقيم مراعيًا المعاني، وضبطتُ ما يشكل من الكلمات والأعلام وما إلى ذلك.

٣ـ عزوتُ الأحاديث التي أوردها المصنفُ لمصادرها، والأقوال التي نسبها لأصحابها، مع الحرص على الرجوع لمصادرها الأصلية.

٤ـ قمتُ بمقابلة ما نقله المصنف والمقارنة بينه وبين المطبوع، معتمدا في ذلك على أفضل ما وقفتُ عليه من نشرات المصادر، وأثبتُّ في الغالب الفروق المؤثرة دون غيرها، مشيرًا للحذف أو الزيادة بين معقوفتين [ ].

٥ـ علقتُ على ما تمسُّ الحاجة إليه، مراعيًا في ذلك الاختصار والإيجاز.

---

(١) وقد يسَّر الله قَبلُ - وله الحمد والشكر - إخراج أربع رسائل له رحمه الله، وهي:

١ـ جزء فيما ورد في سبب منع نزول المطر، نشر في العدد: ٥٩ من مجلة الإصلاح الجزائرية.

٢ـ الإيضاح والتبيين فيما فات الحافظ ابن حجر من الأعلام في تأليفه في المدلسين، ضمن النشرة الشهرية لمجموعة المخطوطات الإسلامية العددان: ١٥ - ١٦ (المحرم - صفر) ١٤٤٠هـ.

٣ـ التنبيهات الحسنة على أحاديث التوسعة يوم عاشوراء، ضمن العدد: ١١٨ من مجلة البحوث الإسلامية الصادرة عن الأمانة العامة لهيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية.

٤ـ الدُّر المرقوم في حديث: (أصحابي كالنجوم)، ويصدر بإذن الله تعالى ضمن سلسلة لقاءات العشر الأواخر من رمضان بالمسجد الحرام لعام ١٤٤٠هـ، عن دار البشائر الإسلامية.

٦ـ قدمتُ للرسالة بترجمة موجزة للمصنِّف، ودراسة مختصرة للرسالة والنسخ المعتمدة.

وبعد؛ فهذا جهد المقل، أرجو اللَّه تعالى أن أكون قد وفقت فيه، وأرجو اللَّه أن يرزقني فيه الإخلاص والقبول، وأشكر كل من أعان بتوجيه أو نصح، وأخص بالذكر أخي وصديقي المفيد أبا حنيف أيوب بوعلامية، جزاه اللَّه خيرا على ما قدَّم، وما بذل لتوفير نسخة الخزانة الحسنية.

والحمد للَّه رب العالمين.

وكتبه حامدًا مصليًّا الفقير إلى عفو ربه العفو الغفور:

حاتم بن محمد فتح اللَّه المغربي

ليلة ١٦ من رجب، لعام ١٤٣٩هـ .

بمكناسة الزيتونة عمرها اللَّه بطاعته،

وصانها من كل ضر وبأس وسائر بلاد المسلمين.

Hatim_elatary@hotmail.com

ترجمة المُصَنِّف[١]

اسمه ونسبه:

هو: إدريس بن محمد بن إدريس بن عبد الرحمن بن حمدون بن عبد الرحمن الشريف العراقي الحسيني، أصله من العراق، وينتهي نسبه إلى موسى الكاظم بن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي الأصغر الملقب بزين الدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب وفاطمة بنت رسول اللَّه ﷺ ورضي عنهم أجمعين.

وأول من وفد من أجداده من العراق إلى فاس: الشريف محمد الهادي بن أبي القاسم، واشتهر بالعلم وخدمة أهله[٢].

ولادته ونشأته وطلبه للعلم:

يقول الشيخ العراقي رحمه اللَّه حاكيًا عن والده: «وكان يذكر لي أن ولادتي كانت سنة عشرين ومئة وألف تقريبا»[٣].

ومما يدل على العناية الفائقة التي نالها المترجم له، والتربية الرشيدة، والحرص على تنشئته نشأة صالحة، أنه أُدخلَ الكُتَّابَ صغيرا، وقرأ القرآن وختمه مرارا، وقرأ على والده في النحو والصرف والفقه، ولازمه واستفاد منه[٤].

---

(١) مما وقفتُ عليه من مصادر ترجمته: فهرسة الحافظ أبي العلاء إدريس العراقي الفاسي، ونشر المثاني: ٤/ ١٩٣، وطبقات الحضيكي: ١٢٠، والمعجم المختص للزبيدي: ١/ ١٦٠، وسلوة الأنفاس: ١/ ١٥٠، وشجرة النور الزكية: ١/ ٥١٢، والفكر السامي: ٤/ ١٢٤ (٢/ ٣٦٤ العلمية)، وفهرس الفهارس: ٢/ ٨١٨، وإتحاف المطالع: ١/ ٣٠.

(٢) ينظر: فهرسة المترجم له: ٤٣ - ٤٤، والمعجم المختص للزبيدي: ١/ ١٦٠، ومعجم شيوخ عبد الحفيظ الفاسي: ٧٤.

(٣) فهرسة العراقي: ٤٤.

(٤) المصدر والصفحة نفسهما.

وهذه الملازمة والاستفادة من والده في علوم العربية واللسان قد تفسر لنا ما حباه اللَّه به وآتاه من فصاحة النطق، واستقامة اللسان، والسلامة من اللحن، وفي هذا يقول ندُّه ومعاصرُه ابن الطيِّب القادري في نشر المثاني: «ولم يكن له في حال قراءته اعتناء ببعض العلوم نحو النحو والبيان والمنطق، ومع ذلك كان إذا سرد كتابا لا يلحن في شيء منه، بل فصيح النطق قويم الدراية على ذلك، ولا ينطق بشيء غير مستقيم»(١).

ومن علامات نبوغه، اشتغاله المبكر بعلم الحديث الشريف؛ فاتجه بكليته - وهو ابن أربع عشرة سنة - لطلبه، وشُغف بتحصيل كتبه، وحرص على جمعها، قال رحمه الله: «ولما شرعتُ في الانتقال بالعلم، وذلك في سنة أربع وثلاثين ومئة وألف، أولعتُ بعلم الحديث الشريف، كلام خير كل حضري وبدوي، وطلبتُ كتبه، فوقفتُ على كثير منها، ومن أجمعها كتاب خاتمة الحفاظ جلال الدين السيوطي؛ أعني جمع الجوامع»(٢).

وقرأ العراقي على أشياخه جمعًا من المصنفات الحديثية، من الصحاح والسنن والمسانيد، وكتب الرجال والجرح والتعديل، وعلوم الحديث، وكتب الغريب والأطراف وغيرها، وسمع من الكتب على بعض أشياخه وضبط عليهم وقيد من كتب الحديث ما يستغرب سماعه فضلا عن وجوده في القطر المغربي إذ ذاك(٣).

مشايخه:

أخذ الشيخ العراقي عن جلَّة من الشيوخ، وجماعة من أعلام وقته، ولازمهم وتخرج بهم. **ومن هؤلاء الأعلام:**

---

(١) نشر المثاني: ٤/ ١٩٤. وينظر: فهرس الفهارس: ٢/ ٨٢١.

(٢) من مقدمة كتابه فتح البصير، نقلا عن د. بدر العمراني في مقدمة تحقيقه لفهرسة العراقي. وينظر: فهرس الفهارس: ٢/ ٨١٨.

(٣) ينظر: نشر المثاني: ٤/ ١٩٤، وفهرس الفهارس: ٢/ ٨٢٢.

والده أبو عبد اللَّه محمد بن إدريس بن حمدون[١].

الشيخ الفقيه القاضي أبو الحسن علي الشدادي الحسني[٢].

الشيخ المحدث أبو القاسم أحمد بن العربي بن الحاج سليمان الأندلسي الغرناطي أصلًا، الفاسي دارًا (تـ:١١٤١هـ)[٣].

الشيخ العلامة المشارك أبو عبد اللَّه محمد بن أحمد بن محمد ميارة الحفيد، الفاسي (تـ:١١٤٤هـ)[٤].

الشيخ النحوي أبو عبد اللَّه محمد بن زكري الفاسي (تـ:١١٤٤هـ)[٥].

العالم الواعية المحدث الراوية أبو الحسن علي بن أحمد الحُرَيْشي (تـ:١١٤٥هـ)[٦].

الشيخ أحمد بن المبارك اللمطي السجلماسي (تـ:١١٥٥هـ)[٧].

الشيخ أبو عبد اللَّه محمد بن عبد السلام بناني الفاسي (تـ:١١٦٣هـ)[٨].

الشيخ أبو عبد اللَّه محمد المدعو: الكبير بن محمد السرغيني العنبري (تـ:١١٦٤هـ)[٩].

---

(١) ينظر: الفهرسة: ٤٤. ولم أقف له على سنة وفاته.

(٢) ينظر: الفهرسة: ٤٥. ولم أقف له على سنة وفاته.

(٣) ينظر في ترجمته: سلوة الأنفاس: ١/ ٣٣٠، وفهرس الفهارس: ١/ ١٠٢٤.

(٤) ينظر في ترجمته: نشر المثاني: ٣/ ٣٥٣.

(٥) ينظر في ترجمته: نشر المثاني: ٣/ ٣٣٨، وطبقات الحضيكي: ١/ ٣٦٢.

(٦) ينظر في ترجمته: نشر المثاني: ٣/ ٣٦١، وشجرة النور الزكية: ١/ ٤٨٦، وفهرس الفهارس: ١/ ٣٤٢.

(٧) ينظر في ترجمته: نشر المثاني: ٤/ ٤٠، وسلوة الأنفاس: ٢/ ٢٢٨.

(٨) ينظر في ترجمته: نشر المثاني: ٤/ ٨٠، وطبقات الحضيكي: ٢/ ٣٥٩، وسلوة الأنفاس: ١/ ١٥٦، وفهرس الفهارس: ١/ ٢٢٤.

(٩) ينظر في ترجمته: سلوة الأنفاس: ٢/ ٣٨٣.

الشيخ المسند أبو العباس أحمد بن عبد اللَّه الغربي الرباطي (تـ:١١٧٨هـ)(١).

الشيخ أبو عبد اللَّه مَحمد بن قاسم جسوس (تـ:١١٨٢هـ)(٢).

ولمترجمنا شيوخ آخرون بمكناس وغيرها، لم يذكرهم في فهرسته.

تلاميذه:

تتلمذ جمعٌ من الطلبة على الحافظ أبي العلاء العراقي وتخرجوا على يديه، ومنهم:

أبو عبد اللَّه محمد بن أحمد بن عبد اللَّه الجزولي الحضيكي (تـ:١١٨٩هـ)(٣).

أبو الحسن علي زين العابدين بن هاشم العراقي الحسيني الفاسي (تـ:١١٩٤هـ) المعروف بـ: زيان العراقي(٤).

عبد السلام بن الخياط القادري الحسني (تـ:١٢٢٨هـ)(٥).

محمد بن أحمد بن محمد الصقلي الحسيني (تـ:١٢٣٢هـ)(٦).

أبو محمد عبد اللَّه بن إدريس، ولد صاحب الترجمة (تـ:١٢٣٤هـ)(٧).

أبو زيد عبد الرحمن بن إدريس، ولد صاحب الترجمة (تـ:١٢٣٤هـ)(٨).

الشيخ الفقيه محمد بن الصادق بن الريسوني (تـ:١٢٣٤هـ)(٩).

---

(١) ينظر في ترجمته: طبقات الحضيكي: ١/ ١٢٠، وفهرس الفهارس: ١/ ١١٩، وإتحاف المطالع لابن سودة: ١/ ٢٠.

(٢) ينظر في ترجمته: نشر المثاني: ٤/ ٨٠، وشجرة النور الزكية: ١/ ٥١١، وإتحاف المطالع: ١/ ٢٨.

(٣) ينظر في ترجمته: فهرس الفهارس: ١/ ٣٥١.

(٤) ينظر في ترجمته: سلوة الأنفاس: ٣/ ١٤٠، وفهرس الفهارس: ١/ ٤٦٠، ودليل مؤرخ المغرب: ٢١٧.

(٥) ينظر في ترجمته: إتحاف المطالع: ١/ ١١١، الأعلام للزركلي: ٤/ ٨.

(٦) ينظر في ترجمته: إتحاف المطالع: ١/ ١٢٠.

(٧) ينظر في ترجمته: سلوة الأنفاس: ٣/ ١٨، وفهرس الفهارس: ٢/ ٨٢٤.

(٨) ينظر في ترجمته: سلوة الأنفاس: ٣/ ١٩، وفهرس الفهارس: ٢/ ٨٢٤.

(٩) ينظر في ترجمته: فهرس الفهارس: ١/ ٤٤٥، وإتحاف المطالع: ١/ ١٢٨.

العلامة المحدث المسند الفقيه أبو عبد اللَّه محمد بن عبد السلام الناصري الدرعي التمكروتي (تـ:١٢٣٩هـ)[١].

الشيخ المؤقت عبد العزيز بن عبد السلام بن أحمد بن علي بن أحمد بن الحسين الوزجاني[٢].

ثناء العلماء عليه:

أثنى جمع من أهل العلم على مترجَمنا، وحلَّوْه بجميل الأوصاف، وكبير الألقاب، ورفيع الدرجات العلمية؛ لما كان عليه من العلم الوافر، والاطلاع الواسع، وطول الباع، مع التحقيق والإتقان.

فقد حلّاه شيخه محمد جسوس (تـ:١١٨٢هـ) بقوله: «فريد عصره ووحيد دهره في علم الحديث»[٣].

وقال عنه شيخه الحُرَيْشي (تـ:١١٤٥هـ): «الفقيه النجيب، والحافظ الأريب»[٤].

وقال عنه أيضا شيخه بناني (تـ:١١٦٣هـ): «الفقيه العلامة الحافظ المحدث»[٥].

وأثنى عليه شيخه الرباطي (تـ:١١٧٨هـ) ثناءً عاطرا، فقال عنه في إجازته: «... العالم الحافظ البركة الحجة، السالك من تلك السبل والمنهاج أوضح الحجة، سيدنا ومولانا الإمام الألمعي الهمام إدريس...»[٦].

وفي الدر النفيس عن الشيخ أبي حفص عمر الفاسي أنه كان يقول لتلامذته في

---

(١) ينظر في ترجمته: فهرس الفهارس: ٢/ ٨٤٣، الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام: ٦/ ١٩٢.

(٢) ينظر في ترجمته ما جمعه محقق فهرسة العراقي: ٢٤.

(٣) فهرسة العراقي:٥٦.

(٤) المصدر نفسه: ٤٩.

(٥) المصدر نفسه: ٥٣.

(٦) المصدر نفسه: ٥٧.

شأن أبي العلاء: «هذا سيدي وسيدكم»، ويقول أيضا: «إنه أحفظ من ابن حجر»[(١)].

وقال عنه عصريُّه، وقرينُه في الطلب الشيخ محمد بن الطيِّب القادري (ت:١١٨٧هـ): «الشيخ الحافظ المحدث الفقيه العلامة»[(٢)].

وقال ابن عمِّه أبو محمد الوليد بن العربي العراقي (ت:١٢٦٥هـ): «كان إمامًا في علم الحديث محققًا فيه، وانفرد بذلك في وقته فكان لا يقاومه فيه أحد، واعترف له بذلك علماءُ زمانه وشيوخُه وأقرانُه، فكان يُلقَّبُ بسيوطي زمانه»[(٣)].

مؤلفاته:

للشيخ أبي العلاء إدريس العراقي الفاسي مؤلفات عديدة، أغلبها في علم الحديث، امتازت بقوة الحجة، وإتقان الصناعة الحديثية، وكثير منها رسائل وفتاوى كتبها جوابا لسؤال، أو تحريرا لمسألة. ومن ذلك:

١ـ اختصار اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للسيوطي[(٤)].

٢ـ الإيضاح والتبيين فيما فات الحافظ ابن حجر في طبقات المدلسين[(٥)].

٣ـ التنبيهات الحسنة على أحاديث التوسعة[(٦)].

---

(١) سلوة الأنفاس: ١/ ١٥١.

(٢) نشر المثاني: ٤/ ١٩٣.

(٣) فهرس الفهارس: ٢/ ٨١٩.

(٤) منه نسخة بخزانة علال الفاسي برقم: ٦٥٤ . ينظر: الفهرس المختصر لمخطوطات مؤسسة علال الفاسي: ٢/ ٨١.

(٥) منه نسخة بالخزانة الملكية بالرباط ضمن مجموع (ص:١٥ ب)، برقم: ١٠٩٠٠، ونسخة بخزانة المسجد الأعظم بوزان ضمن مجموع برقم: ٢٩٧. وقد نشر بتحقيقي ضمن النشرة الشهرية لمجموعة المخطوطات الإسلامية العددان: ١٥ – ١٦ (المحرم – صفر) ١٤٤٠هـ.

(٦) منه من محفوظات مكتبة الملك عبد العزيز بالدار البيضاء، ضمن مجموع تحت رقم: ٥/ ٥٣١. وقد نشر بتحقيقي في العدد: ١١٨ من مجلة البحوث الإسلامية الصادرة عن الأمانة العامة لهيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية.

٤ـ تخريج أحاديث الشهاب للقضاعي[(١)].

٥ـ الجواب المحتفل عن حديث الحال المرتحل[(٢)].

٦ـ الدر المرقوم في حديث أصحابي كالنجوم[(٣)].

٧ـ الدرر المنثورة في الدعوات المأثورة[(٤)].

٨ـ كشف اللبس عن بيان أحاديث إحياء الليالي الخمس. وهو رسالتنا محل الدراسة.

٩ـ رفع الالتباس فيما ورد في القياس للناس[(٥)].

١٠ـ شرح الشمائل المحمدية[(٦)].

١١ـ شرح الثلث الأخير من مشارق الأنوار من صحاح الأخبار المصطفوية للصغاني، وقد شرحه بأمر من السلطان محمد بن عبد الله، ولم يتمه فأكلمه ابنه أبو محمد عبد الله[(٧)].

١٢ـ شرح إحياء الميت في فضائل آل البيت للسيوطي[(٨)].

(١) وعندي منه نسخة مصورة جمعها ونقلها وعلق عليها الشيخ محمد بن جعفر الكتاني. وينظر: سلوة الأنفاس: ١/ ١٥٠.

(٢) منه نسخة بمؤسسة الملك عبد العزيز بالدار البيضاء: ٣/ ٥٣١، وفي خزانة المسجد الأعظم بوزان: ٢٩٧ ضمن مجموع. وقد صدر بتحقيق د. بدر العمراني.

(٣) منه نسخة بمؤسسة الملك عبد العزيز بالدار البيضاء برقم: ٢/ ٥٣١. وسيصدر قريبا عن دار البشائر الإسلامية ضمن سلسلة لقاءات العشر الأواخر من رمضان لعام ١٤٤٠هـ.

(٤) منه نسخة بمؤسسة الملك عبد العزيز برقم: ٧/ ٥٣١.

(٥) منه نسخة بخزانة علال الفاسي ضمن مجموع برقم: ٧٥٥ من ص:١٩٤ إلى ص:٢٠٧. ينظر: الفهرس المختصر: ٢/ ١٥١.

(٦) منه نسخة بالخزانة العامة بالرباط، ونسخة بخزانة الشيخ الحجوجي برقم ١١٢ وَفْق الفهرس الخطي للخزانة.

(٧) ينظر: الإشراف على بعض من بفاس من مشاهير الأشراف محمد الطالب بن الحاج السلمي المرداسي: ١/ ١٤٣، وفهرس الفهارس: ٢/ ٨٢٤.

(٨) ذكره في فهرسته: ٤٦.

١٣- فهرسة شيوخه[(١)].

١٤- فتح البصير في التعريف بالرجال المخرَّج لهم في الجامع الكبير: للسيوطي، ولم يتمه، كما صرح بذلك صاحب الدر النفيس.

١٥- موارد أهل السداد والوفا في تكميل مناهل الصفا في تخريج أحاديث الشفا للسيوطي[(٢)].

١٦- ما ورد في سبب منع نزول المطر[(٣)].

١٧- نبذة يسيرة في بيان درجة بعض الأحاديث: وهو تقييد في بيان درجة أربعة أحاديث: (كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم اللَّه فهو أبتر)، وحديث: (لا يبدأ فيه بالحمد)، و(إن إسماعيل هو الذبيح)، وحديث رؤية النبي ﷺ لربه[(٤)].

إلى غير ذلك من المصنفات والتقاييد والأجوبة المفيدة، التي أرجو اللَّه الكريم أن يقيض لها من يعتني بها ويخرجها.

وفاته:

توفي الحافظ أبو العلاء في شعبان عام أربعة وثمانين ومئة وألف، بمدينة فاس، عن أربع وستين سنة[(٥)]، رحمه اللَّه وأسكنه فسيح جناته وغفر له، وألحقنا به صالحين.

---

(١) وقد طبع عن دار ابن حزم بتحقيق د. بدر العمراني.

(٢) منه نسخة غير مكتملة بمؤسسة الملك عبد العزيز بالدار البيضاء برقم: ١/ ٥٣١.

(٣) منه نسخة بمؤسسة الملك عبد العزيز بالدار البيضاء برقم: ٦/ ٥٣١. وقد حققته - والحمد لله - ونشر في العدد (٥٩) من مجلة الإصلاح الجزائرية.

(٤) منه نسختان بالمكتبة الوطنية بالرباط؛ الأولى: ٨٠٥ (١٤١٩) ضمن مجموع من الورقة ٩/ ب، إلى ١١/ أ (ق٢ ج١/ ص٨١)، والثانية: برقم: ٥١ (٢٦ جك) ميكروفلم: ٠١٧ (م:٩/ ص:٧٢)، ضمن مجموع من الورقة ١١٠ إلى ١١٢. ونسخة بخزانة المسجد الأعظم بمكناس ضمن مجموع برقم (٥٠٢) في ورقتين.

(٥) ينظر: نشر المثاني: ٤/ ١٩٥، وطبقات الحضيكي: ١/ ١٢١، وفهرس الفهارس: ٢/ ٨١٨.

إثبات صحة نسبة الرسالة للمصنف:

يدل لصحة نسبة هذه الرسالة للحافظ أبي العلاء إدريس العراقي رحمه اللَّه أمور:

الأول: أن نسخة الخزانة الحسنية العامرة، كتبت بخط تلميذ المصنف الصقلي، وعليها إثبات سماعه بخط المصنف رحمه اللَّه تعالى. فجاء في آخرها: «الحمد لله، سمعتُ هذا الكتابَ على مؤلفِهِ شيخِنا وسيدِنا ومُفيدِنا مولانا إدريس بنِ سيدنا ومولانا محمدٍ الحُسَيْنِيِّ العراقيِّ - بوَّأهم اللَّه أعلى المراقي آمين -، وهو ماسكٌ أصلَهُ بيده المباركة، وطلبتُ منه أن يكتبَ لي بيدِهِ، أبقى اللَّه النفع به. فأجاب: ما قاله كاتبُه - زادَ اللَّه بِهِ صلاحَهُ، الشريفُ حَسَبًا ونَسَبًا، الصِّقِلِّيُّ أصلًا، الفاسي دارًا - صحيحٌ، وأَذِنتُ له في روايته عني، والله يزيدُهُ نباهةً وعلما نافذا، والكاتبَ كذلك وجميع المسلمين آمين. وكتبه عبد ربه وأسير ذنبه إدريس بن محمد بن إدريس الحسيني العراقي ثم الفاسي في التاريخ.

الثاني: أن النسخة (ب) من رسالتنا محل الدراسة تقع ضمن مجموع بخط أحد أحفاد المصنف، وقد ذكر اسم جده المصنف في بعض حواشيه ضمن المجموع، وسيأتي ذكر ذلك مفصلًا في مبحث وصف النسخة المعتمدة.

الثالث: افتتح المؤلف رسالته بعد حمد اللَّه بذكر اسمه فقال: «وبعدُ: فيقولُ العبدُ الفقيرُ إلى اللهِ سبحانَهُ، الطالبُ عفوَهُ ومغفرتَهُ: إدريسُ بنُ محمدِ بنِ إدريسَ الحُسَيْنِيُّ العِراقِيُّ ثم الفاسي، ألَانَ اللهُ تعالى بفضلِهِ قلبَهُ القاسي».

ومما يستأنس به لإثبات نسبة الرسالة للعراقي الفاسي رحمه الله:

* نسبة كثير ممن ترجم للعراقي أجوبة وفتاوى وتقاييد مختلفة، جادت بها قريحته، تدل على سعة علمه وقوته، كان يجيب بها على البديهة من حفظه[1]، ونلمس

(١) ينظر: نشر المثاني: ٤/ ١٩٥، وفهرس الفهارس: ٢/ ٨١٩.

هذا من مقدمته لجمع من فتاويه، ومنها رسالتنا هذه إذ يقول في مقدمتها: «سُئِلْتُ عمَّا يُرْوَى في إحياءِ اللَّيالي الخمسِ: لَيْلَتَيْ العيدينِ، وليلةِ التَّرْوِيَةِ، وليلةِ عرفَةَ، وليلةِ النِّصفِ من شعبانَ، فأجبتُ بأنَّ ذلكَ وَرَدَ في أحاديثَ ضَعيفةٍ، بل شَدِيدَةِ الضَّعْفِ واهيةٍ. فَسُئِلْتُ بيانَ ذلكَ تفصيلًا فقلتُ - واللهُ المستعانُ -: ...».

* كما أن منهج ونَفَس الحافظ العراقي في كتابه (موارد أهل السداد والوفا)، و(الجواب المحتفل)، و(التنبيهات الحسنة على أحاديث التوسعة) هو نفسه في رسالتنا محل الدراسة، ويظهر ذلك لمن تتبعه.

تحقيق عنوان المخطوط:

اختلف العنوان المثبت في النسختين (أ) و(ب)، فورد في مقدمة المصنف في النسخة (ب) قوله: «سميته: رفع اللبس عما ورد في إحياء الليالي الخمس».

وقد أشار الناسخ في هامش آخر النسخة (أ) إلى ورود هذا العنوان في نسخة من الكتاب، بينما في آخر النسخة (أ) وهي نسخة مقروءة على المصنف، وعليها خطه، ونقلت من نسخة بخط المصنف، ورد تسمية رسالتنا بـ: كشف اللبس عن بيان أحاديث إحياء الليالي الخمس.

وعليه فالعنوان الصحيح لرسالتنا محل الدراسة هو: كشف اللبس عن بيان أحاديث إحياء الليالي الخمس. والله أعلم.

وصف النسخ المعتمدة في تحقيق الرسالة:

اعتمدتُ في تحقيق رسالة أبي العلاء العراقي على نسختين تامتين:

أولاهما: من محفوظات الخزانة الحسنية بالقصر الملكي بالرباط، ضمن مجموع برقم: ١٠٩٠٠، وقد رمزت لها بـ: (أ).

وثانيهما: من محفوظات مكتبة الملك عبد العزيز بالدار البيضاء، ضمن مجموع

تحت رقم: ٤/ ٥٣١، وقد رمزت لها بـ: (ب). وفيما يلي توصيفهما:

أولا: نسخة المكتبة الحسنية بالرباط:

عدد لوحاتها: (٣) ونصف لوحة.

مسطرتها: (١٩) سطرا، ما عدا اللوحتين الأولى والأخيرة.

ناسخها: هو محمد بن أحمد الحسني الصقلي الحسيني الفاسي (تـ:١٢٣٢هـ)، أحد طلبة المصنف، رحمه الله[١].

تاريخ نسخها: نُسخت في حياة المؤلف، أوائل ذي القعدة من سنة اثنين وثمانين ومئة وألف، أي بعد أحد عشر شهرًا من تاريخ تصنيفها.

ميزتها: النسخة تامة، بها تصحيحات، نُقلت من نسخة بخط المصنف، وقُرئت عليه، وكتب العراقي في آخرها بخطه إثبات سماع الناسخ وإجازته بها.

وبها بعض التعليقات والحواشي، واستعمل فيها نظام التعقيبة، وخطها مغربي، وقد وضع الناسخ خطًّا فوق أول كلمة من بداية كل جملة.

ثانيا: نسخة مكتبة الملك عبد العزيز بالدار البيضاء:

عدد لوحاتها: (٥) لوحات.

مسطرتها: (١٨) سطرا، ما عدا اللوحتين الأولى والأخيرة.

ناسخها: هو أحد أحفاد الشيخ أبي العلاء العراقي، ويدل لذلك ما ورد في حواشي اللوحة ٤ من مخطوطة (التنبيهات الحسنة على أحاديث التوسعة) للعراقي - وهي ومخطوطتنا محل الدراسة ضمن مجموع واحد بنفس الخط -، كتب الناسخ: «وكذا في شرحِ البُخَارِيِّ ولفظُه: «الرَّجلُ إذا ثَبَتَتْ عَدالَتُهُ لم يُقْبَلْ فيه الجرحُ إلَّا إذا كانَ

(١) ينظر في ترجمته: إتحاف المطالع: ١/ ١٢٠.

مُفَسَّرًا بأمرٍ قادحٍ، أفادَه في النُّكَتِ في بابِ من أعادَ الحديثَ ثلاثًا في حديثٍ: «كانَ النبيُّ ﷺ إذا تَكَلَّمَ بكلمةٍ أعادَها ثلاثًا». قال جَدُّنا أبو العلاء: وقد سبق الحافظ بهذا أبو عمر بن عبد البر في كتاب العلم». وبناءً عليه فإن ناسخ المجموع هو أحد أحفاد المصنِّف أبي العلاء العراقي، رحمة اللَّه عليهم أجمعين.

ميزتها: النسخة تامة، بها تصحيحات، واستدراكات من الناسخ لما وقع له من أخطاء، وبها بعض التعليقات، واستعمل فيها نظام التعقيبة، وخطها مغربي، مُحلًّى بحمرة، وقد وضع الناسخُ خطًّا أحمر فوق أول كلمة من بداية كل جملة.

منهجه في الرسالة:

استهل الحافظ أبو العلاء، رحمه اللَّه تعالى، رسالتَه ببيان الباعث على تصنيفها؛ ذلك أنه سُئل عما ورد من أحاديث إحياء الليالي الخمس، فحكم بضعفها ووهائها، فطُلِبَ منه بسط القول في ذلك، فجادت قريحته بهذا الجواب المحبَّر.

فبدأه رحمه اللَّه تعالى بأصح ما في الباب، وبيَّن علَّته وأنه من رواية بقية بن الوليد، وهو مدلِّس لم يصرِّح بالسماع، فاقتضى ذلك الحكمَ بضعفه من طريق بقية. ثم أورد الطريق الثاني للحديث من رواية عبادة رضي اللَّه عنه، من رواية عمر بن هارون، وبين درجته عند النقاد، وأنه أوهى من بقية بن الوليد. ثم أورد الطريق الثالث عن معاذ بن جبل من رواية عبد الرحيم بن زيد العمي وهو متروك. ثم ساق الطريق الرابع من رواية ابن كردوس، وبيَّن علَّته.

ثم تطرَّق لمسألة كثرة الطرق، وأنها لا تعضد بعضها بعضا إذا اشتد الضعف كما في حديثنا محل الدراسة. ومن هذه المسألة انطلق لحكم العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال، وأوضح عدم توفر شروط العمل به - عند من يقول به - في حديث إحياء الليالي الخمس.

ثم عاد رحمه اللَّه إلى نقاش القائلين باستحباب إحياء الليالي الخمس أخذا بحديث الباب، وبيَّن عدم توافر شروط الأخذ به، على قول من يجيز العمل بالضعيف في الفضائل.

موارده:

تنوَّعت موارد الحافظ أبي العلاء في جوابه، ما بين كتب حديث وشروحها، وكتب الرجال، والمصطلح والفقه وغيرها.

فمن كتب الحديث: سنن ابن ماجه، والأفراد للدارقطني، وجمع الجوامع للسيوطي، والجامع الصغير، والترغيب والترهيب للمنذري.

ومن شروح الحديث: إحكام الأحكام لابن دقيق العيد (بالواسطة)، وشرح الجامع الصغير للمناوي، وتحفة المخلصين بشرح عُدَّة الحصن الحصين لأبي عبد اللَّه الفاسي.

ومن كتب الرجال: المجروحين لابن حبان، تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، تهذيب الكمال للمِزِّي، والإصابة في معرفة الصحابة، وتعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، ولسان الميزان لابن حجر، والكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، وميزان الاعتدال للذهبي، والجامع لما في المصنفات الجوامع من أسماء الصحابة الأعلام للحافظ عيسى بن سليمان الرعيني الأندلسي.

ومن كتب الفقه: المناسك للشيخ خليل، ومواهب الجليل في شرح مختصر خليل للحطاب، القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع للسخاوي.

ومن كتب الموضوعات: العلل المتناهية، والموضوعات لابن الجوزي، وتلخيصها للذهبي، واللآلئ الكبرى للسيوطي.

ومن كتب المصطلح: فتح المغيث، والإيضاح في شرح نظم الاقتراح للسخاوي.

ومن كتب التخريج: البدر المنير لابن الملقن.

ونجده ينقل بالواسطة عن تبيين العجب فيما ورد في شهر رجب، والقول المسدَّد في الذب عن مسند أحمد لابن حجر.

ويُحيل المصنف على بعض كتبه، ومن ذلك إحالته على الدرر اللوامع في الكلام على أحاديث جمع الجوامع للسيوطي. والحمد للَّه رب العالمين.

نماذج من صور المخطوطات

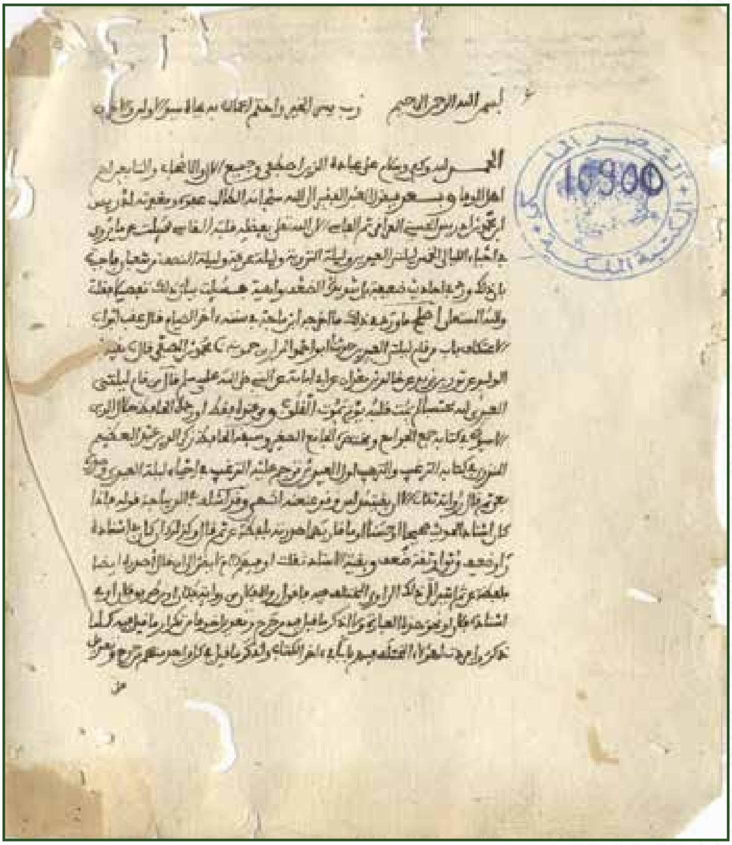

اللوحة [١/أ] من النسخة (أ)

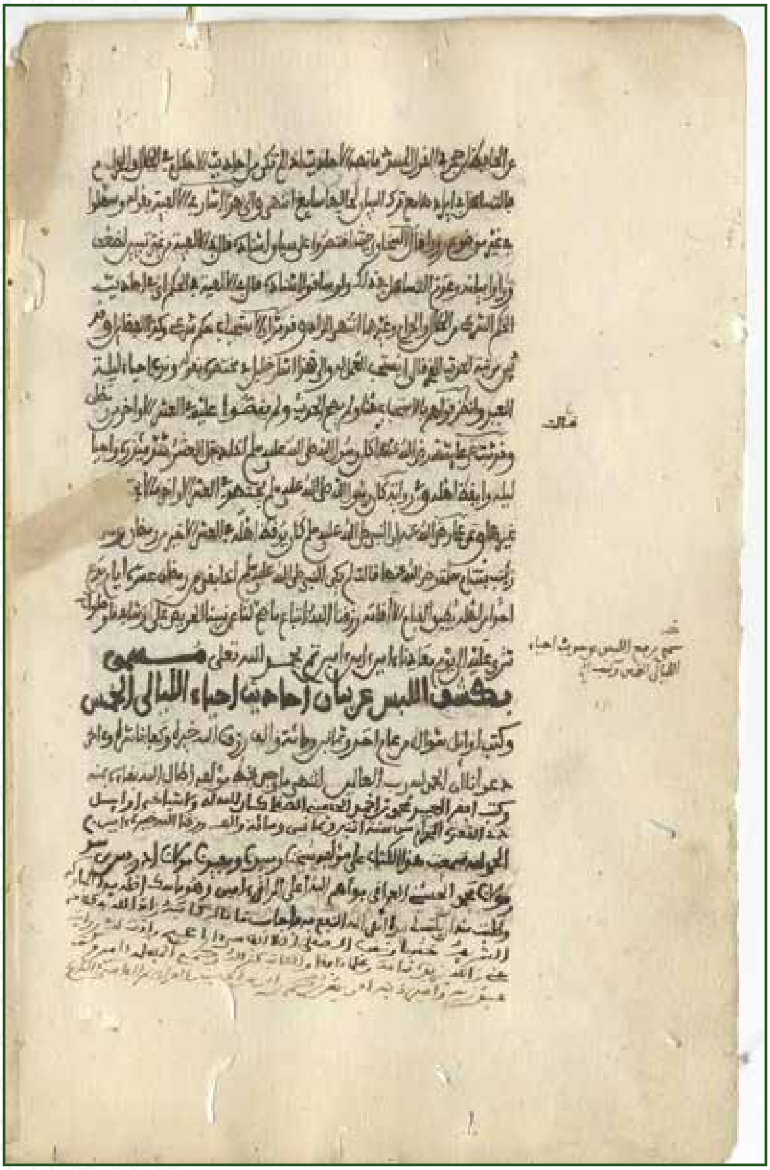
بكشف اللبس عن بيان أحاديث إحياء الليالي الخمس

اللوحة الأخيرة من النسخة (أ)

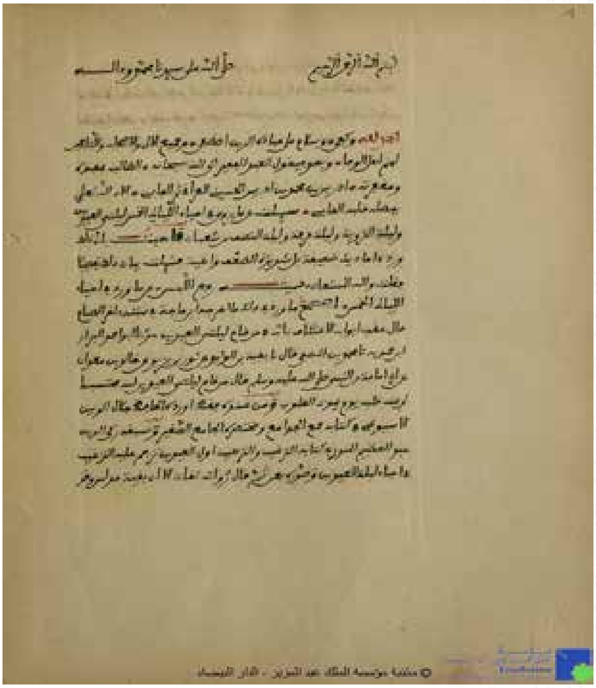

اللوحة [١/ أ] من النسخة (ب)

اللوحة الأخيرة من النسخة (ب)

النَّصُّ المُحَقَّق

بسم الله الرحمن الرحيم

[صلىٰ اللَّه علىٰ سيِّدنا محمد وآله][1]

رب يسر الخير واختم أعمالنا به بجاه سيد الأولين والآخرين[2] [3]

الحمدُ للهِ وكفى، وسلامٌ على عبادِهِ الذينَ اصطفى، وجميعِ الآلِ والأصحابِ والتابعينَ لهم أهلِ الوَفَا.

وبعدُ: فيقولُ العبدُ الفقيرُ إلى اللهِ سبحانَهُ، الطالبِ عفوَهُ ومغفرتَهُ: إدريسُ بنُ محمدِ ابنِ إدريسَ الحُسَيْنِيُّ العِراقِيُّ ثم الفاسي - ألانَ اللهُ تعالى بفضلِهِ قلبَهُ القاسي -:

سُئِلْتُ عمَّا يُرْوَى في إحياءِ اللَّيالي الخمسِ: لَيْلَتَيْ العيدينِ، وليلةِ التَّرْوِيَةِ، وليلةِ عرفَةَ، وليلةِ النِّصفِ من شعبانَ؟

فأجبتُ بأنَّ ذلك وَرَدَ في أحاديث ضَعيفةٍ، بل شَدِيدَةِ الضَّعْفِ واهيةٍ.

فَسُئِلْتُ بيانَ ذلكَ تفصيلا ؟

فقلتُ - واللهُ المستعانُ -[4]:

أَصلَحُ[5] ما وَرَدَ في ذلكَ ما أخرجَهُ ابنُ ماجة[6] في سُنَنِهِ، آخرَ الصِّيامِ، قال عَقِبَ

---

(١) زيادة من (ب).

(٢) ساقطة من (ب).

(٣) التوسل بجاه النبي محمد ﷺ من بدع الدعاء التي شاعت وذاعت بين صفوف المسلمين بسبب انتشار أحاديث ضعيفة وموضوعة في ذلك، فنشأ عليها الصغير، وهرم عليها الكبير، وغفل عنها بعض أهل العلم والفضل. يراجع في بيان ذلك: مجموع الفتاوى: ١/ ٢١١، والتوسل: أنواعه وأحكامه، والضعيفة: ١/ ٧٦ (ح:٢٢) للشيخ الألباني.

(٤) ورد في (ب): «سميته رفع اللبس عما ورد في إحياء الليالي الخمس».

(٥) في (ب): «أصح».

(٦) كذا في النسختين معًا، ولعله اختيارٌ لأبي العلاء، ومعلوم الاختلاف الحاصل في ضبط اسم ابن ماجه هل هو بالهاء أم التاء.

أبوابِ الاعتكافِ: بابٌ فيمَنْ قامَ لَيْلَتَيْ العيدينِ(١): حدثنا أبو أحمدَ [المَرَّارُ](٢) ابنُ حَمُّويَه، نا محمدُ بنُ المُصَفَّى، قال: نا بَقِيَّةُ بنُ الوليدِ، عن ثَوْرِ بنِ يزيدَ، عن خالَدِ بن مَعْدَانَ، عن أبي أُمَامَةَ، عن النبي صلى اللَّه عليه سلم قال: «مَنْ قَامَ لَيْلَتَيِ الْعِيدَيْنِ لِلَّهِ مُحْتَسِبًا(٣)، لَمْ يَمُتْ قَلْبُهُ يَوْمَ يَموتُ(٤) الْقُلُوبُ».

ومن عندهِ فقط أَوْرَدَهُ الحافظُ جلالُ الدينِ الأَسْيُوطِي في كتابِهِ: جمعِ الجوامعِ(٥) ومختصرِهِ: الجامعِ الصغيرِ(٦).

وسَبَقَهُ زكيُّ الدينِ عبدُ العظيمِ المُنْذِرِيُّ في كتابِهِ: الترغيب والترهيب أولَ العيدينِ، ترجمَ عليهِ: الترغيبُ في إحياءِ ليلةِ العيدينِ وصدَّرَهُ بـ(عن)، ثمَّ قالَ: «رُواتُهُ ثقاتٌ، إلا أنَّ بَقِيَّةَ مُدلِّسٌ، وقد عَنْعَنَهُ». انتهى(٧).

وقد أسلفَ في الدِّيبَاجَةِ قولَهُ: «فإذا كان إسنادُ الحديثِ صحيحًا أو حَسَنًا أو ما قارَبَهُما صَدَّرتُهُ بلفظة: (عن)». ثم قال: «وكذلك إن كانَ في إسنادِهِ راوٍ [مبهمٌ، أو](٨) ضعيفٌ وُثِّقَ، أو ثِقَةٌ ضُعِّفَ، وبَقِيَّةُ [رُواةِ](٩) الإسنادِ ثِقَاتٌ، أو فيهم كلامٌ لا يَضُرُّ...»، إلى أن قالَ: «أُصَدِّرُهُ أيضا بلفظَةِ: (عن)، ثمَّ أُشيرُ إلى [إرسالِهِ وانقطاعِهِ أو عَضْلِهِ، أو](١٠) ذلكَ الرَّاوِي المُختلفِ فيهِ، فأقولُ: رواهُ فلانٌ من روايةِ فلانٍ، أو من طريقِ

(١) حديث: ١٧٨٢.

(٢) وقع في (ب): «البَزَّارُ»، والصحيح ما في (أ)، وهو ما في نسخ ابن ماجه: «أبو أحمد المَرَّارُ بن حَمُّويَه»، وهو: مَرَّارُ - بفتح أوله وتشديد الراء - بن حَمُّويَه - بفتح المهملة وضم الميم المشددة - بن منصور الثقفي أبو أحمد الهمداني الفقيه الحافظ. ينظر: تهذيب التهذيب: ١٠/ ٨٠.

(٣) كذا في نسختي التأصيل والمكنز، وفي نسخة الرسالة: «محتسبا لله».

(٤) كذا في الأصل، وفي نسخ ابن ماجه: (تموت).

(٥) ٩/ ٧١٤، برقم: ٤١٤٢/ ٢٢٦٣٨.

(٦) ينظر: ضعيف الجامع الصغير للشيخ الألباني: (ح:٥٧٤٢).

(٧) الترغيب والترهيب: ٢/ ١٥٢.

(٨) زيادة من الترغيب والترهيب.

(٩) زيادة من الترغيب والترهيب.

(١٠) زيادة من الترغيب والترهيب.

فلانٍ، أو في إسنادِهِ فلانٌ أو نحو هذه العبارَةِ، ولا أذكرُ ما قيلَ فيه من جرحٍ وتعديلٍ خوفًا من تَكْرَارِ ما قيلَ فيه كلَّما ذُكِرَ، وأَفْرَدْتُ لهؤلاءِ المختلفِ فيهم بابًا في آخرِ الكتابِ، [أَذْكُرُهُم فيه مُرتَّبا على حروفِ المعجمِ](١)، وأذكرُ ما قيلَ في كلِّ واحدٍ منهم من جرحٍ وتعديلٍ [ل/ ١/ أ] على سبيلِ الاختصارِ».(٢).

ثم قال في المُحَالِ عليهِ(٣) ما نَصُّهُ: «بَقِيَّةُ بنُ الوَلِيدِ أحدُ الأعلامِ، ثقةٌ عند الجمهورِ ولكنَّهُ مُدَلِّسٌ، قال النَّسَائِيُّ [وغيرُه](٤): إذا قالَ حَدَّثَنَا أو أخبرنا فهو ثِقَةٌ». انتهى الغرض. قال: «وفيهِ كلامٌ كثيرٌ يَرجِعُ إلى ما ذكرناهُ».

فاقتضى كلامُهُ أنَّ حديثَهُ حَسَنٌ لو صَرَّحَ بلفظِ السَّمَاعِ، لكنَّهُ لم يُصَرِّحْ فليسَ بحَسَنٍ.

ويَدُلُّ عليهِ ما أَسلفَ في كتابِ الزكاةِ في ترهيبِ السائلِ أن يَسأَلَ بوجهِ اللهِ غيرَ الجنةِ، فإنَّهُ ذكرَ حديثا وصَدَّرَهُ بلفظَةِ: (رُوِيَ)، الدَّالةِ على شِدَّةِ الضَّعْفِ، ثم قال: «رواهُ الطَّبَرَانِيُّ في الكبيرِ وغيرُ الطَّبرانِيِّ(٥)، وحَسَّنَ بعضُ مَشايخِنَا إسنادَهُ، وفيه بُعْدٌ، واللهُ أعلمُ». انتهى لفظه(٦).

وهذا الحديثُ هو من روايةِ بَقِيَّةَ المذكورِ حَسْبَمَا أفادَهُ الحافظُ ابنُ حَجَرٍ في الإصابةِ، قال: «وسَنَدُهُ حَسَنٌ لولاَ عَنْعَنَةُ بَقِيَّةَ». انتهى(٧).

---

(١) زيادة من الترغيب والترهيب.

(٢) الترغيب والترهيب: ١/ ٣٦ - ٣٧.

(٣) وذلك في آخر كتاب الترغيب في (باب: ذكر الرواة المختلف فيهم المشار إليهم في هذا الكتاب): ٤/ ٥٦٨.

(٤) زيادة من الترغيب والترهيب.

(٥) أخرجه الطبراني في الكبير: ٨/ ١٣٢ (ح:٧٥٣٠)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار: ٥/ ١٣٥ (ح:١٨٧٧) عن أبي أمامة الباهلي.

(٦) الترغيب والترهيب: كتاب الصدقات، ترهيب السائل أن يسأل بوجه الله غير الجنة، وترهيب المسئول بوجه الله أن يمنع: ١/ ٦٠٢ (ح:٦).

(٧) الإصابة في تمييز الصحابة: ٢/ ٢٥٥، بتصرف يسير.

وقد قال المُنْذِرِيُّ صَدْرَ كتابِهِ: «وإذا كان في الإسنادِ مَنْ قيلَ فيهِ كذَّابٌ...» إلى أن قال: «... أو ضعيفٌ جدا، أو ضعيفٌ فقط، ولم أَرَ فيهِ تَوْثِيقًا بحيثُ لا يَتَطَرَّقُ إليهِ احتمالُ التَّحْسِينِ، صدَّرْتُهُ بلفظةِ: (رُوِيَ)، ولا أذكرُ ذلكَ الراوي ولا ما قيلَ فيهِ البَتَّةَ، فيكونُ للإسنادِ الضعيفِ دَلالَتانِ: تصديرُهُ بلفظةِ (رُوِيَ)، وإهمالُ الكلامِ عليه [في][1] آخرِهِ»[2].

فَيَتَحَصَّلُ أن حديثَ الإحياءِ ليسَ بحسنٍ، وحينئذ، فالأَوْلَى تَصديرُهُ بلفظةِ: (رُوِيَ)، إلاَّ أن يكونَ ذلكَ مُثْبَتًا في الأصلِ، لكنَّ نُسْخَتَيَّ ليسَ فيهما ذلكَ[3].

ومثلُ ما مرَّ له عن النَّسَائِيِّ في مقتضَبِ تهذيبِ المِزِّيِّ للذَّهَبِيِّ، وقالَ قبلَهُ: «وَثَّقَهُ الجمهورُ فيما سَمِعَهُ من الثِّقاتِ»[4].

ومثلُهُ عند النَّسَائِيِّ في الميزانِ، وزادَ عن غيرِهِ قالَ: «وقال غيرُ واحدٍ كانَ مُدَلِّسا، فإذا قال (عن) فليسَ بِحُجَّةٍ». ثم قال: «وقالَ أبو حاتمٍ: لا يُحْتَجُّ بهِ، وقال أبو مِسْهَرٍ: «أحاديثُ بَقِيَّةَ ليست نَقِيَّةً، فكنْ منها على تَقِيَّةٍ»، وقال ابنُ خُزَيْمَةَ: لا أحتجُّ بهِ»[5].

قال الذهبيُّ آخرَ تَرْجَمَتِهِ: «وبَقِيَّةُ ذو غرائبَ وعجائبَ ومناكيرَ. قال عبد الحقِّ في غيرِ موضعٍ: حديثُ بَقِيَّةَ لا يُحْتَجُّ به. وروى له أحاديثَ وسكتَ عن تَلْيينِها. وقال أبو الحسنِ بنُ القطَّانِ: بَقِيَّةُ يُدَلِّسُ عن الضُّعفَاءِ، ويَسْتَبِيحُ ذلكَ، وهذا إنْ صحَّ مُفْسِدٌ

(١) زيادة من النسخة: ب.

(٢) الترغيب والترهيب: ١/ ٣٧.

(٣) وهذا من تواضع الحافظ العراقي الفاسي، وشدة حرصه على إنصاف أهل العلم والتماس الأعذار لهم، فرحمه الله وغفر له. وقد تتبعتُ اللفظة فوجدت الحافظ المنذري صدر الحديث بلفظة: (رُوِيَ) في نسخة المكتبة الظاهرية: (ل/ ٢٥٦-ب)، وكذا نسخة فيض الله أفندي برقم: ٢٩١ (ل/ ٨٥ب)، ونسخة الدكتور محمد التركي: ل/ ١٠٧- أ.
وأما النسخة المطبوعة بتحقيق عمارة فلا توجد فيها لفظة (رُوِيَ).

(٤) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة للذهبي: ١/ ٢٧٣.

(٥) ميزان الاعتدال: ١/ ٣٣١ - ٣٣٢.

لعَدالتِهِ. قلتُ: نعمْ واللهِ صحَّ هذا عنه أنَّه يفعلُهُ». ثم قال: «وهي بَلِيَّةٌ، ولكنَّهُ فَعَلَهُ باجتهادٍ، وما جَوَّزَ على ذلكَ الشَّخْصِ الذي يُسقِطُهُ أَنَّهُ تَعَمَّدَ الكذبَ. هذا أَمْثَلُ ما يُعْتَذَرُ بِهِ عنهُ».[(١)]. انتهى.

وقد ترجمَ الحافظُ ابنُ حَجَرٍ بَقِيَّةَ [ل/ ١/ ب] هذا في تَصْنِيفِهِ في المُدَلِّسِينَ في المرتبةِ الرابعةِ[(٢)]، فيمن «اتُّفِقَ على أنه لا يُحْتَجُّ بشيءٍ من حديثِهِمْ إلا ما صَرَّحوا فيه بالسَّماعِ لكثرةِ تَدْلِيسِهِمْ عنِ الضُّعَفاءِ والمجاهِيلِ». انتهى.

ولا يقالُ: يَعْتَضِدُ هذا بما أَوْرَدَ المُنْذِرِيُّ[(٣)] عَقِبَهُ عن عُبادَةَ بلفظِ: «من أَحيا لَيْلَةَ الْفطرِ وَلَيْلَةَ الْأَضْحَى لم يَمُتْ قلبُهُ يَوْمَ تَمُوتُ الْقُلُوبُ» من عندِ الطَّبَرَانِيِّ في الأوسطِ والكبيرِ[(٤)]، واقتصرَ في الجمعِ في عَزْوِهِ على الكبيرِ[(٥)].

وأقول: أخرجَهُ أيضًا الدَّارَقُطْنِيُّ في الأَفْرَادِ[(٦)]، وأَوْرَدَ لفظَ الأوسطِ «صلى» بدل «أحيا».

لأنَّا نقولُ: رَاوِيهِ أَوْهَى من بَقِيَّةَ المذكورِ؛ وهو عمرُ بنُ هارونَ[(٧)]، تَرْجَمَهُ ابنُ حِبَّانَ في المجروحينَ من الضُّعَفاءِ والمَتْروكينِ والوَضَّاعينَ، وقال: «يَروي المُعْضَلاتِ عن

---

(١) ميزان الاعتدال: ١/ ٣٣٩.

(٢) ينظر: تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس لابن حجر: ٤٩.

(٣) الترغيب والترهيب: ٢/ ١٥٣.

(٤) لم أقف عليه في المعجم الكبير، وقد نسبه له أيضا الهيثمي في مجمع الزوائد: ٢/ ١٩٨. وهو في الأوسط: ١/ ٥٧ (ح:١٥٩)، بلفظ: «من صلى...».

(٥) ينظر: جمع الجوامع للسيوطي: ٩/ ٤٦٧ (ح:٣٦١٥/ ٢٢١١١).

(٦) ينظر: أطراف الغرائب والأفراد لابن القيسراني: ٢/ ٨٩ (ط: التدمرية)، وقد أورده بلفظ: «أحيا» ويراجع: العلل للدراقطني: ١٢/ ٢٦٩.

(٧) عمر بن هارون بن يزيد بن جابر بن سلمة الثقفي مولاهم أبو حفص البلخي. ينظر: الجرح والتعديل: ٦/ ١٤٠ (ترجمة: ٧٦٥)، والمجروحين لابن حبان: ٢/ ٩٠ (ترجمة: ٦٥٥)، والكامل لابن عدي: ٦/ ٥٧ (ترجمة: ١٢٠١)، وتهذيب التهذيب: ٧/ ٥٠١ (ترجمة: ٨٣٩).

الثِّقَاتِ، ويَدَّعِي شُيُوخًا لم يَرهُمْ، كان ابنُ مَهْدِي حَسَنَ الرأيِ فيهِ»(١).

قال ابنُ مَعِينٍ: هو «كذابٌ دَخَلَ المدينةَ وقد مات جَعْفَرُ بنُ محمدٍ فحدَّثَ عنهُ». [وكان جريرٌ يحكي عن زائِدَةَ أنه رآه يَشْرَبُ الخمرَ](٢). قال ابنُ مَعِينٍ: «ليسَ بشيءٍ». انتهى(٣).

ومثلُ ما ذُكِرَ عن ابنِ مَعِينٍ؛ أَسْنَدَهُ الخطيبُ في تاريخِهِ، ولفظُهُ عنه: «كذابٌ خبيثٌ ليسَ حديثُهُ بشيءٍ»(٤).

وكذا أسندَ عن صالحِ بنِ محمدٍ أَنَّهُ كذابٌ، [وكذا عن](٥) ابنِ المباركِ، وفي روايةٍ عن صالحٍ: مَتْروكُ الحديثِ، وكذا عن النَّسَائِيِّ. انتهى(٦). ولذا جَزَمَ المِزِّيُّ وتَبِعَهُ الذَّهَبِيُّ بأنه واهٍ(٧)، وصدَّرَ المُنْذِرِيُّ حديثَهُ هذا بلفظةِ: (رُوِيَ).

وأوردَ قبلُ كذلكَ عن معاذِ بنِ جبلٍ(٨)، ولفظُ المتنِ: «من أحيَا اللَّيالِيَ الخمسَ وَجَبَتْ له الجنَّةُ: ليلةُ التَّرْوِيَةِ(٩)، وليلةُ عرفةَ، وليلةُ النَّحْرِ، وليلَةُ الفطرِ، وليلةُ النِّصْفِ من شعبانَ» من عند الأَصْبَهَانِيِّ(١٠).

(١) المجروحين لابن حبان: ٢/ ٩٠.

(٢) ما بين المعقوفتين لا يوجد في ترجمة عمر بن هارون من المجروحين، وهو في ترجمة عمر بن عبد الله بن يعلى بن مرة الثقفي (٢/ ٩١)، وقد ترجم له بعد عمر بن هارون، فلعل العراقي رحمه الله سبق نظره لترجمة بن مرة فأدخل هذا الكلام في ترجمة بن هارون.

(٣) المجروحين لابن حبان: ٢/ ٩١. وينظر: من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال، من رواية ابن طهمان: ٦١ (ترجمة: ١٤١).

(٤) تاريخ بغداد: ١٣/ ١٧.

(٥) ما بين المعقوفتين مطموس في (أ)، وقد أتممته من (ب).

(٦) ينظر: تاريخ بغداد: ١٣/ ١٩.

(٧) ينظر ترجمة عمر بن هارون من: تهذيب الكمال: ٢١/ ٥٢٠، والكاشف للذهبي: ٢/ ٧٠.

(٨) أي المنذري في الترغيب والترهيب: ٢/ ١٥٢، وفي سنده عمر بن هارون.

(٩) كتب على الهامش: «التروية: اليوم الثامن من ذي الحجة».

(١٠) أخرجه الأصبهاني في الترغيب والترهيب: ١/ ٢٤٨ (ح:٣٧٤)، وأسقط ليلة الفطر.

وفي الجمعِ «الأربعَ» بَدَلَ «الخمسَ»، وأسقطَ ليلةَ النِّصفِ من شعبانَ، أوردَهُ من عندِ الدَّيْلَمِيِّ وابنِ عساكرَ وابنِ النَّجَّارِ(١)، وقدَّمَ في الدِّيباجَةِ أن كلَّ ما عُزِيَ لهؤلاءِ فهو ضعيفٌ(٢)، وتَكَلَّمْتُ معهُ في الدُّرَرِ(٣) وفيها أن بعضَها أضعفُ من بعضٍ كهذا، فقد عَزاهُ في الصغيرِ لابنِ عساكرَ، وبَيَّنَ شارحُهُ(٤) عن الحافظِ ابنِ حَجَرٍ أنه من روايةِ عبدِ الرَّحِيمِ بنِ زيدٍ العَمِّي وهو مَتْروكٌ. قالَ: «وقالَ ابنُ الجَوْزِيِّ: قال يحيى - ويعني ابنَ مَعينٍ - : كَذَّابٌ. وحكى ما مَرَّ عن النَّسَائِيِّ(٥).

وفي تاريخِ الخطيبِ عنه: مَتْروكُ الحديثِ، وعن ابنِ مَعِينٍ قال: ليسَ بشيءٍ، وعن البخاري قال: تَركوهُ، وعن الجوزجاني قال: غيرُ ثقة(٦). [وعن ابن المديني وأبي داود: ضعيف(٧)، وفي المجروحين لابن حبان: «يروي العجائب»(٨)](٩).

وقد أوردَ هذهِ الألفاظَ الحَطَّابُ في شرحِ المختصرِ(١٠) من جمعِ الجوامعِ

(١) ينظر: جمع الجوامع: ٨/ ٤٣٣ (ح:١٧٨٦/ ٢٠٢٧٢)، الفردوس بمأثور الخطاب: ٣/ ٦٢٠ (ح:٥٩٣٧). والحديث أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق: ٤٣/ ٩٢. وفي سنده عبد الرحيم بن زيد العمي، وسيأتي الكلام عليه.

(٢) ينظر: جمع الجوامع للسيوطي: ١/ ٤٤.

(٣) يقصد كتابه: الدرر اللوامع في الكلام على أحاديث جمع الجوامع للسيوطي، ولم يتمه كما أشار لذلك صاحب الرسالة المستطرفة: ١٨٣، ومنه نسخة بالخزانة الحسنية برقم: ١٢٦٤٧. ينظر مقدمة تحقيق د. بدر العمراني لفهرسة الشيخ أبي العلاء العراقي: ١٦.

(٤) الغالب أن الحافظ أبا العلاء يقصد المناوي (ت:١٠٣١هـ) في فيض القدير لكثرة نقله عنه في فتاواه وكتبه الأخرى.

(٥) ينظر: فيض القدير شرح الجامع الصغير: ٦/ ٣٩، والتنوير شرح الجامع الصغير للصنعاني: ١٠/ ٥٣. وكلام ابن الجوزي في الموضوعات: ٢/ ٢١٣.

(٦) في (ب) سقط كلام الجوزجاني في العَمِّي.

(٧) ينظر: تاريخ بغداد: ١٢/ ٣٦٨.

(٨) ينظر: المجروحين: ٢/ ١٦١ (ترجمة: ٧٨٤).

(٩) ما بين معقوفتين ساقط من (ب).

(١٠) ينظر: مواهب الجليل: ٢/ ٤٧٩.

[ل/ ٢/ أ] للأَسْيُوطِي، وكأنه لم يَستَحضِرْ من سبقَهُ وهو المُنْذِرِيُّ حسبما سُطِّرَ.

وما زادَهُ في الجمعِ ولم يَسُقْهُ المُنْذِرِيُّ ولا الحَطَّابُ مع أنه في الجمعِ لفظُ: «من أَحْيا لَيْلَتَيِ العيدِ وليلةَ النِّصفِ من شعبانَ أحيا اللَّه قَلبهُ يومَ يموتُ القلوبُ»(١)، من عندِ الحسنِ بنِ سفيانَ، عن ابنِ كُرْدُوسٍ عن أبيهِ، وكأنَّهُ لم يوجد إلا عندَ الحسنِ.

وقد أوردَهُ الحافظُ ابنُ حَجَرٍ في الإصابةِ من عندِهِ، ومن عندِ عَبْدَانَ المَرْوَزِي، وابنِ شاهينَ، وعلي بنِ سعيدٍ - وهو العَسْكَرِيُّ -، قال: «وغيرهِم»(٢).

وأقولُ: سَبَقَهُ الرُّعَيْنِيُّ في جامعِهِ في الصحابةِ(٣)، وهؤلاء كلُّهُمْ على شرطِ الجمعِ بكل نقلٍ منهم(٤).

قال في الإصابةِ: «رواهُ عن ابنِ كُرْدُوسٍ: مروانُ بنُ سالمٍ، وهو متروكٌ مُتَّهَمٌ بالكَذِبِ».(٥). انتهى.

ونَسَبَ ما جَزَمَ بهِ في المُقْتَضَبِ للنَّسَائِيِّ(٦)، وجَزَمَ بِهِ أيضا ابنُ الجَوْزِيِّ في الموضوعاتِ(٧)، وصَرَّحَ به نورُ الدينِ الهَيْثَمِيُّ صاحبُ مَجْمَعِ الزَّوائدِ فيما نَقَلَهُ

(١) جمع الجوامع: ٨/ ٤٣٤ (ح:١٧٧٨/ ٢٠٢٧٤).

(٢) ينظر: الإصابة في تمييز الصحابة: ٥/ ٤٣٤ و ٤٧٦، وأسد الغابة: ١٠٣٣ (ترجمة: ٤٤٤٦ و ٤٤٤٧).

(٣) الجامع لما في المصنفات الجوامع من أسماء الصحابة الأعلام للحافظ عيسى بن سليمان الرعيني الأندلسي (تـ:٦٣٢هـ). ومن الموافقات العزيزة أن نسخة أبي العلاء العراقي التي كان يمتلكها، وباعها ابنه إبراهيم بعد وفاته، هي النسخة الفريدة الوحيدة التي طبع عليها الكتاب وصدر عن المكتبة الإسلامية في ستة أجزاء.

(٤) ينظر: الجامع للرعيني: ٤/ ٤٤٥ (ترجمة:٤٦٤٩).

(٥) ينظر: الإصابة في تمييز الصحابة: ٥/ ٤٣٤.

(٦) أي: من كون مروان بن سالم متروكا. ينظر: تلخيص الموضوعات للذهبي: ٣٩ (ح:٧١) و٣٤٠ (ح:٩٢٤).

(٧) ينظر: الموضوعات لابن الجوزي: ١/ ١٧٣.

[المناوي][١] في [البدرِ][٢]. وقال الأَسْيُوطِيُّ في اللآلئ الكبرى: «قال أبو عَروبَةَ: يَضَعُ الحديثَ».[٣].

وأقولُ: الراوي عنهُ [سَلَمَةُ بنُ][٤] سليمانَ الجَزَرِي، رواهُ عنهُ عيسى بنُ إبراهيمَ القُرَشِّيُّ. في ترجَمَتِهِ[٥] أوردَهُ في الميزانِ[٦]، وقال: «قال البخاري والنسائي منكر الحديث، وقال النسائيُّ أيضًا: متروك، وقال أبو حاتم: متروكُ الحديثِ، وقال يحيى: ليسَ بشيءٍ»[٧].

وكذا نَقَلَ في اللِّسانِ عن ابنِ الجارودِ[٨]، وزادَ في اللسانِ: «وقال المَرُّوزِيُّ عن أحمدَ: ليسَ بشيءٍ، وكذا قال أبو داودَ، وزاد: لا أدري من أين هو؟ وقال الساجِيُّ: منكرُ الحديثِ، وفيه نظرٌ. وذكرَهُ العُقَيْلِيُّ وابنُ شاهينَ في الضُّعفاءِ»[٩].

قلتُ: وكذا ابنُ حبانَ[١٠]. قال في اللِّسانِ: «وقال الحاكمُ: واهي الحديثِ بِمَرَّةٍ». انتهى[١١].

---

(١) كلمة غير مقروءة، ويغلب على ظني أنه يقصد المناوي.

(٢) كذا في النسختين، ويغلب على ظني أنه سَبْقُ قلم، والمقصود: فيض القدير للمناوي، إذ المصنف ينقل عنه كثيرا في رسائله الأخرى. وكلام المناوي في فيض القدير: ١/ ١١٧.

(٣) أي مروان بن سالم. ينظر: اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للسيوطي: ١/ ١٤٤.

(٤) مطموس في (أ).

(٥) أي: عيسى بن إبراهيم القرشي، وهو المقصود بما يأتي.

(٦) في هامش (أ): «وقال: حديث منكر مرسل». وهي ساقطة من (ب).

(٧) ميزان الاعتدال: ٣/ ٣٠٨.

(٨) ينظر: لسان الميزان: ٦/ ٢٥٧.

(٩) ينظر: الضعفاء الكبير للعقيلي: ٣/ ٣٩٥ (ترجمة: ١٤٣٤)، وتاريخ أسماء الضعفاء والكذابين لابن شاهين: ١٤٥ (ترجمة: ٤٦٤).

(١٠) ينظر: المجروحين لابن حبان: ٢/ ١٢١.

(١١) ينظر: لسان الميزان: ٦/ ٢٥٩.

وهذهِ الألفاظُ المذكورةُ في وصفِ رواةِ هذه الأحاديثِ هي أسوأُ التَّخْرِيجِ(١)؛ فأسوأُهَا: كذَّابٌ يَضَعُ، وبعدها: مُتَّهَمٌ بالكذبِ، وفيه نَظَرٌ، وليسَ بثقةٍ، ثم واهٍ بمَرَّةٍ. قال السَّخَاوِيُّ: «أي قولا واحدا لا تَرَدُّدَ فيه». انتهى(٢).

فهذه أسانيدُ واهيةٌ، ولذا أوردَ ابنُ الجَوْزِيِّ هذهِ الأحاديثَ في العِلَلِ المُتَنَاهِيَةِ في الأحاديثِ الواهيةِ(٣).

قال في الألفيةِ الأثريةِ وشرحِهَا: «وإن يَكُنْ ضَعْفُ الحديثِ لكذِبٍ في راويه، أو قَوِيَّ الضَّعفِ فلم يَنْجَبِرْ ذا - أي الضَّعْفُ - ولو كَثُرَتْ طُرُقُهُ»، انظرْ تمامَهُ، وفي آخرِهِ: «يجوزُ العملُ به في الفضائلِ» كذا لفظُ السخاوي(٤).

وجوازُ العملِ بالضعيفِ في الفضائِلِ مشروطٌ بشروطٍ منها:

أن يكونَ الضَّعْفُ يسيرًا بأن لا يَشْتَدَّ، وهذا شَدِيدُ الضَّعْفِ(٥) [ل/ ٢/ ب].

ومنها أن لا يُشاعَ ذلك لِئَلَّا يُشرعَ ما ليس بشَرْعٍ، فكيفَ قولُهُم: يُستحبُّ العملُ بهذا؟

---

(١) ينظر في بيان مراتب التجريح: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٢/ ٣٧، ومعرفة أنواع علم الحديث لابن الصلاح: ٢٤٥ (ط: الفحل)، وتقريب التهذيب: ٧٤.

(٢) وكلام السخاوي في بيان معنى قولهم: واهٍ بمرَّة. ينظر: فتح المغيث: ٢/ ٢٩١.

(٣) ينظر: العلل المتناهية: ٢/ ٧٧.

(٤) ولفظ السخاوي: « **(وإن يكن)** ضَعفُ الحديثِ **(لكذبٍ في)** راويهِ **(أو شَذًّا)** أي: أو شذوذٍ في روايتِهِ، بأن خالفَ من هو أحفظُ أو أكثرُ **(أو قويَ الضعفُ)** بغيرهما بما يقتضي الرد كفحش الخطأ **(فلم يجبر ذا)** أي: الضعف بواحدٍ من هذه الأسباب ولو كثرت طرقه. كحديث: «من حفظ على أمتي أربعين حديثا»، فقد نقل النووي اتفاقَ الحفاظِ على ضعفه من كثرة طرقه، ولكنْ بكثرة طرقه القاصرةِ عن درجةِ الاعتبار، بحيث لا يُجبرُ بعضها ببعض يرتقي عن مرتبة المردود المنكر الذي لا يجوز العملُ به بحال، إلى رتبة الضعيف الذي يجوز العمل به في الفضائل». انتهى من فتح المغيث: ١/ ١٣٠.

(٥) أي حديث إحياء الليالي الخمس.

وقد نقلَ الحَطَّابُ عن ابنِ الفُراتِ[(١)] ضعفَ الحديثِ مرفوعا - أي: كما ذُكِرَ -، قال: وموقوفًا - أي: على مكحولٍ -، كما نَقَلَ عن الدَّارَقُطْنِيِّ أنَّ المَحْفوظَ في هذا وَقْفُهُ على مَكْحُولٍ[(٢)].

وقولُ ابنِ الفُراتِ: أحاديثُ الفضائلِ يُتَسَامَحُ فيها، سَبَقَهُ النَّوَوِيُّ، ونُوزِعَ بأنَّ معنى تَسامُحِهِم فيها: جوازُ العملِ بما تَضَمَّنَتْهُ، لا أنه ثَبَتَ بها استحبابُ ما دَلَّتْ عليهِ، لأنَّ الاستحبابَ حكمٌ شرعيٌّ يحتاجُ إلى دليلٍ. راجعِ الإيضاحَ للسَّخاوِيِّ[(٣)].

وقال في آخرِ القولِ البديعِ: «قال شيخُ الإسلامِ أبو زكريا يحيى النَّوَوِيُّ رحمه اللَّه في الأذكارِ: قال العلماءُ من المُحَدِّثينَ والفقهاءِ وغيرِهم: يجوزُ ويُستحبُّ العملُ في الفضائلِ والتَّرْغِيبِ والتَّرْهِيبِ بالحديثِ الضَّعيفِ ما لم يكن موضوعًا. وأما الأحكامُ كالحلالِ والحرامِ والبيعِ والنِّكاحِ والطلاقِ وغيرِ ذلكَ فلا يُعملُ فيهما إلا بالحديثِ الصحيحِ أو الحسنِ، إلا أن يكونَ في احتياطٍ في شيءٍ من ذلكَ، كما إذا وَرَدَ حديثٌ ضعيفٌ بكراهةِ بعضِ البُيُوعِ والأنكحةِ، فإنَّ المُستحبَّ أن يَتَنَزَّهَ عنه، ولكنْ لا يجبُ. انتهى[(٤)].

وخالفَ ابنُ العَرَبِيِّ المالكيُّ في ذلك فقال: إن الحديثَ الضَّعِيفَ لا يُعملُ به مُطلقا[(٥)].

(١) عبد الخالق بن علي بن الحسين الحسني المالكي، المعروف بابن الفرات، المتوفى سنة ٧٩٤هـ، أخذ عن الشيخ خليل، وصنف شرحا على مختصره. ينظر في ترجمته: توشيح الديباج للقرافي: ١٠٤ (ترجمة: ١١١)، وشذرات الذهب: ٨/ ٥٧٠.

(٢) ينظر: مواهب الجليل: ٢/ ٤٧٩، والعلل للدارقطني: ١٢/ ٢٧٠.

(٣) الغالب أن المؤلف أبا العلاء العراقي رحمه الله يقصد شرح نظم الاقتراح، وقد شرح فيه الحافظ السخاوي رحمه الله نظم الحافظ زين الدين العراقي لكتاب الاقتراح للحافظ ابن دقيق العيد. وشرحُ السخاوي لم أقف عليه مطبوعًا، وذكر محقق نظم الاقتراح أن منه نسخة في دار الكتب المصرية.

(٤) الأذكار للنووي: ٥.

(٥) اشتهر هذا القول عن الحافظ ابن العربي المعافري في كثير من كتب المصطلح، ونجده ينكر على من يبني الأصول على الأحاديث الضعيفة، ويوصي تلاميذه بعدم الاشتغال بما لم يصح سنده. لكنْ يشكل على هذا موقفه من الحديث المرسل، وقوله بقبوله وحجيته. ينظر للاستزادة: الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به للدكتور عبد الكريم الخضير: ٢٦٣.

وقد سمعتُ[١] شيخَنَا مرارًا يقولُ وكَتَبَهُ بخطِّهِ: إنَّ شرائِطَ العملِ بالضعيفِ ثلاثةٌ: الأوَّل: مُتَّفَقٌ عليه أن يكون الضَّعْفُ غيرَ شديدٍ، فيخرجُ ما انفردَ عن الكذَّابين والمُتَّهَمِينَ بالكذبِ، ومن فَحُشَ غَلَطُهُ»[٢]، انظر تَمامَهُ.

وهذا الذي نحنُ في الكلامِ عليهِ لا يَسْلَمُ طريقٌ من كذَّابٍ، ومُتَّهَمٍ، ومَنْ فَحُشَ غَلَطُهُ، والطريقُ الأولى لا يُعرفُ عمَّن أخذَهُ بَقِيَّةُ.

ونَقْلُ الحَطَّابِ عن ابنِ الفرات استحبابَ إحياءِ ليلةِ العيدينِ للحديثِ، سَبَقَهُ شيخُهُ خليلٌ في المناسكِ ولفظُهُ: «وينبغي أن يُحْيِيَ ليلةَ العيدِ بالصلاةِ، وقد كان ابنُ عمرَ يقومُها كلَّها[٣]، واستحبَّ العلماءُ ذلكَ في جميعِ الأقطارِ[٤] للحديثِ: «من أحيا ليلةَ العيدِ أحيا اللهُ قَلْبَهُ يومَ يَموتُ القُلوبُ»، لكنْ بشرطِ أن لا يكونَ في المساجدِ، ولا في المواضِعِ المشهورَةِ». انتهى[٥].

(١) القائل هو الحافظ السخاوي.

(٢) انتهى هنا نقل المؤلف عن الحافظ السخاوي في (القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع): ٤٧٢.
ويراجع في شروط العمل بالحديث الضعيف عند القائلين به: إحكام الأحكام لابن دقيق: ١/ ١٧٠، وتدريب الراوي: ١/ ٤٥٦ (ط: السرساوي)، وتبيين العجب: ٢٣، اختصار علوم الحديث ومعه شرحه الباعث الحثيث: ١/ ٢٧٥، والحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به: ٢٧٣.

(٣) لعل الشيخ خليلا ﷺ بنى كلامه هذا على ما رواه عبد الرزاق في مصنفه ٣/ ٣٠٩ (ح:٥٧٥٤): عن معمر، عن أيوب، عن نافع قال: «ما رأيت ابن عمر اغتسل للعيد قط، كان يبيتُ في المسجد ليلةَ الفطر، ثم يغدو منه إذا صلى الصبح ولا يأتي منزله»، وكذا ما أخرجه بسند ضعيف عن ابن عمر قال: «خمس ليال لا يرد فيهن الدعاء: ليلة الجمعة، وأول ليلة من رجب، وليلة النصف من شعبان، وليلتي العيدين».
وقد يقوِّي المرويَّ عن ابن عمر ما قاله الإمامُ الشافعيُّ في الأم ١/ ٢٣١: «وبلغنا أن ابن عمر كان يحيي ليلة جمع، وليلة جمع هي ليلة العيد لأن صبيحتها النحر».

(٤) في هذا الادعاء نظر؛ فقد كره ذلك جماعات من محققي العلماء، ونهوا عن ذلك، وحكموا ببدعيته وعدم مشروعيته، ويكفي في ذلك ما قرره المصنف وذكره من كلام ابن دقيق العيد رحمه الله.

(٥) لم أقف على كلام خليل في منسكه.

وقد نَقَلَ شيخُ أشياخنا [مولانا](١) أبو عبدِ اللهِ الفاسي(٢) في شرحِ الحصنِ عن النَّجْمِ الغيطي(٣) الخلافَ عن التابعينَ في إحياءِ ليلةِ النصفِ من شعبانَ، وعن أحمدَ في قيامِ لَيْلَةِ العيدِ روايتين(٤). راجع بقيَّتَهُ فقد أطالَ(٥).

وراجعْ قبلَهُ قولَ ابنِ دَقِيقِ العِيدِ، وقد قرَّرَ ذلكَ [ل/ ٣/ أ] في شرحِهِ للعُمْدَةِ في كلامِهِ على ركعاتِ الرَّواتِبِ، فقال بعدَ كلامٍ: «وما وردَ فيه حديثٌ لا ينتهي إلى الصِّحَّةِ، فإن كانَ حَسَنًا عُمِل به إن لم يُعارِضْهُ صحيحٌ أقوى منهُ، وكانت مَرْتَبَتُهُ ناقصةً عن هذه المرتبة الثانية، أعني: الصحيح الذي لم يَدُم عليه، أو لم يُؤَكِّدِ اللَّفظُ في طلبِهِ، وما كان ضعيفا لا يَدخُلُ في حيزِ(٦) الموضوعِ. فإنْ أحدثَ شِعارًا في الدِّينِ مُنِعَ منه، وإن لم يُحْدِثْ فهو مَحَلُّ نظرٍ؛ يَحتملُ أن يقالَ: إنه مُستحبٌّ لِدخُولِهِ تحتَ العموماتِ المُقْتَضِيَةِ لفعلِ الخيرِ واستحبابِ الصلاةِ. ويَحْتَمِلُ أن يُقالَ: إنَّ هذه الخُصوصياتِ بالوقتِ، أو بالحالِ، أو بالهيئةِ والفعلِ المخصوصِ، مُحتاجٌ إلى دليلٍ خاصٍّ يقتضي استحبابَهُ بخصوصِهِ، وهذا أقربُ، والله أعلم.

(١) زيادة من (ب).

(٢) أبو عبد الله محمد بن عبد القادر بن علي بن يوسف أبي المحاسن الفاسي، أخذ عن والده عبد القادر وعمه محمد، وأحمد الزموري الأصفر وغيرهم. وأخذ عنه خلائق كثر؛ منهم أبو عبد الله المسناوي، وأبو محمد عبد السلام القادري. له مؤلفات عدة منها: تحفة المخلصين بشرح عدة الحصن الحصين، وشرح نظم طرفة الطرف لعم أبيه محمد العربي. توفي سنة ١١١٦هـ. ينظر في ترجمته: طبقات الحضيكي: ٣١٢، وفهرس الفهارس للكتاني: ١/ ١٨٣، الفكر السامي: ٤/ ١١٨.

(٣) في (ب) الغيضي، وهو خطأ؛ والصحيح الغيطي كما في (أ). وهو: نجم الدين محمد بن أحمد الغَيْطي بفتح الغين المعجمة المصري الشافعي، سمع من عبد الحق السنباطي وأخذ عنه، وعن كمال الدين بن حمزة، والكمال الطويل وآخرين. له مؤلفات منها: المعراج، وأربعينيات حديثية. توفي سنة ٩٨٤هـ، وقيل غير ذلك. ينظر في ترجمته: شذرات الذهب: ٥/ ٥٩٥، فهرس الفهارس: ٢/ ٨٨٨.

(٤) ينظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام: ٢٣/ ١٣٢، لطائف المعارف: ٣٢٧، كشاف القناع: ١/ ٥٣٩.

(٥) لم أقف على كتاب تحفة المخلصين بشرح عدة الحصن الحصين، وقد طبع بتحقيق الدكتور محمد بن عزوز، عن مركز التراث الثقافي المغربي بالاشتراك مع دار ابن حزم.

(٦) في (ب): «غير»، والصحيح ما في (أ).

وها هنا تنبيهاتٌ: الأولُ: حيث قُلنا في الحديثِ الضعيفِ: إنَّهُ يَحتَمِلُ أن يُعْمَلَ به لدُخولِهِ تحتَ العموماتِ، فشرطهُ: أن لا يقومَ دليلٌ على المنعِ منهُ أخصُّ من تلكَ العموماتِ...»، ثم ذكرَ مثالَهُ.

ثم قال: «الثاني أن هذا الاحتمالَ الذي قُلناهُ - من جَوازِ إدراجِهِ في العموماتِ - يُريدُ بهِ في الفعلِ، لا في الحكمِ باستحبابِ ذلكَ الشيءِ المَخصوصِ بهَيْئَتِهِ الخاصَّةِ؛ لأنَّ الحكمَ باستحبابِهِ على هَيْئَتِهِ الخاصَّةِ يحتاجُ دليلًا شرعيًّا عليهِ ولا بدَّ، بخلافِ ما إذا فعلَ بناءً على أنَّهُ من جملةِ الخيراتِ التي لا تَخْتَصُّ بذلكَ الوقتِ ولا بتلكَ الهيئةِ، فهذا هو الذي قُلنا باحتمالِهِ»[١]. انظر تمامَهُ وتَأَمَّلْهُ. وفيه بيانُ قولِهم: يُعملُ بالحديثِ الضعيفِ أو يُباحُ العملُ بهِ. و[فيه][٢] قولهم: أحاديثُ الفضائلِ يُتَسامَحُ فيها.

وقال ابنُ حَجَرٍ في «تبيينِ العجبِ»: «اشتهرَ أنَّ أهلَ العلمِ يَتَسامَحُونَ في إيرادِ الأحاديثِ في الفضائلِ وإن كانَ فيها ضَعْفٌ [ما لم تكن موضوعة][٣]، ويبقى مع ذلكَ اشتراطُ أن يَعْتَقِدَ العاملُ كونَ ذلكَ الحديثِ ضعيفًا، وأن لا يَشْتَهِرَ ذلكَ لئلَّا يُعملَ بحديثٍ ضعيفٍ فَيُشْرَعَ ما ليس بشَرْعٍ، أو يَراهُ بعضُ الجهَّالِ فيَظُنَّ أنه سنةٌ صحيحةٌ، وقد صرَّحَ بمعنى ذلكَ الأستاذُ أبو محمدِ بنُ عبدِ السلامِ وغيرُهُ.

ولِيَحْذَرِ المرءُ من دُخولِهِ تحت قولِهِ ﷺ: «من حَدَّثَ عَنِّي بحديثٍ يُرَى أنَّهُ كذبٌ فهو أحدُ الكَاذِبينَ»[٤] فكيفَ بمن عَمِلَ بهِ؟ ولا فرقَ في العملِ بالحديثِ في الأحكامِ

(١) إحكام الأحكام لابن دقيق العيد: ١/ ١٦٩ وما بعدها.

(٢) زيادة من (ب).

(٣) زيادة مهمة من تبيين العجب سقطتْ من الأصل.

(٤) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه: (ح:١)، والترمذي: أبواب العلم، باب ما جاء فيمن روى حديثا وهو يرى أنه كذب (ح:٢٦٦٢)، وابن ماجه: أبواب السنة، باب من حدَّث عن رسول الله - ﷺ - حديثا وهو يرى أنه كذب (ح:٣٨)، وعبد الله بن الإمام أحمد في زوائده على المسند: (ح:٩٠٣). وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

أو في الفضائِلِ إذ الكُلُّ شَرْعٌ» انتهى بنقلِ الحَطَّابِ [عنه][١] [٢]، وعنه شيخُ أشياخِنَا في شرحِ الحصنِ.

وفي اللآلئ الكبرى للجلالِ الأَسْيُوطِي [ل/ ٣/ ب] عن الحافظِ ابنِ حَجَرٍ في القولِ المُسَدَّدِ ما نَصُّهُ: «الأحاديثُ إذا لم تَكُنْ من أحاديثِ الأحكامِ في الحلالِ والحرامِ فالتَّسَاهُلُ في إيرادِهَا مع تَرْكِ البيانِ لحالها سائغ[٣]» [٤]. انتهى.

وإلى هذا أشارَ العِراقِيُّ في الألفيةِ بقولِهِ: «وسَهَّلوا في غيرِ موضوعٍ رَوَوْا».

قال السَّخَاوِيُّ: «حيثُ اقتصروا على سياقِ إسنادِهِ. قال في الألفيةِ: من غيرِ تبيينٍ لضَعْفٍ، ورَأَوْا بيانَهُ: أي: وعدمَ التَّساهُلِ في ذلكَ ولو ساقوا إسنادَهُ.

قال في الألفيةِ: «في الحكمِ أي: في أحاديثِ الحكمِ الشَّرْعِيِّ من الحلالِ والحرامِ وغيرِهِمَا»انتهى المرادُ[٥].

وقد مَرَّ أنَّ الاستحبابَ حكمٌ شرعيٌ وكذا الفضائلُ، وقد بُيِّنَ مَرتبةُ الحديثِ الذي قالوا يُسْتَحَبُّ العملُ بِهِ، وإلى هذا أشارَ خليلٌ في مختصرِهِ بقوله: «ونُدِبَ إحياءُ ليلةِ العيدِ»[٦].

وانظر قولَهُمْ بالاستحبابِ هنا ولم يَصِحَّ الحديثُ! ولم ينصُّوا عليهِ في العشرِ الأواخرِ من رمضانَ، وقد ثبتَ عن عائشةَ رضي اللَّه عنها قالت: كان النبيُّ ﷺ إذا دَخَلَ العشرُ شدَّ مِئْزَرَهُ وأحيا لَيْلَهُ، وأيقظَ أهلَهُ[٧].

(١) سقطت من (ب).

(٢) مواهب الجليل: ٣/ ١٨٤، وهو في تبيين العجب بما ورد في شهر رجب: ٢٣.

(٣) وفي (ب): «دافع»، وفي القول المسدد «شائع»، وفي اللآلئ المصنوعة: «سائغ»، وهما أولى مما في (ب).

(٤) اللآلئ المصنوعة: ١/ ١٠٧، والقول المسدد: ١١.

(٥) فتح المغيث: ٢/ ١٥١، بتصرف يسير.

(٦) مواهب الجليل: ٢/ ٤٧٩. وكُتب في هامش (ب): «نص المختصر».

(٧) أخرجه البخاري: كتاب فضل ليلة القدر، باب العمل في العشر الأواخر من رمضان (ح:٢٠٢٤).

وفي روايةٍ: كان رسول اللَّه ﷺ يَجْتَهِدُ في العشرِ الأواخرِ ما لا يجتهِدُ في غيرها[١].

وعن عليٍّ رضي اللَّه عنه أن النبيَّ ﷺ كانَ يوقِظُ أهلَهُ في العشرِ الأخيرِ من رمضانَ[٢].

وعن زينبَ بنتِ أمِّ سَلَمَةَ قالتْ: لم يكنِ النبيُّ ﷺ إذا بَقِيَ من رمضانَ عشرةُ أيَّامٍ يَدَعُ أحدًا من أهلِهِ يُطِيقُ القيامَ إلَّا أقامَهُ[٣].

رَزَقَنَا اللهُ اتباعَ ما صحَّ لنا عن نبيِّنا الحريصِ على رشادِنَا، وصلواتُهُ تَتْرَى عليهِ إلى يومِ معادِنَا، آمينَ آمينَ آمينَ.

تَمَّ بحمدِ اللهِ تعالى مُسَمًّى بـ:

كشف اللبس عن بيان أحاديث إحياء الليالي الخمس[٤]

وكُتِبَ أوائلَ شوالٍ عامَ أحدٍ وثمانينَ ومئةٍ وألفٍ، رزقَنَا اللهُ خيرَهُ وكفانا شَرَّهُ[٥]، وآخِرُ دعوانا أنِ الحمدُ للَّه ربِّ العالمين.

❁❁❁

انتهى ما وُجِدَ بخطِّ مؤلفِهِ أطالَ اللَّه بقاءَهُ بمَنِّهِ.

(١) أخرجه مسلم: كتاب الاعتكاف، باب الاجتهاد في العشر الأواخر من شهر رمضان (ح:١١٧٥).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في المسند: (ح:١٠٥٨)، والترمذي: أبواب الصوم، باب ما جاء في ليلة القدر (ح:٧٩٥). وقال: هذا حديث حسن صحيح.

(٣) أخرجه محمد بن نصر المروزي في قيام الليل (ينظر: مختصر المقريزي: ٢٤٧)، وفي سنده ابن لهيعة. وعزاه الحافظ ابن حجر للترمذي. ينظر: فتح الباري: ٥/ ٤٧٣.

(٤) ورد في هامش (أ) الإشارة إلى عنوان آخر للرسالة: «مسمى بـ: رفع اللبس عن حديث إحياء الليالي الخمس، وكتب إلخ...».

(٥) إلى هنا انتهت النسخة (ب).

وكتبَ أفقرُ العبيدِ: محمدُ بنُ أحمدَ الحُسَيْنِيُّ الصِّقِلِّيُّ، كان اللَّه له ولأشياخِهِ، أوائلَ ذي القعدةَ الحرامِ من سنةِ اثنتينِ وثمانينَ ومئةٍ وألفٍ، رزقنا اللَّه خيرَهُ آمين.

الحمد لله، سمعتُ هذا الكتابَ على مؤلفِهِ شيخِنا وسيِّدِنا ومُفيدِنا مولانا إدريسَ بنِ سيِّدِنا ومولانا محمدٍ الحُسَيْنِيِّ العراقيِّ - بوَّأَهُم اللَّه أعلى المراقي آمين -، وهو ماسِكٌ أصْلَهُ بيَدِهِ المباركةِ، وطلبتُ منه أنْ يكتبَ لي بيدِهِ، أبْقَى اللهُ النفعَ به.

فأجاب: ما قاله كاتبُه - زادَ اللَّه بِهِ صلاحَهُ، الشريفُ حَسَبًا ونَسَبًا، الصِّقِلِّي أصلًا، الفاسي دارًا - صحيحٌ، وأَذِنتُ له في روايته عنِّي، واللهُ يزيدُهُ نباهةً وعلمًا نافذًا، والكاتبَ كذلك وجميعَ المسلمين آمين.

وكتبه عبدُ ربِّه وأسيرُ ذنبه إدريسُ بنُ محمدٍ بنِ إدريسَ الحسينيُّ العراقيُّ ثم الفاسيُّ في التاريخ[1].

(١) وتمت المقابلة وإعادة النظر في الرسالة يوم السبت ثاني أيام عيد الفطر لعام ١٤٣٩ من هجرة سيد ولد عدنان عليه الصلاة والسلام، قبيل صلاة المغرب، بمكناسة الزيتونة حرسها الله وسائر بلاد المسلمين، وأسأل الله الكريم أن يرحم المصنف والناسخ، ويجعل هذا العمل لوجهه خالصًا ولا يجعل فيه لأحد شركا ولا نصيبا، وأرجو من كل من وقف على هذا العمل أن ينصح للعبد الفقير، والله من وراء القصد.

المراجع والمراجع

١- إتحاف المطالع بوفيات أعلام القرن الثالث عشر والرابع: عبد السلام بن عبد القادر بن محمد بن عبد القادر بن الطالب بن محمد بن سودة، تحقيق: محمد حجِّي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١٧ه = ١٩٩٧م.

٢- الإشراف على بعض من بفاس من مشاهير الأشراف: محمد الطالب بن الحاج السلمي المرداسي الفاسي، تحقيق: جعفر بن الحاج السلمي، مطبعة: شريعت - إيران، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٤م.

٣- الأعلام (قاموس تراجِم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين): خير الدين بن محمود الزركلي الدمشقي، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشرة (أيار/ مايو) ٢٠٠٢م.

٤- الإعلام بمن حلَّ مرَّاكش وأغْمَات من الأعلام: العباس بن إبراهيم السملالي، راجعه: عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية، الرباط، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.

٥- الجرح والتعديل: محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي، ابن أبي حاتم: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن - الهند، ١٣٧١هـ = ١٩٥٢م. تصوير: دار الكتب العلمية، لبنان.

٦- الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي: محمد بن الحسن بن العربيّ بن محمد الحجوي الثعالبي الجعفري، مطبعة إدارة المعارف بالرباط، مطبعة البلدية بفاس، ما بين ١٣٤٠ و ١٣٤٥هـ.

٧- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: شمس الدين أبو عبد اللّٰه محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق: محمد عوَّامة وأحمد محمد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية ومؤسسة علوم القرآن - السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م.

٨- الكامل في ضعفاء الرجال: أبو أحمد بن عدي الجرجاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنَّة، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م.

٩- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: أبي حاتم محمد بن حبان الدارمي البستي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي - حلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ.

١٠- المعجم المختص: محمد مرتضى الزَّبِيدي، ويليه معجم شيوخه الصغير، اعتنى به وقابل أصوله: نظام اليعقوبي ومحمد بن ناصر العجمي، دار البشائر الإسلامية، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م.

١١- الموضوعات: جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، ضبط وتقديم وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٣٨٦هـ = ١٩٦٦م.

١٢- تقريب التهذيب: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد عوَّامة، دار الرشيد، سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

١٣- تهذيب التهذيب: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ.

١٤- جمع الجوامع المعروف بالجامع الكبير: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، نشر الأزهر الشريف، مطبعة: دار السعادة للطباعة، ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م.

١٥- دليل مؤرخ المغرب الأقصى: عبد السلام بن عبد القادر بن سودة المري، ويليه: ذيل دليل مؤرخ المغرب الأقصى، دار الفكر، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ = ١٩٩٧م.

١٦- سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس: أبو عبد اللَّه محمد بن جعفر بن إدريس الكتاني، حققها ووضع فهارسها: محمد حمزة بن علي الكتاني، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م.

١٧- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: محمد بن محمد مخلوف، علق عليه: عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م.

١٨- طبقات الحضيكي: محمد بن أحمد الحُضيكي، تقديم وتحقيق: أحمد بومزكو، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م.

١٩- فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات: عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني، اعتناء: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت. الطبعة الرابعة، ١٤٣٥هـ = ٢٠١٣م.

٢٠- فهرسة الحافظ أبي العلاء إدريس العراقي الفاسي، اعتنى بها تقديما وتعليقا وتصحيحا: بَدْر العمراني الطَّنْجي، مركز الثرات الثقافي المغربي، المغرب، دار ابن حزم، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م.

٢١- لسان الميزان: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غُدَّة، مكتب المطبوعات الإسلامية، لبنان، الطبعة الأولى المحققة المفهرسة، ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م.

٢٢- سنن ابن ماجَهْ: أبو عبد اللَّه محمد بن يزيد القزويني، ابن ماجَهْ، وماجَهْ اسم أبيه يزيد (٢٧٣هـ)، خرج أحاديثه وعلق عليه: ياسر حسن، عز الدين ضلي، عماد الطيار، الناشر: مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م.

٢٣- مجموع الفتاوى: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، السعودية، ١٤١٦هـ = ١٩٩٥م.

٢٤- معجم الشيوخ، المسمَّى: رياض الجنة أو المدهش المطرب: عبد الحفيظ بن محمد الطاهر بن عبد الكبير الفاسي، صححه وخرج حواشيه وعلق عليه: عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.

٢٥- ميزان الاعتدال في نقد الرجال: شمس الدين أبو عبد اللَّه محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، لبنان، الطبعة الأولى، ١٣٨٢هـ = ١٩٦٣م.

٢٦- نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني: محمد بن الطيب القادري، تحقيق: محمد حجِّي وأحمد التوفيق. مطبوعات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، الرباط، ١٣٩٧هـ = ١٩٧٧م.

٢٧- ضعيف الجامع الصغير: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم الأشقودري الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي.

الاستدراك والتعقيب

يسرُّ «مجلة التراث النبوي» بدءًا من العدد القادم بإذن اللَّه أن تستحدث بابًا بعنوان «**الاستدراك والتعقيب**» وتفتح بابها لاستقبال التَّعَقُّبَات والاستدراكات على مقالات المجلة بأعدادها السابقة وفاء لِحَقِّ العلم وأداء لِحَقِّ النصيحة فيه .

وبكل وضوح نقول : إن عملنا لن يخلو من خطأ ومن سهو، مهما اجتهدنا في الحيطة والتحرُّز، ومهما بذلنا من وُسْع، ونرجو من إخواننا علماء الحديث وطلبة العلم وغيرهم أن يرسلوا ما يرون إلى بريد المجلة، من نقدٍ هادف، لنبلغ بالعمل ما استطعنا من الصِّحَّة والإتقان .

ونقول كما قال العلامة أحمد شاكر رحمه الله [١]: «**الضِّيق بالنقد والتَّسامي عليه ليس من أخلاق العلماء، وليس من أخلاق المؤمنين**»، ويقول العلامة السيد صقر رحمه الله [٢]: «**يجب على كل قارئ للكتب القديمة أن يعاون الناشر بنشر ما يرتئيه من أخطاء، وما يعنُّ له من ملاحظات، فبمثل هذا التعاون العلمي المنشود تخلص الكتب العربية من شوائب التحريف والتصحيف، الذي منيت به على أيدي الناسخين قديمًا، والطابعين حديثًا**» .

ونأمل من إخواننا مُراعاة أن يتحلَّى الناقد بخلق النبي الكريم ﷺ فيما يكتبه من استدراكات أو تعقبات على إخوانه، وما أحسن وصف العلامة عبد السلام هارون رحمه الله [٣] لعملية النقد التي كانت بين جيل الأفذاذ من محققي التراث، حين قال: «**كان النقد حيًّا لا يستثير حفيظة ولا يُوغِر قلبًا**» . واللَّه ولي التوفيق .

❁ ❁ ❁

---

(١) مقدمة تحقيقه لكتاب «الشعر والشعراء» لابن قتيبة، ١/ ٣١ .

(٢) مقدمة تحقيقه لكتاب «الموازنة بين شِعْر أبي تمام والبُحتري» للآمدي، ص ١٤ .

(٣) «قطوف أدبية»، ص ٦ .

لمراسلة المجلة على البريد الإلكتروني

Waqf.journal@gmail.com